جامعة الجزائر 3

ابراهيم سلطان شيبوط

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير

تخصص: الإدارة البيئية والسياحية

إعداد الطالب:

لخضر بن علية

إشراف الأستاذ الدكتور:

معين أمين السيد

أمام لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
كواش خالد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	رئيسا
معين أمين السيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	مشرفا ومقررا
بوعقلين بديعة	أستاذ محاضر " أ"	جامعة الجزائر 03	عضوا ممتحنا
موفق علي	أستاذ محاضر " أ"	المدرسة العليا للإحصاء	عضوا ممتحنا
قاسم عبد الكريم	أستاذ محاضر " أ"	المدرسة العليا للتجارة	عضوا ممتحنا
بن حسان حكيم	أستاذ محاضر " أ"	جامعة بومرداس	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017–2018

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

أصبحت السياحة نشاطا اقتصاديا هاما تعتمد عليه الكثير من الدول في تنمية اقتصادها، نتيجة لآثارها على الدخل الوطني وميزان المدفوعات، ويمثل الاستثمار السياحي أكبر نسبة في الدور الذي يؤديه القطاع السياحي من خلال التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك باستحداث استثمارات وصناعات إضافية فيها وخلق مناصب عمل جديدة وإيجاد توازن جهوي بين المناطق.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الدور الذي يلعبه الاستثمار السياحي في تنمية وترقية القطاع السياحي في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على واقع هذه الاستثمارات في هذا البلد، بالإضافة إلى التعرف على المشاكل التي تقف دون نمو الاستثمار فيه، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار السياحي يعتبر قاعدة وركيزة أساسية للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، بالإضافة إلى إقامة البنى التحتية اللازمة لتسهيل استغلال هذه الاستثمارات، وصولا إلى أعلى درجات التنمية السياحية بشكل خاص، والتنمية المستدامة بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة، السياحة.

Résumé :

Le tourisme est devenu une importante activité économique sur laquelle tablent de nombreux pays pour le développement de leurs économies, et ce en raison de son impact sur le revenu national la balance des paiements. L'investissement touristique a un effet important dans le rôle que joue le secteur du tourisme en agissant sur les autres secteurs économiques en créant d'autres investissements et industries offrant de nouveaux postes de travail ; et permettant d'établir un équilibre régional.

Cette étude vise à déterminer le rôle que joue l'investissement touristique dans le développement et la promotion du secteur du tourisme en Algérie, et ce par l'examen de la réalité de ces investissements dans le pays, ainsi que par l'identification des contraintes qui se dressent devant le développement de l'investissement dans ce secteur. L'étude a révélé que l'investissement touristique représente un pilier fondamental dans la promotion du secteur du tourisme en Algérie ; de meme qu'il importe de mettre en place l'infrastructure nécessaire pour faciliter l'exploitation de ces investissements. C'est ainsi que l'on pourra parvenir au plus haut degré de développement du tourisme en particulier, et du développement durable en général.

Mots clés: Investissement Tourisme, Le développement économique,
Le développement durable, Tourisme.

شكر وتقدير

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عباد الصالحين...) الآية 19 سورة النمل

نشكر خالقنا عز وجل الكريم المنان المتفضل على عباده بأصناف النعم وأنواع الإحسان ونحمده على نعمه حمدا كثيرا ونسأله التوفيق.

ومصداقا لقوله ﷺ "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي الأستاذ الدكتور معين أمين السيد على نصائحه القيمة وعلى ما أحاطني به من سعة صدره وفيض علمه وعمق خبراته التي مكنتني من إخراج هذه الأطروحة في شكلها النهائي، مما جعلني أكن له كل احترام وتقدير.

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، آخِذًا بكل نصائحهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي ستزيد من إثراء بحثي.

إلى كل من قدم لي يد العون وساندني في بحثي هذا من قريب أو بعيد، لهم مني كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم ومساعدتهم.

الباحث

فهرس المحتويات

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
I	شكر وتقدير
II	الفهرس
VIII	قائمة الأشكال
X	قائمة الجداول
أ	المقدمة العامة
01	**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة**
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل عام للتنمية والتنمية المستدامة
03	المطلب الأول: النظرة التقليدية للتنمية
08	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البيئة
13	المطلب الثالث: مفهوم التنمية المستدامة
18	المبحث الثاني: أساسيات في التنمية المستدامة
18	المطلب الأول: خصائص وأهداف التنمية المستدامة
23	المطلب الثاني :أبعاد التنمية المستدامة
27	المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة
32	المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة
32	المطلب الأول: التحديات الاقتصادية
37	المطلب الثاني: التحديات البيئية
42	المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية
47	خلاصة الفصل
48	**الفصل الثاني: نحو إطار مفاهيمي للسياحة والاستثمار السياحي**
49	تمهيد

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار	50
المطلب الأول: الاستثمار أهدافه ومحددته	50
المطلب الثاني: مبادئ وأنواع الاستثمار	55
المطلب الثالث:الخصائص والأهداف والمحددات الاستثمارية	60
المبحث الثاني: الإطار النظري للسياحة	64
المطلب الأول: ماهية السياحة وأركانها وخصائصها	64
المطلب الثاني: أهمية السياحة	69
المطلب الثالث: التنمية السياحية	74
المبحث الثالث: مفاهيم الاستثمار السياحي	79
المطلب الأول: مدخل للاستثمار السياحي	79
المطلب الثاني: مجالات الاستثمار السياحي	84
المطلب الثالث: مناخ الاستثمار السياحي وطرق تمويله	88
خلاصة الفصل	93
الفصل الثالث: مسار الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر	94
تمهيد	95
المبحث الأول: مسار الاستثمار والاستثمار السياحي في الجزائر	96
المطلب الأول: قوانين الاستثمار في الجزائر	96
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار بالجزائر	101
المطلب الثالث: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمارات السياحية بالجزائر	106
المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	111
المطلب الأول: الاطار التشريعي والمؤسساتي للتنمية المستدامة	111
المطلب الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة بالجزائر	116
المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة بالجزائر	121
المبحث الثالث: تنمية السياحة بهدف تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر	126
المطلب الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	126
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر	132

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياحة من أجل التنمية المستدامة	137
خلاصة الفصل	142
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار السياحي بالجزائر مع عرض تجربتي تونس والمغرب	143
تمهيد	144
المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر	145
المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر	145
المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر	149
المطلب الثالث: المؤهلات القاعدية بالجزائر	155
المبحث الثاني: سياسات الاستثمار السياحي وتحفيزاته بالجزائر	160
المطلب الأول: واقع الاستثمارات السياحية في ظل الاقتصاد الموجه	160
المطلب الثاني: واقع الاستثمارات السياحية في ظل اقتصاد السوق	165
المطلب الثالث: الآليات التحفيزية للاستثمار السياحي	170
المبحث الثالث: واقع الاستثمارات السياحية في تونس والمغرب	175
المطلب الأول: المقومات السياحية في تونس والمغرب	175
المطلب الثاني: مؤشرات وأثار السياحة في تونس والمغرب	180
المطلب الثالث: واقع الاستثمار السياحي في تونس والمغرب	186
خلاصة الفصل	193
الفصل الخامس: عقبات وأفاق تنمية الاستثمار السياحي بالجزائر لتعزيز التنمية المستدامة	194
تمهيد	195
المبحث الأول: دور القطاع السياحي في تفعيل التنمية المستدامة	196
المطلب الأول: الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي بالجزائر	196
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي بالجزائر	201
المطلب الثالث: أثر النشاط السياحي على البعد البيئي	206
المبحث الثاني: معوقات الاستثمار السياحي بالجزائر	211

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية والسياسية في الجزائر	216
المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والاجتماعية في الجزائر	216
المطلب الثالث: هشاشة جاذبية الاستثمارات السياحية في الجزائر	221
المبحث الثالث: سبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر على ضوء التنمية المستدامة	226
المطلب الأول: تحسين صورة الجزائر السياحية	226
المطلب الثاني: تهيئة العقار السياحي	231
المطلب الثالث: تنمية الموارد البشرية والمالية	236
خلاصة الفصل	241
خاتمة	242
قائمة المراجع	250

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	العناصر الأساسية للنظام البيئي	11
02	تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة	26
03	مخرجات التقنية الحيوية	35
04	عدد الأنواع الحية المهددة في البلدان العربية	40
05	تطور التنمية البشرية العالمية (1990-2013)	43
06	نحو التغطية الصحية الشاملة	45
07	آليات خلق السياحة لفرص العمل	71
08	نمو وتطور السياحة (مفهوم كرة الثلج)	73
09	تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة 2001-2016.	124
10	مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	127
11	الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030	129
12	توافد السياح إلى الجزائر للفترة 2008- 2015	153
13	مقارنة الاستثمارات السياحية لكل من الجزائر وتونس والمغرب	191
14	تطور مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للسكان للفترة 2006-2014	198
15	تطور مساهمة السياحة والسفر الجزائري في التشغيل للفترة 2006-2017	199
16	مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2006-2015	205
17	معدل التضخم في الجزائر والمغرب للفترة 2007 - 2018	212

18	الأداء في مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة 2013-2017 للجزائر	224
19	الأداء في المؤشرات الفرعية لضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر2016	225
20	التوزيع الجغرافي لمناطق التوسع السياحي بالجزائر	234

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	دلالات تغير المناخ	41
02	تطور وتوقع عدد السكان في العالم من 1950 إلى 2050	44
03	المقارنة مابين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية	77
04	أهداف التنمية السياحية المستدامة	78
05	التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسة مصغرة	104
06	التمويل الثلاثي لإنشاء مؤسسة مصغرة	105
07	التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسة مصغرة	105
08	مؤشر التنمية البشرية للفترة 1990-2015	119
09	جهود الجزائر في مجال تطبيق التنمية المستدامة	120
10	مؤشر أهداف التنمية المستدامة للدول العربية	120
11	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2013-2018	121
12	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي خلال الفترة 2008-2015	122
13	معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2008-2013	123
14	مخطط تسويق وجهة الجزائر	132
15	القدرات الإيوائية المتوقعة مستقبلا ضمن (SDAT 2030)	135
16	معايير التقييم للأوجه الثلاثة للتنمية المستدامة	138
17	تقييم البعد الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة	139
18	تقييم البعد الاجتماعي من أجل تنمية مستدامة	140
19	تقييم البعد البيئي من أجل تنمية مستدامة	141
20	تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة 2008- 2014	150
21	توزيع طاقات الإيواء حسب الطابع 2013-2014	151
22	توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف للفترة 2013-2014	152
23	توافد السياح إلى الجزائر للفترة 2008- 2015	153

24	تطور تدفق عدد السياح خلال فترة 2012- 2015	154
25	أهم الدول المصدرة للسياح في الجزائر لسنة 2015	154
26	مؤسسات التكوين السياحي بالجزائر	155
27	المشتركين النشطين في شبكات الهاتف النقال لكل متعامل 2015-2016	157
28	المشتركين في شبكات الانترنت 2015-2016	157
29	هياكل الاستقبال السياحي الموروثة عن الاستعمار الفرنسي	160
30	توزيع المشاريع الاستثمارية السياحة للفترة 1967-1969	161
31	حجم الاستثمارات السياحية للفترة 1970-1973	162
32	توزيع عدد الأسرة المنجزة خلال الفترة 1974-1979	162
33	حجم الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الأول 80-84	163
34	توزيع المشاريع السياحية المبرمجة خلال الفترة 80-84 حسب نوع المنتج	163
35	المشاريع المبرمجة خلال المخطط الخماسي الثاني	164
36	توزيع طاقات الإيواء في نهاية سنة 1989	164
37	الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في اطار قانون الاستثمار 1993	165
38	المؤسسات الفندقية المعروضة للخوصصة	166
39	توزيع طاقات الايواء حسب نوع المنتج للفترة 2001- 2006	167
40	توزيع طاقات الايواء حسب درجة التصنيف للفترة 2001- 2006	167
41	تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر2006-2016	169
42	مبلغ الإتاوة الإيجارية لأملاك الدولة للمشاريع المنجزة في الشمال والجنوب	170
43	تطور الطاقات الفندقية بتونس2010-2015	180
44	تطور الليالي السياحية بتونس 2010-2015	181
45	تدفقات السياحة الوافدة لتونس2010-2015	181
46	أثار القطاع السياحي في تونس 2010-2016	182

183	تطور الطاقات الفندقية بالمغرب 2011-2016	47
183	الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية المغربية2011-2016	48
184	تدفقات السياحة الوافدة للمغرب 2010-2014	49
184	أثار القطاع السياحي في المغرب 2010-2016	50
186	تطور حجم الاستثمارات السياحية في تونس2006-2016	51
191	تطور حجم الاستثمارات السياحية في المغرب 2006-2016	52
197	تطور مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للسكان للفترة 2006-2014	53
199	تطور مساهمة السياحة والسفر الجزائري في التشغيل للفترة 2006-2017	54
201	مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجماليPIB بالجزائر للفترة 2006-2017	55
203	حجم الايرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	56
204	مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2006-2015	57
208	الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر	58
210	مؤشر الاستدامة البيئية للسياحة لبعض الدول العربية لسنة 2015	59
212	معدل التضخم في الجزائر والمغرب للفترة 2007 - 2018	60
215	نسبة الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة 2006 - 2015	61
216	مؤشرات الجزائر في بيئة أداء الأعمال لسنتي 2016-2017	62
218	ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر مدركات الفساد لعام 2016	63
219	تطور ميزانية تسيير القطاع السياحي للفترة 2007-2016	64
223	مكونات المؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر للجزائر 2016	65
224	الأداء في مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة 2013-2017 للجزائر	66

مقدمة عامة

تمهيد:

لقد عرفت السياحة منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تماشت مع الانسان في الترحال والبحث عن الكلأ وغيرها من متطلبات الحياة، وفي العصر الحالي أصبحت ظاهرة تمارس من أجل المتعة والترفيه والراحة والاستجمام، وبهذا ظهر مفهوم السياحة التي أصبحت ذات دورٍ بارز في دعم اقتصاديات العديد من الدول بل أصبحت صناعة تدر إيرادات كبيرة بالعملة الصعبة للدول المستقبلة للسياح، ومن خلال ذلك برزت ضمن المراتب الأولى من حيث قيمة صادرات حركة التجارة الدولية، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في تنمية جميع القطاعات الأخرى، مما جعلها ذات أولويات في السياسات الاقتصادية للعديد من الدول، وعلى هذا الأساس يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات، المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

لقد أدى النمو المتسارع للصناعة بصفة عامة ولصناعة السياحة بصفة خاصة إلى بروز أثار سلبية ذات الطابع الاجتماعي والبيئي والتي طغت بوتيرة لم يسبق لها مثيل، بحيث أضحت قضايا التدهور البيئي والتصحر والفقر وعدم المساواة الاقتصادية والاحتباس الحراري والانفجار السكاني نحو المدن، وتلوث الماء والهواء واستنزاف الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد وتراجع المساحات الغابية والزراعية أمام الزحف العمراني وغيرها من القضايا البيئية المعاصرة التي تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة البشرية في عصرنا الحديث، والذي أبرز لنا حتمية اهتمام بالجانب البيئي من قبل الأفراد والحكومات والمؤسسات، وإدراج البعد البيئي ضمن السياسات والمخططات التنموية السياحية.

تعد صناعة السياحة أحد القطاعات التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا باعتبارها تشكل أحد موارد التنمية المستدامة، هذه التنمية التي تعتبر قضية ذات بعد أخلاقي وإنساني بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، فهي تؤكد على ضرورة ترشيد السلوك الإنساني تجاه البيئة مؤكدة على حتمية مراعاة للمشاكل التي يواجهها الإنسان وفقا لمدى التأثيرات المترتبة عنها، وتم اعتبارها قضية مصيرية مستقبلية فهي تدعو إلى المحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية من الموارد الطبيعية والتي لا ينبغي تجاهل مسألة نضوبها، هذه التنمية التي تواجهها عدة تحديات على الصعيد العالمي وعلى الصعيد الوطني وعلى الصعيد المحلي، ولذلك لجأت الجزائر إلى سن مجموعة من القوانين وإنشاء إطار مؤسساتي للتكفل بقضايا التنمية المستدامة.

لم تعد صناعة السياحة قطاعا بالغ الأهمية لتأثيرها البارز على التنمية المستدامة فحسب، بل لكونها أيضا صناعة متسارعة النمو، حيث أنه من المتوقع تضاعف حجمها خلال العقد القادم، فضلا عن آثارها الاقتصادية الهائلة إذ ترى المنظمات والهيئات سواء العالمية أو المحلية أن السياحة هي بمثابة مصدر دائم أو النفط الذي لا ينضب، والذي يمكن من خلاله توليد الثروات وجذب العملة الأجنبية، فصناعة السياحة اليوم صناعة مزدهرة، تهدف إلى منح

دفعة إضافية للنشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الصناعات التقليدية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ناهيك عن تنشيطها لقطاع الخدمات (النقل، المطاعم، الفنادق،...) وغيرها، إضافة إلى ذلك تعرض الصناعة السياحية فرصا مميزة للمجتمع، تتيح من خلالها إمكانية الاستمتاع بفضاءات سياحية متنوعة ومفيدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الراحة والترفيه، والتعرف على ثقافات ومعارف جديدة، وكسر روتين الحياة اليومية، ومن جهة أخرى تلعب دورا بارزا في خلق نوع من التوافق الاجتماعي والثقافي عن طريق تبادل الثقافات والتقاليد والأعراف بين مختلف الشعوب، ولهذا تسعى معظم الدول بكل إستراتيجياتها لجذب أكبر قدر ممكن من السياح وتحقيق أعظم إشباع لمختلف الزبائن الحاليين من جهة، والبحث عن زبائن محتملين من جهة أخرى، بهدف أن تكون هذه الدول مناطق جذب سياحية عالمية.

ويتعلق نمو صناعة السياحة بالجزائر بمدى الاستثمارات السياحية في مختلف جوانبها، فالاستثمار في صناعة السياحة عنصرا حيويا وفاعلا في تحقيق عملية التنمية المتوازنة والمستدامة، حيث أن زيادة حجم الاستثمار سوف يؤثر على حجم وتوزيع المشاريع السياحية المختلفة، ومن ثم تدفق حجم العوائد السياحية، ومن هنا تأتي أهمية تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في صناعة السياحة كأحد متطلبات التنمية المستدامة للجزائر، خاصة وأن الجزائر تزخر برصيد كبير من مقومات السياحة التي تجعلها في المراتب الأولى في الإمكانيات السياحية في العالم، وفي هذا الصدد أولت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي وترقيته وتطويره من خلال توفير مناخ ملائم يتماشى مع المناخ الاستثماري العالمي، ولكن رغم كل الإمكانيات والمجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية وسعيا منها لتحسين الظروف للمستثمرين، يبقى هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا بالنسبة لمن هم أقل منا مؤهلات، ومن بين أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر في هذا الصدد هو كيف يمكننا الترويج للاستثمارات واستهداف المستثمرين المحتملين بإبراز نقاط القوة وإصلاح وتقويم نقاط الضعف للرقي بهذا القطاع إلى أقصى بعد ممكن، وقد سعت الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةلافاق 2030 بالنهوض بالقطاع السياحي وترقيته والرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي لتحقيق تنمية مستدامة، كما قامت بعدة إجراءات وسياسات تحفيزية لجلب الاستثمارات السياحية وهذا من خلال سن مجموعة من القوانين، وإنشاء إطار مؤسساتي لها يكفل النهوض بهذا القطاع.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

إشكالية البحث:

ما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وكيف يمكن تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة؟

الأسئلة الفرعية:

وحتى يتسنى لنا الإلمام بجوانب البحث ارتأينا تجزئة الإشكالية المطروحة إلى عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

1. ما هو واقع مقومات السياحة بالجزائر؟ وما هي مؤشراتها؟
2. ما هو واقع الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر؟
3. ما هي مجموعة الحوافز التي قدمتها الجزائر للاستثمار في النشاط السياحي؟
4. كيف يساهم الاستثمار السياحي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
5. ما هي أهم معيقات النهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر؟
6. ما هي سبل ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر على ضوء التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

ولمعالجة التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1) للجزائر مقومات سياحية هامة تجعلها تنافس دول الجوار من حيث استقطاب الاستثمار السياحي، لكنها غير مستغلة بالشكل الأمثل.
2) تبنت الجزائر مجموعة من التسهيلات والتحفيزات والمزايا الاستثنائية لجلب الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية باعتبار أن السياحة ذات أهمية لتنويع نسيج الاقتصاد الوطني.
3) يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق عوائد مالية معتبرة بالجزائر، والتي يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني من خلال جذبه للعملة الصعبة وخلق فرص عديدة.
4) لجأت الجزائر إلى صياغة عدة إستراتيجيات من أجل تهيئة أرضية صلبة للاستثمارات السياحية تهدف من خلالها جعل الجزائر وجهة سياحية عالمية.
5) يعاني الاستثمار السياحي بالجزائر كغيره من الاستثمارات الأخرى من جملة من المعوقات تحول دون ترقيته.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار السياحي في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة، فالقطاع السياحي يعتبر من أكثر القطاعات قدرة على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وهذا إذا ما تمت مراعاة الجانب البيئي في عملية تطوير عرض سياحي تنافسي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسنحاول من خلال هذا البحث استظهار المقومات والمؤهلات التي تمتلكها الجزائرمع استظهار لتجربتي تونس والمغرب ومقارنة الاستثمارات السياحية بالبلدان الثلاث لمعرفة النقائص التي تعاني منها الجزائر وكيفية الاستفادة من تجربتيهما في هذا المجال، لنمر

بعد ذلك إلى معرفة أهم التحفيزات والتسهيلات الممنوحة للقطاع السياحي واستثماراته باعتباره قطاع يعول عليه كقطاع متمم لقطاع للمحروقات بالجزائر، وما المشاكل والمعيقات التي تحول دون جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز مكانة القطاع السياحي في التنمية المستدامة من خلال مجموعة الأهداف الفرعية المتمثلة في:

1. الإجابة عن التساؤلات والتحقق من الفرضيات المطروحة.
2. إبراز المقومات والمؤهلات السياحية التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تجعل منها أكثر مناطق العالم جذبا للسياح.
3. اظهار واقع الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر.
4. دراسة واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وكيفية ترقيته مستفيدين من تجربتي الدولتين تونس والمغرب باعتبارهما دولتين رائدتين في هذا المجال ولها نفس المقومات تقريبا.
5. إبراز عقبات وآفاق تنمية الاستثمار السياحي بالجزائر بما يخدم أبعاد التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة في الموضوع:

من الدراسات التي تم الاطلاع عليها نذكر مايلي:

1. **كواش خالد**: أطروحة دكتوراه تحت عنوان أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية –حالة الجزائر– بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2004/2003، وتعتبر باكورة البحث العلمي في السياحة، حيث أشار الباحث إلى تاريخ السياحة وتطورها وأهميتها الاقتصادية، مع إعطاء مختلف مؤشرات السياحة بالجزائر وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني، كما تطرق الباحث إلى آفاق تطوير القطاع السياحي مستندا بذلك إلى بعض التجارب السياحية لبعض الدول العربية، وقد وصل الباحث إلى أنه رغم توفر الجزائر على الامكانيات والموارد لم يؤدِّ القطاع السياحي دوره الفعال في دفع عجلة التنمية.
2. **عبد القادر عوينان**: أطروحة دكتوراه بعنوان الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – حالة الجزائر– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2013/2012، حيث حاول الباحث الإجابة على التساؤل التالي والذي اتسم بما هي الآليات والسبل الكفيلة لدفع عجلة القطاع السياحي في الجزائر في ظل الوضعية الحالية التي يوجد عليها القطاع السياحي في الجزائر، بغية استغلال الإمكانيات السياحية المتوفرة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق2025، وخلص الباحث إلى

أن السياحة تساهم في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وتوفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى أنها تساهم بنسب مهمة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من دول العالم، ومن أجل ترقية القطاع وضعت الجزائر إستراتيجية جديدة على فترات مختلفة على المدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025، هذا في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعتبر تتويجا لمسار طويل.

3. **مُحَّدي عز الدين**: أطروحة دكتوراه موسومة بعنوان أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، بجامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012/2011، عمد الباحث من خلال دراسته إلى إبراز مدى تراكم وفرة الإمكانيات السياحية والطبيعية والمادية في الجزائر التي كانت بالإمكان أن تؤدي إلى رفع مردودية هذا القطاع إلا أن الواقع يثبت العكس، وأرجع الباحث ذلك بسبب السياسة السياحية المنتهجة من قبل الجزائر والتي تميزت بالإزدواجية في الخطاب السياسي والاقتصادي حيث لم تُولِ الجزائر للقطاع السياحي دورا مهما ضمن مختلف سياساتها التنموية، خلافا للبلدان المجاورة رغم كل التوجيهات الواردة في مختلف النصوص والسياسية والتنظيمية، والتمس ذلك من خلال استظهار نتائج مختلف المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال والتي لم تحقق كل الإنجازات المبرمجة من خلال كل مخطط، هذه السياسات التي لو اتسمت بالنجاح لحققت للجزائر دورا مهما في جلب المستثمرين الاجانب والمحلين للقطاع السياحي وجعلت منه عنصرا فاعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

4. **يونسي مُحَّد**: أطروحة دكتوراه تحت عنوان سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2016/2015، عمد الباحث من خلال دراسته إلى تقييم واقع السياسة السياحية منذ الاستقلال حيث اظهر لنا بأن الحزائر انتهجت منذ الاستقلال سياسة اهتمت من خلالها بالقطاع الصناعي والزراعي مهمشة بذلك القطاع السياحي، كما أظهر لنا بأن النتائج التي حققتها الجزائر في قطاع السياحة لا تعكس المقومات السياحية والموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تزخر بها، حيث كان قطاع السياحة مهمشا ضمن مخططات التنمية وكانت نسبة الاستثمارات المخصصة في المراتب السفلى، ويبرز ذلك من خلال ضعف طاقات الإيواء السياحي وكذا انخفاض تدفق عدد السياح خاصة الأجانب، كما أن الاستثمار في القطاع لا زال يعاني من نقص في إقبال المستثمرين سواء الخواص، المحلين والأجنبين رغم محاولات الدولة لترقية وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع بإصدار النصوص التشريعية والتنظيمية كما خلص بأن الاستثمار لازال يعاني من مشاكل تعيق سيره.

5. **حري المخطارية**: أطروحة دكتوراه موسومة بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2017/2016، تعرضت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أن العملية الاستثمارية في القطاع السياحي على

درجة عالية من الأهمية وتسعى إليها العديد من الدول، إذ أكّدت بأنه يعتبر بمثابة القوة الانتاجية في مجال صناعة السياحة من أجل تقديم أفضل الخدمات، فهي بذلك من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني للعديد من الدول لما توفره من فرص عمل، وتنوع في مصادر البترول وزيادة الناتج المحلي وما تحققه من توازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما يسمح بدفع عجلة التنمية، كما يمكن أن يكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية المستدامة من خلال ترقية هذا القطاع الاجمالي وخلصت في دراستها إلى أن كل من تونس والمغرب تعرف انتعاشا سياحيا هاما وهو ما تؤكده النتائج المحققة مقارنة بالجزائر التي لا يزال القطاع السياحي فيها دون المستوى المطلوب وهذا بالرغم من توفرها على المقومات والمؤهلات والإمكانيات الهامة التي من المفروض أن تؤهلها لمنافسة الدول السياحية في العالم.

6. **صالح بزة:** أطروحة دكتوراه تحت عنوان تحليل استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر مقاربات السياسات والآليات بجامعة المسيلة، السنة الجامعية 2017/2016، والتي تعرض إلى تشخيص أهم المشكلات التي تواجه النشاط السياحي بالجزائر، ومعرفة طبيعة السياسات السياحية المنتهجة للنهوض بالقطاع السياحي، وكذا آفاق التنمية السياحية المستدامة، كما يهدف إلى معرفة مدى توجهات كل من السياح والمؤسسات السياحية نحو تطبيق مبادئ السياحة المستدامة، حيث خلص إلى عدة نتائج أهمها أن ضعف أداء السياسات التنموية السياحية بالجزائر وعدم تضمنها مبادئ الاستدامة، أثر بشكل كبير على فعالية القطاع التنموي والتي أدت إلى عدم استقراره وتهميشه وانعكس ذلك سلبا على تطوره.

منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال العرض والتحليل لجوانب الموضوع المختلفة بالاستعانة على الدراسات والقوانين المتعلقة بالنشاط السياحي والاستثمارات السياحية وكذا التنمية المستدامة، بالإضافة إلى استخدام وسائل إحصائية لتحليل جداول وبيانات المؤشرات السياحية.

حدود الدراسة:

من معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الإطار العام وحدود البحث اعتمادا على النقاط التالية:

الحدود المكانية:

تناولت الدراسة واقع الاستثمارات السياحية بالجزائر مع الإشارة إلى حالة تونس والمغرب.

الحدود الزمانية:

تركزت الدراسة على وضعية القطاع السياحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2017، مع التركيز أكثر على الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2017، باعتبارها سنوات تنفيذ المخطط التوجيهي للسياحة.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

1. يمثل قطاع السياحة مصدرا حيويا ومتجددا يمكنه المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
2. موضوع جدير بالاهتمام والدراسة وخاصة في ظل الظروف الراهنة في الجزائر وأهمها انخفاض أسعار البترول وتراجع عائداته.
3. دخول موضوع البحث ضمن التخصص.
4. رغبة الباحث في إثراء مثل هذه المواضيع.

أدوات الدراسة:

ومن أجل إلمامنا بالموضوع استعنا بأدوات الدراسة التالية:

1. المراجع المتمثلة في الكتب ومختلف المقالات والمنشورات في عدة دوريات.
2. الدراسات والأطروحات المتعلقة بالموضوع.
3. القوانين والمراسيم التشريعية.
4. تقارير ومنشورات الهيئات الوطنية والدولية كوزارة السياحة ووكالة ترقية الاستثمار والمنظمة العالمية للسياحة ومنظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجوعة البنك العالمي......

صعوبات البحث:

ونحن بصدد إعدادنا لهذا الموضوع واجهتنا الصعوبتين التاليتين:

1. وجود تضارب في الإحصائيات المقدمة من طرف مختلف المصادر الرسمية الوطنية والدولية.
2. صعوبة الاتصال بالجهات القائمة على السياحة.

محتوى البحث:

سعيا منا في معالجة إشكالية البحث والعمل على اختبار الفرضيات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول وفقا لما يلي:

- استعرضنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وإشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول عرضنا مدخل عام للتنمية والتنمية المستدامة أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى أساسيات في التنمية المستدامة، بينما المبحث الثالث خصصناه إلى تحديات التنمية المستدامة.
- أما الفصل الثاني كان تحت عنوان نحو إطار مفاهيمي للسياحة والاستثمار السياحي بحيث شمل هذا الفصل ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى أساسيات حول الاستثمار، أما في المبحث الثاني فألقينا نظرة على الإطار النظري للسياحة، أما المبحث الثالث فقد عرضنا مفاهيم الاستثمار السياحي.
- بينما الفصل الثالث تطرقنا من خلاله إلى مسار الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر، حيث قسمنا هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول قمنا بعرض مسار الاستثمار والاستثمار السياحي في الجزائر أما في المبحث الثاني فقد تناولنا فيه واقع التنمية المستدامة في الجزائر بينما في المبحث الثالث إلى تنمية السياحة بهدف تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.
- وفي الفصل الرابع كان تحت عنوان دراسة تحليلية لواقع الاستثمار السياحي بالجزائر مع عرض تجربتي تونس والمغرب واشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول عرضنا واقع السياحة في الجزائر أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى سياسات الاستثمار السياحي وتحفيزاته بالجزائر، بينما المبحث الثالث خصصناه واقع الاستثمارات السياحية في تونس والمغرب.
- أما الفصل الخامس كان تحت عنوان عقبات وآفاق تنمية الاستثمار السياحي بالجزائر لتعزيز التنمية المستدامة بحيث شمل هذا الفصل ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى دور القطاع السياحي في تفعيل التنمية المستدامة، أما في المبحث الثاني فألقينا نظرة عن معوقات الاستثمار السياحي بالجزائر،أما المبحث الثالث فقد عرضنا سبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر على ضوء التنمية المستدامة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد:

أدت التطورات غير المنتظمة المصاحبة للتقدم الصناعي إلى تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي والتصحر والفقر وعدم المساواة الاقتصادية والاحتباس الحراري والانفجار السكاني، وتلوث الماء والهواء واستنزاف الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد وتراجع المساحات الغابية والزراعية وغيرها من قضايا البيئة التي تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم والتقنيات المتطورة لقدرة البشر التي ألحقت الإضرار بالبيئة بوتيرة لم يسبق لها مثيل.

وبسبب تعاظم أخطار تلك المشاكل من جهة وتقلص نسبة موارد الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها، ومن جهة أخرى ظهرت الحاجة الملحة لترشيد التعامل الإنساني مع البيئة وذلك لأن الاتجاه إلى تنمية قائمة على الإيفاء بالاحتياجات المادية الحالية مع تجاهل تام للبيئة وللأجيال القادمة، ولمستقبل لم يعد ملائما ولا كفؤا على المدى الطويل.

وبذلك ظهر مفهوم جديد يؤكد على ضرورة تقنين السلوك الإنساني تجاه البيئة، مؤكدا على ضرورة الاهتمام بالمشاكل التي يواجهها الإنسان وفقا لمدى التأثيرات المترتبة عنها، ويوضح التداخل والترابط بين البيئة والتنمية، وهذا المفهوم هو التنمية المستدامة وهي تنمية قابلة للاستمرار وتهدف إلى الوعي بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، ومن هنا ظهرت مراعاة التحديات التي تضعف من إمكانية تحقيقها، حيث تعددت هذه التحديات وتشابكت فيما بينها فهناك تحديات لا تعترف بالحدود الإقليمية الدولية، والتي فرضت نفسها على واضعي السياسات والمخططات التنموية ليتم الأخذ بها بعين الاعتبار عند اعتماد أي خطة تنموية، ولن يتم هذا إلا إذا تضافرت الجهود الجماعية الدولية والمحلية.

ومن أجل ذلك ارتأينا التطرق من خلال هذا الفصل إلى مفهوم التنمية المستدامة، وإلى المبادئ والأسس التي تقوم عليها، وإلى مؤشراتها وتحدياتها، وذلك من خلال المباحث التالية:

- مدخل عام للتنمية والتنمية المستدامة.
- أساسيات في التنمية المستدامة.
- تحديات التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مدخل عام للتنمية والتنمية المستدامة:

مَّر مفهوم التنمية بتطورات عدة فهو في تطور وحركة مستمرة وأكثر ديناميكية، ففي بداية الأربعينيات والخمسينيات كانت التنمية تعبر عن عملية اقتصادية مادية وما تشمله من الزيادة في رفع مستوى الدخل للأفراد، حيث غلب المفهوم الاقتصادي للتنمية على الجوانب الأخرى.

إن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة وما صاحبهما من زيادة في عدد السكان أدى إلى ظهور مشاكل عديدة كانت على رأسها ارتفاع نسبة البطالة والفقر واللامساواة الاجتماعية واستنزاف الكثير من الموارد الطبيعية وبالأخص منها غير قابلة للتجديد، وتزايد الإنبعاثات الغازية وغيرها من الملوثات البيئية، لِيُعاد النظر في مفهوم التنمية وإعطائها أكثر شمولية من ذي قبل وهذا بإدماج جميع المجالات بها من مجالات علمية وثقافية وتكنولوجية واجتماعية وبيئية وأخلاقية، فهي بذلك تحولت من تنمية اقتصادية بحتة إلى تنمية مستدامة ذات عدة أبعاد وتبرز من خلالها أهمية البيئة ومكانتها.

المطلب الأول: النظرة التقليدية للتنمية

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للاقتصاديين ورجال البحث العلمي، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي في الدول المتخلفة أو على النطاق الدولي، ويرجع هذا الاهتمام بهذه المشكلة إلى التغييرات السياسية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية وكذا تطور الفكر الاقتصادي.

أولا: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية:

من خلال هذا العنصر سوف نوضح الفرق بين النمو والتنمية

أ /تعريف النمو الاقتصادي: إن النمو يعني لغويا الزيادة في مكونات الشيء، ونمو أي كمية يعني زيادتها، فان نمو الاقتصاد يتضمن تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية، كالدخل القومي والناتج الوطني الحقيقي، والعمالة والاستهلاك والادخار وتكوين رأس المال، بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد، إذن أنه قد تحدث في المجتمع مظاهر نمو اقتصادي تعطي أثرا معاكسا للتنمية، وذلك عندما تتزايد السكان عن الموارد أو الاستهلاك عن الادخار أو الاستيراد عن التصدير[1].

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان[3].

[1] - يسري دعبس ، البيئة والتنمية المستدامة قضايا وتحديات وحلول ، البيطاش سنتر، ج1 ، الإسكندرية ، مصر،2008. ص: 487 .
[2] - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، بجامعة الإسكندرية،الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص:57.
[3] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003/2002 .ص:11.

ومن خلال ما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي هو زيادة في الدخل الفردي الحقيقي الناتج عن الزيادة في إجمالي الدخل الوطني، وهو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، بحيث إن الدخل الحقيقي يشير إلى زيادة أكبر في معدل الدخل النقدي نسبة إلى معدل التضخم، إذ يمكن تمثيله بالمعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.

ومنه نستخلص أنه كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي النقدي أكبر من معدل التضخم كان معدل النمو الاقتصادي مرتفع والعكس صحيح.

ب/تعريف التنمية الاقتصادية

لقد تعددت التعاريف فيما يخص هذا المصطلح فمنهم من يحاول تعريفها على أن المضمون العام للتنمية هو العمل على زيادة الدخل عن طريق توسيع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة[1]، ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة[2]،

فالتنمية الاقتصادية: هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة [3].

هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[4].

هي عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبًا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما[5].

تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[6].

---

[1] - شوقي أحمد ، دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي, بيروت ، لبنان، 1979 . ص: 16.
[2] - حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979. ص 63.
[3] - نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2000.ص:49.
[4]- محمد عبدالعزيز عجمية، محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها،الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر،2001. ص:20.
[5]- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،مصر، 1991 . ص ص:107-108.
[6] - هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، دار الصفاء للنشر، عمان ، الأردن،2005. ص:11.

إن التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة بأفضل الأساليب واستخدام للموارد المتاحة من أجل رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل فهي تهدف إلى:

1) توفير فرص العمل وتحسين المهارات ومعرفة الأفراد.
2) رفع مستويات الإنتاج و زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
3) إدماج الأفراد من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.
4) توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المجتمع وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.
5) تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم من خلال إحداث تنظيمات أفضل.
6) مشاركة الأفراد في صنع القرار السياسي.

ويلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطورا مستمرا وواضحا في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، ويمكن تمييز أربع مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل هي[1]:

- حيث تميزت المرحلة الأولى والتي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بانتهاج سياسة التصنيع في البداية ثم المعونات الخارجية وفي الأخير التجارة لزيادة الصادرات ومن أشهر نظريات النمو هو نظرية دومار وروستو.*
- المرحلة الثانية خطت منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع.
- امتدت المرحلة الثالثة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة من اقتصاد واجتماع ، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة.
- والمرحلة الرابعة امتدت من منتصف الثمانينات إلى بداية التسعينات حيث برز مفهوم التنمية البشرية من تحقيق الحياة الكريمة والرعاية الصحية وبدأ الاهتمام بالبيئة ...الخ .
- المرحلة الأخيرة تمتد من قمة الأرض 1992 القرن الماضي حتى اليوم، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، فأصبح الكل ينادي بالتوفيق بين الاقتصاد والبيئة دون المساس بمتطلبات احتياجات الأجيال المقبلة، انتشر مفهوم التنمية المستدامة بشكل سريع في أنحاء المعمورة، وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح ولكن ليس بالضرورة استخداما صحيحا.

[1]- ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستدامة: نظرية في المفهوم والمحتوى ، مجلة المنار، البلقان، الأردن، المجلد 12، العدد1، 2006. ص: 250 .

* نظرية دومار و روستو تركز على زيادة الانتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات ويتوقف هذا المقدر من الاستثمارات على حجم المدخرات المحلية و القروض والمساعدات الاجنبية أمام الاقتصاد الوطني.

ثانيا:أساسيات التنمية الاقتصادية

توجد عدة عناصر أهمها:

أ/خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية.

أما في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة ونجاحها وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

ب/الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية على أنها كل ما يستخدم وما يمكن أن يستخدم من طرف الإنسان في الإنتاج دون أن يكون للإنسان، أي دور في إيجاده ولا قدرة على الزيادة في إجمالي المتاح منه (الموارد الطبيعية هبة الله للإنسان)، هذا وتستمد الموارد الطبيعية أهميتها الاقتصادية من كونها تعتبر موضوع النشاط الإنتاجي وقاعدته الأولية سواء كان في شكلها الطبيعي أي في صورته التي وجدت عليها أو في شكل من أشكالها المعدلة أو المشتقة[1] .

ج/رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ إن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا على توسيع حجم السوق، هذا من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، اللازمة لنجاح عملية التصنيع[2].

د/التقدم التكنولوجي:

تعتبر التكنولوجيا من أكثر العناصر الإنتاجية أهمية ،فمن خلالها تكمن معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات بأقل التكاليف، ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها، وبعبارة أخرى فإن عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات بأقل التكاليف في العملية الإنتاجية وبذلك زيادة قيمة الدخل المحقق.

[1]ـ دبيش أحمد،أسس التنمية ومحددات القدرة على الإنماء بالدول النامية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر 03، العدد:22، المجلد1 ،2010.ص:75.

[2]ـ عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1972. ص: 237.

ثالثا: أهمية التنمية الاقتصادية:

تنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة محاور أساسية وهي إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسية منها، فمن خلال هذه المحاور الثلاث يمكن حصر أهم أهداف التنمية الاقتصادية في النقاط التالية[1]:

1) استمرار تطور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أي بشكل عام تنمية وسائل الإنتاج والقوى العاملة .
2) كون التنمية إنسانية الهدف تسعى لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق أماله فهي تعمل على الاستمرار في زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والتي لا تتحقق إلا برفع مستواهم المادي والمعيشي وذلك بزيادة معدل نمو الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه بصفة دائمة.
3) تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستقراره ، فالاستقلال السياسي لأية دولة يعتبر شكليا دون الحصول على الاستقلال الاقتصادي، الذي يمكن من القضاء على التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية ومالها من تأثيرات على استقرار اقتصاديات الدول المتخلفة.
4) إيجاد علاقات إنتاج جديدة تتفق والتغيير الحاصل في قوى الإنتاج، مثل القضاء على الاستغلال المفرط لليد العاملة، وحرمان الإنسان من ثمار التنمية والإنتاج.
5) العمل على تصحيح الانحرافات الهيكلية الموجودة في مجال الإنتاج والاستهلاك والتصدير، وتثبيت القيم والعلاقات والمثل والأهداف الجماعية.
6) تحقيق العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للدخل الوطني، وتمكين كل فرد من حقه في العيش الكريم .
7) استثمار الموارد الطبيعية والمالية والبشرية على أكمل وجه، وكذا الاستثمار الثقافي والعلمي والتكنولوجي

[1]- بن عبد العزيز فطيمة، فعاليات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2004-2005. ص:18.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البيئة:

مع بداية التطور الصناعي والتكنولوجي الذي شهده العالم في القرنين السابقين ونتيجة لتداخل عوامل عديدة وفي مقدمتها الانفجار السكاني الذي أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية واستغلال الأراضي وخاصة منها الصالحة للزراعة والمساحات الغابية في بناء المدن والمصانع وشق الطرق...الخ، مما نجم عنه آثار سلبية تؤثر على قيام البيئة بوظائفها الطبيعية ونتج عن ذلك ظهور مشكلات بيئية تهدد حياة كل الكائنات على السواء، فلم تعد البيئة قادرة على معالجة نفسها بنفسها نظرا لتعدد الملوثات ونسبها الضخمة.

أولا :مفهوم البيئة:

إن علم البيئة مصطلح إغريقي مركب من كلمتين :"oikos" وتعني البيت أو المنزل وكلمة "logos" وتعنى علم، وقد صيغت بواسطة العالم الألماني ارنست هيكل Ernst Haeckel للدلالة على العلم الذي يتناول العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها[1].

أما البيئة فتم تعريفها لغة واصطلاحا كمايلي:

مفهوم البيئة لغة: تعرف على أنها مكان الإقامة والمنزل أو المحيط ،لأن كلمة بيئة مشتقة من الفعل الرباعي **"بوّأ"** ومن قول الله تعالى" **و اذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد و بوّأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون من الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين**"[2] صدق الله العظيم .

أما اصطلاحا :فعرفت البيئة على أنها:

البيئة هي الأوساط المحيطة بالمنظمة والتي تشمل الهواء ،الماء ، التربة، الموارد الطبيعية، النبات، الحيوان،الإنسان وتداخلات جميع هذه العناصر، وتمتد إلى الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي[3].

تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية [4].

البيئة حسب مؤتمر استكهولم هي ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته، وهي كذلك ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة[5].

ومنه يمكن تعريف البيئة بأنها ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان والذي يؤثر ويتأثر به من هواء وماء وجو وتربة وكائنات حية وظواهر اجتماعية واقتصادية وإدارية وسياسية وثقافية وعادات وتقاليد.

يمكن تقسيم الإطار البيئي إلى ثلاث مجموعات [1]:

---

[1]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيس جمعة إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 16.

[2]- سورة الأعراف الآية 74.

[3]- رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية و الإيزو 14000، دار الرضا للنشر ،دمشق، سوريا، 2001 ، ص:27.

[4]- قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:43،20 يوليو 2003. ص:10.

[5]- نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات، iso 1400 دار المسيرة، عمان، الأردن ،2007. ص:94 .

1) **البيئة الطبيعية:** كما تسمى أيضا بالبيئة المادية وتتكون من أربعة نظم مترابطة فيما بينها وهي : الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء، هواء، تربة، معادن، مصادر الطاقة، النباتات الحيوانات، وكل هذا متاح للإنسان ليتمتع بها ويحصل على مقومات حياته منها من ملبس ومشرب ومأوى.

2) **البيئة البيولوجية:** تعتبر البيئة البيولوجية جزءا لا يتجزأ من البيئة الطبيعية وتتكون من ثلاثة أنواع: هي الإنسان (الفرد) وأسرته ومجتمعه، الحيوان، النبات.

3) **البيئة الاجتماعية:** يقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات التي تنظم حياته وتحدد علاقته مع غيره، كما يمكن تعريفها على أنها ذلك الإطار من العلاقات التي هي الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات بين أفرادها بعضهم ببعض، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، واستحدث الإنسان خلال حياته بيئة حضارية تتحدد في جانبين الأول مادي: وهو كل ما استطاع الإنسان أن يصنعه كالملبس والمسكن ووسائل النقل ...، أما الثاني غير المادي: يشمل كل من العادات، التقاليد، الأفكار، الثقافة وكل ما تنطوي عليه نفس الإنسان الفطرية أو المكتسبة.

ثانيا: خصائص البيئة:

تتميز البيئة بمجموعة من الخصائص والسمات وهي[2]:

1) تفاعل مكونات البيئة الطبيعية: تتكون البيئة الطبيعية من ظواهر وأشياء طبيعية كالطقس والضغط الجوي والهواء والماء، وظواهر وأشياء عضوية كالنباتات والحيوان وهذه الظواهر تتم بصورة عامة بالتفاعل الديناميكي بينهما، وبتبادل المواد بين الأجزاء الحية وغير الحية ويمثل الموطن البيئي وحدة النظام البيئي، حيث يمثل الملجأ والمسكن للكائن الحي ليشمل جميع معالم البيئة من معالم فيزيائية وكيميائية وحيوية.

2) التوازن: أهم السمات التي تميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن القائم بين عناصرها المختلفة، وهذا التوازن دقيق للغاية ويدل على عظمة الخالق سبحانه وتعالى فمثلا إن حدث اختلال في جزء من الطبيعة تحدث ظروف أخرى من شأنها ترميم ما حدث من دمار.

3) تعقد البيئة الطبيعية: يقوم توازن البيئة الطبيعية على مدى تعقده، هذا النظام الذي ازداد ثباتا واستقرارا، ويعني تعقد النظام البيئي كثرة الأنواع النباتية والحيوانية فكلما ازدادت أنواع الكائنات والنباتات تعقدت العلاقات بين الأنواع المكونة للنظام البيئي من ناحية وبين الكائنات الحية وغير الحية من ناحية أخرى، وكلما زادا تدمير الانسان لهذا النظام انخفضت هذه الكائنات وتبسط النظام البيئي وبالتالي يصبح أكثر عرضة للدمار.

---

[1]- فراس احمد الخرجي، الادارة البيئية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2007. ص ص:17-18.

[2]- حمزة درارکه وأخرون، السياحة البيئية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013. ص ص: 19- 20.

4) الاستمرارية: وتعني الحماية الذاتية للبيئة والمحافظة على استمرارها من خلال مدى مقاومتها وامتصاصها للتلوث، وهذا كذلك بفضل الله تعالى وما أودعه من نظام مناعة في الطبيعة ضد الصدمات التي تهدد انهيارها وتوازنها.

النظام البيئي:

يقصد بالنظام البيئي مجموعة من الكائنات والمكونات توجد في حيز مكاني، ويكون لكل منها سماته المميزة لذاته، وتكون فيما بينها مجموعة من التفاعلات تنظمها جميعا في أداء متكامل[1].

النظام البيئي مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات، وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية، والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية[2].

ومن خلال التعريفين نستخلص بأن النظام البيئي هو مجموعة من الكائنات الحية وغير الحية في حيز مكاني معين تتفاعل مع بعضها البعض وفق مجموعة ديناميكية ذاتية لتستمر في أداء وظائفها.

ويتكون هذا النظام البيئي من أربعة عناصر أساسية تتفاعل فيما بينها وهي[3]:

1) **العناصر الطبيعية غير الحية**: ويطلق عليها مجموعة الأساس لأنها تضم مقومات الحياة الأساسية، وتشمل الماء والهواء وحرارة الشمس والتربة والصخور والمعادن المختلفة.
2) **العناصر الحية المنتجة:** تسمى المنتجة لأنها تنتج غذاءها بنفسها من عناصر المجموعة الأولى وتتمثل في النباتات.
3) **العناصر المستهلكة**: تشمل بالدرجة الأولى الإنسان لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة إضافة إلى الحيوانات العشبية واللاحمة.
4) **العناصر المحللة**: تساعد عناصر التحليل على إعادة جزء من المادة إلى التربة لتستفيد منها العناصر الحية المنتجة، وتتضمن كائنات مجهريه تتمثل في الفطريات والبكتيريا.

ومما سبق يمكن تمثيل العناصر الأساسية المكونة للنظام البيئي في الشكل التالي:

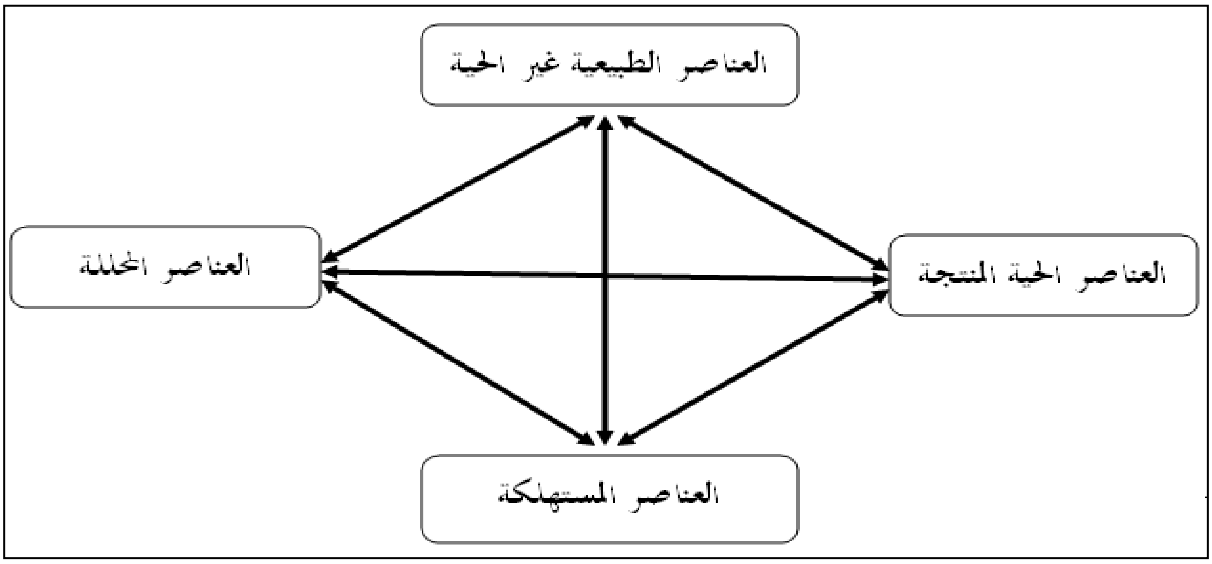
---

[1] - محمود عبد القوى زهران، الإسلام والبيئة وعلاقة الإنسان بالتنمية البيئية في صحراء الوطن العربي، المكتبة الأكاديمية، الجيزة، مصر، 2000. ص:43.

[2] - - قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،مرجع سبق ذكره ،المادة 03 .ص:9.

[3] - عدلي علي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2003،ص:17.

الشكل رقم 01:العناصر الأساسية للنظام البيئي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدلي علي أبو طاحون مرجع سبق ذكره .ص:17.

ثالثا: اختلال توازن النظام البيئي:

يقصد بتوازن النظام البيئي بقاء عناصر أو مكونات البيئة الطبيعية على حالها كما خلقها الله "سبحانه وتعالى" دون تغير جوهري يذكر.

ويحدث اختلال توازن النظام البيئي عندما يتم التأثير على أحد مكوناته أو أكثر، فتتأثر بقية المكونات وتتبدل العلاقات القائمة بينها فيصبح غير قادر على الحفاظ على توازنه السابق، ويمكن القول أيضا إن المشاكل البيئية التي تسببها حرائق الغابات وتراجع مساحاتها، تسرب الغاز والنفط، ضوضاء، الإشعاعات النووية، الانفجار السكاني، العمران، التصحر، استنزاف الأوزون، تلوث الهواء والماء والتربة، استنزاف الموارد الطبيعية، النفايات والقمامات، البناءات الفوضوية يضاف إلى ذلك الكثير من الملوثات كل ذلك دون الأخذ بعين الاعتبار للبيئة من حولنا وكل أدى إلى نشوء مشكلات بيئية يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

1) التلوث:

زادت مشكلة التلوث البيئي في كثير من دول العالم إلى حد يهدد استمرار الجنس البشرى، حيث تعددت مصادر التلوث التي أصبحت تطرح نواتجها في المحيط الحيوي فتتأثر بها الكائنات الحية بصورة أو بأخرى و تعود بالضرر على الإنسان.

فالتلوث البيئي هو أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز يؤدي إلى تأثير ضار على الهواء أو الماء أو الأرض أو ما يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية للتأثير على حالة الموارد المتجددة[1].

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبعات الجامعية بن عكنون، الجزائر ،الطبعة الثانية، 2006. ص:23.

تعددت أشكال التلوث بتعدد مصادره إلا أن التأثير واحد وهو إلحاق الضرر بالبيئة وإخلال توازنها، وأشكال التلوث هي تلوث الهواء تلوث الماء وتلوث التربة وهي متداخلة فيما بينها:

أ/تلوث الماء ويقصد به كل مادة من شأنها أن تغير طعم أو لون أو حتى الخصائص الكيمائية للمياه سواء كانت جوفية أو سطحية مما يسبب أضرار للحيوانات والنباتات البرية أو المائية وحتى الإنسان ،وأهم ما يلوث الماء نجد في مقدمتها مياه المجاري و مخلفات البترول و مخلفات المصانع، التي يتم صبها في الأنهار والبحيرات .

ب/تلوث التربة والتي تخل بالتنوع البيولوجي إذ تعتمد التربة الصحية على البكتيريا والفطريات والحيوانات الصغيرة لتحليل المخلفات التي تحتويها، وإنتاج المغذيات التي تساعد في نمو النباتات، وأهم أسباب تلوث التربة هي المبيدات العشبية والأسمدة الكيماوية، الرمي العشوائي للنفايات الصلبة.

ج/تلوث الهواء أو الجو وهو أخطر أنواع التلوث وهذا يرجع لاختلاط الهواء أو الجو بالملوثات من انبعاث للغازات وأدخنة مما يسبب في أخطار وأضرار على الإطار المعيشي وأهم هذه الأضرار التي يتسبب بها تلوث الهواء أو الجو نجد في مقدمتها تآكل طبقة الأوزون والأمطار الحمضية والاحتباس الحراري.

ويعد الاحتباس الحراري من أبشع ما يعانيه العالم اليوم لما له تأثيرات مباشرة على التغيرات المناخية العالمية، ومن بين الدلالات التي دلت على ارتفاع درجات الحرراة العالمية هو ارتفاع درجات الحرارة بمعدل 0.6 درجة مئوية خلال القرن العشرين،كما يرتفع مستوى سطح البحر بمعدل سنوي يتراوح مابين 1 إلى 2 مليمتر، نتيجة ذوبان جليد القطب الشمال، إذ تقلصت مساحته بنسبة تتراوح مابين 10 إلى 15% عن سنوات الخمسينات من القرن الماضي، ويعود السبب الرئيس فيه هو تركز ثاني أكسيد الكربون $CO2$ في الغلاف الجوي الى حوالي 868 جزء من المليون سنة 2000 أي بارتفاع 31% عن القرن 16، بالإضافة الى تركز غاز الميثان $CH4$ في الغلاف الجوي حيث أن له قدرة كبيرة على تسخين الجو أكبر من ثاني أكسيد الكربون بـ 25 مرة.

2) التصحر:

هو تغير في العوامل البيئية لرقعة من الأرض يؤدي إلى نتائج سيئة تجعلها أقل ملائمة للحياة، وهو كذلك تعبير عن امتداد العوامل البيئية الصحراوية إلى مساحات جديدة من الأراضي(لم تكن صحراء) بسبب تغيرات مناخية أو تغيرات من صنع الإنسان أوكليهما معا[1].

ومن أحد المسببات الرئيسية للتصحر هي من صنع الإنسان، وهذا عن طريق تقليص المساحات الخضراء بقطع للأشجار تحويل المساحات الصالحة للزراعة إلى مساحات سكنية وبالإضافة إلى الرعي والحرث العشوائي للأرض.

[1]ـ محمود عبد القوى زهران، الإسلام والبيئة وعلاقة الإنسان بالتنمية البيئية في صحراء الوطن العربي، مرجع سبق ذكره. ص:103.

المطلب الثالث:مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة رغم حداثته أصبح واسع التداول وتزايد استعماله من قبل المهتمين بقضايا التنمية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبح الاهتمام ينصب بشكل رئيسي على نوعية الحياة والمحافظة على البيئة بالدرجة الأولى على إنتاج السلع والخدمات، وبعبارة أخرى تم دمج البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي ضمن مفهوم التنمية، وبذلك توسعت مفاهيم التنمية المستدامة وتنوعت تعاريفها.

وقبل التطرق إلى أهم تعاريف التنمية المستدامة كان لابد لنا من الوقوف على محطات تاريخية مرّ بها سياقها التاريخي .

أولا : مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة:

1)لقد اعتبرت سنة 1971 سنة مرجعية فيما يتعلَّق بالانتقادات الموجهة للنمو الاقتصادي، فخلال هذه السنة تمَّ صياغة الانتقادات المعاصرة لسيرورة النمو والتي تشمل مشكلة الطاقة والتكنولوجيا والنمو الديمغرافي وقد قدم باري كومنر (Barry Commoner) سنة 1971 انتقادات لعلاقات الإنسان بالطبيعة والقائمة على أساس التكنولوجيا التي يمتلكها المجتمع[1].

2)في سنة 1972 ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2100، ولعل من أهم نتائجه هو ما سيحدث خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية التربة وغيرها، كما تم نشر دراسة جاي فوستر بعنوان "حدود النمو" والتي تضمنت تعرية نموذج رياضي لدراسة خمس متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي وذلك لمدة ثلاثين سنة[2].

3) انعقاد مؤتمر معني بالإنسان والبيئة "بستوكهولم" عاصمة السويد في 5-16 جويلية 1972 الذي ربط بين التنمية الاقتصادية ومشاكلها والبيئة وكان تحت شعار" نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة[3]".

4) في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وقد" أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا، كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من

[1]- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2009/2008 .ص:65.

[2]- عماري عمار، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس -سطيف، أيام 08/07/ أفريل2008 ، مداخلة، تحت عنوان:إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. ص:02.

[3]- أحمد زهير، مؤتمرات الأمم المتحدة ، من الموقع الإلكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48784 بتاريخ: 2016/09/01 على الساعة السابعة مساء.

أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة و متنقلة[1].

5) في سنة 1987 تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي من قبل رئيسة وزراء النرويج "قرو هارلم بريتلاند Gro Harlem Bruntland" في تقرير مستقبلنا المشترك للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

ومن خلال هذه التطورات نلاحظ أن التنمية المستدامة كانت مقتصرة على تقارير أو ندوات ومحاضرات علمية بحتة دون تجسيدها على الميدان، وظلت هذه التنمية مجرد حبر على ورق، وكان التساؤل المطروح هل فعلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دون الإضرار بالبيئة، إلى أن تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) في ديسمبر 1992 في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل والذي ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحماية البيئة والذي أصفر على:

* جدول أعمال القرن21 وهي خطة عمل محددة الأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الواحد والعشرين.

* إنشاء جمعية عامة للجنة التنمية المستدامة لضمان المتابعة الفعالة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

6) لينعقد بعد ذلك دورة الجمعية العامة الاستثنائية في سنة 1997(مؤتمر قمة الأرض+ 5) في نيويورك، تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، بما يشمل برنامج لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998 إلى 2002 .

7) 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا) يجري تقييما للعقبات التي تعترض سبيل التقدم وللنتائج المحرزة منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض لعام 1992، ويعتمد خطة تنفيذ جوهانسبرغ، التي تنص على إتباع نهج محدد الرؤية يسعى بخطوات ملموسة إلى تحقيق أهداف وغايات قابلة للقياس الكمي ومرتبطة بجداول زمنية[2].

8) في 21 جوان 2012 تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة أو ما يسمى بريو+20، أي بعد مرور 20 سنة من مؤتمر قمة الأرض، حيث شكلت هذه القمة محطة في مجال التنمية المستدامة، وتم من خلالها وضع معالم في العديد من الميادين[3] :

➢ إطلاق عملية تحديد الأهداف الكونية للتنمية المستدامة.

---

[1] - Julien HAUMONT et Bernard MAROIS, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010, p: 19.

[2]- الأمم المتحدة التنمية المستدامة، من الموقع الالكتروني: http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html بتاريخ: 2016/06/01 على الساعة 16:00 مساءا.

[3]- ريو +20 محطة في مجال التنمية ، من الموقع الإلكتروني: http://www.diplomatie.gouv.fr/ar بتاريخ: 2016/06/12 على الساعة 21:00سا.

- وضع آليات جديدة للتمويل والاعتراف بالدور المركزي لعمليات التمويل المبتكر من أجل تنفيذ التنمية المستدامة.
- مزيد من الاهتمام للحفاظ على المحيطات.
- الاعتراف بالاقتصاد الأخضر[1] والعادل.
- تهديد التنوع البيئي وعدم المساواة البيئية ومحاربة الفقر.

9) وفي أوائل أوت 2015 توصلت الدول الـ 193 الأعضاء في الأمم المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للخطة الجديدة " تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[2].

10) في 25و27 من سبتمبر 2015 تم عقد قمة الامم المتحدة بنيويورك والتي من خلالها تم اعتماد خطة التنمية المستدامة الجديدة، وفي صميمها أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد للقضاء على قضايا التخلف وضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل إن طبقت بأدق معانيها.

ومع ذلك تعددت تعاريفها إلى الحد الذي جعل مفهومها محلا للعديد من الانتقادات، ويرجع الاختلاف في مفهومها إلى عدة عوامل[3]:

1) المستويات المختلفة التي يتم تناول التنمية المستدامة عبرها: فالحديث عن الاستدامة يتم على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، ويختلف من مستوى لآخر.

2) التنمية المستدامة ليست مجرد خطط لرفع النمو الاقتصادي في الدول النامية، بل هي مفهوم تتبناه جميع الدول المتقدمة منها والنامية والمنظمات الدولية في صياغة استراتيجياتها للقرون المقبلة.

3) إن التنمية المستدامة لم تكن مقصورة على الاقتصاديين فقط، بل تناولها أيضا البيولوجيون والجيولوجيون والإيكولوجيون وعلماء الطبيعة، بالإضافة إلى علماء الاجتماع والسياسة والمهتمين بقضايا السكان وقضايا المرأة والمهتمين بالصحة.

4) صعوبة تحديد النماذج الاقتصادية المستدامة فيما يتعلّق بالإنتاج والاستهلاك.

---

[1]- يعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية .ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

[2]- من الموقع http://www.un.org/sustainabledevelopment بتاريخ 2017/07/29 على الساعة 11:00سا.

[3]- محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره. ص:73.

وفي مايلي نورد بعض التعاريف:

➢ فقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 "هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[1].

➢ التنمية المستدامة نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة.[2]

➢ هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، وهي تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنماط هي: نظام حيوي للموارد، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي"، بمعنى أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد[3].

➢ هي وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلا من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدلا من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب منعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش[4].

➢ هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[5].

➢ هي تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع ،باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية ،واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة[6].

إن التنمية كلمة شاملة مثقلة بالقيم ولا يوجد هناك إجماع بشأن معناها، فهي تعرف بطريقة معيارية، لكونها قوة موجهة نحو أهداف اجتماعية مميزة وهذه القوة الموجهة تشتمل على قائمة من الصفات التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها أو بلوغ حدودها القصوى، أما التنمية المستدامة تتطلب قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الإنسانية عن طريق

---

[1]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء،عمان، الأردن، 2007. ص:25.
[2]- القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد11،المؤرخ في 17فبراير2003، ص:05.
[3]- حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة ،التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس -سطيف، أيام 08/07/ أفريل / 2008 ، مداخلة، تحت عنوان: الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها.
[4] - Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005, p:4
[5]- نهى الخطيب ،اقتصاديات البينة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الغدارة، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة، مصر،2000. ص:220.
[6]- كربالي بغداد،حمداني محمد، إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، 07/جانفي/2010، العدد:45.ص:12.

زيادة الإمكانات الإنتاجية وتأمين الفرص المتساوية للجميع على حد سواء، غير أن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم ما لم تنسجم التطورات السكانية مع الإمكانات الإنتاجية وفقا لما يخدم مصلحة البيئة ويحافظ عليها[1].

فالتنمية المستدامة تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة والمجتمع، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في مستقبل ومصير الأجيال الحالية مع مراعاة مستقبل ومصير الأجيال القادمة، وهناك أربعة جوانب أساسية يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة وهي:

1) الارتباط الوثيق بين الإنسان والأرض وبين أفراد مجتمعه، وهو يشكل الأساس والمنطلق الذي تقوم عليه التنمية على جميع الأصعدة، فهي تضمن نمو اقتصادي مع المحافظة على الموارد الطبيعية من النظوب والمحافظة على بيئة عيش الانسان من جميع الملوثات، مع العمل على تنمية اجتماعية عبر أنحاء العالم.
2) الإنصاف بين الأفراد أي حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته، مع التركيز على الفقراء وتمكينهم من الحصول بالحظوظ نفسها على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.
3) اعتماد برامج وخطط تنموية تراعي الجانب الاقتصادي والاجتماعي معا بإدراج البعد الإيكولوجي للكوكب الذي أصبح مهددا بكل أشكال التلوث، نتيجة إهمال هذا البعد من قبل عند وضع هذه البرامج والخطط.
4) إنشاء تنمية متواصلة في الحاضر بناء على معطيات الماضي مراعية في ذلك حقوق الأجيال المستقبلية أي تم الأخذ بعنصر طول الأمد عند وضع البرامج والسياسات التنموية والذي كان مغفلا عنها في السابق.

[1]- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006 . ص:25.

المبحث الثاني: أساسيات في التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة تسعى إلى رفع الخيارات المتاحة أمام الأفراد والمؤسسات، بحيث تركز تلك الخيارات الأساسية من أجل أن يحيى أفراد المجتمع حياة طويلة خالية من المخاطر والأمراض و أن يكتسبوا أفضل المعارف وأن يحصلوا على أعلى مستويات الإشباع، ونظرا لعدم كفاءة المؤشرات المعتادة مثل الناتج المحلي وقياس التفاعلات المختلفة للموارد ونسب التلوث ،التي لا تعكس دائما فيه مفهوم الاستدامة، لذا جاء استخدام مؤشرات جديدة للتنمية المستدامة لمعرفة مدى نجاعة التخطيط والقرارات المتخذة في بلوغ الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة مركزة في ذلك على جملة من الخصائص والمؤشرات.

المطلب الأول: خصائص وأهداف التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة تمس كل جوانب الحياة بكل ما يميزها من قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات وأساليب إنتاج وأوضاع عمرانية واجتماعية وسياسية واقتصادية وتقدم علمي وتكنولوجي لإشباع الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع والوصول بهم إلى الأسمى والأرقى والأفضل، وفقا لجملة من الخصائص التي تتميز بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها .

أولا :خصائص التنمية المستدامة:

من خلال تعدد تعريفات التنمية المستدامة ومن خلال قمة "ريو" عام 1992 التي كانت حول البيئة والتنمية المستدامة، الذي انبثق منه جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، نميز الخصائص التالية للتنمية المستدامة:

1) إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية[1].
2) التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
3) التنمية المستدامة يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
4) التنمية المستدامة هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
5) التنمية المستدامة تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

[1]- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، القاهرة، 2002. ص:94.

6) التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

7) مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وإن الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق[1].

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة:

إن عملية التنمية المستدامة هي عملية موجهة تهدف بالاتجاه الأفضل والأحسن والخير الجماعي لجميع أفراد المجتمع وتنادي بالعدالة الاجتماعية وبالمساواة في الفرص وتسعى إلى تلبية الحاجات الأساسية لهم من تعليم وصحة وتطوير القدرات والكفاءات، وجميع حقوق الإنسان الأساسية في مختلف المجالات والقضاء بالدرجة الأولى على الفقر وعلى جميع أنواع التميز بين البشر، فالتنمية المستدامة تسعى من خلال أساليبها وآلياتها إلى جملة من الأهداف، فقد تم استحداث أهداف جديدة للتنمية المستدامة للفترة مابين 2016 و2030 بدل الأهداف الإنمائية التي وافقت عليها الحكومات في سنة 2000 والتي انتهت مدتها في عام 2015 إذ اجتمع أكثر من 150 من قادة العالم في قمة تاريخية عقدت في 27/25 سبتمبر 2015 بنيويورك للقرار خطة عمل عالمية لمدة 15 عاما ينطلق العمل بها بدأ من 1 جانفي 2016، التزمت من خلالها 193 دولة عضوه في الأمم المتحدة بتحديد سبعة عشر هدفا انمائيا تقوم على حزمة من العناصر ذات أهمية حاسمة، ويتم الاستعانة بمجموعة من المؤشرات العالمية لرصد واستعراض مدى التقدم نحوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لـ 2030، ليتم تصنيفها وجمعها في سياق تقرير سنوي.

تبنت خطة التنمية المستدامة لأفاق 2030 مجموعة من العناصر التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة على مدى 15 سنة المقبلة، في مجالات ذات أهمية حاسمة وهي الناس، وكوكب الأرض والرخاء والسلام والشراكة كما يلي[2]:

1) **الناس**: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالهما وأبعادهما، والتأكد من تمكن جميع البشر من تحقيق إمكاناتهم في الكرامة والمساواة في بيئة صحية.

2) **كوكب الأرض**: حماية كوكب الأرض من التدهور، بما في ذلك من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والإدارة المستدامة لموارده الطبيعية واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ حتى يتسنى دعم احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

---

[1]- ريمة خلوطة ،سلمى قطاف، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام08/07/ أفريل / 2008 .

* يعرِّف التسويق الأخضر على أنه عملية تسويق أو ترويج منتجات معتمدة على أدائها البيئي أي عدم الإضرار بالبيئة، ولمزيد من التوضيح يرجى مراجعة، ثامر البكري، التسويق الأخضر،دار اليزوردي العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2006.

[2]- من الموقع http://www.un.org/sustainabledevelopment بتاريخ 2017/07/29 على الساعة 11:00سا.

3) **الرخاء**: من خلال كفالة تمتع جميع البشر بحياة مزدهرة ومرضية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في وئام مع الطبيعة.
4) **السلام**: تعزيز مجتمعات سليمة وعادلة وشاملة للجميع خالية من الخوف والعنف، لأنه لا يمكن أن تكون تنمية مستدامة بدون سلام ولا سلام بدون تنمية مستدامة.
5) **الشراكة**: تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح تعزيز التضامن العالمي والتركيز بشكل خاص على احتياجات أشد الناس فقرا وضعفا وبمشاركة جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الناس.

ومن خلال خطة التنمية المستدامة لـ 2030 تم طرح مشكل تغير المناخ باعتباره ذا صلة بالتنمية المستدامة، وهذا من خلال تأثير تغير المناخ على الصحة العامة والأمن الغذائي والمائي، وسيؤدي تغير المناخ ما لم يتم التصدي له إلى التأثير على المكاسب الإنمائية التي تم تحقيقها في العقود الماضية لتعيد بذلك خطوات التنمية عدة سنوات إلى الوراء.

إن أهداف التنمية المستدامة 2030 أوسع نطاق من أهداف الألفية وهذا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للفقر والحاجة العالمية للتنمية التي تعمل لصالح الجميع فهي تنطبق على جميع دول العالم بعد ما كانت الأهداف السابقة مركزة في البلدان النامية فقط، لتغطي بذلك أهداف الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويمكن أن نوجز الأهداف الجديدة لمواجهة التحديات العالمية والتي كان عددها 17 هدفا تم تقسيمها كما يلي:

أ/الأهداف الاقتصادية:

تنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة محاور أساسية وهي إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة مع ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات، فهي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وهذا بالحفاظ والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبيئية والذي بدوره يتطلب تطوير المؤسسات والبنى التحتية واستعمال التكنولوجيا النظيفة واعتماد الاقتصاد والتسويق الأخضرين* من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع ولتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال.

فالتنمية المستدامة تتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني[1]، فالأهداف التي تم تحديدها في الجانب الاقتصادي هي:

1) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
2) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
3) إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
4) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

[1]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره.ص:29.

5) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
6) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بين هذه البلدان.
7) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ب/الأهداف البيئية:

تؤثر الأنشطة البشرية تأثيرا متزايدا في سلامة النظم الايكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الأساسية لرفاه البشر وازدهارالأنشطة الاقتصادية، ولا بدمن إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الخصوص، يلزم لتغيير الاتجاه السائد فيما يتصل بتردي الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن، تنفيذ استراتيجيات تتضمن الأهداف المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية إن أمكن، لحماية النظم الإيكولوجية وتحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد الحية، مع تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية المحلية[1].

تهدف التنمية المستدامة إلى حماية البيئة بالتركيز على نشاطات الأفراد والبيئة المحيطة بهم، فهي تهدف على الخصوص إلى ما يأتي:

1) حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
2) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
3) اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثارها.

ج/الأهداف الاجتماعية :

إن التنمية البشرية هي عملية تهدف إلى الموائمة بين إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وبين تحرير الطاقات البشرية وتعزيزها، ومنه فإن للتنمية البشرية جانبين الأول هو استخدام أفراد المجتمع للقدرات التي تم اكتسابها في الأغراض الإنتاجية، أما الثاني فهو تكوين القدرات البشرية بتوفير التكوين والرعاية الصحية وغيرها من الظروف المعيشية.

إن المبادئ العامة التي يشمل تأثيرها على الجميع كالتماسك الاجتماعي، والتزام الدولة بتأمين التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والانفتاح على التكامل التجاري، هي اليوم على ما يتضح، وسائل فعالة لتحقيق الاستدامة والمساواة في التنمية البشرية[2].

فالإنسان له الحق في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات الاجتماعية ، بما يخدم احتياجاته الأساسية واحتياجاته المكملة لرفع مستوى معيشته من (مأوى وطعام ولباس وهواء وعمل وترفيه وتعليم...)، وحماية حقوقه الإنسانية، والقضاء على أنواع التميز والفروقات الطبقية بين أفراد المجتمع ،إذ يساهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين

[1]- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ ، جنوب أفريقيا، 26 أوت - 4 سبتمبر 2002. ص: 26.
[2]- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2013 ، بعنوان نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم التنوع، ص:10.

القانوني والتنظيمات الاجتماعية في تمكين الأفراد من المشاركة في النمو والتوازن بين القطاعات، ولاسيما الاعتناء بالقطاع الريفي.

وخطة التنمية التي تحقق التغيير هي خطة متعدّدة الأوجه، فهي تسهم في زيادة الأصول لصالح الفقراء من خلال زيادة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، وهي تحسّن عمل مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية بهدف تحقيق النمو والمساواة على حد سواء، وهي تزيل الحواجز الاجتماعية والبيروقراطية التي تعوق المشاركة في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي، وهي تضمن مساءلة القادة، ومشاركة المجتمعات في تحديد أولويات الميزانية وتعميمها[1].

وتتمثل الأهداف الاجتماعية السبعة للتنمية المستدامة فيما يلي:

1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
3) ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

[1]- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2013 ، مرجع سبق ذكره .ص: 05.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة توضع في الحسبان عند اتخاذ قرار تنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فقد اعتبر مؤتمر القمة العالمي لعام 1992 أن التنمية المستدامة هي عملية إنمائية واحدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، أما خطة "جوهانسبرغ" للتنفيذ فعرفت التنمية المستدامة في ثلاثة مسارات منفصلة تشكل ثلاثة أبعاد متداخلة ومتآزرة هي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، وبالفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، واعتبار حماية البيئة مسارًا مستقلا عن الاثنين، يكون هذا التعديل في وصف التنمية المستدامة قد أسهم في التقليل من الأهمية التي أولتها قمة الأرض لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرارات على حساب الاعتبارات الاقتصادية منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

أولا: البعد الاقتصادي:

تضاعف الاقتصاد العالمي أربع مرات على مدار ربع قرن، مستفيدًا من مئات الملايين من البشر. ولكن على العكس من ذلك، تدهورت60% من الخدمات والسلع الإيكولوجية التي تعتمد عليها المعيشة أو استخدمت بطريقة غير مستدامة. ويُعزى هذا بالطبع إلى أن نمو الاقتصاد في العقود الأخيرة تحقق أساسًا عن طريق السحب من الموارد الطبيعية، دون السماح للمخزونات بإعادة التولد، وعن طريق السماح بخسارة وتدهور واسع النطاق للنظام الإيكولوجي[1].

إن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي، يستدعي تدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد الأخضر حتى تتوفر أدوات اقتصادية جيدة تساعد على:

1) إيقاف تبديد الموارد الطبيعية،نظرا لنضوب الموارد كان لابد من تأكيد الاستخدام المتوازن لها بما لايتجاوز قدراتها على التجدد.
2) التركيز على الاستثمار في البحث و التطوير لمصادر الطاقة البديلة وزيادة كفاءة استعمالها من أجل التقليص من مستويات التلوث ، والتوجه نحو اعتماد النقل المنخفض الكربون.
3) تنفيذ سياسات خاصة بالمؤسسات لتحفيز ومراقبة الأداء البيئي.
4) توظيف المعرفة والقدرات والمهارات التي يملكها الأفراد لتطبيق السياسات الخاصة بالبيئية
5) إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع.
6) تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع، والعمل على الحد من مشكلة البطالة.
7) العمل على الارتقاء بالجودة في إنتاج منتجات صديقة للبيئة قابلة لإعادة التدوير.

[1] -vers une économie verte, Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté, Synthèse à l'intention des décideurs, Programme des Nations Unies pour l'environnement, 2011.P:03.

8) رفع مستوى المعيشة ويستدل عادة على حجم مستوى المعيشة عن طريق متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، كما أنه يقترن بهيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الناتج الوطني وتأهيل العنصر البشري.

ثانيا: البعد الاجتماعي:

تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة – النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل – القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد[1].

يعتبر القضاء على الفقر من أهم أولويات التنمية المستدامة ، فالفقر يشمل عدم كفاية الحصول على الموارد من الحاجيات الأساسية من مياه الشرب والمسكن والعناية الصحية والتعليم والحقوق المدنية والحرية السياسية في التعبير عن آرائه وانشغالاته، وبذلك نجد أن هناك عناصر أساسية تدور حولها التنمية الاجتماعية وهي المساواة في التوزيع والحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية و احترام التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات وفي هذا الإطار فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يسعى إلى:

1) المساواة في التوزيع، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

2) المساواة بين المرأة والرجل وكذلك بين سائر المجموعات، هي بحد ذاتها هدف هام، ولكنها أيضا ضرورة لتحقيق مختلف أبعاد التنمية البشرية، ومن الأدوات الفاعلة لتحقيق هذه الغاية هو التعليم الذي يزوّد الأفراد بالثقة في النفس، ويتيح لهم فرص عمل أفضل، ويمكّنهم من المشاركة في المناقشات العامة ومطالبة الحكومات بالرعاية الصحية، والأمن الاجتماعي، وسائر الحقوق[2].

3) التمكين؛ أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.

4) المشاركة الشعبية والمساءلة؛ أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.

5) التضامن والتآزر بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من أجل:

- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.
- عدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة.
- تأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

6) الديمقراطية في الحكم، فعلى المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية، كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية[3] .

---

[1]- حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة،التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، مرجع سبق ذكره. ص: 09.
[2]- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2013، مرجع سبق ذكره. ص:06.
[3]- إبراهيم بظاظو،السياحة البيئية وأسس استدامتها، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الثانية، 2010. ص:123.

ثالثا: البعد البيئي والتكنولوجي:

البيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها كما تتأثر بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية والنفسية وأنشطتهم الأخرى المختلفة، ولذلك فإن التنمية المستدامة كان لابد لها أن تحقق التوافق بين الأبعاد الثلاثة من أجل تحقيق نمو اقتصادي يرافقه نمو اجتماعي مع المحافظة على البيئة بما يضمن حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والتمتع ببيئة نظيفة.

نشأت وتسارعت العديد من الأزمات البيئية خلال العقد الحالي، أزمات في التلوث، والتنوع البيولوجي، والوقود، والطعام، والماء، والمناخ وكثرت النفايات وحتى تسمم المواد الاستهلاكية، ويشير تزايد معدل الإنبعاثات المغيرة للطقس إلى خطر محدق يهدد بتغير مناخي لا يمكن السيطرة عليه، تصاحبه احتمالات لعواقب وخيمة على الإنسانية، وبذلك ظهرت حتمية نشر الوعي البيئي بين الأفراد والبحث عن سبل إعادة التوازن البيئي إلى طبيعته، والاعتماد على البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا النظيفة لتكون ذات كفاءة عالية في الحد من الإنبعاثات واقتصاد الطاقة، فالتنمية المستدامة في البعد البيئي والتكنولوجي تحث على:

1) استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية، تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم البيئية وتساندها[1].

2) النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة والتوجه نحو الزراعة العضوية لتقليل استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية والعشبية التي تضر بطبقة الأوزون وبالبشر.

3) من الممكن تسخير السياسات البيئية الفنية في استبدال عناصر الإنتاج(رأس مال ويد عاملة وموارد طبيعية ومرافق بيئية) والحد من ندرتها، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة سيساعد في المحافظة على الماء والطاقة المستخدمة في المجالات الزراعية والصناعية والمنزلية، بما في ذلك تشجيع استخدام تقنيات زراعية وأساليب ري حديثة للحد من الفاقد في مياه الري، وكذلك زراعة محاصيل مناسبة للتربة والبيئة المحلية، وكذلك للتقليل من التلوث وإعادة التدوير كلما أمكن ذلك على كل من المياه العادمة والنفايات الصلبة على المستوى المنزلي أو الصناعي[2].

4) نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى الدول النامية وتطوير قدرات الأفراد وتأهيلهم في هذا المجال، حيث نص الفصل الرابع والثلاثون من جدول أعمال القرن الواحد والعشرين على نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات.

[1]- إبراهيم بظاظو،السياحة البيئية وأسس استدامتها، مرجع سبق ذكره. ص: 126.

[2]- عماري عمار ، مرجع سبق ذكره. ص:12.

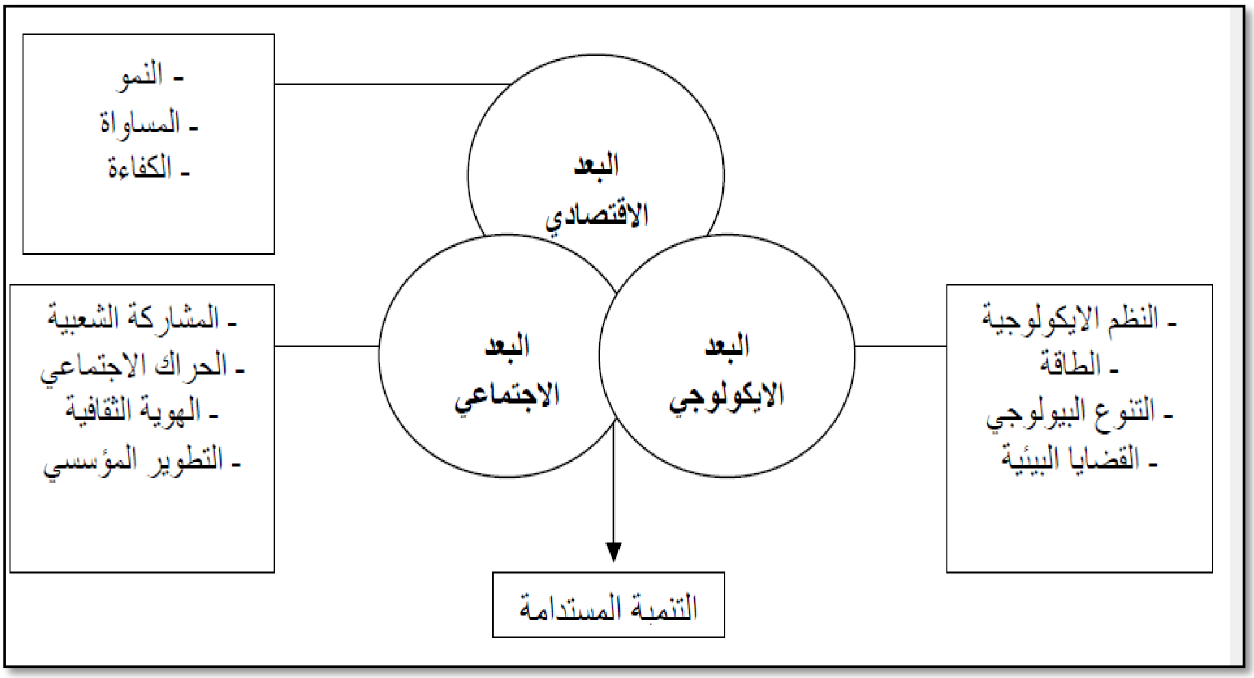
5) صون وإدارة الموارد من أجل التنمية ،وهذا بحماية الغلاف الجوي، وإتباع نهج متكامل لتخطيط الأراضي، ومكافحة التصحر والجفاف وإزالة الغابات وحماية النظم الإيكولوجية الهشة كالجبال والمحافظة على التنوع البيولوجي.

6) حماية المسطحات المائية والمناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها.

7) حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها وترشيدها، وهذا بتطبيق نهج متكاملة على تنمية موارد المياه وإدارتها وحسن تسييرها واستخدامها.

8) الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بشبكات الصرف الصحي.

الشكل رقم02 : تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة



المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق ذكره. ص:42.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

تحتاج الدول إلى تقدير وتقييم سياساتها لضمان أن تحدث الأثر المنشود منها. ويستلزم هذا الاستعانة بمؤشرات تعكس شواغل البلدان وأولوياتها وفق ما دعا إليه جدول أعمال القرن 21، وفي عام 1992 الذي شهد انعقاد مؤتمر قمة الأرض، لم تكن مؤشرات التنمية المستدامة قد وضعت أو خضعت للاختبار بعد، وقد بدأت الشعبة برنامجها لوضع مؤشرات التنمية المستدامة في عام 1994 وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، وضعت مجموعة أساسية من هذه المؤشرات لاستخدامها على الصعيد الوطني، وتوالي استعراضها وتنقيحها[1].

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينجم عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بصورة رئيسة وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة[2].

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تساهم في تقديم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول تضمنتها توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين وقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كتابا يحتوي على 134 مؤشرا مصنفة إلى أربع فئات رئيسة بيئية واجتماعية واقتصادية ومؤسساتية:

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

يعتبر الرفاه الاقتصادي أهم عامل في تحسين الرفاه في المجالات الأخرى، ويعكس الوضع الاقتصادي للفرد على المدى الطويل[3]، بحيث تأثر السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية و التنمية الاقتصادية بتوزيع عادل للثروات بين أفراد المجتمع مما ينعكس على توفير الأساسيات والكماليات لأفراد المجتمع ككل، وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك ومنها:

البنية الاقتصادية: حيث يتم تقييم أداء الدول الاقتصادي من خلال :

1) معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة.
2) الميزان التجاري للدولة نسبة إلى الصادرات والواردات من سلع وخدمات.
3) نسبة المديونية الخارجية وحجمها ومدى المساعدات المالية المقدمة ونسبتها بالناتج الوطني وحصة الفرد منها .

---

[1]- شعبة التنمية المستدامة للأمم المتحدة من الموقع الإلكتروني:
http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/keyissues.html بتاريخ: 2016/08/31 على الساعة الثامنة صباحا.

[2]- عبد الرحمن نوزاد الهيتي و إبراهيم حسن المهندي ، التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، 2008 . ص 22 .

[3]- محي الدين حمداني ،مرجع سبق ذكره .ص:105.

أنماط الإنتاج والاستهلاك:نجد أن معظم الدول تحولت إلى الأنماط الاستهلاكية وأنماط إنتاج غير مستدامة تستنزف الموارد بشكل غير مدروس، وتقاس مؤشرات الإنتاج والاستهلاك بالمؤشرات التالية:

1) مدى كثافة استخدام الموارد في النتاج ويقصد هنا كل المواد الخام الطبيعية.
2) معدل استهلاك الفرد السنوي من الطاقة.
3) كمية النفايات المنزلية والصناعية وإعادة تدويرها .
4) توافر النقل والمواصلات وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة مع نوع المواصلات المستعملة سيارة خاصة طائرة وسائل النقل العامة.

ثانيا:المؤشرات الاجتماعية:

وتتمثل في العدالة الاجتماعية وهي ترجمة للمساواة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص متكافئة لكل فرد من أفراد المجتمع، فالمؤشرات الاجتماعية تعني توفير الظروف للأفراد كالصحة والتعليم والعمل وغيرها حتى يتمكنوا من تحقيق :

أ/المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر:

تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة، والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال، وعموما يتم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الاجتماعية وهما:

1) نسبة عدد السكان الذين هم تحت خط الفقر.
2) مقدار التفاوت والفارق بين الفئة الأفقر في المجتمع والأغنى فيه.

ب/ الرعاية الصحية المتاحة لأفراد المجتمع: إن الرعاية الصحية تكون في أغلب الأحيان ممركزة على مستوى المناطق النائية كالقرى والأرياف، نظرا لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم المشاكل البيئية بها، لذا وجب السيطرة على الأمراض الوبائية المتوطنة وخاصة منها المتنقلة عن طريق الماء أو الحيوان الناجمة عن تلوث البيئة، أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

1) التغذية الصحية لأفراد المجتمع.
2) حالات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات وعند الولادة.
3) مدى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.
4) نسبة أفراد المجتمع الموصولين بشبكات الربط الصحي للمياه الشروب والمياه القذرة.

5) الرعاية الصحية تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول على المرافق الصحية وبنسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال[1].

ج/التعليم: والذي يعد أهم حقوق الإنسان لأنه السبيل الأهم لتحقيق تنمية مستدامة في المجتمع بصفة خاصة وللأمة بصفة عامة، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها، وزيادة فرص التدريب وتوعية فئات المجتمع بأهمية التعليم ومن مؤشرات قياس مدى التعليم في التنمية المستدامة هي:

1) القضاء على الأمية، مع تحقيق المساواة في التعليم الابتدائي.
2) ضمان وفرة المتدربين لكل أبعاد التنمية الأساسية.
3) إدراج مناهج ذات بعد بيئي لمناهج التعليم المبرمجة.
4) زيادة فرص التدريب والتكوين وهذا بتوعية المواطنين.

د/النمو السكاني: حيث يؤثر النمو السكاني السريع والنزوح الريفي إلى المدن في التنمية المستدامة، وتؤدي إلى إعاقة التخطيط الاقتصادي والعمراني، ويتم قياس مؤشر السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

هـ/الأمن: حماية أفراد المجتمع من الجرائم ويكون هذا بتحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة والسلم الاجتماعي، ويكون مؤشر قياس ذلك بنسبة معدل مرتكبي الجرائم في المجتمع.

ثالثا :المؤشرات البيئية:

تؤثر الأنشطة البشرية تأثيرا متزايدا في سلامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الأساسية لرفاهية الأفراد وازدهار الأنشطة الاقتصادية، ولا بد من إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد يلزم تغيير الاتجاه السائد الذي يتصل بتردي الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن، وتنفيذ استراتيجيات تتضمن الأهداف المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية إن أمكن لحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد الحية، مع تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية المحلية، وتتمثل في:

أ/استخدامات الأراضي:

التشجيع على إتباع نهج متكامل إزاء صنع السياسات والتخطيط لاستعمال الأراضي للهياكل الأساسية ولخدمات النقل وشبكاته التي تعزز التنمية المستدامة، بغية توفير نقل آمن وميسور المنال يتسم بالكفاءة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتخفيض التلوث، وتقليل ازدحام المرور وتقليل الآثار الصحية الضارة، والحد من تمدد المناطق الحضرية، على أن تؤخذ في الاعتبار الأولويات والظروف الوطنية، ومكافحة ظاهرة التصحر والجفاف،

[1]- باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، من الموقع: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 بتاريخ: 2016/09/01 على الساعة 11:00 مساءا.

والحد من تقلص الغابات والمساحات الزراعية التي قضى عليها الزحف العمراني، وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي تتمثل في[1]:

1) الزراعة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
2) الغابات: يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ، ومعدلات قطع الغابات.
3) التصحر: يتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
4) الحضرنة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ب/التغيرات في الغلاف الجوي:إن التغيرات في الغلاف الجوي للأرض وما نتج عنها من احتباس حراري وثقب الأوزون وتلوث الهواء، كان لابد من مواجهته والتقليص من مسبباته أو القضاء عليها من خلال العمل على استعمال التكنولوجيا النظيفة التي تقلل من حدة الإنبعاثات بالمصانع واللجوء إلى وسائل طاقة بديلة عن الطاقة المنتجة من الوقود الأحفوري، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة في هذا المجال تم عقد عدة مؤتمرات من أجل معالجة مشكل تغير المناخ والاحتباس الحراري وكانت أهمها قمة كوبنهاغن بالدانمرك من7 إلى 18 ديسمبر 2009، ونميز ثلاث مؤشرات رئيسية في هذا الجانب وهي:

1) التغير المناخي: يتم قياسها من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
2) ترقق طبقة الأوزون: يتم قياسها من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
3) نوعية الهواء: يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات لهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية .

ج/حماية المسطحات المائية من التلوث: حماية المسطحات المائية والوسائط المائية من التلوث والصيد الجائر، وحماية الأنواع المعرضة للانقراض أمر حتمي.

د/المياه العذبة: يعاني 35 بالمائة من سكان العالم من نقص في المياه العذبة وتنبه المنظمات العالمية إلى أن حروب القرن الواحد والعشرين ستكون بسبب مصادر المياه ونزاع الشعوب عليها، ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسين هما :

1) نوعية المياه: تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.
2) كمية المياه: تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

رابعا المؤشرات المؤسساتية:

ينبغي أن تكون التدابير اللازمة لتعزيز الترتيبات المؤسسية للتنمية المستدامة في جميع المستويات متخذة في إطار جدول أعمال القرن 21 وهذا عن طريق تعزيز الالتزامات بالتنمية المستدامة والسعي نحو تكامل العناصر

[1]- خميس عبد الرحمن ردار، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني بشعار لا تنمية بدون إحصاء، سرت، ليبيا، 2 و 4 نوفمبر، 2009. ص :87.

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن، وتوفير تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، فضلا عن البرامج والأساليب وتعزيز مشاركة وإشراك المجتمع المدني إشراكا فعالا في تنفيذ الخطط والبرامج، فضلا عن تعزيز الشفافية والمشاركة العامة على نطاق واسع لتحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة، ومن أجل تحسين وتعزيز المؤشرات المؤسساتية يجب تحسين مايلي:

- الإطار التشريعي والتنظيمي لاستدامة التنمية: ويتمثل في الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدول من أجل تحقيق الاستدامة والإطار التشريعي المحلي المساعد على ذلك، والاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الدولة مع العالم الخارجي، ضمن إطار من التعاون[1].
- قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة: وتقاس من خلال الإمكانيات العلمية والبشرية والاقتصادية والسياسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن ذكر المقاييس التالية[2]:

1) تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة.
2) عدد أجهزة الراديو أو اشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة.
3) خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة.
4) الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
5) الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث الطبيعية.

إن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي، تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدولة المعنية في برامجها التنموية في ميادين تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية هو ما سينجم عنه جملة من القرارات تخص مجالات متعددة.

[1]- محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره. ص:117.
[2]- تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، تحليل النتائج، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك 2001.

المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة

يواجه تحقيق التنمية المستدامة بالعديد من التحديات التي تضعف من إمكانية تحقيقها، حيث تعددت هذه التحديات وتشابكت فيما بينها فهناك تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية، فرضت نفسها على واضعي السياسات والمخططات التنموية ليتم أخذها بعين الاعتبار عند اعتماد أي خطة تنموية، ولن يتم هذا إلا إذا تضافرت الجهود الجماعية الدولية والمحلية، مع إدماج جميع الفاعلين في المجتمعات المحلية باعتبارهم أهم وأدرى بالتحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة المحلية ومن ثم الوطنية والعالمية لأن بعض هذه التحديات لا يعترف بالحدود الإقليمية الدولية وخاصة البيئية منها.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية

إن استدامة التنمية يعني استغلال كل الفرص والطاقات البشرية والمادية ولن يتم هذا إلا بمواجهة بعض التحديات الاقتصادية ومعالجتها، لان التنمية الاقتصادية تعتبر الركيزة الإستراتيجية للتنمية المستدامة وتمثلت أهم تحدياتها في البطالة والأمن الغذائي، فالبطالة آفة تزداد نموا وتهدد المجتمعات العالمية مما لها من آثار سلبية على الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى تحدي انعدام الأمن الغذائي الذي يشكل تحد كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العالمي.

أولا: التقليل من البطالة:

تعاني جل اقتصاديات العالم من مشكلة البطالة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية، لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية بتصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلة، وبالتالي استغلال هذه الطاقات المعطلة من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام، لذا تم اعتبار تحدي القضاء على البطالة وخاصة في فئة الشباب من بين أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه التنمية المستدامة لذا يجب مراعاة عامل توفير مناصب الشغل عند وضع أي خطة تنموية باعتبار التشغيل تابعا للتنمية المستدامة.

وفقا لتقرير توظيف العمالة في العالم والأفاق الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية، بلغ معدل البطالة العالمي في عام 2014 نسبة 9.5% ، والتي تمثل أكثر من 200 مليون شخص عاطل عن العمل، وتزيد بكثير عن نسبة 5.5% المسجلة قبل الأزمة في عام2008[1]، ووفقا لهذه الإحصائيات العالمية جعل من واضع البرامج والسياسات التنموية التفكير في إيجاد أحسن السبل الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة دون الإخلال بثوابت التنمية، مما يدفع بهم إلى الإسراع في إطلاق برامج تنموية تهدف إلى وضع آليات متعددة لامتصاص البطالة، إذ أنه ثمة حاجة إلى 470 مليون فرصة عمل عالميا لصالح الداخلين حديثا إلى سوق العمل في الفترة بين عامي 2016، فافي الجزائر وحدها بلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجما قدر بـ 1.337.000 شخصا بالجزائر حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2015، وبلغ بذلك معدل البطالة 11.2% على

[1] - Sharan Burrow. The Foremost Priority. Finance & Development March 2015. P :32.

المستوى الوطني، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0،6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014، وبلغ 9,9 % لدى الذكور و16,6 % لدى الإناث.

تعد السياسات العامة في مجال التشغيل من السياسات التي تحظى باهتمام الدول المختلفة سواءا كانت دولا متقدمة أم متخلفة، إذ غالبا ما تدرج مثل هذه السياسات ضمن أولويات برامج أعمال الحكومات، وذلك نظرا للارتباط الكبير الموجود بين مستوى التشغيل والتنمية البشرية من جهة وبين التداعيات والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن أن تنتج عن نقص التشغيل وارتفاع معدلات البطالة من جهة أخرى، ومن أجل صياغة سياسة عامة لتعزيز فرص العمل يجب مراعاة إستراتيجيتين للعمل وهي:

1) إستراتجية وطنية لاستحداث فرص العمل وهذا عن طريق برنامج لتوفير عمل لائق لكافة أفراد المجتمع مع اغتنام الفرص في عالم العمل المتغير مع مراعاة لتحديات سوق العمل الوطنية.
2) إستراتيجية لضمان رفاه العاملين من خلال ضمان حقوق العاملين وتوسيع الحماية الاجتماعية لهم ولذويهم ومعالجة الفروقات بينهم، والحد من اللامساواة بين الجنسين في العمل.

ثانيا: تحقيق الأمن الغذائي:

إن انعدام الأمن الغذائي يشكل تحد كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العالمي، إذ تشير المخاوف بشأن الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج المحلي إلى معاناة عدة بلدان من حالة العجز الغذائي والتي تزداد حدة يوم بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يغطي استهلاكها منها مما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الاستهلاك مما يضعف كاهلها اقتصاديا واجتماعيا.

وعرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) فقد أوردت أن الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط[1].

أحصت منظمة الأمم المتحدة فيما يخص من ليس لديهم غذاء يكفي لأن يتمتعوا بحياة صحية نشيطة بأكثر من 805 ملايين شخص في العالم، ويعادل ذلك قرابة واحد من بين تسعة أشخاص على سطح الأرض، إذ تعيش الغالبية العظمى من الجوعى في العالم بالبلدان النامية، ويتسبب سوء التغذية في حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 45% أي مايعادل 3,1 مليون طفل سنويا، ومن أجل ذلك سعت أهداف التنمية المستدامة الماضية والحديثة على تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد العالمي والتقليل من عدد الجوعى عالميا وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع على ما يكفيهم من الغذاء طوال العام بحلول عام 2030.

ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي يجب مايلي:

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، " حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، روما، 2010 ، ص:08 .

1) زيادة الإنتاج إذ قدرت منظمة الأغذية والزراعة للقضاء على الجوع وإطعام سكان العالم سنة 2050 يجب زيادة المحاصيل بنسبة 70% .
2) التركيز على التسويق الزراعي للمحاصيل باعتبارها ذات خصائص تميزها عن غيرها من المنتجات وهي الموسمية والتنوع وسرعة التلف.
3) تحفيز الاستثمار الزراعي والاستثمار في مجال الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية.
4) تطوير البحث العلمي في مجال الزراعة مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرائق الإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته.
5) هدر الأغذية وخسائر ما بعد الحصاد ينتهي بنا الحال سنويا إلى هدر ثلث الأغذية المنتجة عالميا، ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، قد ترقى هذه النسبة إلى 1,3 مليار طن من الأغذية، أو خسارة اقتصادية تعادل 750 مليار دولار أمريكي، وانبعاث 3,3 مليارات طن من غازات الاحتباس الحراري بلا داع[1].

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخل:

إن توزيع الدخل والإنفاق وارتباطهما بالفكر التنموي والعدالة الاجتماعية جعلته تحديا للتنمية المستدامة، من خلال أهمية توزيع الثروة والإنفاق والدخل بين شرائح المجتمع في حد ذاته أو بين الدول، فأهمية عدالة توزيع الدخل كونها من القضايا الأساسية التي تحكم سير المجتمع وتطوره، فنظرة الأفراد حول هذه المسألة غير متقاربة بالشكل الذي يؤدي إلى تعميق التناقضات في المجتمع، ما ينتج عنه آثار في عدم استقراره وتماسكه لانقسامه إلى طبقة أغنياء قادرة على إشباع حاجاتها المختلفة بسبب امتلاكها الثروات المتعددة، وطبقة فقراء عاجزة عن تحقيق حاجيات عيشها الأساسية، الأمر الذي يدفع في كثير من الأحيان إلى حدوث خلل في منظومة القيم الاجتماعية والدولية، ويكون سببا في حدوث التوترات السياسية.

إن الاهتمام بموضوع المساواة في توزيع الدخل والثروة والإنفاق الاستهلاكي يدخل ضمن إطار الاهتمام بقضايا الفقر والتنمية في الدول العربية وعلى مستوى العالم، حيث إن قياس انتشار الفقر في مختلف المجتمعات يعتمد بطريقة أساسية على درجة عدم المساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق، وعلى هذا الأساس اتفق المجتمع الدولي على اختيار نصيب أفقر خُمس من السكان في إجمالي الإنفاق كأحد المؤشرات للحكم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.[2]

[1]- أنس القضاه، مشكلة الأمن الغذائي العربي والأطر العملية لحلها اعتمادا على الأرقام والحقائق الحالية المنشورة عن (FAO)،الملتقى الدولي الأول، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014 بجامعة الشلف.

[2]- البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف -الجزائر،العدد الحادي عشر، 2013 . ص: 18.

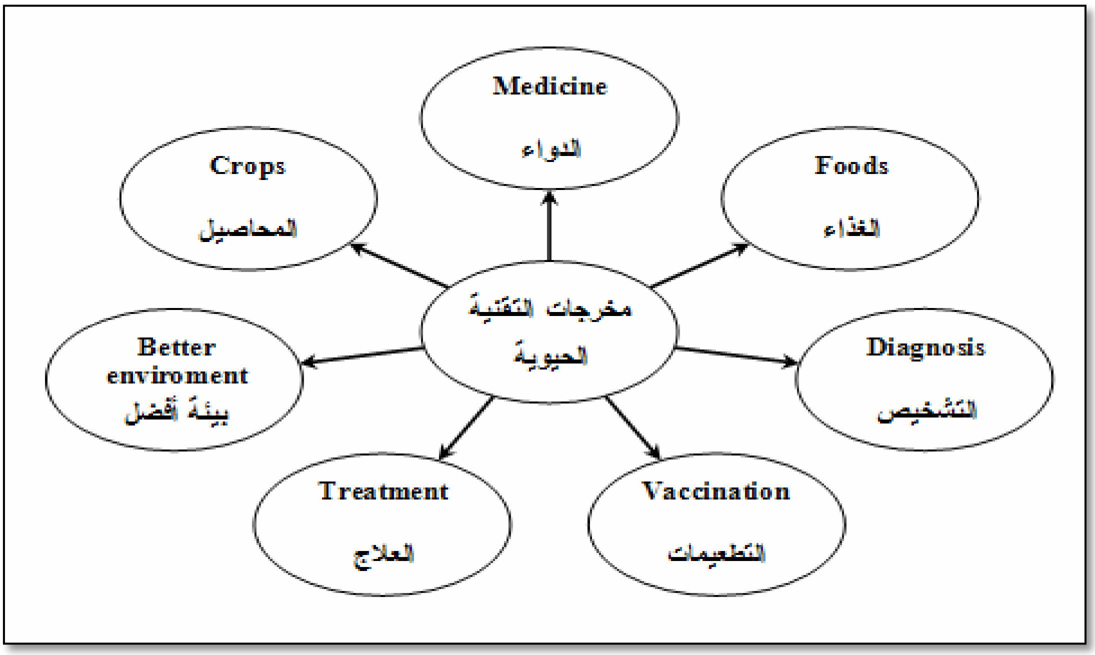
رابعا: تطوير التكنولوجيا الصناعية والحيوية:

هي فرع من الهندسات والتي تندمج فيها التكنولوجيا مع البيولوجيا (علم الأحياء) بهدف البحث العلمي وتطوير وتسخير الأحياء في خدمتنا، والتي تطورت بعد الاكتشاف العلمي للمادة الوراثية ADN، إذ تمثلت أهم مخرجاتها في مايلي:

1) الرعاية الصحية (الطبية) كإنتاج اللقاحات والتطعيمات.
2) الاستخدامات الصناعية والتي ساهمت من خلالها في تأمين بدائل أكثر عناية بالإنسان والبيئة ذات علاقة بمجال الطاقة والبيئة.
3) الإنتاج الزراعي والتي ساهمت في إحداث منتجات زراعية ذات إنتاجية وجودة عالية تقلل من استخدام المبيدات الحشرية، بالإضافة إلى تحسين سلالات الحيوانات الداجنة لزيادة مردوديتها.
4) الاستخدام البيئي من خلال إنتاج كائنات محورة تعيش في البيئة الملوثة تستخدم لأغراض تخليص البيئة من الملوثات العالقة بها وخاصة المخلفات الصناعية.

إن توأمة التكنولوجيا الحيوية بصورة سليمة مع التكنولوجيات الأخرى في مجال إنتاج الأغذية والمنتوجات الزراعية والخدمات، يكون في مقدورها أن تساهم في القضاء على الجوع في العالم، كما تساهم في تلبية احتياجات العدد المتزايد لسكان العالم وتزايد تركزهم في المناطق الحضرية.

الشكل رقم03: مخرجات التقنية الحيوية



المصدر: علي إبراهيم علي عبيد، احمد عبد الفتاح محمود، أساسيات التقنية الحيوية، مكتبة المعارف الحديثة، مصر، 2012. ص:21.

خامسا: الطاقة النظيفة

تزايد الطلب على الطاقة والخدمات المرتبطة بها لمواكبة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين رفاهية الناس وصحتهم، وتحتاج كل المجتمعات لخدمات الطاقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية على سبيل المثال، الإضاءة والطهي وتحقيق الراحة في الأماكن، والتنقل والاتصال ولخدمة العمليات الإنتاجية ومنذ 1850 تقريبا، تزايد الاستخدام العاملي للوقود الأحفوري (الفحم، والنفط، والغاز) ليسيطر على المعروض من الطاقة مسفرا عن نمو سريع لإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون[1].

لتؤكد جل البيانات الحديثة أن استهلاك الوقود الأحفوري يمثل غالبية انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن النشاط البشري، ليرتفع التحول العالمي المستمر لنظام الطاقة إلى صدارة جدول الأعمال العالمي، من خلال التركيز على العمل في مجال المناخ وإدخال هدف الطاقة النظيفة من أجل التنمية المستدامة ضمن إطار الأمم المتحدة، فالطاقة النظيفة أو الطاقة الخضراء هي تلك الطاقة التي تستمد من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو لا تنفد، والتي تختلف جوهريا عن الطاقة التقليدية كالوقود الأحفوري من نفط وفحم وغاز طبيعي والوقود النووي، كما لا تنشأ عن الطاقة المتجددة مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة كالتي تعمل على زيادة الاحتباس الحراري.

ومن المسلم به أن تعظيم نشر خيارات الطاقة المتجددة هو المفتاح لمعالجة حتمية تغير المناخ مع التركيز المتزايد على تأمين الطاقة للنمو الصناعي، إن خيارات الطاقة المتجددة القابلة للتطبيق لمزيج الطاقة المستقبلي أصبحت الآن وفيرة من الطاقة الحرارية الأرضية الناضجة والطاقة المائية، من خلال طاقة الرياح الشمسية والشاطئة على نحو متزايد، إلى التطورات الواعدة في مجال الوقود الحيوي والجيل الثاني من الوقود الحيوي وتكنولوجيات الرياح البحرية، وهناك العديد من البلدان التي تدير بالفعل أنظمة الشبكة مع أكثر من 20٪ من استهلاك الطاقة التي تنتجها مصادر الطاقة المتجددة المتغيرة، مع الاتجاهات التصاعدية الناشئة في جميع أنحاء العالم على نحو متزايد، فإن طموح الطاقة المتجددة يتسع ليشمل قطاعات الاستخدام النهائي حيث لا تزال الحصة في المراحل الوليدة[2].

إن العمل على توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان المتقدمة والبلدان النامية بالخصوص، لن يتم إلا بتعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، لتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية مع ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة بحلول عام 2030.

[1]- التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ ملخص لصانعي السياسات وملخص فني. ص:07.

[2] - International Renewable Energy Agency , Work Programme and Budget for 2016-2017, Report of the Director-General. P: 07.

المطلب الثاني: التحديات البيئية

من بين التحديات التي تواجه التنمية المستدامة هي التحديات البيئية التي وجب على واضع السياسات التنموية المستدامة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي الأخذ في الحسبان هذه التحديات لاتصالها بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للإنسان، لذلك تزايد الاهتمام بالبيئة نظرا لما خلفته التنمية الاقتصادية والتقدم العلمي من أثار وخيمة على البيئة وبعد أن أصبح التدهور البيئي ظاهرة عابرة للقارات مما أثر سلبا على الإنسان باعتباره جزء لا يتجزأ من النظام البيئي، وفي ضوء ما تتعرض له البيئة الطبيعية التي تضم المكونات الأساسية للوجود من أخطار تتسبب في نقص مواردها وتدمير لبعض عناصرها ازداد الاهتمام بالبيئة من أجل حماية الوجود الإنساني بأكمله.

أولا: : التلوث

يعتبر ظاهرة بكل أشكاله الهوائي والترابي والأرضي وهو من أهم التحديات البيئية التي تواجه العالم، بالنظر إلى تفاقم حدتها وانعكاساتها السلبية المتعددة، وهي ظاهرة ناجمة عن عدة مسببات كان أولها الاستخدام المكثف والنهم للوقود الاحفوري وإنبعاثات أكسيد الكربون والميثان من مختلف الصناعات ووسائل النقل، فالطلب المتزايد على الطاقة والنقل وعلى كل أشكال السلع الاستهلاكية الأخرى كان له الدور الأكبر في هذا التلوث مما نتج عنه أيضا الاحتباس الحراري الذي أصبح ظاهرا للعيان في أنماط الطقس المتغير وارتفاع مستوى سطح البحر وتأثيرهما على المدن الساحلية وأنماط الأمراض وإنتاج الطعام وخدمات النظام الإيكولوجي.

في ظل انعدام تزايد الفعالية وإعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها، سيستمر ارتفاع أحجام النفايات العالمية بسرعة، إضافة إلى تلوث التربة والمياه والهواء .ويقدر البنك الدولي أن ينتج العالم 2,6 مليار طن من النفايات بحلول عام 2050، أي ضعف حجمها الذي يبلغ 1,3 مليار طن في الوقت الراهن[1].

رغم أن هناك صعوبات أكبر في ضبط الانبعاثات من المصانع والمصادر الصناعية والإنتاجية المختلفة للسلع والخدمات، إلا أنه يجب مواجهة هذا التلوث بإصدار ترسانة من القوانين والتشريعات الدولية والمحلية رغم أن تطبيق الالتزام بمعايير الانبعاثات صعب سياسيا ومكلف، وهو ما يتطلب إحداث تغير جذري في سياسات واستخدام الحلول التكنولوجية والتي تعتبر أكثر تحديا، كما يتطلب منا التوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة النظيفة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح في شتى المجالات.

ثانيا: ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية هي هبة الله للإنسان، ويقصد بالموارد الطبيعية بأنه كل ما خلقه الله ووجد في الطبيعة بحيث يستغله الإنسان في حياته وينتفع به، فهذه الموارد تكونت دون تدخل الإنسان فيها وتعتبر محركا أساسيا للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتواجد هذه الموارد الطبيعية وتوزيعها كان بتفاوت كبير بين دول العالم، وهذا لحكمة إلهية ومنها عدم استحواذ دولة واحدة على جميع الموارد، ولكي يكون هذا المورد اقتصاديا، فإنه ينبغي أن يكون في دائرة

---

[1]- التقرير الخامس لمكتب العمل الدولي، بعنوان التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، 2013. ص: 8.

الاستغلال الاقتصادي بقصد إشباع حاجة معينة أو طلب معين، وحتى يكون ذلك فإنه يجب توفر شرطين هامين وهما[1]:

1) أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه.
2) أن يوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.

وعموما يكن أن نميز ثلاثة أنواع من الموارد الطبيعية وهي:

1) موارد غير متجددة: وهي موارد معرضة للنفاد بتزايد الاستغلال البشري المتزايد واللامتناهي عليها مثل المعادن ومصادر الطاقة الأحفورية كالغاز والبترول.
2) موارد طبيعية متجددة: وهي تلك الموارد التي يعاد إنتاجها بكيفية طبيعية على أساس أن يكون استغلالها مرشدا وفي حدود وتيرة تجددها مثل الموارد المائية والنباتات والثروة الحيوانية.
3) موارد طبيعية دائمة: ويقصد بها كل الموارد لا يستطيع الإنسان استنزافه مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمد والجزر، وهو أحسن مورد تسعى التنمية المستدامة لاستخلاص الموارد منه، باعتباره أنظف مورد من حيث خلوه من أي أثار جانبية.

إن الاستخدام العالمي للموارد الطبيعية بنسبة تفوق 40% بين عام 1992 و2005 فقد زاد الاستخدام من نحو 42 إلى ما يقرب 60 ألف مليون طن على أساس نصيب الفرد، فقد بلغت الزيادة الكلية 27% في سنة 2005 لاستخراج كل من الخامات والمعادن الصناعية، الوقود الحفري ،ومواد البناء، الكتلة الحيوية حيث حظيت مواد البناء المستخرجة بزيادة بما يقارب 80% تليها الخامات والمعادن الصناعية ما يقارب 60%، ويرتبط زيادة هذا النمو بارتفاع النمو السكاني وزيادة احتياجاته للمأوى والغذاء وتحسين مستوى المعيشة[2].

ثالثا: شح المياه وتردي الأراضي

تتسم المياه العذبة أصلا بالشح في مناطق كثيرة من العالم، ويتوقع أن تزيد الضائقة المائية مع ترقب أن تلبي الإمدادات بالمياه 60% فقط من الاحتياجات العالمية في غضون فترة 12 إلى 20 سنة، وتتوقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقرير التوقعات البيئية حتى عام 2050، أن يزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق تعاني من ضائقة مائية حادة بمقدار 2.3 مليار شخص، ليتجاوز مجموع عددهم 40% من مجموع سكان العالم في عام 2050، وسيفضي النقص القائم في المياه إلى عرقلة نمو العديد من الأنشطة الاقتصادية، وستتنافس قطاعات الصناعة وتوليد الطاقة والاستهلاك البشري والزراعة تنافسا متزايدا فيما بينها على المياه، مما سيخلف انعكاسات خطيرة على الأمن الغذائي[3].

---

[1]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيس جمعة إبراهيم، مرجع سابق ذكره. ص: 49.

[2] - Keeping Track of Our Changing Environment, From Rio to Rio+20 (1992-2012), United Nations Environment Programme, 2011. p:16.

[3]- التقرير الخامس لمكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره. ص: 9.

بالإضافة إلى تردي نوعية الأراضي نتيجة الحرث الجائر والرعي العشوائي والنزوح الريفي والإدارة غير الرشيدة لتخطيط الأراضي وهذا تحت خطر التصحر الذي يهدد 30% من أراضي العالم، وهو ما يؤدي إلى استنزاف القاعدة الإنتاجية للمجتمعات الريفية والمحلية مما يؤثر على الاقتصاد الكلي للبلد ويخلق آفات تعيق التنمية الاجتماعية للمجتمع البشري المحلي، وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية من طرف جميع الهيئات للتخطيط الجيد للأراضي واستصلاح الأراضي وإنشاء مصدات غابية.

رابعا: التنوع الإحيائي(البيولوجي):

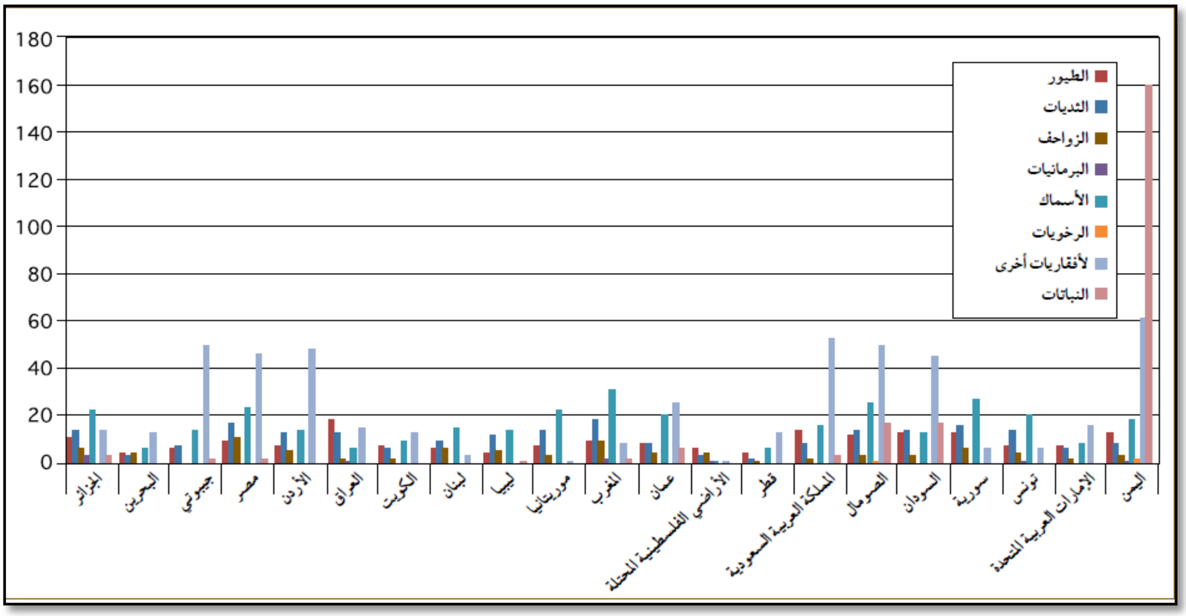
يعتبر التنوع الإحيائي أساس الحياة البشرية على كوكب الأرض، لأن النظم الايكولوجية تعتمد على تباين هذا التنوع من حيث الكم والنوع لاستقرارها ولأداء مهامها على أحسن وجه وبالتالي تقديم الرفاهية للبشرية، فالتنوع البيولوجي يقدم أنواعا كثيرة من الأجناس النباتية والحيوانية التي تعتبر عاملا أساسا في استقرار المناخ وحماية المياه والتربة، فخسارة التنوع البيولوجي تؤثر على جميع المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للبشرية، وستحد من قدرة الأجيال الحالية والأجيال المقبلة على تلبية حاجياتها، فالواقع يثبت أن هناك استنزاف وتراجع للتنوع البيولوجي في جميع أنحاء العالم وكان المتسبب الرئيس في ذلك هو الإنسان وهذا التراجع والتدهور في بعض الأحيان يكون بشكل لا رجعة فيه، بالإضافة إلى انقراض العديد من الكائنات الحية مخلفة وراءها غيابا وثغرة في السلسلة الغذائية للنظام الايكولوجي كما توجد أنواع أخرى مهددة بالانقراض مما يتوجب علينا حمايتها والمساعدة في تكاثرها.

ولم يتم توزيع حالة تهديد الأنواع بشكل منصف، فالغابات الرطبة الاستوائية تحتوي إلى حد بعيد على أعلى عدد من الأنواع المهددة بالانقراض، يليها في ذلك الغابات الاستوائية الجافة، والحشائش الجبلية، وأراضي الجنيبات الجافة، ولم يُعرف إلا النّزْرُ اليسير عن توزيع الأنواع المهددة بالانقراض في موائل المياه العذبة، ولكن تشير التقييمات الإقليمية الواردة من الولايات المتحدة وحوض البحر الأبيض المتوسط وأماكن أخرى إلى أن الأنواع التي تعيش في المياه العذبة هي، بشكل عام معرضة للانقراض بشكل أكبر من الأنواع التي تعيش على اليابسة كما نفدت المصائد السمكية إلى حد بعيد، حيث استنفد 75 في المائة من المخزونات السمكية في العالم بشكل كامل أو أُفرط في استغلالها[1].

بالرغم من أن أغلب مناطق العالم تعاني من تدهور في التنوع الإحيائي فإننا نلتمس تفاوت يتباين في هذا التدهور من منطقة لأخرى من حيث عدد الأنواع المهددة بالانقراض، فمثلا في الدول العربية نجد أن اليمن تحتل الصدارة من حيث أعداد أنواع الطيور والأسماك المهددة بالانقراض والتي بلغ عددها على التوالي 160 نوعا من الطيور و60 نوعا من الأسماك كما هو مبين في الشكل الموالي، ومن أجل الحد من هذا التدهور العالمي وجب إحداث تغييرات وتدابير جوهرية للإدارة البيئية من تطوير ونشر للتقنيات المصممة ولتوسيع المعارف ونشر وتبادل المعلومات لرفع كفاءة استغلال الموارد وترشيد استخدامها.

[1]- توقعات البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2007. ص: 164.

الشكل رقم04: عدد الأنواع الحية المهددة في البلدان العربية



المصدر: توقعات البيئة للمنطقة العربية البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان، برنامج الأمم المتحدة، 2010. ص:187.

خامسا: تغير المناخ

مع تغير المناخ تزداد المخاطر المناخية شدة وكثافة، فكانت نتيجتها الأعاصير وزيادة موجات الحرارة وحصول الفيضانات الطوفانية والجفاف، وهذا ما يؤثر سلبا على المجتمعات البشرية بارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، فقد أثبت الفريق الحكومي الدولي المعني بدراسة تغير المناخ من خلال دراسته للمناخ العالمي بأن المجتمع البشري كان وراء ارتفاع درجة حرارة الجو، مما نتج عنه ارتفاع مستويات البحر نتيجة ذوبان الجليد وبعض المشاكل والظواهر المناخية ذات الحدة الشديدة لتنذر بوقائع كارثية وخسائر جسيمة.

ويمكن للانبعاثات المطردة الازدياد أن تفضي، في ظل سيناريوهات الوضع المعتاد، إلى زيادة تركز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي من 390,5 جزء من المليون في الوقت الحاضر إلى 685 جزءا من المليون بحلول عام 2050، مع احتمال ارتفاع درجة الحرارة نتيجة لذلك بمقدار يتراوح ما بين 3 و6 درجات مئوية، ومن شأن هذا التركز وما يصاحبه من ارتفاع متتالٍ في درجات الحرارة أن يسفر عن عواقب وخيمة قد يتعذر تداركها ويتجاوز بكثير المعدلات القصوى المتفق عليها دوليا في حدود 450 جزء من المليون ودرجتين مئويتين[1].

ويظهر لنا جليا تغير المناخ نتيجة الاحتباس الحراري بالدرجة الأولى على دورة المياه وحصيلتها، مع تراجع مساحة الغطاء الجليدي بنسبة 10% عن سنوات الستينات، مع تكرار وتطور ظاهرة النينيو مع ازدياد طول مدتها بأكبر شدة خلال الثلاثين سنة الأخيرة مقارنة بالمائة سنة السابقة، وبالإضافة لما سبق يمكن ملاحظة التغيرات المناخية من خلال الدلالات الموضحة في الجدول التالي:

[1]- التقرير الخامس لمكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره. ص: 10.

الجدول رقم 01: دلالات تغير المناخ

الدلالات البيولوجية والفيزيائية	دلالات الكثافة الجوية	الدلالات المناخية
مستوى متوسط ارتفاع البحر: ارتفاع سنوي لمستوى سطح البحر بمعدل سنوي يتراوح مابين 1إلى 2 ملم خلال القرن العشرين	**تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي:** من 200 جزيء من المليون في الفترة مابين سنتي 1000 و1750 إلى 368 جزء من المليون سنة 2000 (ارتفاع بنسبة 31%) .	**متوسط درجة الحرارة على سطح الأرض:** ✓ ارتفاع دراجات الحرارة بمعدل 0,6 درجة مئوية خلال القرن العشرين. ✓ الارتفاع المسجل في درجات الحرارة على اليابسة أكبر منه في المحيط.
مدة تجمد البحيرات والأنهار: انخفاض بحوالي أسبوعين خلال القرن العشرين بالنسبة للمناطق الواقعة على خطوط العرض المتوسطة والعالية من نصف الكرة الشمالي.	**تركيز غاز الميثان (CH4) في الغلاف الجوي***: من 700 جزيء من المليار خلال الفترة مابين سنتي 1000 و1750 إلى 1750 جزيء من المليار سنة 2000 (ارتفاع بنسبة 145%).	**ارتفاع درجة حرارة سطح الارض في النصف الشمالي**: ارتفعت خلال عام 2005 في النصف الشمالي بمقدار 0.65 درجة فوق المتوسط الذي كان سائدا ما بين 1961 – 1990.
تراجع الجليد في القطب الشمالي: انخفض سمك القطب الشمالي بحوالي 40% خلال العشرية الماضية وذلك من بداية الصيف إلى بداية الخريف، وتقلص مساحته بنسبة تتراوح مابين 10 إلى 15% خلال سنوات الخمسينيات أثناء فصلي الربيع والصيف.	**تركيز غاز ثاني أكسيد النيتروجين الثنائي (NO2) في الغلاف الجوي***: من 270 جزيء من المليار خلال الفترة مابين سنتي 1000 و1750 إلى 316 جزيء من المليار سنة 2000 (ارتفاع بنسبة 17%).	**المدى الحراري الصباحي على السطح:** ✓ انخفض مابين سنتي 1950 و2000 على اليابسة. ✓ ارتفاع درجة الحرارة الليلية الدنيا بضعفين مقارنة بدرجات الحرارة القصوى الصباحية.
الغطاء الثلجي: تم تسجيل انخفاض بنسبة 10% من مساحة الغطاء الجليدي وهذا منذ بداية عمليات المراقبة الدولية عبر الاقمار الصناعية خلال الستينات من القرن الماضي.	**تركيز غاز الأزون في التروبوسفير**: ارتفع بنسبة 35% مابين سنتي 1750 و2000 وهذه النسبة تختلف من منطقة الأخرى	**الأيام الحارة:** المؤشر الحراري في ارتفاع دائم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق وتقارير من الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية للجزائر

*- إن مقدار تركيز غاز الميثان (CH4) في الغلاف الجوي ازداد إلى ضعف مقدار تركيزه قبل الثورة الصناعية، ويعتبر من أحد غازات الإنحباس الحراري وله قدرة على تسخين الجو 25 مرة أشد من تأثير ثاني أكسيد الكربون.

*- من أهم عناصر تلويث الهواء في الدول الصناعية، وهو من الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري بالإضافة إلى الأمطار الحمضية، إذ يجب أن لا يتجاوز التركيز المسموح له 0،35 ،جزيء في المليون ويمتد تأثيره مسافات طويلة عن مصدره تصل إلى 40 كم.

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية

لقد شكل الإنسان محور التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن التنمية الاجتماعية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي، وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "برونتلاند" إلى أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، وبصيغة أخرى يجب أن تنسج التنمية حول الناس وليس العكس ولن يتم هذا إلا ببذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخيل غير الكافية، والجوع الواسع الانتشار، وعدم المساواة بين الجنسين، والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحيّة والمياه النظيفة، كما يتضمن إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة، والتبادل التجاري معها ونقل التقانة إليها.

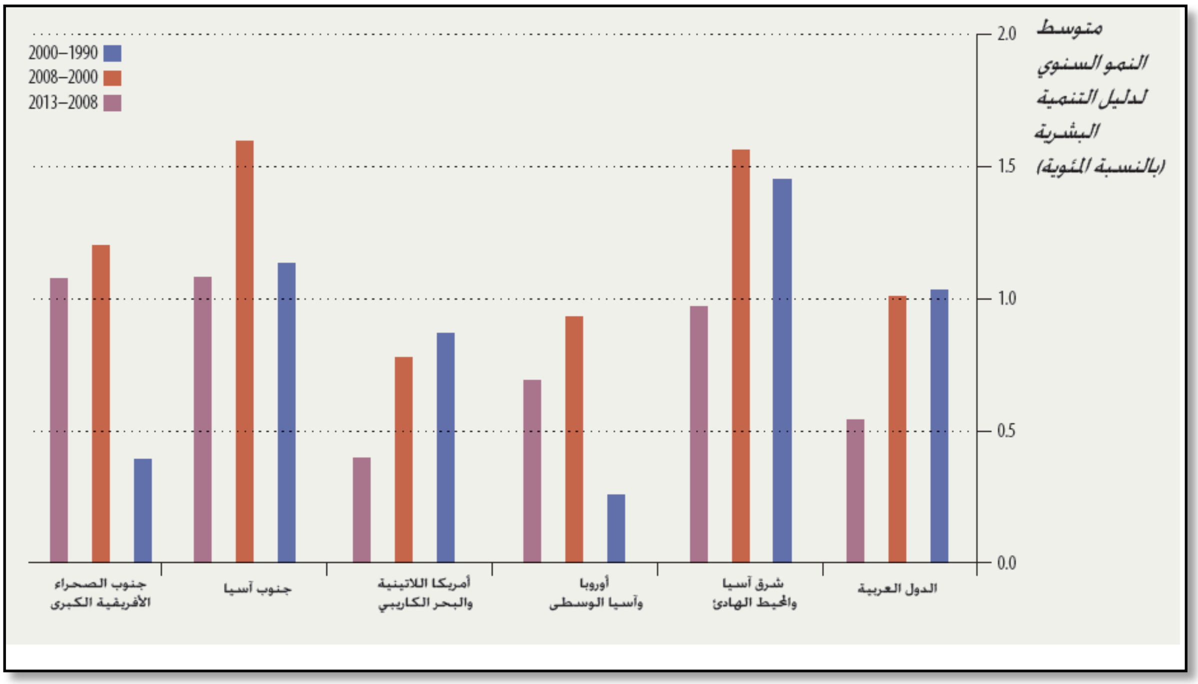
أولا: التنمية البشرية:

يعتبر الأفراد هم الثروة الحقيقية للأمم لذا وجب الاهتمام بهم وتنميتهم، فالتنمية البشرية هي عملية تتضمن توسعة خيارات الأفراد، ويتم تحقيق توسعة خيارات الأفراد عن طريق توسعة القدرات البشرية على كافة مستويات التنمية، والعناصر الأساسية الثلاث للتنمية البشرية هي أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية وأن يحظوا بالمعرفة وأن يتمتعوا بمستوى لائق من المعيشة، وإذا لم يتم تحقيق هذه العناصر الثلاث فإن العديد من الخيارات لن تكون ببساطة متاحة وستبقى العديد من الفرص متعذر الوصول إليها، إلا أن مجال التنمية البشرية يذهب لأبعد من ذلك وذلك بتحقيق مجموعة من الظروف والتي تتمثل في تعميم المساواة والعدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن البشري ومراعاة حقوق الإنسان ودمج الأفراد في الحياة السياسية للبلاد.

رغم أن التنمية البشرية لاحظت تحسنا في أغلب بلدان العالم في السنوات الأخيرة والتي ساهمت في تحسين أحوال الملايين من البشر حول العالم، إلا أن التنمية البشرية لاحظت تقدما بطيئا في السنوات الأخيرة، ويمكن تقسيم التنمية البشرية إلى ثلاثة مراحل كما يبنها الشكل الموالي، فقد تم اتخاذ دليل التنمية البشرية سنة 1990 سنة الأساس لقياس وتقييم التقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو عبارة عن دليل مركب من متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط الدراسة عند الأطفال والدخل.

فمن خلال الشكل نلاحظ بأن فترة مابين 2000 و2008 كانت أحسن فترة للتنمية البشرية في العالم، بينما كانت الفترة مابين 2008 و2013 أقل نسبة من الفترة السابقة لعدة متغيرات منها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أما فيما يخص الدول العربية فيرجع السبب الرئيس لهذا التباطؤ إلى موجة الأزمات الأمنية التي هزت مجموعة واسعة من هذه الدول.

الشكل رقم05: تطور التنمية البشرية العالمية 1990-2013



المصدر: تقرير التنمية البشرية 2014 تحت عنوان المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر. ص:32.

ثانيا:التحكم بالتعداد السكاني:

يعتبر التحكم في التعداد السكاني وكثافته من معوقات عملية التنمية، بحيث نلاحظ في الآونة الأخيرة أن الكثافة السكانية أصبحت تعاني منها أغلب الدول نظرا لتمركز السكان في المدن، والذي كان من أسبابه النزوح الريفي وهجر القرى والأرياف، باحثين عن أحسن سبل العيش متسببين في خلق آفات تاركين وراءهم أراضيهم مما أصبح يشكل خطرا على الاقتصاديات المحلية في مجال إنتاج الغذاء، كما يجب العمل على تثبيت النمو السكاني الذي يتزايد بمعدلات رهيبة مما يؤثر على التنمية من خلال ثلاث وهي[1]:

1) حجم السكان: بالنظر إليه من زاوية الإنتاج (المورد البشري) وزاوية الاستهلاك.
2) معدل النمو السكاني: حيث يؤدي ارتفاعه بشكل يفوق معدلات النمو الاقتصادي إلى إلغاء أثر الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي تشكل ضغوط على عمليات التنمية.
3) التوزيع العمري للسكان: حيث يشكل معدل النمو السكاني المرتفع بتركيب عمري تزيد فيه نسبة صغار السن ضغطا على عمليات التنمية.

والجدول التالي يوضح تطور وتوقع لعدد سكان العالم من سنة 1950 إلى غاية 2050، حيث نلاحظ نسبة السكان في العالم سنة 2050 يبلغ ثمانية ملايير وثماني مائة وثلاثة وستون مليون بينما في الوقت الحالي بلغ سبعة مليار فاصل اثنين نسمة، وهذه الزيادة في عدد السكان له الأثر الكبير والسلبي في أغلب الأحيان على البيئة

[1]- حسين عبد العزيز حسن، اقتصاديات الموارد، الكتاب الثالث: الموارد المعدنية والبشرية واقتصاديات الصناعة والطاقة، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1996. ص: 394.

الطبيعية نظرا للتضاعف الهائل لعدد السكان وزيادة متطلباته منها، مما يفرض علينا زيادة الوعي والتعليم من مخاطر هذا النمو السكاني.

الجدول رقم 02: تطور عدد السكان في العالم من 1950 إلى 2050 الوحدة: بالملايين

المناطق	1950	1970	1995	2025	2050
إفريقيا	224	364	719	1298	1766
أمريكا الشمالية	165	226	297	364	392
أمريكا اللاتينية	1402	283	477	692	809
آسيا	549	2147	3438	4723	5268
أوروبا	13	656	728	702	628

المصدر: حاوشين ابتسام، مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، ملتقى وطني حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، يومي 27 و 28 نوفمبر 2012

ثالثا: الصحة

عرفت منظمة الصحة العالمية بأن الصحة هي حالة السلامة والكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز، والملاحظ أن هذا هدف أكثر منه تعريف لأنه قرن بين الكفاية البدنية والنفسية والاجتماعية للأفراد فأي اختلال بتوازن العناصر الثلاث يؤثر على صحة وسلامة الأفراد، ورغم تداخل العناصر الثلاثة السابقة إلا أنه ليس من السهل قياس إجمالي الوضع الصحي لأي بلد ما، وهو ما يؤدي بدوره إلى صعوبة تحديد آثار الوضع الصحي على التنمية المستدامة أو العكس، كما أن أهداف التنمية المستدامة تشمل غاية تقضي بتقليل وإنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع وإنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بالإضافة إلى توصيل خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها وزيادة العمر المتوقع للحياة والتي تم اتخاذها كمؤشرات لقياس مدى تدهور الصحة بإقليم أو بلد ما.

وقد حدد البنك الدولي ثلاثة أهداف رئيسة للتغطية الصحية الشاملة[1]:

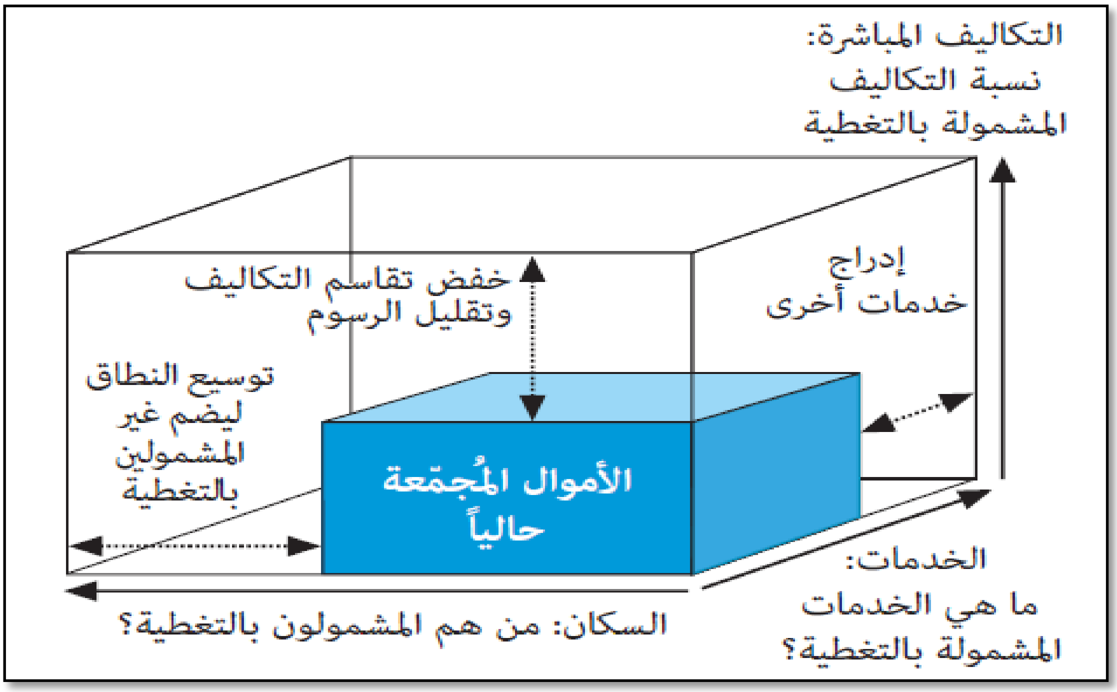
1) تحقيق نتائج أفضل في مجالي الصحة والتنمية.
2) المساعدة في منع الناس من الوقوع في الفقر بسبب المرض.
3) إعطاء الناس الفرصة لحياة أكثر صحة وإنتاجية.

كما طرح التقرير الخاص بالصحة في العالم 2010 مفهوم التغطية الصحية الشاملة في ثلاثة محاور هي الخدمات الصحية المطلوبة، وعدد الأشخاص الذين يحتاجون إليها، والتكاليف التي سيتكبدها من وجب عليه دفع تكاليف

[1] - WORLD HEALTH ORGANISATION, HEALTHIER FAIRER SAFER SAFER THE GLOBAL HEALTH JOURNEY 2007-2017.p:39.

الخدمات التي تلبي الاحتياجات الصحية من حيث الكم والكيف، والشكل التالي يوضح نهج التغطية الصحية الشاملة.

الشكل رقم06: نحو التغطية الصحية الشاملة



المصدر: التقرير الخاص بالصحة في العالم 2013، بحوث التغطية الصحية الشاملة، منظمة الصحة العالمية. ص:07.

وفي الواقع إن سياسات التنمية المعنية بالصحة تواجه تحديات تتعلق بالمورد البشري قبل كل شيء، لذا وجب تحسين القدرة على استبقاء العاملين الصحيين المؤهلين في البلدان التي تعاني من فقدهم بسبب الهجرة، مع تحسين قدرات المؤسسات التعليمية لتمكينها من إعداد المزيد من العاملين الصحيين لرفع مستوى التدريب الخاص بالأمراض وخاصة الناشئة حديثا والأمراض ذات الأولوية، كما يجب التنسيق في المورد البشري وبناء تآزر فيما بينه عبر برامج ومبادرات صحية عالمية..

رابعا: مكافحة الفقر:

اعتبر إعلان كوبنهاغن أن الفقر يوجد بأشكال شتى، من بينها الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش المستدامة، والجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، والوصول المحدود إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية أو الافتقار إليهما، وازدياد معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض، والتشرد والسكن غير الملائم والبيئات غير الآمنة، والتمييز والإقصاء الاجتماعيان[1].

يعتبر الفقر وجهة عاكسة لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة، وانعدام العدالة، حيث ارتبط مفهومه بشكل مباشر باستشارة واحتكار البعض على جانب أكبر من الموارد المتاحة على حساب الآخرين، ويعد الفقراء الأكثر ارتباطا بالبيئة حيث تمثل خصوصا في المناطق الريفية مورد رزقهم ومنبع احتياجاتهم، إلا أنه ثمة حقيقة مفادها أن

[1]- إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل بشأن التنمية الاجتماعية 6-12 مارس 1995 نيويورك.

الفقر هو أحد الأسباب المحدثة للتدهور البيئي خاصة إذا تزايدت احتياجات الفقراء متجاوزة قدرة الموارد البيئية المتوفرة، حيث لا تتيح لها إمكانية التجدد، وإدراكا لهذه الحقيقة فقد أدرج الفقر بشكل أساسي ضمن جل المؤتمرات العالمية الخاصة بالبيئة، تستند قياسات الفقر في الغالب إلى الدخل النقدي أو الاستهلاك، رغم أن هناك طرق عديدة للقياس يتمتع كل منها بمزايا وحدود، وخط الفقر الدولي غالبا ما يشار إليه بمستوى 1,2 دولارا لليوم، فأسباب الفقر في العموم تتعلق بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني الدخول وارتفاع تكاليف المعيشة وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تركز على رفع الدعم عن السلع الضرورية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، بالإضافة إلى أزمات الاقتصاد الكلي التي تتميز بتفاقم شدة التفاوت والانكماش الاقتصادي.

الفقر مشكلة عالمية تتفاوت حدتها من منطقة إلى أخرى تؤدي إلى أفات اجتماعية وبيئية، مما أدى بجميع دول العالم في الخوض إلى وضع سياسات تنموية تحمل بين طياتها أهداف للقضاء على الفقر لأنه لا يمكن تطبيق قاعدة معينة وموحدة للقضاء على الفقر في العالم، إلا أن أجندة القرن الواحد والعشرين أعطت مجموعة من الأهداف طويلة الأجل التي يجب بلوغها للقضاء على الفقر وهي[1]:

1) إتاحة الفرصة لجميع الناس بسرعة لكسب العيش بوسائل مستدامة.
2) تنفيذ سياسات وإستراتيجيات تولد مستويات كافية من التمويل، والتركيز على سياسات التنمية البشرية المتكاملة، بما في ذلك إدرار الدخل وزيادة السيطرة المحلية على الموارد، وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات على المستوى المحلي، وزيادة إشراك المنظمات غير الحكومية ومستويات الحكم المحلي بوصفها أجهزة لتقديم الخدمات.
3) وضع استراتيجيات وبرامج متكاملة لإدارة البيئة بصورة سليمة ومستدامة، وتعبئة الموارد والقضاء على الفقر والتخفيف من وطأته، وإيجاد فرص العمل وإدرار الدخل لجميع المناطق التي تعاني من الفقر.
4) التركيز في التخطيط والميزانيات الإنمائية الوطنية على الاستثمار في رأس المال البشري مع وضع سياسات وبرامج خاصة تستهدف المناطق الريفية والفقراء والنساء والأطفال في المناطق الحضرية.

[1]- أجندة القرن الواحد والعشرين، الفصل الثالث، مكافحة الفقر.

خلاصة الفصل

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تعتمد على الاستغلال العلمي والأمثل للموارد من أجل تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بحاجيات الأجيال المستقبلية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مع التركيز على العنصر البشري الذي يعتبر دعامة وهدف هذه التنمية، فالتنمية المستدامة تتميز بخصائص وعناصر لا يمكن فصل بعضها عن بعض، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية، وتركز محدداتها على القوى الأساسية لكل من الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، إذ ينبغي توفير تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، فضلا عن البرامج والأساليب وتعزيز مشاركة وإشراك المجتمع المدني إشراكا فعالا في تنفيذ الخطط والبرامج، فضلا عن تعزيز الشفافية والمشاركة العامة على نطاق واسع لتحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة، ولن يتم قياس تحقيق هذه التنمية إلا من خلال وضع عدة مؤشرات تساهم في تقديم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية.

إن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم إلا بمواجهة عدة تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية، فلا يمكن لنا تحقيق تنمية مستدامة والجوع يهدد أغلب دول العالم يواكبه عدم تحقيق الأمن الغذائي وتفاوت في الدخول بين أفراد المجتمع في ظل عدم تحكم في زيادة النمو السكاني، وتفاقم البطالة وانتشار الفقر والأمراض المعدية، مع إهمال للجانب البيئي الذي هو أساس الحياة البشرية على هذا الكوكب، مما يحتم على تضافر الجهود الوطنية المحلية والدولية من أجل مواجهة هذه التحديات للنهوض بالتنمية المستدامة، وخاصة في وجود تحديات لا تعترف بالحدود الإقليمية للدول، ولن يتم هذا إلا بالتركيز على العنصر البشري وتنميته.

يعتبر الأفراد هم الثروة الحقيقية للأمم لذا وجب الاهتمام بهم وتنميتهم، فالتنمية البشرية هي عملية تتضمن توسعة خيارات الأفراد، ويتم تحقيق توسعة خيارات الأفراد عن طريق توسعة القدرات البشرية على كافة مستويات التنمية، وتوأمة التكنولوجيا الحيوية بصورة سليمة مع التكنولوجيات الأخرى في مجال إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية والخدمات، والتوجه نحو استخدام الطاقات النظيفة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية

الفصل الثاني:

إطار مفاهيمي للسياحة والاستثمار السياحي

تمهيد

إن وجود الإنسان اقترن على هذه الأرض بالسفر والترحال فقد كان في بادئ الأمر يتنقل من أجل تلبية حاجياته الضرورية لعيشه كالبحث عن الأكل والشرب حيث أنه كان حاجة ملحة لا غنى عنها، إلا أن هذا السفر والتنقل أصبح ملازما له، ليس من أجل سد حاجياته الأساسية إنما من أجل المتعة والترفيه والراحة والاستجمام، وبهذا ظهر مفهوم السياحة والتي أصبحت في وقتنا الراهن ذات دورا بارزا في دعم اقتصاديات عديد الدول، بل أصبحت صناعة تدر إيرادات كبيرة بالعملة الصعبة للدول المستقبلة للسياح، فاحتلت صناعة السياحة المرتبة الرابعة في قيمة صادرات حركة التجارة الدولية بعد تجارة البترول وتجارة الكيماويات وتجارة السيارات، بالإضافة الى الدور الكبير في تنمية جميع القطاعات الأخرى، مما جعلها ذات أولويات في السياسات الاقتصادية للعديد من الدول وذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة لهذا القطاع من خلال زيادة الاستثمارات فيه وذلك من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأعداد المتزايدة للزائرين والذي يتطلب بالضرورة تطوير وإضافة بنى تحتية جديدة وتشجيع الاستثمارات السياحية ودعمها.

فالاستثمار في صناعة السياحة عنصرا حيويا وفاعلا في تحقيق عملية التنمية المتوازنة والمستدامة لأي بلد، حيث إن زيادة حجم الاستثمار سوف يؤثر على حجم وتوزيع المشاريع السياحية المختلفة، ومن ثم تدفق حجم العوائد السياحية، ومن هنا تأتي أهمية تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية لآي بلد.

وعليه ارتأينا التطرق من خلال هذا الفصل إلى مفهوم الاستثمار، وإلى الإطار النظري للسياحة، وإلى الاستثمار السياحي، وذلك من خلال المباحث التالية:

- أساسيات حول الاستثمار.
- الإطار النظري للسياحة.
- مفاهيم الاستثمار السياحي

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار

يكتسب الاستثمار أهمية مميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمعات، والنهوض به يشكل دعامة أساسية من دعامات النمو والتنمية، فهو المحرك الأساس للاقتصاد نحو التقدم والرقي والازدهار ولا يمكن لأي اقتصاد قوي، فالاقتصاديون يرون بأن الاستثمار أحد أهم المصادر الرئيسة لمكونات الناتج القومي، باعتباره حجر الزاوية في بناء الاقتصاد الوطني لكل دول العالم وتزداد هذه الأهمية للدول النامية لأنها تعمل على خلق وإيجاد المزيد من فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة والتي يعد وجودها مؤرقا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لصانعي القرار، كما يعمل على زيادة دخول الأفراد وتحقيق الرفاهية المعيشية والاجتماعية لهم، كما تسهم في زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب وبالتالي تعمل على خفض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة والذي ينتج عنه زيادة معدلات الإنفاق الحكومي للدولة، كما يساهم في نقل التقنيات الجديدة والمهارات والأساليب الفنية العالمية بالإضافة إلى تبادل الخبرات في المجال الإداري الحديث.

المطلب الأول: الاستثمار أهدافه ومحدداته

رغم أن الاستثمار لم يكن معروفا بالشكل الحالي خاصة على المستوى الدولي والذي زادت وتيرته العالمية بحدة في وقتنا الحاضر في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، ونظرا للتطور الهائل في أشكال وأنواع الاستثمار وزيادة تدفقاته العالمية في ظل زاد الاهتمام بالاستثمار، وبالتالي تعددت وتنوعت مفاهيمه كل مفكر حسب الزاوية التي تم النظر إليه من خلالها.

أولا: تعريف الاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار لغة و اصطلاحا كما يلي:

الاستثمار لغة: مشتق من كلمة استثمر، يستثمر معناها ينمي أي يزيد، أو النماء غالبا ما يكون في الأموال، سواء كان في صورتها النقدية أو المالية أو التجارية أو أي صورة أخرى سواء كان في شكل عقارات أو منقولات.

ويقال : استثمر المال وثمّره . بتشديد الميم . أي استخدمه في الإنتاج[1] .

الاستثمار اصطلاحا: نجد هناك عدة تعاريف قدمها الاقتصاديون والمفكرون وحتى وإن تعددت التعاريف الموضحة لمفهوم الاستثمار فهي تشترك بالعديد من الصفات والمظاهر الدالة لمفهوم الاستثمار، لنوجز منها ما يلي:

1) الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاك حاضرة، وذلك أملا في الحصول على إشباع رغبة في المستقبل[2].

2) هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن

[1] -http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_content&view=article&id بتاريخ 2016/05/07 على الساعة 18.22سا

[2]- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999. ص: 17.

انخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، والحصول على عائد معقول مقابل تحمل المخاطرة[1].

3) الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال، عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي أو ملموس أو شكل غير مادي[2].

4) الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء وتكوين أصول قصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر[3].

5) كما يعرف على أنه تدفق رأس المال الموجه لتغيير المخزون الموجود والذي يمثل أحد العوامل الأساسية لوظيفة الإنتاج، بالإضافة إلى عامل العمل[4].

6) الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر. وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن[5]:

*القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل.

*النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

*المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.

7) كما تم تعريفه في القانون الجزائري بما يأتي[6]:

* اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

* المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

* استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

8) قد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات...الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارية[7].

---

[1]- جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011. ص.45 .

[2]- طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997. ص :98.

[3] - حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000. ص: 20.

[4] -BANCEL FRANC, ALBAND RICHARD, les choix d'investissements, édition economica, Paris, France,1995. p : 21.

[5]- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997. ص:13.

[6] - الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر بتاريخ 20 غشت 2001.

[7]- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007 . ص:36.

وإجمالا يمكن تعريف الاستثمار بأنه تلك العملية التي يقوم بها أحد المتعاملين الاقتصاديين بتوظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق مزيد من الإشباع في وقت لاحق من حيث تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.

ثانيا:أهداف الاستثمار

إن وفرة رؤوس الأموال واستثمارها في المشاريع المختلفة سواء كان ذلك على المستوى الجزئي (المؤسسة)، أو على المستوى الكلي أي الاقتصاد الوطني، فإنه يرجى منه تحقيق أهدافٍ في آجال مختلفة كزيادة في الناتج الوطني الإجمال، ولتوفير مناصب الشغل، وتوفير العملة الصعبة، وجلب التكنولوجيا وغيرها من المزايا التي يمكن صياغتها كالتالي :

أ/ **الأهداف الاقتصادية**: وتتمثل فيما يلي:

1) تعظيم الأرباح كعائد على رأس المال المستثمر.
2) خلق وفرة في السلع والخدمات والتي ترجع بالفائدة للمستثمر سواء كانت عبارة عن دخل أو ربح وعائد.
3) المساهمة في خلق الثروة وتنمية عوامل الإنتاج وزيادة الدخل الوطني.
4) الحد من الواردات وتحفيز الصادرات نتيجة إتاحة العديد من السلع والخدمات داخل الأسواق المحلية ومنها التوجه إلى الأسواق الخارجية، ومنها تحسين حالة ميزان المدفوعات.
5) خلق التوازن بين الطلب والعرض من خلال تطوير الأدوات المنتجة للسلع والخدمات التي تلبي تطورات حاجيات المجتمع المتعددة.

ب/ **الأهداف الاجتماعية**: تشمل على ما يلي:

1) توفير البنى القاعدية الضرورية للمجتمع نتيجة شق وتعبيد الطرقات وتشييد الجسور وبناء المطارات والموانئ وغيرها من الهياكل والبنى الضرورية التي صار النشاط الاقتصادي المعاصر لا يمكنه الاستغناء عنها.
2) تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة[1].
3) توفير فرص عمل وتحسين مهارات ومعرفة الأفراد للحد من استنزاف الخبرات الوطنية نحو الخارج.
4) توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المجتمع وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.

ج/ **الأهداف التكنولوجية**: وتتمثل فيما يلي:

1) جلب التكنولوجيا واحدث أساليب الإنتاج من الخارج.
2) تجديد أو استبدال التكنولوجيا المحلية القديمة بتكنولوجيا أكثر حداثة وأكثر مردودية للنهوض بالتنمية الوطنية.
3) تدويل الأبحاث والأنشطة التنموية للشركات الكبرى بعدما كانت محتكرة في مناطق معينة.

[1]- أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009. ص:331.

4) الاستفادة من الأنماط والأساليب التكنولوجية الحديثة التي تتلاءم مع الظروف والاحتياجات التنموية.

4- الأهداف السياسية: يمكن إجمال هذه الأهداف في النقاط التالية[1]:

1) تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات .
2) إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
3) زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.
4) تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.
5) تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم.

ثالثا:أدوات الاستثمار

يعتمد الاستثمار على مجموعة من الأدوات الخاصة به، وتشكل أصولا مالية ومادية تتبع لملكية المستثمرين، ونظرا لارتباط مفهوم الاستثمار بالمدى الطويل، سوف نركز في هذا العنصر على الأدوات التي تتميز بطول فترة امتلاكها من حيث المبدأ.

أ/ **أدوات الاستثمار المادية**: وهي عديدة و متنوعة نستعرض أهمها على سبيل الذكر لا الحصر[2]:

1/ المشروعات الاقتصادية: وهي من أكثر أدوات الاستثمار المادي انتشارا، وتتنوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية وتجارية وصناعية وخدمية، ومن أهم خصائصها أنها تنتج سلعا وخدمات تحقق إشباعا لحاجات الأفراد والمجتمع.

2/العقارات: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، ويتم الاستثمار فيها بشكلين:

- مباشر :عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي).
- غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.

3/السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية، ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة للقطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل... الخ، يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعهدات المستقبلية وهي: عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبا ما

[1]- بن رجم محمد خميسي، الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول:قانون الاستثمار والتنمية المستدامة يومي 27 و 28 نوفمبر 2012 ، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.

[2]- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطوروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2008/2007.ص ص:40- 41.

يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

ب/ أدوات الاستثمار الماليّة: وتشمل الآتي:

1/الأسهم: الأسهم تشكل الرأس المال المكتتب والمضاف من قبل المستثمرين، والذي يضم مساهماتهم المالية ويحدد ملكيتهم للشركة، وبالتالي فإن كلا من رأس المال المعلن ورأس المال الفعلي ورأس المال المساهم فيه مصطلحات تعبر عن القيمة الكلية للأسهم التي اقتناها المستثمرون[1].

وتقسم هذه الأسهم إلى نوعين هما الأسهم العادية: هي عبارة عن مستندات ملكية تمتلك قيما سوقية، ودفترية، واسمية، فالقيمة الاسمية هي القيمة المدونة على سند السهم، والقيمة الدفترية هي قيمة حقوق ملكية السهم ولا تتضمن الأسهم الممتازة، بل الأرباح والاحتياطات، أما القيمة السوقية فهي التي تشكل سعر بيع السهم في السوق الرأسمالي، أما الأسهم الممتازة: هي أسهم تمنح أصحابها حقوقا خاصة بهم، مثل الأولوية في تحقيق الأرباح، وزيادة قيمة الربح نتيجة لتصفية الشركة، وتمتلك هذه الأسهم ثلاث قيم مثل الأسهم العادية، وهي: القيم الدفترية، والسوقية، والاسمية.

2/السندات: تعتبر السندات أداة تمويل تلجأ إليها الدولة وهيئاتها والمؤسسات الاقتصادية لجمع الأموال لتمويل مشاريعها، ويعرف السند على أنه وعد مكتوب من قبل المقترض "المصدر "بدفع مبلغ معين من المال "القيمة الاسمية "إلى حامله بتاريخ معين، مع دفع الفائدة المستحقة على القيمة الاسمية بتاريخ معين[2].

والسندات هي وثائق تثبت امتلاك أصحابها حقوقا معينة في ملكيّة الأشياء أو استخدام خدمات محددة، كما أن السندات تمثل دينا على الجهة المصدرة سواء كانت شركة أو حكومة، وعندما يشتري مستثمر ما سندا فهو بذلك يكون قد وافق على اقتراض مبلغ معين من المال لإحدى الشركات أو الحكومة، وفي مقابل ذلك يوافق المصدر على رد هذا المبلغ عند حلول موعد محدد يسمى تاريخ الاستحقاق، مع دفع الفائدة المستحقة على القيمة الاسمية بتاريخ الاستحقاق.

[1]- هوشيار معروف كاكامولا، الاستثمار والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003. ص:92.

[2] - B-laget, Les nouveaux outils financiers, Top édition, Paris, France ,1990 . p : 18

المطلب الثاني: مبادئ وأنواع الاستثمار

يشمل الاستثمار على جملة من المبادئ العامة للاستثمارات باختلاف العديد من الأمور، كمستوى الأثر البيئي وطبيعة النظام الذي تعيش فيه هذه الاستثمارات إضافة لنوع الاستثمارات وحجمها وما إلى ذلك، لكن يمكن الإشارة هنا إلى مبادئ وأنواع الاستثمارات فيما يلي:

أولا: مبادئ الاستثمار:

يتعين على أي مستثمر قبل اختيار الاستثمار المناسب من بين مجموعة البدائل الاستثمارية المتاحة، مراعاة مجموعة من المبادئ لعامة التي يجب التركيز عليها، وهذه المبادئ تتمثل فيما يلي:

أ/ مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية: تخضع المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية إلى عدة خطوات، وهذا بناء على اختلاف درجة المخاطرة من مشروع لآخر بالإضافة إلى النظر إلى التكاليف وما هو مدخر، فالمستثمر يهدف إلى اتخاذ القرار الرشيد في ظل ما سبق ذكره معتمدا في ذلك على الخبراء في مجال التحليل الاستثماري والمالي إن كان يفتقد للخبرة مراعيا في ذلك ما يلي:

1) حصر البدائل: حيث يقوم المستثمر هنا بحصر وتشخيص وتحديد جميع البدائل المتاحة.
2) تقييم البدائل: بعد تحديد أكبر عدد من البدائل مع تحديد مزايا ومخاطر كل بديل ليتمكن من تقييم كافة البدائل بطرق منطقية، وهذا على ضوء عدة معايير منها التكاليف، إمكانية التطبيق، درجة المخاطرة، رغبات المستثمر، الخ....
3) اختيار أفضل بديل: وهذا بالتوفيق بين المعايير التي تم تقييم البدائل عن طريقها، مركزين على الأولويات الحالية والمستقبلة للمشروع الاستثماري.

ب/ مبدأ الملاءمة: بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية و أدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله و حالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناءً على هذه الرغبات و الميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي[1]:

1) معدل العائد على الاستثمار.
2) درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.
3) مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

ج/ مبدأ المقارنة: وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة مع الرغبات والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للمستثمر، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار عنصر التقدم التكنولوجي لما له دور كبير في التكاليف والعائد.

[1]- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1998. ص: 230.

د– مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم لتحقيق مفاضلة مثلى بين العائد والمخاطرة، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها من مخاطر القروض ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر ضياع الفرصة البديلة وغيرها من المخاطر، فالمستثمرون عادة لا يأخذون بهذا المبدأ نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون في أرض الواقع.

ثانيا: أنواع الاستثمار

تعددت أنواع وتصنيفات الاستثمارات نظرا لتعدد الزوايا التي تم النظر منها للاستثمار، فقد اختلفت هذه التصنيفات من حيث طبيعتها وأهدافها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نذكر:

أ/ من حيث طبيعة الاستثمار: نجد المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية والاجتماعية.

1) **مشاريع صناعية:** يقوم هذا النوع بأنشطة إنتاجية، ويشمل كل مشروعات التصنيع التي تستخدم الخامات أو السلع نصف المصنوعة في عمليات الإنتاج، أو بتجميع الأجزاء المكونة للسلعة في خط إنتاج معين، وتنقسم إلى[1]:
   - على أساس المراحل الصناعية :تضم المشاريع الاستخراجية والتحليلية والتركيبية والتحويلية.
   - على أساس نوع السلع التي تنتجها :فهناك مشاريع السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية.
   - على أساس أهمية الصناعة للمجتمع: توجد صناعات أساسية وثانوية والتي يطلق عليها الصناعات المكملة.
2) **مشاريع خدمية:** وهي المشاريع التي تقدم الخدمات للزبائن كوكالات السياحة والفنادق.
3) **مشاريع اجتماعية:** ويقصد هنا بالمشاريع الاستثمارية التي لا تدر أربحا أو عوائد لمالكها فهي موجهة لخدمة المجتمع وعادة من يقوم بهذه المشاريع هي الحكومة، إلا أننا نجد في بعض الأحيان أن من يقوم بها المؤسسات الخاصة في إطار ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية.
4) **مشاريع تجارية:** وهي المشاريع التي تكون وسيطا بين المنتج والمستهلك، حيث يتم على مستواها إنشاء قنوات توزيعية للسلع والخدمات، وتشمل نشاطات الشحن والتفريغ والنقل....الخ.

ب/ من حيث ملكية الاستثمار: يعتبر الهدف المراد تحقيقه من المشروع هو النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق، في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية حسب ملكيتها إلى ثلاثة أصناف كالتالي:

1) **مشاريع خاصة:** وهي تلك المشاريع التي يقوم بإنشائها الخواص حيث يعتبر الربح هو الهدف الرئيس للمشروع.

[1]- علي سعيد عبد الوهاب مكي، تمويل المشروعات في ظل الإسلام دراسة مقارنة، دار الفكر العربي،القاهرة، مصر، 1979. ص:16.

2) **مشاريع عامة**: وهي تلك المشاريع التابعة للدولة والتي تكون النفعية منها عامة على كامل أفراد المجتمع، ويتم إنشاؤها في غالب الأحيان لاعتبارات اجتماعية لا ربحية، ويتم الاستثمار في المشاريع التي يعزف الخواص عن الاستثمار فيها لعدم إدرارها أرباحا، أو لأنها مشاريع سيادية أو في البنية التحتية كالطرق.

3) **مشاريع مختلطة**: ويقصد بها تلك المشاريع التي تكون مشتركة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وعموما تنشأ من أجل دعم وتشجيع الخواص من أجل الاستثمار في المشاريع الكبرى ذات التكلفة العالية.

ج/ **من حيث المدة الزمنية**: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاثة أصناف هي:

1) **استثمارات قصيرة الأجل**: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

2) **استثمارات متوسطة الأجل**: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

3) **استثمارات طويلة الأجل**: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

د/ من حيث معيار الجنسية: يمكن تقسيمها حسب هذا المنطلق إلى استثمارات داخلية أو محلية وأخرى خارجية:

1) **الاستثمارات الداخلية أو المحلية**: هي تلك الاستثمارات التي تكون داخل السوق المحلي فالمستثمر وطني و المشروع الاستثماري وطني و يتم داخل الوطن[1]، و يمكن أن يكون الاستثمار من طرف فرد أو مؤسسة أو دولة ومهما كان نوع الاستثمار مثل عقار أو أوراق مالية أو مشروعات تجارية [2]، وما يميز الاستثمارات التي تقوم بها الدولة أنها غالبا ما يصعب تقييمها من خلال العوائد والتكاليف والمكاسب المباشرة وغير مباشرة خاصة مشاريع البنى التحتية التي تتسم باتساع تكاليفها ناهيك عن عوائدها المتعددة .

2) **الاستثمارات الخارجية**: هي تلك الاستثمارات التي تكون خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر مهما كان نوعه فردية أو جماعية أو حكومية مباشرة أو غير مباشرة، وقد تطور هذا الشكل من الاستثمارات بشكل كبير خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث لجأت العديد من الشركات إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها أو أسواق تؤمن بها المواد الأولية وقد تعددت أنواع الاستثمارات من الاستثمار الإنتاجي بإنشاء فروع لمصانع في دول أخرى أو استثمار تجاري بتأسيس مكاتب للاستيراد والتصدير ويمكن أن يكون باقتناء أسهم و سندات.

هـ/ من حيث المجالات: يمكن توزيع الاستثمارات حسب مجالاتها الرئيسة إلى استثمارات حقيقية واستثمارات مالية واستثمارات بشرية.

[1]- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008. ص: 20.
[2]- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999. ص: 76.

1) **الاستثمارات الحقيقية:** هو ذلك الاستثمار الذي يأخذ أشكالا ملموسة كتجهيزات الإنتاج والمباني والعقار حيث أنه يساهم في زيادة الدخل والناتج القومي[1]، وكذلك يزيد من تراكم رأس المال الثابت.

2) **الاستثمارات المالية:** هي أن يقوم المستثمر بشراء السندات والأسهم والأوراق المالية الأخرى في السوق المالي ويتم الاحتفاظ بها ومن ثم يقوم المستثمر ببيعها عندما يرتفع سعرها وتكون الاستثمارات المالية قصيرة الأجل أو تكون طويلة الأجل، ويمكن أن يكون الاستثمار المالي استثمارا حقيقيا حيث أنه عندما تقوم المؤسسات الإنتاجية بإصدار الأسهم والسندات فإن ذلك يكون لخلق طاقة إنتاجية أو توسيعها وهنا يكون الاستثمار المالي استثمارا حقيقيا، وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي هي علاقة تكاملية وليست تنافسية[2]، وهناك العديد من أشكال الاستثمارات المالية كالأسهم والسندات وغيرهما.

3) **الاستثمارات البشرية:** يهدف هذا الاستثمار إلى بناء كوادر عاملة نشطة ومهارات ومؤهلات وخبرات علمية وتكنولوجية تساعد على زيادة الإنتاج وتحقيق أهداف المؤسسة من خلال تقليل التكاليف، وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولا كبيرا في طبيعة الحياة البشرية فلقد انتقلنا من مجتمع يعتمد على الصناعة والمواصلات إلى مجتمع يعتمد على المعرفة والمعلومات وهو ما يسمى باقتصاد المعرفة، ولقد تغيرت مفاهيم القوة و التقدم وتغيرت مفاهيم الرفاهية والعمل والوظيفة وأصبحت جميعها تدور حول محور واحد هو المعرفة وهذه الأخيرة أصبحت المعيار الرئيس للتفرقة بين التقدم والتخلف وعليه فالاستثمار في الموارد البشرية أصبح ضرورة ملحة وخاصة فيما يخص اكتساب المعارف والمعلومات[3].

4) **الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار:**

يعد الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، ومن شأن أنشطة البحث والتطوير المضطلع بها حاليا في مجال التكنولوجيات الخضراء أن تسهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة وفي بناء مجتمعات جامعة أكثر مراعاة للبيئة[4].

و/ من حيث الهدف:

تصنف الاستثمارات من حيث الهدف من خلال توجيه الموارد نحو الاستثمارات والنتائج المنتظر أن تترتب عليها ومن أهم هذه الأنواع نجد:

1) الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية: وتتضمن مختلف الاستثمارات التي تهدف إلى تدعيم الطاقة وتحسين الإنتاجية وتشمل على[5]:

---

[1]- الطاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1997. ص:14.

[2]- نفس المرجع. ص: 16 .

[3]- محمد جمال الكفافي، الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ،مصر، 2007 . ص:05.

[4]- من موقع اليونيسكو: http://ar.unesco.org/themes/lstthmr-fy-mjl-llwm-wltknwlwjy-wlbtkr بتاريخ: 2017/10/04 على الساعة 15:37 سا

[5]- نمري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري " دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2009/2008. ص: 19.

- الاستثمارات الإحلالية أو استثمارات التجديد: وهي استثمارات تهدف إلى إحلال التجهيزات القديمة بأخرى جديدة، وذلك إما بسبب اهتلاك الآلة أو بسبب التقادم التكنولوجي، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بانخفاض درجة الخطر وذلك لعدم تغير طبيعة المنتج.
- الاستثمارات التوسيعية: يتمثل الغرض من هذا النوع من الاستثمارات في توسيع الطاقة الانتاجية والبيعية وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الانتاج والمبيعات الحالية.
- استثمارات التحديث: التي تسمح بتخفيض التكاليف أو تطوير المنتجات أو تحسين النوعية.
- استثمارات التنويع والإبداع: التي تهدف في العموم إلى خلق منتجات جديدة أو تهدف إلى اختراق أسواق أخرى.

2) الاستثمارات الإستراتيجية: تهدف الاستثمارات الإستراتيجية إلى تحقيق عائدات عالية مع ضمان ظروف ملائمة للحفاظ على بقاء واستمرارية المؤسسة في ظل المنافسة الحادة، وتعتبر هذه الاستثمارات الإستراتيجية طويلة الأجل صعبة في تحديد نتائجها نظرا للظروف والتغيرات التي تمر بها خلال مدة تطبيقها.

3) الاستثمارات الاجتماعية: وهي استثمارات ذات غرض اجتماعي في المقام الأول، وغير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للمؤسسة (مثل مساكن العاملين)، كما تتضمن أيضا الاستثمارات التي لا تتم بطريقة اختيارية كتدبر أماكن انتظار السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث[1].

[1]- حنفي عبد الغفار، تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005. ص: 220.

المطلب الثالث: الخصائص والأهداف والمحددات الاستثمارية

يعتبر الهدف الأساسي للاستثمار هو تحقيق الربح بالنسبة للمستثمر وذلك بأقل تكاليف، إلا أنه من خلال تحقيق هذا الهدف تنجر عنه أهداف ثانوية أخرى على المستوى الكلي أو الجزئي (للمستثمر)، فالاستثمار يخضع لجملة من الخصائص والمحددات التي تتحكم باتخاذ القرار تجاهه ومدى نجاحه، باعتبار أن الاستثمار دالة غير مستقرة وتتأثر بالعديد من المتغيرات.

أولا: خصائص وأهداف الاستثمار:

أ/ **خصائص الاستثمار**: يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي:

1/ تكاليف الاستثمار: وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين[1]:

1) **التكاليف الاستثمارية**: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدوريات التدريبية.
2) **تكاليف التشغيل**: تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية...

2/ التدفقات النقدية: وهي كل المبالغ النقدية المترتبة على العملية الاستثمارية والمنتظر تحقيقها من خلال هذا الاستثمار وعلى مدى حياتهن ومن أجل التقدير السليم لما يتوقع أن يترتب على هذا الاستثمار من تدفقات فلابد من أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار في عملية التقدير وهي الضرائب والإهتلاكات التضخم النقدي والرسوم وغيرها من المستحقات الأخرى.

3/ مدة حياة الاستثمار واستدامته: هي المدة التي يكون فيها الاستثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها إيرادات صافية، أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الناتجة عنها، فلكل استثمار دورة حياة خاصة به تنطلق من نقطة ما وتنتهي عند نقطة أخرى، وكلما كانت الفترة العمرية أطول كانت من صالح المستثمر؛ لأنه كلما زاد عمر

[1]- بن رجم محمد خميسي، مرجع سبق ذكره.ص: 05.

الاستثمار زاد العائد منه، وهذا الأمر يساعد في تنظيم تفكيرنا بالاستثمار وكيفية إدارته وتحليل أسباب نجاحه المحتملة وتطوير آليات استدامته.

4/ القيمة المتبقية: وتعبر عن قيمة الاستثمار في نهاية فترة الاستعمال أي أنها تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية للاستثمار، مما يعكس مدى المخاطرة التي يتعرض لها المشروع من خلال حساب مدى الفرق بين العائد الداخلي وتكلفة التمويل الأولية؛ لأن القيمة المتبقية تعتبر كإيراد يضاف في السنة الأخيرة من سنوات العمر الاقتصادي للمشروع.

ب/ أهمية الاستثمار:

إن الهدف الأساسي للاستثمار هو تحقيق الربح بالنسبة للمستثمر وذلك بأقل تكاليف هذا بالنسبة للفرد أو مؤسسة خاصة وقد يكون تحقيق الصالح العام كأن تقوم الدولة بإنشاء الطرق السيارة وبناء الجامعات والمعاهد والمستشفيات وهذا ما ينعش الاقتصاد ويؤدي بدوره إلى تحقيق رفاهية المجتمع إجمالا، ولا يقتصر الاستثمار الحكومي على تحقيق العائد الاجتماعي فيمكن أيضا أن تسعى إلى تحقيق عائد اقتصادي من خلال استثمارها في بعض القطاعات، وعموما يمكن أن نلخص أهداف الاستثمار فيما يلي :

1. تحقيق الربح بالنسبة للمستثمر فردا كان أو جماعة أو شخصية معنوية مؤسسة أو دولة.
2. المحافظة على القيمة الحقيقية للموجودات إذ يقوم المستثمر بتوظيف موجوداته (أمواله ...) لكي لا تنخفض قيمتها مع مرور الزمن بحكم التضخم [1] .
3. توفير سيولة كافية لمواجهة الحاجات المستقبلية للفرد.
4. تحقيق ثروة وذلك بالتضحية بالاستهلاك الحالي من أجل تحقيق الثروة في المستقبل والقيام بتنميتها.

أما أهداف الاستثمار على المستوى الكلي فيمكن أن نلخصها في [2]:

1. زيادة الدخل القومي وذلك بزيادة المشروعات المحققة للقيمة المضافة .
2. استحداث مناصب عمل للبطالين وهذا من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة عن طريق الاستثمارات .
3. دعم الميزان التجاري وذلك بتحقيق فائض وذلك من خلال زيادة الصادرات ويكون هذا بالقيام باستثمارات جديدة ودعم الاستثمارات الحالية.
4. تحقيق الأهداف الاجتماعية المسطرة من طرف الدولة وذلك بالقيام باستثمارات تمس الحياة اليومية للمواطن كإنشاء المؤسسات والطرق...

[1]- طاهر حيدر حردان، مرجع سبق ذكره. ص: 16 .
[2]- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009. ص: 33.

ثانيا: محددات الاستثمار:

يخضع أي استثمار لجملة من المحددات تتحكم باتخاذ القرار تجاهه، باعتبار أن الاستثمار دالة غير مستقرة وتتأثر بالعديد من المتغيرات، لذا وجب عند اختيار قرار الاستثمار يتعين دراسة مجموعة من العوامل الأساسية والتي تتمثل في عوامل تنظيمية وعوامل داخلية وعوامل خارجية يمكن أن نوجز أهمها في ما يلي:

أ/العوامل القانونية والتنظيمية: وتشمل:

1) **عوامل اجتماعية:** حيث يشمل هذا العامل النسق الاجتماعي السائد في الدولة ويتشكل من مستوى التعليم والتأهيل والتكوين ودرجة التقدم الفني فيه، والديانة السائدة والمعتقدات وسلوكيات الأفراد ومدى التزام الأفراد وتمسكهم بالعادات والتقاليد وغيرها من الأمور والضوابط التي تحمي هذا المجتمع المراد الاستثمار فيه؛ لأنه هو المستهلك الأولي لسلع وخدمات هذا الاستثمار.

2) **عوامل إدارية:** إن المحددات الإدارية تتعلق بمدى سهولة الإجراءات الإدارية وتبسيطها ومدى ابتعادها عن البيروقراطية والفساد الإداري التي تعيق من عملية الاستثمار، كما تتأثر المحددات الإدارية بمدى توفر المعلومات المفيدة عن الفرص والحوافز التي تستقطب الاستثمار، ومدى توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار وقدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها، فهي تلعب دورا كبيرا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

3) **عوامل بيئية:** تعتبر القوانين والتشريعات البيئية وكذا المعايير البيئية عاملا من العوامل التي تحد من الاستثمار ففي بعض الحالات يتجه المستثمرون نحو المناطق ذات أقل تشددا في المعايير البيئية مقارنة بغيرها من المناطق.

4) **عوامل قانونية:** تعتبر المحددات القانونية من بين أهم المحددات التي يجب دراستها ومراعاتها عند اختيار الاستثمار، فالمحددات القانونية واللوائح والقرارات التنظيمية تكون مرتبة بطريقة التسيير وبملكية وحجم الشركات وحجم الاستثمارات المسموح بها وغيرها من الشروط والبنود القانونية التي يمر عليها كل مشروع استثماري.

5) **عوامل سياسية:** إن ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي وعدم وضوح الأمور الدستورية والقانونية تجعل الجهات الرسمية تحجم عن اتخاذ قرار الاستثمار.

ب/العوامل الخارجية: وتتمثل في البيئة أو المحيط الخارجي للمشروع الاستثماري وتشمل:

1) **التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي:** ففي حالة التفاوت بين الوضع الاقتصادي والمالي للاقتصاد ستزداد المشاريع الاستثمارية وذلك لأن الاقتصاد في حالة رواج، ويحدث العكس في حالة التشاؤم بالوضع الاقتصادي حيث يحدث انكماش وبالتالي تتقلص المشاريع الاستثمارية[1].

2) **سعر الفائدة:** يلعب سعر الفائدة دورا مهما في عملية الإنتاج، وذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار، حيث تؤثر على الرغبة الادخارية لأفراد المجتمع، فارتفاع أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي يؤدي

[1]- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007. ص: 138.

إلى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخول، بغرض توظيفها في المجالات الاستثمارية، والتي تخدم التطور الاقتصادي والعكس يحصل في حال انخفاض سعر الفائدة، كما أن سعر الفائدة يؤثر على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية فإذا كان على المنشأة أن تقترض فإن سعر الفائدة يؤثر مباشرة على الاستثمار في مشروع ما[1].

3) **التقدم العلمي والتكنولوجي**: فالتقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، إذ يجب دراسة وتقييم الأساليب الفنية المتاحة ودرجة تطورها وتكاليف الحصول عليها ومدى تأثيرها على المشروعات فالتكنولوجيا المتوفرة تتباين حسب درجة تقدمها وتعقيدها لذا وجب دراسة وجمع المعلومات الدقيقة حول إمكانية تطبيق وتطوير هذه الإمكانيات والاستفادة منها في المشروع أو القدرة على نقل التكنولوجيا الأجنبية.

4) **مصادر التمويل**: إن تنوع مصادر التمويل وتعددها يعطي للمستثمر فرصة الاختيار للمصدر التمويلي الذي يناسب المشروع ويشجع الاستثمار في الحصول على التمويل في التوقيت و الكمية و الشروط والفوائد.

5) **العائد والتكلفة**: إن الهدف الرئيس للاستثمار هو الحصول على عائد على هذه الاستثمارات كما لا يجب إهمال التكاليف، فالطرق العادية لتقييم الاستثمارات هو القيام بالتحليل المالي والتحليل الاقتصادي وعليه يجب حساب العائد على الاستثمار ومقارنته بالتكاليف.

6) **درجة المخاطرة**: المخاطرة هي احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع من الاستثمار، وكلما زادت احتمالات تحقيق مردود أو عوائد أو تدفقات نقدية أقل من المتوقع على الاستثمار كلما زادت درجة المخاطرة، فالعلاقة بين الاستثمار ودرجة المخاطرة علاقة عكسية، فكلما زادت درجة المخاطرة انخفضت معها التدفقات الاستثمارية والعكس، لذا يجب توفر الحد الأدنى من المخاطرة للمضي قدما في إنشاء الاستثمار.

ج/العوامل الداخلية: وهي تخص المؤسسة في حالة النشاط وتريد إجراء استثمارات إما لبقاء المؤسسة أو لتوسعة نشاطها أو إضافة نشاط جديد؛ أي لاستبدال الأصول القديمة بأصول جديدة، أو بهدف خفض التكلفة أو لإنشاء خطوط إنتاج جديدة أو التوسع نحو أسواق جديدة.

فالعوامل الداخلية تتمثل أساسا في الأرباح المحققة من السنوات السابقة، رقم الأعمال ونموه، الثقة التجارية والتوقعات، البورصة ومدى فاعليتها[2].

[1]- محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم، عنابة، الجزائر،2003. ص:95.
[2]- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق.ص: 138.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياحة

تنامى الاهتمام بالسياحة حاليا من قبل العديد من الباحثين والمختصين في المجال العلمي، باعتبارها أحد أهم المتطلبات الأساسية والضرورية لتحقيق برامج التنمية ،ووسيلة فعالة للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي من منظور اقتصادي، وهي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد من منظور اجتماعي وحضاري.

المطلب الأول: ماهية السياحة وأركانها وخصائصها

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التقدم لأي اقتصاد، ومن أجل ذلك كان لابد من توسيع القاعدة السياحية من خلال زيادة الاستثمارات السياحية في عناصر الجذب السياحي.

أولا: ماهية السياحة والسائح.

أ/ **ماهية السياحة:** يعتبر لفظ السياحة من الألفاظ المستخدمة منذ القدم، فالمفهوم اللغوي للفظ سياحة يعني السفر والتجوال، وعبارة "ساح في الأرض" تعني ذهب وسار على وجه الأرض، وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في سورة التوبة قوله تعالى: "**براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين**"[1] .

أما في اللغة الإنجليزية فنجد أن "Tour " يعني أن يجول أو يدور، أما "Tourisme" أي السياحة فمعناها الانتقال والدوران[2].

لقد تعددت تعاريف السياحة نظرا لتعدد وجهات الدراسة للسياحة، فقد ركز كل باحث على جانب معين كل حسب جانب دراسته، فمنهم من اعتبرها ظاهرة اقتصادية وأخرى اجتماعية، ومنهم ثقافية ونفسية، وفيما يلي سنعرض بعض التعاريف:

تعتبر الأكاديمية الدولية للسياحة أن "السياحة هي تعبير يطلق على رحلات الترفيه، أو هي مجموع الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تتعاون على سد حاجيات السائح"[3].

1) ويعرف الأستاذ Wilter Huinwiker أن السياحة هي" مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي"[4].

1- سورة التوبة، الآية: 02.
2- خالد كواش، السياحة مفهومها أركانها أنواعها، دار التنوير، الجزائر، 2007.ص:23.
3- صالح موهب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسير، 2007/2006.ص:29.
4- محمود فوزي شعوبي ،السياحة والفندقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007/2006.ص:15.

2) كما نجد الألماني: E.Gurer feruller بدوره أعطى تعريفا للسياحة، حيث قال هي ظاهرة من ظواهر العصر، التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة التي توفرها وتذوقها، والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في المناطق ذات الطبيعة الخاصة وهي ثمرة تطور وسائل النقل[1].

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نعطي تعريفا شاملا للسياحة "على أنها مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأشخاص من خلال رحلتهم وإقامتهم في أماكن بعيدة عن مقر سكنهم من أجل الراحة والتمتع أو لأجل الثقافة والمعرفة...الخ.

ب/ مفهوم السائح:

ظهرت كلمة سائح باللغة اللاتينية Tourist أولا في بريطانيا خلال بداية القرن التاسع عشر، وهي مشتقة من لفظ Tour التي تم إطلاقها على بعض الشباب الإنجليز من أبناء الطبقة الارستقراطية، الذين كان عليهم أن يقوموا برحلة عبر المناطق بالقارة الأوربية بجنوب فرنسا، وشمال ايطاليا، وسويسرا والدول المجاورة (الدورة الكبرى Grand Tour) لاستكمال تكوينهم الثقافي[2].

ونظرا لأن السائح هو الشخص الرئيس المعني بالساحة اختلفت تعاريفه باختلاف الزوايا المنظور اليه من خلالها فقد تم تعرفه كما يلي:

1) عرفت منظمة عصبة الأمم 1937 السياح بأنهم الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو أسباب خاصة، وكذا الأشخاص الذين يسافرون من أجل حضور اجتماعات علمية ، إدارية، سياسية، أو رياضية أو غيرها، هذا بالإضافة إلى المسافرين في رحلات بحرية حتى ولو قضوا مدة أقل من 24 ساعة[3].
2) فعرفته منظمة السياحة العالمية بأنه: أي شخص يسافر إلى مكان مختلف عن بيئته المعتادة أقل من اثني عشرة شهرا متصلا، وذلك لأي غرض من الأغراض بخلاف مزاولة عمل بغرض التكسب[4].
3) وفي السياق نفسه يعرف الاتحاد الأوربي للصحفيين والكتاب السياحيين بفرنسا على أنه: "الشخص الذي ينتقل لغرض ما خارج الأفق الذي اعتاد الإقامة فيه وينتفع بوقت فراغه لإشباع رغبة الاستطلاع تحت أي شكل من أشكال هذه الرغبة ولسد حاجته من الاستجمام و المتعة[5].

[1]- ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زرهان، عمان، الأردن، 1997. ص 22.
[2]- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس المغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010. ص:17.
[3]- خالد كواش، السياحة مفهومها أركانها أنواعها، مرجع سابق. ص:35.
[4] -The World Tourism Organization, Collection of Tourism Expenditure Statistics,Technical Manual No. 1, Madrid, (1995). P:10.
[5]- خالد مقابلة، التسويق السياحي، دار زهران، عمان، الأردن، 1998.ص :8.

أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت تقريبا نفس التعاريف التي اعتمدتها المنظمة العالمية للسياحة منها مايلي[1]:

الدخول: كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني، خارج مساحة العبور يعتبر داخلا.

المسافر: هو كل شخص يدخل التراب الوطني، مهما كانت دوافع هذا الدخول ومهما كان مكان إقامته وجنسيته باستثناء الجوالين في رحلة بحرية، والجوال في رحلة بحرية هو كل زائر يدخل الحدود الوطنية ويغادرها في السفينة نفسها التي جاء فيها والتي يسكن على متنها طوال إقامته في البلاد.

الزائر: هو كل من دخل البلد (الجزائر) من غير أن يقيم فيها عادة ولا يمارس فيها أية مهنة مقابل أجر، ويشمل هذا التعريف فئتين من الزوار هما السياح والجوالون .

السائح: هو الزائر لفترة محدودة، يقضي على الأقل 24 ساعة في البلاد، وذلك لأغراض المتعة (رياضية، دواعي دينية ...إلخ)، أو إنجاز أشغال :زيارة الأقارب، حضور اجتماعات، القيام بمهام، الدراسة...إلخ.

المقيمون: هم المسافرون غير الجوالين في رحلة بحرية وغير المقيمين.

غير المقيمين: هم السواح والجوالون والمسافرون العابرون بالجزائر، باستثناء الجوالين في رحلة بحرية .

الجوال: هو زائر لمدة محدودة، يقضي على الأقل 24 ساعة في البلاد، هذا المفهوم ينطبق على كل المسافرين الذين هم في جولة بحرية ماعدا المسافرين الذين يمكن اعتبارهم من الناحية القانونية أنهم لم يدخلوا التراب الوطني فضلا عن سكان الحدود العاملين في الجزائر.

وكخلاصة لهذه التعريفات نقول بأن السائح هو ذلك الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي إلى أماكن أخرى، لإشباع رغباته وحاجياته أو لأي سبب من الأسباب غير الكسب المادي، سواء كان داخل أو خارج بلده لفترة تزيد عن 24 ساعة، وإن قلت المدة عن ذلك فهو متنزه وليس سائحا.

وبهذا يمكن أن نميز بين المسافر لغرضين وهم **السياح**: الذين يزورون بلاد أو مدن لأكثر من 24 ساعة للأغراض التالية: ترفيهية والتمتع، والأعمال، والمؤتمرات...الخ، **المتنزهين** الذين يزورون مناطق لأقل من 24 ساعة، وهؤلاء لا يدخلون ضمن تقسيم السياح و إنما يعتبرون متنزهين...

ثانيا: أركان السياحة:

تعتمد صناعة السياحة على مجموعة من الأركان التي يجب توافرها لإنجاحها والحصول على أفضل النتائج وتتمثل هذه الأركان في:

أ/النقل السياحي: يعتبر من أهم الركائز الأساسية للسياحة لأن صناعة السياحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النقل، إذ أنه لا يمكن أن تنشأ سياحة وتتطور بدون وسائل النقل من مطارات، موانئ، طرق...إلخ مما يحتم بتطوير وسائل النقل والمواصلات وخدماتها وجعلها أكثر راحة وأمان ورفاهية واختصار للوقت وسرعة في تقديم الخدمة للسياح.

[1]- محمود فوزي شعوبي ، مرجع سبق ذكره. ص:16-17.

ب/الإيواء السياحي: أول ما يبحث عنه السائح في وقت وصوله إلى أي مكان سياحي قصده هو مكان الإقامة، قبل البحث عن الطعام و الشراب والترفيه، فالإيواء السياحي يتمثل في الفنادق، والمنتجعات السياحية، والغرف، والمخيمات، ويقصد به عموما كل ما يأوي إليه السائح للإقامة وما يرافقه من خدمات.

ج/البرامج السياحية: لا تنجح السياحة بدون إرشاد سياحي وبرامج سياحية فعالة، فالبرامج السياحية تلعب دورا هاما في تنظيم الحركة السياحية وتنفيذها في أرقى صورة ممكنة، فالسائح يحتاج دائما مرشدا سياحيا يقوم بتنظيم الرحلات وإطلاع السائح على الأماكن السياحية لاسيما الأثرية والتاريخية منها التي جاء لمشاهدتها.

كما نجد أيضا عناصر مؤسسية تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة، مثل سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي[1].

د/البنية التحتية للسياحة: وهي مصطلح يطلق على مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير من المرافق العامة والخدمات الأولية الواجب توفرها لقيام أي مشروع أو منطقة سياحية، وتتمثل البنية الأساسية (التحتية) في السياحة في المنشآت الفندقية ومجال الإقامة والمنشآت السياحية والمنشآت الترفيهية والأجهزة السياحية المختلفة من مياه، صرف صحي كهرباء والحاجات الأساسية للحياة المدنية من (بنوك، مدارس، مستشفيات).

ه/البنية الفوقية للسياحة: يقصد بها كل المشاريع والمنشآت الإقامية مثل الفنادق، المخيمات...، وكذلك مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، ووكالات السفر، والشركات السياحية، ومكاتب كراء السيارات...، وهذه الخدمات ضرورية لا غنى للسائح عنها عند وصوله، وجودة خدمات هذه البنى تعبر عن مدى تطور الدولة المستضيفة.

ثالثا: خصائص السياحة

1) النمو السريع بحيث شهدت السياحة نموا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية حيث بلغ عدد السياح 25 مليون سائح سنة 1950 وتطور العدد إلى 166 مليون سنة 1970 ووصل سنة 2004 إلى 763 مليون سائح وتقدر المنظمة العالمية للسياحة OMT أن يصل إلى 1.6 مليار سائح سنة 2020 وهذه الارقام مرشحة للارتفاع[2].

2) تعتبر السياحة ناتج غير مادي لا يمكن نقله من مكان إلى آخر، وبالتالي فإن الدولة المضيفة أو المستقبلة لا تتحمل أعباء ونفقات نقل المنتجات خارج حدودها[3]، فالسلعة السياحية لا تنتقل إلى المستهلك وإنما هو من ينتقل إليها للحصول على المنفعة المرجوة على عكس السلع الأخرى التي تنتقل اليه.

1- مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016. ص:47.

2- مجدي عز الدين، أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2012/2011.ص: 13.

3 نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،مصر، 1991. ص:12.

3) المنتج السياحي غير متجانس في تركيبته وأن كل فرد ينظر اليه من الزاوية التي تتفق مع ثقافته السياحية وخبرته وتجربته السابقة، وانعكاس ذلك على عدم وجود معايير وضوابط محدده لتقييم حجم المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها الفرد من خلال مشاركته بالتجربة السياحية، فالفرد يعرف مسبقا ما أهمية شرائه للمنتج الصناعي (كالثلاجة) ولكنّه لايستطيع في الكثير من الأحيان تحديد الفائدة من اشتراكه بالتجربة السياحية بشكل دقيق[1].

4) إن إقدام السياح على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات، إلى جانب مشترياتهم، مما يؤدي إلى تزايد الدخل فتؤثر بذلك على القطاعات الأخرى حيث يكون تأثيرا مضاعفا بمعنى أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة، إضافة إلى توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من المستخدمين[2].

5) تتميز السياحة بمنتجات لا يمكن لمسها وإنما الإحساس بها مثل أشعة الشمس والمناظر الجميلة.

6) يتطلب من السائح الإلمام والمعرفة الجيدة باختيار منطقة المقصد السياحي لنجاح التجربة السياحية لتجنب فشلها لأن المنتج السياحي لا يمكن استبداله أو استرجاعه بعكس المنتجات الأخرى التي تتوفر على ذلك.

7) تتميز السياحة بأنها منتج تصديري درجة استقراره منخفضة نظرا لما يتعلق بتأثيرات من القوى الخارجية، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى إشكال الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي كما يلي[3]:

- تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية: كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف، تغيرات مناخية غير منتظرة، إضافة إلى قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد وتحديد حجم النقد الذي يسمح للسائحين الخروج به.
- تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر والدخل فالقرارات السياحية تتغير بتغير الأسعار والدخول، فالمرونة السعرية يمكن تحديدها بسهولة مقارنة بالمرونة الداخلية لأن آثار المرونة السعرية تكون سريعة، أما التغيرات في الدخول تكون بالتدرج.
- موسمية النشاط: النشاط السياحي غالبيته موسمي بسبب تركز العطل المدرسية والعطل في المنشآت العمومية وغيرها في موسم معين، بالإضافة إلى العوامل المناخية والجغرافية تساعد على ذلك وتمثل سياحة الإجازات قدرا كبيرا في النشاط السياحي.

---

[1]- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، رامي فلاح الطويل، التسويق الاستراتيجي لخدمات الفنادق والسياحة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.ص:101.

[2]- محمد يونسي، سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016/2015.ص:22.

[3] نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 13-14.

المطلب الثاني: أهمية السياحة

تكمن الأهمية السياحية في عدة جوانب لما لها آثار مباشرة وغير مباشرة، فصناعة السياحة الحالية تسعى لتحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية من أجل حصول الوافدين إليها لأقصى درجة من التشبع، لذا فإن الدولة المضيفة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه السائح لبلوغ الأهداف المنشودة من السياحة، ولن يتم ذلك إلا بتضافر جهود كافة العناصر والإمكانيات العاملة في الحقل السياحي، لأن صناعة السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة، وبتطوير هذه الصناعة السياحية ينعكس بالإيجاب على شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدولة، مما يخلق أهمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية.

أولا: الأهمية الاقتصادية

يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

1. **الناتج المحلي الإجمالي**: إن الدخل العالمي من السياحة يصل إلى نحو 3200 بليون دولار سنويا أي نحو 11% من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم[1]، إذ يعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، نظرا لتداخل وتشابك صناعة السياحة مع باقي القطاعات الأخرى والتي تنتعش بانتعاش صناعة السياحة.
2. **تمويل الموازنة العامة**: توفر صناعة السياحة مصدرا مهما لتمويل الحكومات من خلال عائدات الضرائب والرسوم على الأنشطة السياحية والتي يأتي في مقدمتها: الضرائب على المطاعم وأماكن الإقامة، والرسوم على مستخدمي المطارات وحقوق الركن، وضرائب المبيعات، ورسوم دخول المتاحف والحدائق والمنتزهات العامة، وغيرها من المصادر الأخرى، بالإضافة إلى مداخيل التظاهرات السياحية الثقافية ...الخ.
3. **ميزان المدفوعات**: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[2].
4. **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: تقدم السياحة فرصا واعدة للأعمال التجارية والخدمية لذوي رأس المال المنخفض، وذلك لاعتماد أكثر نشاطاتها على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
5. **زيادة الفرص الاستثمارية المربحة**: يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي حيث استثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز

[1]- هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الجزائر، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، العدد03، جامعة ورقلة ، 2005. ص:23.

[2]- آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2002. ص: 32.

المزايا التنافسية للمشاريع السياحية، وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السواح وإدخال أفضل أنواع التقنيات والتجهيزات وتحسين طرق وأداء وأساليب العمل، وهنا يتطلب إشراف الدولة على صياغة استراتيجية شاملة أحد أهم بنود عناصرها القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية [1].

6. **الأثر المضاعف للإنفاق السياحي**: إن المبالغ التي تنفق من قبل السياح والزوار، والتي تكون إيرادا لأصحاب المشاريع السياحية، يعاد إنفاقها مرة ثانية وثالثة، وهكذا فإن الدخل المتحقق من نشاط السياحة يتضاعف في نهاية الأمر لعدة مرات بحكم تأثير المضاعف الاقتصادي.

عندما يحدث الإنفاق السياحي، فإن هذا الإنفاق قد يؤثر في الاقتصاد الوطني من نواحي متعددة، بحيث تم تحديد مجموعتان من الروابط بين إنفاق السائح والاقتصاد من خلال[2]:

- بنود الإنفاق الواسعة ذات التأثير المباشر، وهذا يتعلق بالإنفاق الفعلي المتعلق بالسياحة، وعلى سبيل المثال(كالإقامة، النقل والمواصلات والطعام والشراب وخدمات التسويق ...إلخ).
- الروابط بين الأنشطة التجارية المتعلقة بالسياحة بصورة مباشرة، وتلك الأنشطة التجارية والصناعية التي تزود الأنشطة السياحية بالبضائع والخدمات.

7. **زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي**: تساهم السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال كونها صناعة من ضمن الصناعات المتضمنة العديد من الأنشطة أو كصناعة مركبة فهي بذلك توفر مجالات متعددة للاستثمار كمراكز الإستشفاء، المطاعم، الملاهي، ومراكز الرياضة والقرى السياحية والشركات السياحية ووكالات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي بالإضافة للمشاريع الكبرى كتهيئة مناطق سياحية جديدة وبالتالي استقطاب رؤوس أموال كبيرة[3].

8. **خلق مناصب عمل**: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، إذ ترتبط السياحة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من الاقتصاد الوطني كالصناعة والمصارف وغير ذلك داخل الدولة، ولكونها نشاطا يعتمد على الخدمة الإنسانية إلى حد كبير فإنها تؤدي إلى زيادة فرص العمالة، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج، والشكل التالي يوضح آليات خلق السياحة لمناصب العمل.

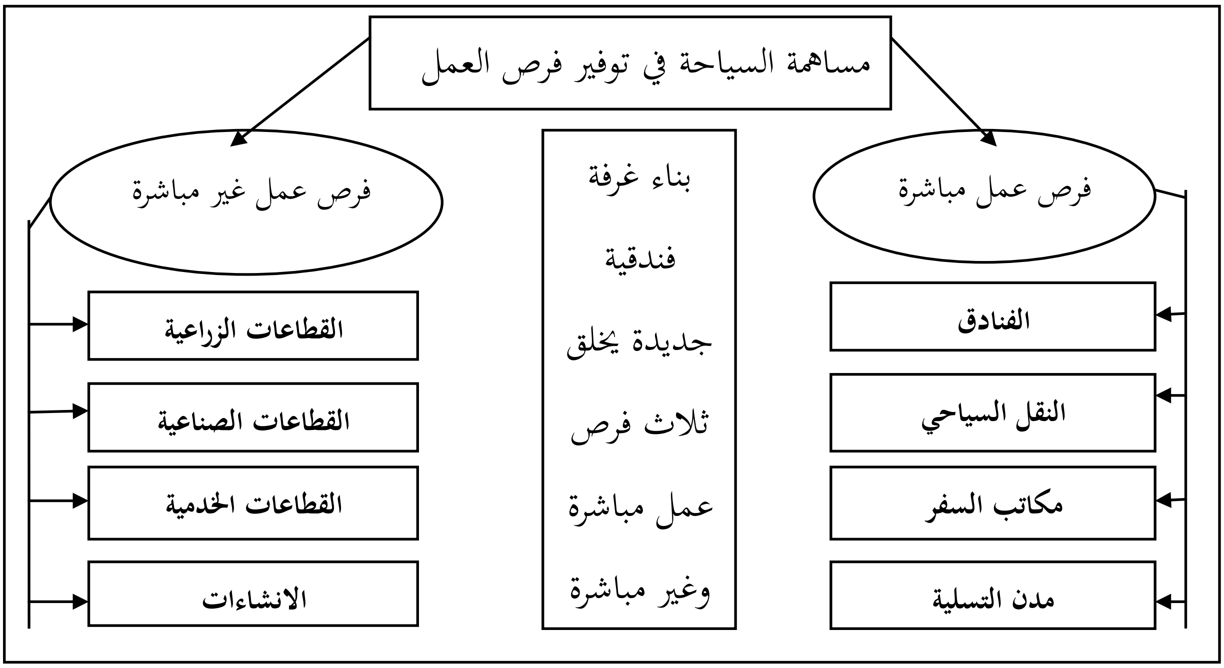
---

[1]- صلاح زين الدين، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، القانون والسياحة، جامعة طنطا، مصر ، 26 و 21 أفريل 2016.

[2]- حمزة عبد الحليم درادكه وأخرون ، مبادئ السياحة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2016. ص: 246.

[3]- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، قسم العلوم الاقتصادية، 2004/2003.ص:88.

الشكل رقم 07: آليات خلق السياحة لفرص العمل



المصدر: إبراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا المعالم السياحية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2009. ص:222 .

ثانيا: الأهمية الاجتماعية والثقافية للسياحة:

تتجلى الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية للسياحة في ما يلي:

1. الأهمية الاجتماعية:

تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى تحقيق تنمية إقليمية متوازنة من خلال زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في: المطارات، والطرق، والموانئ، وأنظمة المجاري، ومعامل تنقية المياه، والمتاحف، والمراكز الطبيعية، وغيرها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء، مما ينعكس ايجابيا على المجتمع ككل في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، كما أن السياحة أصبحت مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وكسره للروتين وعودته للعمل بكفاءة من جديد، وعموما تكمن أهمية السياحة من الناحية الاجتماعية فيما يلي:

1) تعتبر أداة لتحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم، فالسياحة تعمل على تطوير البنية الأساسية لمختلف مناطق البلد، وبخاصة في المجتمعات الريفية والإقليمية التي تفتقر إلى النشاطات الصناعية الكبيرة، ومن ثم تعتمد على مصادر للدخل بديلة تتسم بالقلة، فيتحقق من خلال صناعة السياحة توفير مصادر أخرى للدخل، ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل للأفراد في تلك المجتمعات، وهذا بدوره يقلّل من النزوح السكاني من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

2) يساعد نمو السياحة الداخلية في زيادة وعي المواطنين وتعريفهم ببلدهم بشكل أفضل، مما يحقق الانتماء الوطني، ودعم بناء الأمة، كما يساعد نمو السياحة الدولية القادمة إلى الدولة المضيفة في تحسين صورتها في المجتمع الدولي، وتكوين صورة ذهنية مميزة عنها وعن شعبها.
3) تقوم السياحة على توفير وسائل الراحة والترفيه نظرا للترابط الوثيق بين السياحة والأنشطة الترفيهية، وهذا يسهم في تحسين مستوى حياة الناس وتقديم خدمات مميزة للسياح والمقيمين في المنطقة على حد سواء.
4) تشجع السياحة كثيرا من الأشخاص على ممارسة الأنشطة السياحية، مما يؤدي إلى زيادة دخلهم ومكاسبهم و أرباحهم ويرفع مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وينقلهم من شريحة اجتماعية معينة إلى شريحة اجتماعية أعلى[1].

2. الأهمية الثقافية:

تعمل السياحة على زيادة اهتمام الإنسان الفرد بالآخرين وعلى زيادة مفهوم المشاركة والتعاون،كما أنها تعمل على المحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني وعلى فهم وإدراك ثقافة الاختلاف وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية وصناعه الأحداث والمناسبات الثقافية والكشف عن الكنوز الثقافية للحضارات القديمة والاهتمام بصيانتها كجزء من تراث البشرية وثروتها الحضارية هذا من ناحية، ومن ناحية أخري تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة للتبادل المعرفي لينابيع الثقافة التي تمتد لتشمل كلا من الفنون الجميلة والآداب والتاريخ والموسيقي والرقص، وبذلك تصبح امتدادا مستمرا قائما على جذور عميقة في الماضي التاريخي واتساعا شاملا لأوضاع الحاضر واستشرافا لقضايا المستقبل وطموحاته وآماله وأهدافه.

ثالثا: الأهمية السياسية والأهمية البيئية للسياحة

يمكن حصر مجموعة من الأهميات السياسية والبيئة للسياحية فيما يلي:

أ/الأهمية السياسية:

تكمن أهمية السياحة في المجال السياسي في[2]:

1) السياحة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول.
2) النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.
3) تساعد على تدعيم أواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بينها.

---

[1]- هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق ،الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1994. ص: 44.

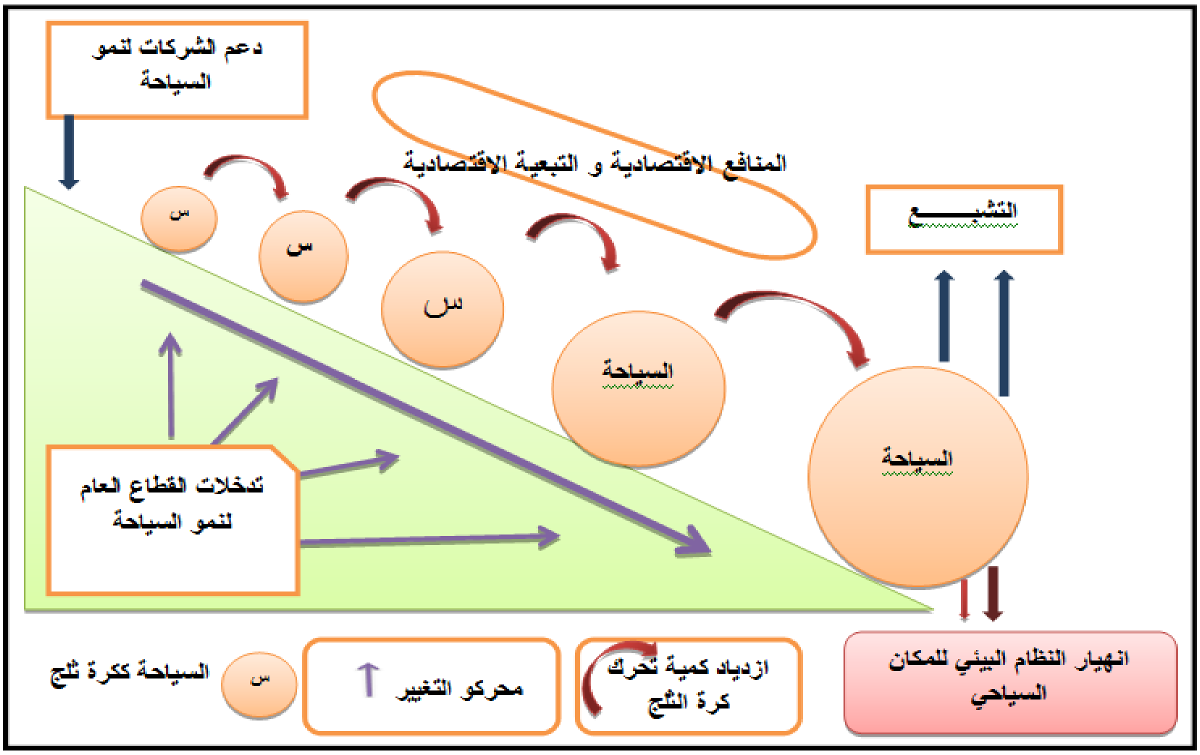
[2]- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000- 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013/2012 .ص ص: 27- 28.

4) تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخر وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة، ونشر مبادئ السلام العالمي.

ب/الأهمية البيئية:

تعد العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكاملية، فتعتبر البيئة في حد ذاتها منتج سياحي من حيث ما تحتويه على بيئة طبيعية من جبال ووديان وصحارٍ والمناخ السائد بها والكائنات الحية الموجودة بها، ولذا فإن من مصلحة صناعة السياحة حماية البيئة الطبيعية والثقافية والمحافظة عليها، فالبيئة الطبيعية والمناخ السائد بهذه المنطقة والكائنات الحية والآثار والتحف والنقوش القديمة، هي التي تحدد نوع السياحة ونوع السياح المتوافدون على هذا المنتج السياحي(البيئة الطبيعية)، فالنشاط السياحي يؤثر بالإيجاب على البيئة الطبيعية إذا ما تم الاستغلال العقلاني لمواردها، وقد تحدث السياحة آثار بيئية سالبة إذا ما تم استغلال المنتج الطبيعي والثقافي استغلالا سيئا وعشوائيا، مما ينعكس على السياحة بالتدهور وتراجع توافد السياح عن هذه المناطق، لذا يجب التعامل مع هذه الآثار بغية تجنبها أو السيطرة عليها بشكل مناسب بواسطة خطط توعية مناسبة، وإيجاد أنظمة ومعايير صارمة وتتطلب عملية الموافقة على التخطيط للمنشآت السياحية إخضاع العديد من المشاريع السياحية الكبيرة لبرامج تقييم الآثار البيئية، بالإضافة إلى دراسة الجدوى المالية والاقتصادية، فقد أوضح ستفين بيج في كتابه إدارة السياحة مفهوم كرة الثلج إذ وصف السياحة ككرة ثلج كلما تدحرجت نمت وزادت وهذا بفضل الشركات السياحية ودعم الدول المباشر وغير المباشر إلى أن تصل إلى مرحلة تقضي على النظام البيئي في المكان السياحي والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم 08: نمو وتطور السياحة (مفهوم كرة الثلج)



المصدر: ستيفن بيج، إدارة السياحة، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق، الجيزة، مصر، 2008 .ص: 623.

المطلب الثالث: التنمية السياحية

تعد السياحة مزيجا لمنتج متنوع من السلع والخدمات والمعارف يرتبط بحقائق الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية والبشرية إضافة إلى حقائق التاريخ الحضاري والثقافي والإنجازات المعاصرة المختلفة لأي بلد، كما أن السياحة اليوم تواجه مشكلات عديدة في معظم البلدان النامية والأقل نموا، وتتراوح هذه المشكلات بين نقص المعرفة الفنية وضعف الأنشطة التطويرية، والوعي العام الشعبي وعدم كفاية البنية التحتية الأساسية للسياحة والاستثمارات فيها، وتحديات الأمن والسلامة السياحية، وهذا ما يجب أن تركز عليه التنمية السياحية وصولا لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا:تعريف التنمية السياحة:

يشير مصطلح التنمية السياحية إلى مختلف البرامج التي تسعى إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وترشيد الإنتاج في القطاع السياحي، وهي عملية متكاملة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها البعض ومتداخلة تقوم على أسس علمية وعملية تطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل للموارد السياحية الأولية من الإطار الطبيعي والإطار الحضاري، مرورا بتهيئة وتنميط المرافق الأساسية السياحية باستغلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك بعناصر البيئة، بالإضافة إلى السعي نحو استخدام الطاقة المتجددة والتنمية البشرية للقيام بدورها المسطر في برامج التنمية.

1) فقد تم تعريف التنمية السياحة بأنها التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين[1].
2) التنمية السياحية هي مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي[2].

ومن التعريفين السابقين نستخلص بأن التنمية السياحية عبارة عن مختلف البرامج السياحية التي من خلالها يتم إشباع حاجات ورغبات السياح بالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية لجميع فئات السياح المختلفة.

ثانيا: عناصر وأنواع التنمية السياحية:

تهدف التنمية السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، ويعتبر المورد البشري العنصر الفعال في عملية التنمية، إذ لابد من تأهيله بما يتوافق مع عناصر التنمية السياحية والمتمثلة في مايأتي:

أ/ عناصر التنمية السياحية:

ترتكز عملية التنمية السياحية على مجموعة من العناصر التي يجب تطويرها بالمستوى الذي يحقق أكبر قدر من الإمكان من الطلب السياحي سواء داخليا أو خارجيا، ولن يتم هذا إلا بإشراك جميع الفاعلين في القطاع السياحي في شقيه العام والخاص، بالإضافة إلى استقرار وتطوير قدرات البناء المؤسسي للسياحة، وتحديث الإدارة السياحية

[1]- جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 . ص:09.
[2]- احمد الجلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، الاسكندرية، مصر، 2002. ص:43.

واستكمال التشريعات السياحية، وبناء قدرات ومهارات العاملين في القطاع السياحي عبر التعليم والتدريب والتأهيل لتوفير العامل المتميز بالوعي في أداء مهنته السياحية، وتلبية احتياجات السوق المحلية من العمالة الفندقية والسياحية، مع خلق توازن بين التنمية السياحية ومتطلبات المجتمعات المحلية، وتوفير التسهيلات واستخدام الموارد المحلية كأساس لتحسين المنتج السياحي والتطوير للصناعة السياحية، والاعتماد في التنمية السياحية على دعم دائم من المجتمعات المحلية من خلال تنمية وتوسيع مجالات الاستفادة من السياحة لهذه المجتمعات، وتتكون التنمية السياحية من عناصر عدة أهمها[1]:

1) عناصر الجذب السياحي: وتشمل العناصر الطبيعية مثل: أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.

2) النقل بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.

3) أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق والموتيلات وأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.

4) التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي الإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك...

5) خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات ....

ب/ أنواع التنمية السياحية:

يمكن تمييز عدة أنواع من التنمية السياحية وهي[2]:

1) التنمية السياحية المحلية: يقصد بها الارتقاء بخدمات البنية الأساسية التحتية من حيث شبكات الطرق والاتصالات والنقل وتطوير مناطق الجذب السياحي والمساعدة في جذب العمالة من الريف إلى المقاصد السياحية.

2) التنمية السياحية الشاملة: هي التنمية في جميع الجوانب السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضارية والسكانية الموجودة في البلاد وهذه التنمية يستلزمها الكثير من الإمكانيات المادية والمالية والبشرية.

3) التنمية السياحية الإقليمية: تعني التركيز على تطوير الطرق والمعايير الإقليمية والدولية وتأمين هذه الطرق ومدها لكافة الخدمات مثل خدمات النقل والاتصال وتبني سياسات سياحية وتشريعات من شأنها تفعيل السياحة البيئية بين دول المقاصد السياحية كما هو الحال في الدول العربية والاتحاد الأوربي.

---

[1]- نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد03، 2006. ص: 17.

[2]- مقيمح صبري، رحال سمية، التخطيط الاستراتيجي كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر في إطار المخطط التوجيهي لأفاق 2025، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، يومي 27/26 فيفري 2013، بجامعة غرداية.

4) التنمية السياحية الدولية: تعني تطوير وتفعيل البرامج والاتفاقيات الدولية بين العديد من الدول المتجاورة بتقديم تسهيلات في النقل والتنقل وتسيير إجراءات الدخول والخروج للسائحين والمشاركة في التنظيمات والهيئات والاتحادات السياحية الدولية للاستفادة من التسهيلات المعرفية والإدارية والتبادلات السياحية.

5) التنمية السياحية المستدامة: يقصد بالتنمية السياحية الطبيعية والثقافية والاجتماعية وصيانتها والمحافظة على فطرية هذه الموارد للأجيال المتعاقبة.

ثالثا: التنمية السياحية المستدامة:

إذا كانت التنمية السياحية التقليدية تشكل عاملا للتقدم بصفة دائمة فهذا لا يظهر سوى بعدا كميا، ففي مجال السياحة أجمع الخبراء على أن هذا النشاط لا يشكل قطبا اقتصاديا واجتماعيا إلا إذا اتصف بنوع من الديمومة يجعله عاملا ثابتا ذا بعد اقتصادي واجتماعي وبيئي، والذي من شأنه أن يكون أحد المحركات الرئيسة لعجلة التقدم الكلي.

1) فقد عرفت منظمة السياحة العالمية بأن التنمية السياحية المستدامة تلك التنمية التي تلبي احتياجات السياح والمواقع في الدول المضيفة إلى جانب حماية حق الأجيال القادمة للاستمتاع بهذه المواقع مستقبلا[1].

2) وفي هذا الصدد يذكر التقرير المنجز من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2000 بأن التنمية السياحية يجب أن تُبنى على أساس إيكولوجي على المدى الطويل وكذا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية[2].

3) كما تم تعريفها بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما[3].

فالتنمية السياحية المستدامة هي تلك التنمية التي تضمن مختلف البرامج السياحية بحيث يتم إشباع حاجات ورغبات السياح والمجتمعات المحلية مع ضمان استفادة الأجيال القادمة، بأسلوب تندمج فيه الأبعاد الثلاث الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

إن التنمية السياحية المستدامة تركز على عدة مبادئ وأهداف أدرجت فيها الجانب الاجتماعي والبيئي إلى الجانب الاقتصادي بعكس التنمية السياحية القديمة، والتي كانت تهتم بالجانب الاقتصادي فقط دون الأخذ بعين الاعتبار المجالين الآخرين، فهي تسعى جاهدة إلى حماية البيئة وزيادة الاهتمام بالموارد الطبيعية من النضوب سواء

---

[1] -Christian Brodhag, Florent Breuil, Natacha gondran, François ossama, Dictionnaiare Du Développement Durable, Afnor France, 2004.p:225.

[2] - المجلس الاجتماعي والاقتصادي، مشروع تقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياحة الوطنية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000. ص:56.

[3] - محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطاء الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية، ورقة بحثية ضمن فعاليات ورشة عمل الإسكندرية، المعهد العالي للسياحة والفنادق بالإسكندرية، مصر، 2007.

من قبل الحكومات أو من قبل السكان المحليين والسياح، بالإضافة إلى التشجيع على الاهتمام ودراسة الآثار البيئية المترتبة على النشاط السياحي، كما يجب أن تحمل بين طياتها كل ما شانه حماية الموروثات الثقافية للمجتمعات في المناطق ذات المقاصد السياحية وإبقائها للأجيال القادمة، كما أنها تعزز في تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازنات الإقليمية.

وعموما يمكن أن نقارن بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة من خلال ثلاث عناصر جوهرية وهي من حيث المفاهيم والاستراتيجيات ومواصفات السائح، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم03: المقارنة مابين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية

التنمية السياحية التقليدية	**التنمية السياحية المستدامة**
مفاهيم عامة	
تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
ليس لها حدود	لها حدود وطاقة إستعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياحة الكيف
ادارة عمليات التنمية من الخارج	ادارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
إستراتيجيات التنمية	
تنمية بدون تخطيط	تخطيط أولا ثم تنمية بعد ذلك
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل متكامل
التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الاجازات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
مباني حضرية تقليدية	أنماط معمارية محلية
برامج خطط لمشروعات	برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة
مواصفات السائح	
مجموعات وأعداد كثيفة من السياح	حركة أفراد ومجموعات صغيرة
فترات الإقامة قصيرة	فترات إقامة طويلة
ضوضاء وأصوات مزعجة	رزانة وهدوء في الأداء
في الغالب زيادة واحدة للمكان	احتمال تكرار الزيادة مرة أخرى للمكان
مستويات ثقافية	مستوى عالٍ من الثقافة والتعليم

المصدر: محمَّد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطاء الله، مرجع سابق

أهداف التنمية السياحية المستدامة:

تم تحديد اثنا عشر هدفا للسياحة ترمي إلى جعل السياحة مستدامة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية لسنة 2005 تحت عنوان جعل السياحة أكثر استدامة، بحيث ركزت هذه الأهداف على

اثنا عشر عنصرا تكمل بعضها البعض للارتقاء بالسياحية وجعلها تصبو نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والجدول التالي يوضح هذه الأهداف الاثنى عشر:

الجدول رقم04: أهداف التنمية السياحية المستدامة

العنصر	الهـــــدف
الجدوى الاقتصادية	لضمان قابلية وتنافسية الوجهات السياحية والشركات، بحيث تكون قادرة على الاستمرار في الازدهار وتحقيق فوائد على المد الطويل.
الرخاء المحلي	تعظيم مساهمة السياحة في الرخاء الاقتصادي للوجهة المضيفة بما في ذلك نسبة إنفاق الزوار الذي يتم الاحتفاظ به محليا.
جودة العمالة	تعزيز عدد ونوعية الوظائف المحلية التي تولدها وتدعمها السياحة، بما في ذلك مستوى الأجور وشروط الخدمة وتوافرها للجميع دون تمييز بسبب نوع الجنس أو العرق أو الإعاقة أو بطرق أخر.
العدالة الاجتماعية	السعي إلى توزيع واسع النطاق ومنصف للمنافع الاقتصادية والاجتماعية من السياحة في جميع أنحاء المجتمع المتلقي، بما في ذلك تحسين الفرص والدخل والخدمات المتاحة للفقراء.
الوفاء للزائرين	لتوفير تجربة آمنة ومرضية والوفاء للزوار، وهي متاحة للجميع دون تمييز حسب الجنس أو العرق أو الإعاقة، أو بطرق أخر.
الرقابة المحلية	إشراك المجتمعات المحلية وتمكينها في التخطيط واتخاذ القرارات بشأن إدارة السياحة وتطويرها مستقبلا في منطقتها، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين.
الرفاه المجتمعي	الحفاظ على نوعية الحياة في المجتمعات المحلية وتعزيزها، بما في ذلك الهياكل الاجتماعية والحصول على الموارد ووسائل الراحة ونظم دعم الحياة، و تجنب أي شكل من أشكال التدهور الاجتماعي أو الاستغلال.
الثراء الثقافي	احترام وتعزيز التراث التاريخي، والثقافة الأصلية، والتقاليد، والتميز للمجتمعات المضيفة
النزاهة المادية	للمحافظة على جودة المناظر الطبيعية، الحضرية، والريفية وتحسينها، وتجنب التدهور المادي والبصري للبيئة.
التنوع البيولوجي	لدعم حفظ المناطق الطبيعية والحياة البرية وتقليل الأضرار التي لحقت بها.
كفاءة الموارد	التقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الشحيحة وغير المتجددة في تطوير وتشغيل المرافق والخدمات السياحية
النقاء البيئي	للتقليل من تلوث الهواء والماء والأرض وتوليد النفايات من قبل المؤسسات السياحية والزوار

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: A Simple User's Guid To Certification For SustainableTourism and Ecotourism, A publication of the center for Ecotourism and SustainableDevelopment, CESD, 3rd edition, 2006.p:05-06.

المبحث الثالث: مفاهيم الاستثمار السياحي

تعد الاستثمارات السياحية من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم، ذات دور مهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الأجنبية وفرصة للتشغيل وهدفا رئيسا لتحقيق برامج التنمية، كما أن التوسع في الاستثمارات السياحية يساعد على زيادة الجذب السياحي مما يؤثر على زيادة الطلب السياحي وبالتالي زيادة تدفق العوائد السياحية، بالإضافة لما يصاحب هذا الاستثمار من تغيرات ثقافية واجتماعية وبيئية تنعكس على البلد المضيف.

المطلب الأول: مدخل للاستثمار السياحي

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطورا في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد السواء آفاقا جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، فرواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته ومثل هذا الأمر يقدم دافعا قويا للتنمية المستدامة.

أولا: تعريف الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي هو توظيف الأموال من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة، كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة وبصفة عامة هو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبناء فنادق ومدن سياحية وممكن أن يكون غير مباشر كتشييد طرق وبناء مطارات.

إن تعاريف ومفاهيم الاستثمار السياحي تعددت وتنوعت حسب وجهة نظر والزاوية التي تم التطرق إليه من خلالها، لذا اقتصرنا على التعاريف التالية:

1) الاستثمار السياحي هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه والنزهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها[1].
2) هو استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد على رؤوس الأموال المستغلة، وتتمثل الصناعة السياحية في جميع الهياكل والمؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في السائح، وتقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق ووكالات السفر والهياكل القاعدية من طرق ومطارات

[1]- فضيلة عينين، النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية الحقوق، تخصص قانون الأعمال، 2011. ص:21.

ومواصلات واتصالات وهياكل قاعدية مخصصة للراحة من مناطق الاستجمام ومطاعم وأندية وتظاهرات ثقافية وكلها ناتج للاستثمار السياحي[1].

3) الاستثمار السياحي هو كل إقامة لمنشآت سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الاستثمار بشكله العام، والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية[2].

4) عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه":التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[3]".

وإجمالا يمكن تعريف الاستثمار السياحي بأنه توظيف الأموال في مجال صناعة السياحة، من أجل الحصول على فوائد وأرباح بما يخلق قيمة مضافة في جميع أركان صناعة السياحة، سواء كان هذا الاستثمار عام من قبل الحكومة أو خاص من قبل خواص أجانب أو محليين، وفقا لما تقتضيه أسس الاستثمار وخصوصيات كل منطقة في ظل المخطط التوجيه السياحي.

ويمكن أن نقسم الاستثمار السياحي إلى قسمين:

أ- استثمار في مجال الخدمات السياحية: وتشمل العديد من القطاعات والخدمات الأساسية في النشاط السياحي

1) **خدمات الإقامة**: وتشمل الفنادق والمنتجعات السياحية وكل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرافقة كالإطعام والخدمات الترفيهية الأخرى.

2) **خدمات النقل**: وتشمل تشييد الطرق وتوفير السيارات النقل للسياح وكذلك بناء المطارات وتوفير خطوط النقل بين بلاد السائح والدولة المضيفة .

3) **خدمات الاتصالات:** وتشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح و كذلك توفير خدمات الأنترنت بتدفق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

ب- الاستثمار في الثروة السياحية : وتشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدولة ومنها :

1) **الاستثمار في الموارد الطبيعية**: وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها.

[1]- الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحي - دراسة حالة ولاية جيجل- مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014.، بالمركز الجامعي بتبازة.

[2]- فضيلة عينين، مرجع سبق ذكره.ص:21.

[3]- رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008. ص:19 .

2) **الاستثمار في الموارد الثقافية:** وذلك من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية المحافظة على الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها.

وهناك علاقة طردية للاستثمارات السياحية وتطوير السياحة، كلما زادت الاستثمارات السياحية زاد دخل الدولة من السياحة والعكس صحيح، وعليه فإن العديد من الدول قامت بالعديد من الإجراءات من أجل تشجيع الاستثمارات السياحية ويتجلى ذلك من خلال منح امتيازات كبيرة للمستثمرين في هذا المجال من خلال تقديم حوافز كبيرة وتخفيض الضرائب وتسهيل امتلاك العقارات كل هذا من أجل جلب المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في هذا القطاع الحساس، والذي يدر فوائد متعددة للعديد من القطاعات الأخرى .

ثانيا : أهداف الاستثمار السياحي:

إن الهدف الأساسي لكل الاستثمارات مهما كان نوعها هو الربح، والاستثمار في القطاع السياحي لا يشذ على هذه القاعدة ولكن هناك أهداف أخرى وهي نمو وزيادة معدلات التشغيل والارتقاء بمستوى المعيشة لسكان المناطق المستقبلة للسياح وعليه فإن هدف القطاع الخاص من الاستثمار في مجال السياحة هو تحقيق عوائد كبيرة في سبيل استثمار أموالهم كبناء فنادق وتنظيم الرحلات السياحية، أما القطاع العام فيهدف إضافة إلى ما سبق إلى تحريك العجلة الاقتصادية للدولة ككل ذلك لتداخل القطاع السياحي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك للارتباط الوثيق بين زيادة الاستثمارات السياحية ونمو القطاع السياحي، أي كان نوع هذه الاستثمارات كبناء الفنادق وتوفير الخدمات المرافقة العامة.

وعلى الرغم من أن بعض الخبراء يرون أن تدخل القطاع العام وقيامه بالاستثمارات السياحية سيؤدي إلى أثر سلبي على القطاع السياحي على المدى الطويل، وحجتهم في ذلك أنه عند تدخل الدولة بالإعانات أو الاستثمارات يفقد القطاع خصائصه الاقتصادية المتمثلة في العلاقة بين العرض والطلب والسعر، حيث أن هذا الوضع لا يصبح جاذبا للمستثمرين الخواص بل يصبح عامل طرد للمستثمرين، لأن تلك الإعانات توقع خلل في المنافسة[1] .

و لعل أهم أهداف الاستثمار السياحي هي:

1) الهدف الأساسي هو زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة كشركة الكور الفرنسية وشركة الهيلتون الأمريكية.
2) تطوير القطاع السياحي حيث أنه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عدد السواح ومن ثم زيادة المداخيل السياحية.
3) الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة له أثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي.

[1]- ستيفن بيج، مرجع سبق ذكره. ص:501 .

4) تطوير الحركة الاقتصادية وذلك من خلال ما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع المواصلات.

5) الاستثمارات السياحية تساهم مساهمة فعالة في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات وذلك بدل سداده على حساب احتياطياتها من الذهب أو العملةالصعبة والذي بدوره يؤثر على وضع العملة المحلية للدولة[1].

6) زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل وذلك لما تتطلبه الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية.

7) الاستثمارات السياحية في المجال الثقافي تؤدي إلى الاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليه، وكذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.

ثالثا: خصائص الاستثمار السياحي:

يتطلب الاستثمار السياحي أموالا ضخمة وقروضا طويلة الأجل مع عائد طويل الأجل،لأن الدخول في مرحلة الاستغلال الفعلي لهذا النوع من الاستثمار يكون غالبا بعد ثلاث سنوات أو أكثر، كما يرتكز على اليد العاملة المؤهلة باعتبارها المحرك الرئيس له، وعموما يمكن القول بأن الاستثمارات السياحية تتميز بجملة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي[2]:

1) الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.

2) العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات.

3) الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.

4) تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عال من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك.

5) الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.

6) تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.

7) تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

---

[1]- بديعة بوعقلين، الاستثمارات السياحية واشكالية تسويق المنتج السياحي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006/2005.ص: 53.

[2]- محمد يدو، سمية بوخاري، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر- مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة.

رابعا: محددات الاستثمارات السياحية:

يتأثر الاستثمار السياحي بمجموعة من المحددات التي تحدد حجم الاستثمارات في قطاع السياحة ونموها مستقبلا ومن أهم هذه المحددات نجد:

1) **الموقع الجغرافي**:يعتبر الموقع الجغرافي عنصرا مهما في التدفق السياحي، حيث أن الموقع المناسب القريب من الأسواق الرئيسة المصدرة للسياحة عاملا أساسيا للتنمية، نظرا لكون نفقات النقل من وإلى المنطقة السياحية تمثل أهمية نسبية كبيرة في نفقات الرحلة السياحية، وعليه فإن الموقع الجغرافي للمنطقة السياحية يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية لاعتبارات توفير الوقت، انخفاض التكلفة وتنوع وسائل المواصلات.
2) **الاستقرار السياسي والأمني**: إن عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني يعد عامل دفع لهروب رأس المال إلى خارج البلد المضيف ناهيك عن جلب الاستثمارات، على العكس من ذلك فتوفره يلعب دورًا كبيرًا في استقطاب وتشجيع المستثمرين وتوفير الأمن والطمأنينة للمستثمرين على أموالهم وأملاكهم سواء المحليين أو الأجانب.
3) **التسهيلات والحوافز**: فالاستثمارات السياحية شأنها شأن باقي الاستثمارات في القطاعات الأخرى تتأثر بالتحفيزات والتسهيلات التي تمنحها الدولة، خاصة فيما يتعلق بجانب الاستقرار والمنظومة القانونية والتشريعية المرتبطة بالحوافز والإعفاءات الجبائية والجمركية، بالإضافة إلى توفير العقار السياحي بأسعار تحفيزية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر، حيث تسترد التكلفة عن طريق الإيجار[1].
4) **تحديث وتطوير البنية التحتية**:حيث تتطلب صناعة السياحة توفر شبكة اتصالات حديثة من الهاتف والمحمول والانترنت تغطي كافة مناطق البلاد، وكذلك الطاقة الكهربائية وشبكة المياه العذبة، بالإضافة إلى تطور خدمات النقل البري والبحري والجوي (طرقات برية، سكك حديدية، مطارات، موانئ)[2].
5) **مواءمة التشريعات للاستثمار السياحي**: تتخذ الدولة إجراءات عديدة لدعم مجموعة قوانين الاستثمار عامة وما يخص السياحة على وجه التحديد، ووضع قانون خاص بالاستثمار السياحي يهدف إلى تنمية وتطوير القطاع ومرافقه وتشجيع الاستثمار في مجالاته المختلفة وخلق وإيجاد الظروف الملائمة لها وترسيخ أسباب تشجيعها والعمل على ضمان حمايتها، وهذا من خلال جمع ونشر المعلومات والدراسات اللازمة لتشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار، وإجراء اتصالات بالجهات التي ترغب في الاستثمار في البلد، وتعريفها بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لها بوسائل الإعلام والنشر المختلفة وتبيان الامتيازات التي تمنح لها[3].

---

[1]- عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره. ص:79.
[2]- سارة بوسعيود، عبد الحميد بوشرمة، دور الموارد البشرية في نجاح الاستثمارات السياحية، الملتقى الدولي حولى صناعة السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة بجامعة محمد الصديق بن يحي جامعة جيجل ، يومي 10/09 نوفمبر 2016.
[3]- منال عبد المنعم مكية، السياحة تشريعات ومبادئ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000. ص: 28.

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار السياحي

لقد تعددت مجالات الاستثمار السياحي إلى الكثير من الأنواع وهدفها كلها خدمة السائح وتحقيق الرفاهية المنشودة له بداية من اختياره لوجهته السياحية إلى قدومه إلى البلد المستضيف ومن ثم إقامته وكل الخدمات المرافقة لخدمات الإقامة، وكذلك النقل من تأجير السيارات والحافلات إلى الوكالات التي تقوم بجولات من أجل تحقيق ما ينشده السائح فيكون استثمار كذلك في المنتج السياحي كإنشاء المدن الترفيهية والقيام بالمهرجانات الثقافية وترميم المزارات الدينية، دون أن ننسى خدمات الاتصالات التي أصبحت من ضروريات العصر والتي بدونها لا تكتمل متعة السائح خاصة مع السياح الذين لديهم أعمال ولا يمكن أن ينقطعوا عنها كليا، ومن أهم الاستثمارات هو الاستثمار في الموارد البشرية التي تخص قطاع السياحة ومالها من تأثير مباشر على الخدمات المقدمة للسياح، علما بأن العلاقة تكون غالبا مباشرة بين مقدم الخدمة والسائح، وسنحاول أن نشرح مجالات الاستثمار السياحي كل على حدة كالتالي :

أولا: الاستثمار في خدمات الإقامة والإعاشة:

إن خدمات الإقامة تعد من أهم الخدمات التي تقدم للسائح حيث إنها ذات أهمية كبيرة في القطاع السياحي فالسائح يقضي وقتا كبيرا في الفندق بالإضافة إلى أن 40% من دخل السائح ينفق على خدمات الإقامة وعليه فإن من المهم لكل دولة تريد تنمية قطاع السياحة أن تقوم بتشجيع الاستثمارات في هذه الخدمة من بناء الفنادق والخدمات المرافقة لها.

ويعتبر الفندق ذلك المكان الذي يحصل فيه المقيم أو السائح أو العميل على جميع خدمات التي بإمكانه الحصول عليها في منزله ولكن نظير أجر متفق عليه مسبقا [1]، إذ أثبتت الدراسات أن نصف الموارد السياحية تأتي من الموارد المحققة من الفنادق، وهذا ما جعل العديد من الدول تهتم بالاستثمار في بناء الفنادق وتقدم أرقى الخدمات وتلبي كل متطلبات السياح من خدمات، وتتميز خدمات الإقامة بجملة من الخصائص يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1) **الموسمية**: إن الطلب على خدمات الإقامة مختلف اختلاف الموسم السياحي فعند المواسم السياحية يرتفع الطلب على خدمات الإقامة والعكس.

2) **الموقع**: إن موقع الإقامة له الأهمية الكبرى في نجاحه أو عدمه، فكلما كان الموقع وسط المدينة ومعروفا كان نشاط الفندق كبيرا.

3) **التكامل**: حيث إن خدمات الإقامة ليست واحدة منفردة بل تتألف من عدد من الخدمات الفرعية التكاملية، حيث أن تأدية خدمة الإقامة الكلية وجودة هذه الخدمات المتضمنة تكمل بعضها البعض كما أن التقصير والإهمال في إحدى هذه الخدمات قد يقلل من قيمة خدمة الإقامة.

[1]- عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010. ص: 21 .

4) **عدم القابلية للتخزين:** إن خدمات الإقامة لا يمكن تخزينها أو بيعها في وقت لاحق وعليه من مصلحة الفندق أن لا تكون ولا أي غرفة شاغرة.

5) **تحمل تكاليف ثابتة:** بما أن الفندق لديه تكاليف ثابتة كبيرة فإنه يجب عليه الوصول إلى أعلى استغلال من أجل تقليل التكاليف.

وعلى الرغم من اختلاف نظام ملكية الخدمات الفندقية تم تصنيفها إلى عدة أصناف مما تعددت أنواعها، إلا أننا سوف نتناول فيما يلي أكثر الأنواع شيوعا وتواجدا في صناعة الإيواء[1]:

أ/الفنادق بأنواعها: وتختلف أسعارها حسب الخدمات المتكاملة المقدمة ويتم تصنيفها حسب 06 درجات وهي:

1) فنادق الدرجة الممتازة (خمس نجوم) وهي أرقى أنواع الفنادق.
2) فنادق الدرجة الأولى (خمس نجوم).
3) فنادق الدرجة الثانية (أربع نجوم).
4) فنادق الدرجة الثالثة (ثلاث نجوم).
5) فنادق الدرجة الرابعة (نجمتان).
6) فنادق الدرجة خامسة (نجمة واحدة).

ب/الموتيلات: هي فنادق مخصصة للمسافرين وتكون على حواف الطرق السريعة ينزل فيها أصحاب السيارات والدراجات النارية وتكون أسعارها مناسبة وخدماتها متوسطة.

ج/المنتجعات: وهي مناطق إقامة ذات جودة عالية تتوفر فيها العديد من المرافق بحيث يمكن للسائح قضاء عطلته فيها بدون التنقل إلى مكان آخر ومن أهم المنتجعات في العالم منتجع شرم الشيخ في مصر.

د/المخيمات: وهي من الأنواع القديمة للإقامة حيث تنصب من أجل قضاء أيام مؤقتة غالبا وغالبا ما تنصب بجوار مرافق المياه وفي مناطق يسهل الوصول إليها.

هـ/بيوت الشباب: وهي معدة لإقامة الشباب وتكون خدماتها بسيطة وأسعارها رخيصة أي تتناسب ودخل الشباب.

و/الإيواء الخاص: وهو قيام الأفراد بإعداد غرف خالية في منازلهم ويتم تأجيرها للسياح في المواسم السياحية، وتنتشر هذه الظاهرة في شمال المغرب العربي وخاصة في تونس بصورة كبيرة خلال موسم الصيف، إذ إن العديد من العائلات التونسية تقوم بكراء غرفة أو غرفتين أو كامل المنزل إلى السياح.

[1]- حميد عبد النبي الطائي، مدخل إلى السفر والسياحة، دار الوراق، عمان، الأردن، 2003. ص: 112.

ثانيا:الاستثمار في الشركات السياحية:

إن للشركات السياحية دورا كبيرا في تطوير السياحة فهي المسؤولة عن عرض المنتج السياحي وتقديمه للسياح فهي تقوم بطبع المنشورات الإعلانية وتقوم بإعداد وتنظيم البرامج السياحية والرحلات الشاملة والقيام بالحجوزات للرحلة السياحية، حيث أنها تقوم بكل ما يتعلق بالرحلة السياحية بداية بالإعلان والترويج ومن ثم القيام بها ومنها من تقوم بعمل البحوث والدراسات التي تخص الطلب والعرض السياحي، وعليه فإن الشركات السياحية لها دور كبير في قطاع السياحة عموما من خلال تنشيطها وتطويرها وتعود على المستثمر بالربح .

إن الهدف الرئيس للشركات السياحية هو إيصال المنتج السياحي للمستهلكين حيث أن هذه الشركات مسؤولة عن سلسلة التوزيع[1]، ورغم الصعوبات التي تواجهها هذه الشركات في السنوات الأخيرة وخاصة بعد انتشار الأنترنت وكثرة مستعمليه حيث أصبح يتم القفز على هذه الشركات من خلال البيع المباشر للعملاء وإلغاء دورها على الرغم من أن العديد منها عرفت كيف تتعامل مع هذه الطفرة التكنولوجية من خلال بيع منتجاتها عبر الانترنت.

تلعب الشركات السياحية دورا كبيرا في تنمية السياحة، وتطويرها وذلك من خلال إيصال المنتج السياحي إلى المستهلك وعليه فإن على الدول التي تريد تطوير السياحة أن تهتم بهذه الشركات وتعطيها مجموعة من التسهيلات والحوافز من أجل زيادة الاستثمار فيها وتطويرها بما يخلق فيها روح الإبداع والابتكار.

ثالثا: الاستثمار في الموارد البشرية :

إن للعنصر البشري أهمية كبيرة في قطاع السياحة لأن الخدمات المقدمة في هذا القطاع ترتبط ارتباطا وثيقا بمقدمها وعليه فإن الاستثمار في العنصر البشري في هذا القطاع يعد من الركائز الأساسية في نجاحه في كل دولة تريد الارتقاء بهذا القطاع وعليه فإن العديد من الدول أنشأت مدارس ومراكز تدريب تهتم بتخريج يد عاملة مؤهلة وذات كفاءة عالية في المجال السياحي، وكذلك فعلت الشركات الكبرى في القطاع السياحي حيث تقوم برسكلة العمال وإقامة دورات تكوينية وتربصات من أجل تحسين أدائهم.

وبالتالي فإن توظيف فرد معين ذي كفاءات عالية في مشروع استثماري معين، يعتبر ضربا من الاستثمار، نظرا لما يؤديه من خدمات ومهام اتجاه مؤسسته، وهذا ما يؤدي إلى الإضافة في أرباحها وإنتاجيتها[2].

فالاستثمار في الجانب البشري يؤثر بصفة مباشرة على قدرة المجتمع ككل من حيث يساهم تكوينهم وتدريبهم وتوظيفهم إلى تحسين مستواهم المعيشي، كما أن الاستثمار في القطاع السياحي يحتاج إلى الاستثمار في جميع القطاعات المتداخلة معه مما ينعكس بالإيجاب على التنمية الاجتماعية ككل، مثل تشييد الطرق وبناء المطارات

---

[1] ستيفن بيج، مرجع سبق ذكره. ص: 353 .

[2]-عبد القادر بابا، سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004/2003.ص:41.

بالإضافة إلى شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي، إن تحسين وتطوير هذه المرافق تجعل من قطاع السياحة قادرا على التطور والازدهار من خلال جلب الاستثمارات، بالإضافة إلى الاهتمام بالخدمات العامة وتطويرها والمتمثلة في[1]:

1) الخدمات الصحية والمصحات والمخابر.
2) الخدمات المصرفية كالبنوك والبورصات لما لها دور في جلب الاستثمارات السياحية.
3) الخدمات التأمينية وكل ما يتعلق بتأمين المسافر والعتاد.
4) الخدمات الثقافية من المراكز الثقافية والمكتبات.
5) الخدمات الإعلامية من تحسين المراكز الإعلامية المختلفة.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للبنى التحتية في تطوير السياحة إلا أن الاستثمار فيها يعد مكلفا للغاية حيث أنه يتطلب دراسة كافية، لأن الطلب السياحي موسمي وغير ثابت ورغم هذا فإن الاستثمار في البنى التحتية يعد مكسبا للسياحة ومكسبا للقطاعات الأخرى وكل سكان هذه المناطق[2].

رابعا: الاستثمار في عناصر ومقومات الجذب السياحي:

ويتمركز هذا الاستثمار بصورة رئيسة في مراكز الجذب السياحي المتوفرة لدى البلد المضيف، إذ أن التركيز على الاستثمار بمواقع التراث الثقافي ومواقع الجذب الطبيعية له دور بالغ الأهمية في كونهما مرغب سياحي من حيث جلب أعداد متزايدة من الحركة السياحية وهذا من خلال الاستثمار في:

1) مواقع التراث الثقافي: وكل ما تشمله من آثار وموروثات ثقافية محلية وعالمية، بالإضافة إلى الأماكن المقدسة والأماكن الدينية المشهورة، والمهرجانات والحفلات، والصناعات التقليدية والتذكارات السياحية.
2) مواقع الجذب الطبيعية: مثل فضاءات الترفيه والتنزه والشواطئ والحمامات المعدنية الطبيعية وغيرها.

[1] - صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006. ص:131.
[2] - حميد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره. ص: 63.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار السياحي وطرق تمويله

إن مناخ الاستثمار ما هو إلا السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات الجبائية والضمانات لتشجيع الاستثمار فقد تم تعريفه "**بأنه** مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة...)، والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر[1].

يمثل مناخ الاستثمار السياحي لبلد ما الأرضية الصلبة التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات السياحية في البلد المعني، ومن بين العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار السياحي جذابا، تتمثل هذه العوامل في النقاط الموالية:

أولا: محفزات الاستثمار السياحي:

1) **العوامل القانونية والتشريعية:** تعتبر العوامل القانونية والتشريعات من أهم العوامل التي تحفز الاستثمار السياحي فعندما تكون هناك قوانين تشجع الاستثمار وتشريعات تعطي ضمانات للمستثمرين فإن هذا يجعل من المستثمرين يقبلون الاستثمار في هذا البلد وفي هذا القطاع و وجود قوانين حماية المستثمرين.

2) **العوامل السياسية والأمنية:** وهي عوامل تؤثر على القطاع السياحي بأثر كبير ومن ثم تؤثر على الاستثمار في هذا القطاع و يمكن تلخيصها في:

1. الاستقرار السياسي.
2. الإرادة السياسية لتطوير القطاع السياحي .
3. توفير الأمن للمشاريع السياحية لأن كل المستثمرين لا يمكن أن يستثمروا أموالهم في بيئة غير آمنة.
4. استقلالية القضاء والعدالة وتطبيق القانون .

3) **العوامل الاقتصادية:** إن العوامل الاقتصادية لها كذلك دور مهم في جلب المستثمرين وذلك من خلال العديد من النقاط وهي:

1. الاستقرار الاقتصادي، فالاستقرار الاقتصادي يجعل من المستثمرين لا يخافون استثمار أموالهم في المشاريع السياحية؛ لأنه عند ما يكون هناك استقرار اقتصادي تنقص درجة المخاطرة والعكس صحيح.

[1]- النجار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر،1991.ص:126.

2. حجم السوق السياحي فكلما كان السوق السياحي كبير تشجع المستثمرين في الاستثمار في هذا القطاع.
3. حرية تنقل رؤوس الأموال والأرباح وكذلك القوانين الجبائية وشبه الجبائية.
4. الاتفاقيات الثنائية بين الدول في مجال ضمان الاستثمار وكذلك في مجال الضرائب والجمركة.
5. حدة المنافسة في مجال صناعة السياحة.

4) **العوامل الطبيعية والبنى التحتية:** وتتمثل الأرضية الخصبة للمشاريع الاستثمارية في:

1. توفر شبكة النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية يشجع المستثمرين لأنها تخفض من تكلفة المشروع السياحي.
2. توفر شبكة الاتصالات الحديثة يشجع على قدوم المستثمرين.
3. توفر الموارد الطبيعية والثقافية تشجع على الاستثمار، فكلما توفرت زاد معها الطلب السياحي وحبذ الاستثمار فيها.

5) **العوامل البشريـة:** وتتمثل في:

1. توفر المعاهد والجامعات على التخصص السياحي، حيث تشرف على تخرج طلاب مؤهلين في هذا القطاع يجعل من المستثمر يتخلص من مشكلة العمال المهرة.
2. توفر يد عاملة مؤهلة في هذا القطاع.
3. درجة الوعي الثقافي السياحي لدى السكان يشجع على الاستثمار.

ثانيا – معوقات الاستثمار السياحي:

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطور الاستثمار السياحي يمكن حصرها في التالي:

1. عدم وجود قوانين واضحة في مجال الاستثمار السياحي وقوانين وتحفيزات للاستثمار في هذا المجال الذي يوصف بكبر مدة الاستثمار.
2. عدم وعي رجال الأعمال خاصة المحليين للربحية الناتجة عن الاستثمار في هذا القطاع.
3. قلة الشركات المختصة في الاستثمار في القطاع السياحي في الدول النامية.
4. انخفاض مستوى الوعي والثقافة السياحية لدى أجهزة السياحة والمواطن[1].
5. مشكلة العقار السياحي وعدم توضيح مناطق التوسع السياحي للعديد من المناطق.
6. عدم قناعة العديد من الحكومات بأهمية القطاع السياحي في دفع عملية التنمية لكل القطاعات.
7. تدهور البنية التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار وبالتالي انخفاض الأرباح.

[1]- يحياوي الهام، بوحدي ليلى،مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة.

8. عدم توفير دراسات كافية وخبراء في هذا المجال وهم الذين على عاتقهم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ،كل هذا يدفع المستثمرين إلى عدم الاندفاع في هذا القطاع.
9. ارتباط الاستثمار السياحي بالبيئة السياسية والأمنية مما يجعله كثير المخاطر خاصة في البلدان غير المستقرة.
10. النظرة السلبية للمجتمع خاصة في بلدان العالم الثالث للمستثمر في القطاع السياحي وخاصة الجزائر.
11. طول مدة الاستثمار مما يعرضه للعديد من تقلبات البيئة المحيطة.
12. نقص العمالة المؤهلة في هذا القطاع مما يجعل المستثمرين يرون بأن تأهيل العامل وتدريبه يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار و من ثم تقليل الأرباح.
13. صعوبات تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وتهرب البنوك من تمويلها لأن العائد يتحقق بعد مدة طويلة نسبيا بالاستثمارات الأخرى.

ثالثا: طرق تمويل الاستثمار السياحي:

إن إمداد الاستثمار السياحي بالأموال اللازمة لإنشائه أو توسيعه يعتبر من أعقد المشكلات التي يواجهها المستثمرون في أي بلد كان، وإن الكيفية أو الطريقة التي يحصل بها المستثمرون على ما يحتاجونه من أموال للقيام بنشاطهم الاستثماري هي أول ما يفكر فيه كل مستثمر وخاصة في حالة عدم كفاية المدخرات الموجودة، وبقدر ما يكون حجم التمويل كبيرا ويحسن استثماره بقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي كبيرا، لذا يجب المفاضلة بين أنواع مصادر التمويل مع مراعاة مدة التمويل سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الآجال.

أ/ التمويل الخارجي:

يلجأ المشروع إلى التمويل الخارجي وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لديه، ويتمثل في المدخرات المتاحة في الأسواق المالية محلية كانت أو أجنبية بواسطة التزامات مالية سواء كانت قروض أو سندات أو أسهم لمواجهة احتياجاتها التمويلية، ولهذا التمويل مصدران، تمويل خاص يأتي من مدخرات القطاع الخاص أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم أو سندات، وتمويل عام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها والذي يكون في شكل قروض بنكية وسندات خزينة[1].

ونجد فيه عدة مصادر تمويلية تنقسم إلى:

[1]- حسن أحمد توفيق، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996.ص:387.

1) **الأسهم بأنواعها:** يسمح هذا النظام للشركات الكبيرة في طرح أسهمها للاكتتاب العام، ويهدف نظام التمويل عن طريق طرح الأسهم إلى حصول ملاك المشروع الأساسيين على رؤوس أموال إضافية، من مستثمرين خارجيين عن طريق بيع الأسهم بغرض زيادة رأس المال[1].

2) **السندات:** تلجأ إليها الشركات لتمويل مشاريعها حيث أنها توفر عائدا جيدا للمستثمرين مقابل مخاطرة مقبولة، وتكون هذه الفوائد دورية بنسبة معينة من القيمة الاسمية للسندات.

3) **التمويل من خلال السحب المصرفي:** حيث تقوم الشركات بالتمويل من خلال السحب المصرفي بأكثر من الرصيد المتوفر وبكفالة ضمان وجود المشروع السياحي، وهي أكثر الطرق شهرة للحصول على الموارد المالية الضرورية التي تستحق الدفع خلال فترة زمنية قصيرة، حيث تحتاج العديد من القرى والمجمعات السياحية من الدرجة الممتازة لهذا التمويل خاصة في فترة ماقبل الافتتاح لتنفيذ حملاتها الترويجية أو استحقاق رواتب وأجور العاملين[2].

4) **التمويل من خلال القروض المصرفية:** وتنقسم إلى:

1. القروض قصيرة الأجل:هي تلك القروض التي قد تلجأ اليها الشركات السياحية لشراء أو تجديد الأثاث أو أي وسيلة من الوسائل التي تساعدها في تحسين جودة الخدمة السياحية، وتكون مدة استرداد القرض أقل من ثلاث سنوات.
2. قروض متوسطة الأجل: هي القروض التي تعتمد على تمويل شراء الأشياء المتوسطة، بحيث تتراوح الفترة الزمنية الخاصة بسدادها ما بين ثلاث وخمس سنوات، ويتطلب هذا النوع من الشركات السياحية تقديم بوصلة تأمين شامل للمشروع السياحي الذي يمتلكه إلى البنك.
3. قروض طويلة الأجل: هي القروض التي تعتمد على شراء الأشياء ذات الأسعار المرتفعة، لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يزيد عن عشر سنوات، وتشمل عادة القروض التي يتم تقديمها مقابل الحصول على المعدات والموجودات الثابتة من عقارات ومبان....

ب/ التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي يعني قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية، وكذلك زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة، ويشمل التمويل الذاتي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية، وكذلك ثمن الأصول الثابتة، وهو التمويل الذي يستخدم لتراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، كما أن مصادر التمويل الذاتية تختلف باختلاف حجم المشروع، فالمشروع الصغير مصادره الداخلية تعتمد على صاحب المشروع أو حصص ومساهمة المؤسسين، والمشروع

[1]- بن طلحة صليحة، حمداني موسى، طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة.

[2]- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة،الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009. ص:58.

الكبير في نطاق القطاع الخاص يعتمد على المساهمين والاحتياطات ...الخ، والمشروع العام يعتمد على الأرباح المحجوزة ومساهمة الدولة.

ويتميز التمويل الذاتي بمجموعة من الميزات التي يحبذها أغلب المستثمرين وخاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حجم تمويلها ضئيل بالنسبة للمشاريع الكبرى، والتي لا تحتاج إلى توسع سريع ويكفيها الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية، وأهم ما يميز التمويل الذاتي عن التمويل الخارجي هو[1]:

1. يمثل التمويل الذاتي المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة.
2. جعل المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وإدارية تامة.
3. يزيل على المؤسسة عبء التكاليف المتعلقة بالعمليات المالية.
4. وبما أن الاهتلاك يمثل الجزء الأكبر في التمويل الذاتي والذي يعتبر معفى من الضرائب، فإنه يخفض مجموع الضرائب التي تخضع لها أموال المؤسسة.
5. التمويل الذاتي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار.
6. يعطي الحرية للمؤسسة في اختيار نوع الاستثمار دون التقيد بشروط الائتمان.

[1]- مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصاريف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،1999.ص: 193.

خلاصة الفصل

يعد القطاع السياحي في الوقت الراهن أحد أهم القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم، فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها، ولهذا جعلت منها معظم الدول حجر الأساس لاقتصادها الوطني، أين أصبح ناتجها المحلي يرتكز بشكل كبير على النشاط السياحي عبر مداخيل شبكاتها السياحية.

إن المعرفة الحقيقية لدور السياحة جعل من تطوير الاستثمارات في القطاع السياحي أولوية ملحة في سياسات عديد الدول وذلك من خلال منح حوافز للمستثمرين في المجال السياحي، وتوفير بنية تحتية تجعل من الاستثمار في هذا القطاع أقل تكلفة وأكثر جاذبية، هذا لأن الاستثمار في القطاع السياحي أقل جاذبية من القطاعات الأخرى ذلك لأنه يحتاج إلى تكاليف كبيرة ومدة زمنية طويلة من أجل تحقيق العائد المراد تحقيقه.

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطور في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد السواء آفاقا جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، فرواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته ومثل هذا الأمر يقدم دافعا قويا للتنمية المستدامة، ولن يتم ذلك إلا بتوفر مناخ جيد للاستثمار السياحي باعتباره الأرضية الصلبة التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات السياحية في البلد المعني، ومن بين العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار السياحي جذابا.

الفصل الثالث:

مسار الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر.

تمهيد:

إن العمل على تهيئة مسار استثماري يعتبر من بين الانشغالات الرئيسة للجزائر، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار السياحي وإجراء التعديلات اللازمة لمواكبة التغيرات السياسية والاقتصادية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع محاولة تحديد وتدارك المعوقات والحواجز التي تقف أمام المستثمرين المحلين والأجانب والعمل على الحد منها، لبلوغ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تحفيز الاستثمارات السياحية.

وعلما من الجزائر بالدور الحيوي لقطاع السياحة في تحقيق التنمية نظرا لأثارها على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة إذ يعمل على نشيط قطاعات عديدة، وبالرغم من ذلك بقي هذا القطاع في الجزائر يعاني الكثير من التهميش ولم يرق إلى المستوى المطلوب، وعلى هذا الاساس تبنت الجزائر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030، وجعله كمرجعية رئيسية لتفعيل قطاع السياحة وإعطائه مكانة لائقة به محليا وإقليميا ودوليا تؤهل الجزائر لأن تكون في مصاف الدول السياحية الرائدة، وتبنت من خلال هذا المخطط تجسيد التنمية المستدامة من خلال استراتيجية سياحية تضم دمج البعد الاقتصادي والاجتماعي مع المحافظة على البعد البيئي.

تكمن أهمية هذا الفصل في الوقوف على مختلف دوافع الجزائر إلى التوجه نحو ترقية وتشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمارات السياحية بصفة خاصة لتكون بذلك عنصر جذب للاستثمارات المحلية والخارجية، كما وقفنا على واقع التنمية المستدامة وكيف تسعى الجزائر لتدارك محدداتها وكيف يتم تحقيقها من خلال مخططات توجيهية وإستراتيجية للتنمية سياحية.

ومن أجل ذلك تناولنا في هذا الفصل المباحث التالية:

- **الاستثمار والاستثمار السياحي في الجزائر**
- **واقع التنمية المستدامة في الجزائر**
- **تنمية السياحة بهدف تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر**

المبحث الأول: الاستثمار والاستثمار السياحي في الجزائر

إن العمل على تهيئة مسار استثماري يعتبر من بين الانشغالات الرئيسة لبلد مثل الجزائر، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار وإجراء التعديلات اللازمة لمواكبة التغيرات السياسية والاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي، مع محاولة تحديد المعوقات والحواجز التي تقف أمام المستثمرين المحليين والأجانب والعمل على الحد منها، باعتبار الاستثمار السياحي له العديد من المنافع التي تعود على الدولة وعلى مواطنيها، هذا ما سنتناوله في هذا المبحث مع التركيز على السياق التاريخي للقوانين الصادرة الحكومة الجزائرية من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار وترقيته وتطويره.

المطلب الأول: قوانين الاستثمار في الجزائر

لقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بإصدار العديد من القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمار من خلال تضمنها العديد من الحوافز والمزايا، فقد كانت هذه القوانين المتعاقبة نتيجة مواكبة التغيرات والتوجهات السياسية والاقتصادية المحلية والتقلبات الاقتصادية العالمية، فقد تم صياغة هذه القوانين علها تكسب الجزائر مناخا استثماريا صائغا يسيل لعاب المستثمرين المحليين أو الأجانب، لتتعاقب هذه القوانين منذ غداة الاستقلال إلى غاية يومنا، لعل أهمها ما يلي:

أولا: قانون الاستثمار رقم 63–277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963

ورثت الجزائر عقب استقلالها ضعف المقومات الأساسية للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى القوانين الفرنسية التي كانت سائدة والتي لا تتماشى مع الوضع السياسي والاقتصادي للبلد، بحيث تم إصدار قانون غداة الاستقلال أي سنة 1962 أبقى على سريان القوانين الفرنسية باستثناء ما يتعارض منها مع مبادئ ثورة نوفمبر ليتم سنة 1963 إصدار القانون رقم 63–277 لسد الفراغ القانوني في مجال الاستثمار وهذا من أجل الحفاظ على ما هو موجود من منشآت وقواعد صناعية بالإضافة إلى جلب أكبر قدر من المستثمرين الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر وهذا من خلال ما منحه هذا القانون للعديد من الامتيازات للمستثمرين بهدف تشجيع الاستثمار، حيث منح حرية الاستثمار للمستثمرين الأجانب كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين وحرية التنقل والإقامة وإعطائهم نفس الامتيازات الممنوحة للجزائريين بالإضافة إلى إعطائهم ضمانات ضد نزع الملكية وقسم هذا القانون المؤسسات إلى مؤسسات معتمدة ويكون لديها قرار من الوزارة المكلفة بالاستثمارات في ذلك الوقت والمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

ثانيا: قانون الاستثمار رقم 66–284 الصادر بتاريخ 15 جوان 1966

بعد تغيير القيادة العليا للبلاد والتوجه أكثر إلى الاشتراكية اهتدت الجزائر إلى سن تشريعات جديدة تواكب هذا التوجه الاقتصادي من خلال صياغة قانون الاستثمار رقم 66– 284 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي يهدف إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا وتوفير مناصب العمل، كما تم تحديد القطاعات التي لا يمكن أن يستثمر فيها الخواص وإنما تبقى محتكرة من طرف الدولة، على أنه بالإمكان

للمستثمرين الخواص الاستثمار في الصناعة بعد الحصول على اعتماد من السلطات الوصية،كما أنه أقر حرية تحويل الأموال والأرباح الصافية، وقد أقر كذلك قانون يُنظِّم إنشاء الشركات المختلطة في القطاعات الإنتاجية.

أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية[1].

ومن ثم أجاز المشرع الجزائري للدولة الاشتراك مع الرأس المال الخاص الأجنبي أو الوطني لتأسيس هذا النوع من الشركات، وذلك ارتكازا على ثلاثة مبررات[2]:

1) تسمح المشاركة للدولة بفرض رقابة دائمة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية بصفتها مساهمة في رأسمالها الاجتماعي.
2) تسمح لها بإزالة التعارض ما بين النظام الاشتراكي الذي يفضل سيطرة الرأس المال العمومي في الاستثمارات، ونظام الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسعى إلى بناء قطاع خاص قوي.
3) وأخيرا يساعد الدولة على تحمل أعباء التنمية من خلال إشراكه في تنمية بعض القطاعات المعنية.

ثالثا: قانون الاستثمار رقم 82-11 الصادر بتاريخ 21 أوت 1982

رغم التعديلات التي جاء بها قانون 1966، إلا أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر لم تتحسن، وهذا راجع للنمط الذي كانت الدولة تسير به القطاع الاقتصادي، إلا أن السلطات العمومية بادرت بإعادة النظر في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني وطرق تسيره، لذا جاء القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، لقد منح العديد من الامتيازات في مجال الاستثمار الخاص الوطني خاصة فيما يخص شراء الأراضي في المناطق المهيأة وكذا التموين بالإضافة إلى إعطاء قروض طويلة ومتوسطة المدى شرط ألا تتجاوز هذه القروض ما نسبته 30% من مبلغ الاستثمار بالإضافة إلى تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49%، وقد أوضح الميادين التي يمكن الاستثمار فيها كالصناعات الصغيرة والمتوسطة والأشغال العمومية والسياحة والنقل البري، ومن أهم أهداف هذا القانون[3]:

1) الرفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة.
2) العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

---

[1]- خروف منير، فريحة ليندة، مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية، دار الكتاب الجامعي، العين، لبنان، 2017. ص:287.

[2]- ركاب أمينة، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 18-19 نوفمبر 2015.

[3]- بديسي فهيمة، الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: الواقع و الآفاق، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر -، جامعة عباس لغرور- خنشلة، يومي 09-10 أفريل 2013.

3) تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

رابع: قانون الاستثمار رقم 86–13 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986

جاء هذا القانون ليتمم ويعدل ما جاء به القانون 82–11 السابق الذكر من أجل تحفيز أكثر للاستثمارات، بحيث تضمن طرق تشكيل وتسيير الشركات ذات الاقتصاد المختلطة، إذ خصصت هذه التعديلات لتوجيه الاستثمارات الأجنبية والمحلية لخدمة مخططات التنمية، وبذلك يكون قدم حافزا أكثر للمستمرين وخاصة الأجانب منهم وهذا بتخلي الدولة عن التدخل في التسيير المباشر لهذه الشركات وجعلها مسيرة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة على الإبقاء على نسبة المشاركة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل.

خامسا: قانون النقد والقرض رقم 90–10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990

جاء قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 لينظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وإعادة تنظيم البنوك التجارية ودورها في تمويل الاستثمارات وحدد مهام البنك المركزي، وقد سمح هذا القانون لغير المقيمين الاستثمار في الجزائر، ولكن بعد منحهم قرار مطابقة مشاريعهم الصادر عن مجلس النقد والقرض وقد كان من أهداف هذا القانون إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي والاستثمار الخاص والمساواة بينه وبين القطاع العام، ومن بين الإجراءات التي قدمها إلغاء مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51% و49% وذلك لفتح المجال لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري[1].

لقد خول قانون النقد والقرض لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم ومنح الترخيص للاستثمارات الأجنبية، مع إلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وتحويل رؤوس الأموال بعد الحصول على تأشيرة بنك الجزائر وكذا الحصول على ضمانات ضد إجراء المصادرة[2].

سادسا: قانون الاستثمار رقم 93–12 الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 1993

يتمثل هذا القانون في المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993المتعلق بترقية الاستثمارات والمكمل للقانون الصادر سنة 1991، والذي يهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق وذلك بتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي وهو تعبير عن إرادة الانفتاح الاقتصادي والسياسي لدعم الاستثمار، غير أن الهدف الحقيقي هو البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية.

لقد ساهم هذا القانون في توضيح مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري، إذ يعد بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري، ولقد جاء هذا القانون في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، وأهم ما يميز هذا القانون أنه لم يعد يميز بين المستثمر الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم، بالإضافة إلى ضمان ثبات النظام الجبائي الذي يحمي المستثمر من كل التعديلات التي تمس

---

[1]- خروف منير، فريحة ليندة، مرجع سابق. ص:288.

[2]- منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الشلف، 2005. ص: 05.

الامتيازات التي تم الحصول عليها في إطار هذا القانون، كما يضمن هذا القانون طرح الخلافات والنزاعات بين الحكومة الجزائرية والمستثمر الأجنبي للتحكيم أمام السلطات القضائية المختصة[1].

كما تم استحداث بموجب هذا القانون وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSSI)، على شكل شباك وحيد يضم كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنيين بالاستثمار في الجزائر، وقد أنشأ هذا الشباك لضمان أحسن التسهيلات في عمليات الاستثمار، وتتم على مستوى هذا الشباك عمليات جمع المعلومات، دفع وتسجيل الاستثمار، نيل الإشعار بقرار منح الامتيازات للمشاريع، جمع الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز واستغلال مشروع الاستثمار، الاستشارة والتوجيه والمساعدة في كل جوانب المشروع.

سابعا: قانون تطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001

تم تدعيم الإطار القانوني لترقية الاستثمار بالجزائر بالأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 10 أوت 2001 والذي جاء ليعوض النقائص في القوانين السابقة ويواكب التطورات العالمية بعولمتها الاقتصادية، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث مجالات ونشاطات جديدة، وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد المتمثل في الخوصصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة، والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب وإلغاء التمييز ما بين القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى استحداث هيئة للإشراف على عملية الاستثمار وتوجيهها وترقيتها وكان أهمها مع إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات **ANDI** تعويضا لوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات **APSSI** المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993.

ثامنا: الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 20 أوت 2006:

يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر رقم 01-03 بحيث تم تحديد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المنصوص عليها في هذا الأمر عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار، كما تم تقليص مدة منح مقررة الاستفادة من المزايا الخاصة بالانجاز إلى 72 ساعة، و10 أيام بالنسبة لمقرر المتعلق بمزايا الخاصة بالاستغلال بعدما كانت المدة اقصاه 30يوم، بالإضافة الى منح عدة امتيازات جبائية وشبه جبائية للمستثمرين من أجل تحفيز أكثر للاستثمارات.

تاسعا: القانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016

يهدف هذا القانون المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار إلى تعديل أحكام الأمر رقم01-03 وجاء هذا القانون نتيجة الحركة الواسعة للإصلاحات وضرورة تكييف القوانين بما يتماشى مع السياسة الجديدة مترجما الانفتاح والتكيف مع المتغيرات العالمية، ويرتكز هذا القانون على ثلاثة محاور تتضمن ميكانيزمات جديدة لمرافقة المستثمرين في جميع مراحل تجسيد مشاريعهم، فالمحور الأول يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية والمحور الثاني

[1]- سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، 2006-2007. ص ص: 180-181.

يتضمن تكريس التحفيزات الممنوحة للمستثمرين والمحور الثالث يهتم بالأنشطة ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني والأنشطة ذات القدرة على امتصاص اليد العاملة.

ويهدف هذا القانون حسب المادة الأولى منه إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، حيث تم تصنيف الاستثمارات السياحية من قبيل الاستثمار المنصب على النشاطات ذات الامتياز المنصوص عليها في المادة 15، وفي حالة وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة تطبق المزايا الأصلح والأفضل للمستثمر السياحي ولا يمكن الجميع بين الامتيازات، وتتضمن المزايا المنصوص عليها في هذا القانون حسب المادة السابعة من نفس القانون على المزايا التالية[1]:

1) المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة.
2) المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/ أو المنشئة لمناصب الشغل.
3) المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

وبهدف ضمان استثمار سياحي متوازن خول المشرع الجزائري من خلال هذا القانون للمستثمر الأجنبي نفس المزايا التي يتمتع بها المستثمر المحلي، دون وجود أية تفرقة تذكر حول المزايا والحوافز، إذ تكون المعاملة عادلة مابين المستثمر الاجنبي والمستثمر المحلي فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.

[1]- المادة 07 من القانون16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:46، الصادرة بتاريخ:3 أوت 2016. ص:19.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار بالجزائر

من أجل تشجيع الاستثمار قامت الجزائر بإنشاء مؤسسات مختصة لدعم المستثمرين وتوجيههم ومدهم بكل الإحصائيات للقيام باستثمارات يكون لها أثر على الحركية الاقتصادية للبلاد ومن أهم هذه المؤسسات نجد:

أولا: وكالة ترقية ودعم الاستثمارAPSSI :

تأسست هذه الوكالة بناء على المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر بتاريخ 1993/10/05، وقد نصت المادة 07 من هذا المرسوم على إحداث وكالة تابعة لرئيس الحكومة مهمتها ترقية الاستثمارات ودعمها وكذا مساعدة المستثمرين في انجاز استثماراتهم، وتخول هذه الوكالة للمستثمر الوطني أو الأجنبي الاستفادة من العديد من الامتيازات كالامتيازات الضريبية وشبه الضريبية وكذا في مجال نقل الملكية وقد تم توضيح ما تهدف إليه الوكالة إلى[1]:

1) تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية ومنح المزايا الخاصة بالاستثمارات.
2) تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي.
3) تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.
4) تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات المتعاقد عليها.
5) تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بقرض الاستثمار.
6) تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات.
7) تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائها.
8) نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من الالتزامات.
9) التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.
10) تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه.
11) تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار.

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار:

لقد تم إنشاؤه بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ بتاريخ 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار، فهو هيئة أنشئت من طرف الوزير المسؤول عن ترقية الاستثمار ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته كما نصت المادة 18 من هذا الأمر، ويقوم هذا المجلس بوظيفة الاقتراح والدراسة ويمنح له سلطة فعلية في اتخاذ القرار، وقد نصت المادة 19 من هذا الأمر على مهام المجلس والمتمثلة في:

1) تحديد إستراتيجية لتطوير الاستثمار وأولوياتها.
2) يقترح التدابير التحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة.
3) يشجع ويحث على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتطوير الاستثمار وتطويره.

[1]- خروف منير، فريحة ليندة، مرجع سابق. ص ص:299-300.

4) يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر.

5) يقترح على الحكومة كل القرارات والمعايير الضرورية لتنفيذ جهاز الدعم و تشجيع المستثمر.

6) يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويره.

إن الوزراء المكلفين بالملفات والقضايا الاقتصادية هم أعضاء في المجلس الوطني للاستثمار، ويحضرون بصفة مراقب، كما أن المجلس الوطني للاستثمار ليس سلطة إدارية مستقلة، وقراراته أو توصياته لا توجه مباشرة إلى المستثمر وإنما إلى السلطات الوصية لتنفيذ النصوص الخاصة بترقية الاستثمار وأول هذه السلطات هي الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارANDI [1].

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI :

تأسست هذه الوكالة وفقا للأمر رقم 01-03 المؤرخ بتاريخ 2001/08/20 حيث نصت المادة 06 من هذا الأمر على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تابعة لرئيس الحكومة مختصة بضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها واستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار، وقد بينت المادة 21 من هذا الأمر بأن الوكالة تتولى في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات الهيئات المعنية على الخصوص المهام الآتية[2]:

1) جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.

2) مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الإنجاز.

3) تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها.

4) تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية، الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع، وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه.

5) ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج.

6) تسيير المزايا طبقا لأحكام المواد 26 و35 و36 من القانون 16-09.

وبناء على الأمر 01-03 جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت إشراف وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

كما تم من خلال هذا الأمر استحداث الشباك الوحيد غير المركزي والذي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولاية وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات الاخر التي تتدخل في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما

---

[1]- موقع الرسمي للمديرية الولائية للصناعة والمناجم ببسكرة http://www.dipmepi-biskra.com بتاريخ:2016/11/16 على الساعة 22:00

[2]- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم17-100، الصادر بتاريخ 5 مارس 2017، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:16، بتاريخ: 8 مارس 2017. ص:3.

يلي: تأسيس وتسجيل الشركات، الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء، ومنح المزايا المتعلقة بالاستثمارات[1].

لتضطلع بدور مهم وهو تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في الولاية المعنية التي بها هذا الشباك، فهو مكلف باستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم، وإقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا، وكذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد عن طريق ممثليها وإيصالها إلى المصالح المختصة.

فالشباك الوحيد اللامركزي يضم ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها وكذلك ممثلي عن المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية والبيئة، مصالح التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء ومأمور المجلس الشعبي البلدي.

4/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ :

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويحدد قانونها الأساسي المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالي، وتسعى لتشجيع كل صيغ المبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب، ووضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة، وفي السداسي الثاني من السنة 2006 تم وضعها تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني لذلك تعتبر هيئة من هيئات المرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب من أهم الهيئات الداعمة للشباب من أجل إنشاء مشاريع صغيرة، أي خلق مناصب شغل خاصة بهم وقد يتعدى الأمر إلى أكثر من منصب، وهذا بفضل الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا من خلال ما ورد في المادة 6 من المرسوم التنفيذي[2]:

1) دعم وتقديم المساعدة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
2) إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع تطبيقا لخطة التمويل.
3) تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.
4) تطبيق كل التدابير التي من شأنها أن تسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفق للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

---

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz

[2]- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر، 1996 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونيها الأساسي الجريدة الرسمية، العدد 54. ص:6-7.

5) تسير تراخيص الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلاف المالي الموضوع تحت تصرفها.

6) تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

7) تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشرروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

8) تنظم دورات لتعليم الشباب وتكوينهم أو تجديد معارفهم في تقنيات مع الهيئات والمؤسسات التي يمكن أن يستفيد من خلالها إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع.

9) تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.

تضمن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أربعة طرق تمويلية لمشاريع الشباب وهي:

أ/التمويل الذاتي: في هذا النوع من التمويل يتم تمويل الاستثمار كليا من المساهمة الشخصية للشباب والهدف من اللجوء للوكالة هو الاستفادة من الإعانات المقدمة من الوكالة والتي تتمثل في الإعانات الجبائية وشبه الجبائية، الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات.

ب/ التمويل الثنائي: تتشكل التركيبة المالية من المساهمة الشخصية للشاب المستثمر وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم05: التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسة مصغرة

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أونساج)	المساهمة الشخصية
المستوى الأول	5000000دج	%29	%71
المستوى الثاني	من 5000001دج إلى 10000000دج	%28	%72

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على http://www.ansej.org.dz

ج/التمويل الثلاثي: تتشكل التركيبة المالية من المساهمة الشخصية للشاب المستثمر وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وقرض مخفض الفائدة بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، وهي كما يلي:

الجدول رقم06: التمويل الثلاثي لإنشاء مؤسسة مصغرة

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض الوكالة بدون فائدة	المساهمة الشخصية	قرض بنكي بدون فوائد
المستوى الأول	5000000دج	%29	%1	%70
المستوى الثاني	من 5000001دج إلى 10000000دج	%28	%2	%70

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على http://www.ansej.org.dz

د/القرض الاضافي بدون فائدة: وهو موجه لحاملي شهادات التكوين والشهادات الجامعية.

الجدول رقم07: التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسة مصغرة

التعين	قرض الوكالة بدون فوائد	مساهمة شخصية	قرض بنكي بلا فائدة	امتيـــــــاز
تمويل نشاط عربة ورشة	%28 %29	%2 %1	%70 %70	قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة بقيمة 50000 دج
مكاتب جماعية	%28 %29	%2 %1	%70 %70	قرض بدون فائدة للكراء الجماعي (زميلان فأكثر) تصل الى 1000000دج

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على http://www.ansej.org.dz

4/ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/03، وهي هيئة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، وهي أداة في يد للحكومة لتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير وتأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بميزانية قدرها 386 مليار دينار لصالح 200000 مؤسسة جزائرية، وتكلف الوكالة بالمهام التالية[1]:

1) القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها.
2) تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات.
3) تقييم نجاعة تنفيذ البرامج الإقليمية و اقتراح التصحيحات الضرورية.
4) متابعة ديمغرافية المؤسسات (إنشاء.توقف.تغيير النشاط).
5) القيام بدراسات متعلقة بالمؤسسات.
6) التنسيق مع الهيئات المعنية لتطوير الابتكار التكنولوجي.
7) جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة
8) التنسيق مع مختلف الهيئات المعنية على اختلاف البرامج المتعلقة بإعادة التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- موقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية غارداية ، http://www.dipmepi47.dz، في 2017/09/07 على الساعة 14:00سا.

المطلب الثالث: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمارات السياحية بالجزائر

أصدرت الجزائر ترسانة من التشريعات والقوانين لتنظم وتسهل إجراءات الاستثمار السياحي إضافة إلى قوانين الاستثمار السابق ذكرها من أجل تطويرها والنهوض بالقطاع السياحي ككل.

أولا: قوانين الاستثمار السياحي:

وتتجلى أهم القوانين في:

أ/ قانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة: لقد صدر هذا القانون من أجل تحديد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها ويهدف هذا القانون كما نصت عن ذلك المادة 02 منه إلى[1] :

1) ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.
2) إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.
3) إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال.
4) تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
5) تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.
6) المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
7) تحسين نوعية الخدمات السياحية.
8) ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي.
9) التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.
10) تثمين التراث السياحي الوطني.

ب/ قانون 03-02 المتعلق بقانون الاستغلال السياحي للشواطئ: يحدد هذا القانون القواعد العامة المتعلقة باستعمال واستغلال الشواطئ في المجال السياحي ويهدف إلى حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسياحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها، و توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة، مع تحسين خدمات إقامة المصطافين، وأخيرا تحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية[2].

ج/ قانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي: يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية تسيير مناطق التوسع السياحي ويهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد السياحية وإدراج هذه المناطق في المخطط

---

[1]- المادة 02 من قانون 03-01 قانون التنمية المستدامة السياحية، المؤرخ في 17 فيفري 2003، الصادر بالجريدة الرسمية عدد: 11. ص:05.

[2]- المادة 02 من القانون 03-02 المتعلق بقانون الاستغلال السياحي للشواطئ ، المؤرخ في 17 فيفري2003، الصادر بالجريدة الرسمية عدد:11. ص:9.

الوطني لتهيئة الإقليم، والاستغلال لكل الإمكانيات الثقافية والتاريخية والدينية، ومن أجل حماية مناطق التوسع السياحي تم تصنيفها كمناطق سياحية محمية وتم إخضاعها لعديد الإجراءات الحمائية الخاصة وهي[1] :

1) الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.
2) إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
3) حماية المقومات الطبيعية للسياحة.
4) المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.
5) إنشاء عمران مهيأ ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.

د/ مرسوم رقم 06–325 المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية: يهدف هذا المرسوم إلى تحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها ونصت المواد من 04 إلى المادة 09 على مجموعة من الإجراءات وجب التقيد بها عند بناء مؤسسات فندقية وهي[2] :

1) عدم إحداث أي تغيير في العناصر الأساسية للبناية.
2) يتم ترميم البنايات المصنفة كمعالم تاريخية طبقا لتقنيات وقواعد الترميم المعمول بها في هذا المجال.
3) كل عملية تجديد لمؤسسة فندقية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تحسين نوعية العيش داخل المؤسسة وتسهل مطابقتها مع المعايير المعمول بها.
4) يجب أن ينجز إعادة الاعتبار للمؤسسة الفندقية وتجديدها باحترام مخططات الهيكل الأصلي.
5) يجب أن تنجز أشغال ترميم مؤسسة فندقية باحترام مخططات التزين والنقوش والعناصر الأخرى الأصلية.
6) يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الإدماج المعماري مقارنة بالتجهيز الأصلي عند تصميم بناية أوبنايات موضوع توسيع مؤسسة فندقية متواجدة.

ه/ المرسوم التنفيذي رقم 23–07 المتعلق بطريقة بيع العقار السياحي داخل مناطق التوسع السياحي: يحدد هذا القانون كيفية إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية ومنح حق الامتياز عليها وتقوم الدولة ببيع أو تخصيص الأراضي المقبولة بمخطط التهيئة السياحية لصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية باتفاق ودي بين وزيري السياحة والمالية، ومن ثم تقوم الوكالة بتهيئة هذه الأراضي بشكل كامل من خلال تزويدها بالمياه والإنارة العمومية ومجاري الصرف الصحي وشبكة الطرق والساحات الخضراء، ومن ثم تقوم الوكالة بتبليغ

---

[1]- المادة 01 من القانون 03-03 المؤرخ 17 فيفري 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية العدد 11. ص ص:14- 15.

[2] المواد من 4-9 من المرسوم التنفيذي رقم 06-325، المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية، المؤرخ في 18سبتمبر 2006 الجريدة الرسمية العدد 58.ص:15.

المستثمرين بكل الوسائل لهذه الأراضي وتعطيهم فكرة كافية على موقع الأرض وسعر البيع أو مبلغ الامتياز ومساحة الأرض والمشاريع المحددة في برنامج التهيئة وكذا الإعانات والدعم المالي المحتمل الممنوح من طرف الدولة.

و/ مرسوم تنفيذي رقم 07– 69 المتعلق بكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية: ينص المرسوم تنفيذي رقم07– 69 المتعلق بكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية الصادر بتاريخ 12فيفري2007 [1] كيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، وقد عُرِّفت المياه الحموية على أنها المياه المجذوبة من نبع طبيعي أو بئر محفورة والتي يمكن أو يكون لها خاصية علاجية نظرا للطبيعة الخاصة لمصدرها وثبات مميزاتها الطبيعية ومكوناتها الكيمياوية، ومن أجل الاستثمار في المياه الجوفية يقوم المستثمر بطلب إلى الوزير المكلف بالمياه الحموية عن طرق الوالي المختص إقليميا ومن ثم يقوم الوالي بإرسال الطلب بعد أن يبدي رأيه فيه في أجل شهرين ويرفق الطلب بملف يحوي على معلومات دقيقة وبيان وصفي عن موقع وطبيعة ملكية الارض وطرق جذب الماء والهياكل المراد إنجازها، مع تقديم دراسة تقنية اقتصادية لمشروع استعمال واستغلال الماء الحموي.

ز/ قرار بتاريخ 10 سبتمبر 2009 متعلق باستغلال الهياكل الأخرى المعدة للفندقة: يحدد هذا القرار شروط وكيفيات ومقاييس استغلال الهياكل الأخرى المعدة للفندقة إذ أنه يفرض على المستثمر طلب رخصة الاستغلال مرفقا بمجموعة من الوثائق المحددة ضمن هذا القرار والتي تودع لدي المدير الولائي للسياحة بتفويض من الوزير المكلف بالسياحة، وهذا الأخير يجب أن يرد على الطلب في أجل لا يتعدى 30 يوما ابتداء من تاريخ استلامه للملف، وبإمكانه استشارة المؤسسات والإدارات الأخرى التابعة للدولة ومن ثم يصدر قراره إما بالقبول أو بالرفض مع التعليل في حالة الرفض، وللمستثمر الحق في الطعن على قرار رفض طلبه لدى الوزير المكلف بالسياحة، أما في حالة القبول يستلم صاحب الطلب رخصة الاستغلال ومن ثم يقوم بتركيب شارة أو لافتة ضوئية تحمل عبارة مؤسسة معدة للفندقة[2].

ثانيا: الإطار المؤسساتي للاستثمار السياحي:

من أجل تعزيز القطاع السياحي قامت الدولة في جوان 2007 بإعادة تنظيم المؤسسات في القطاع السياحي وتوسيع مهامها و تتمثل هذه المؤسسات في :

أ/ وزارة السياحة والصناعات التقليدية: تأسست بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته، وتجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وإنجاز المخططات التنموية السياحية، ويمثلها على المستوى الولائي48 مديرية للسياحة.

ب/ الديوان الوطني للسياحة:

لقد تم إنشاء الديوان الوطني للسياحة بناء على المرسوم رقم 88– 214 المؤرخ في 31 أكتوبر1988، حيث نصت المادة الأولى منه على ما يلي: تنشأ المؤسسة عمومية ذات طابع إداري تسمى " الديوان الوطني للسياحة "

---

[1]- لمزيد من التوضيح انضر الجريدة الرسمية العدد 13، بتاريخ 21 فيفري 2007.

[2]- لمزيد من الايضاح يرجى الاطلاع على قرار بتاريخ 10 سبتمبر 2009 متعلق باستغلال الهياكل الأخرى المعدة للفندقة، الجريدة الرسمية العدد62، بتاريخ 28 أكتوبر 2009.

تتمتع بالشخصية المعنوية وتسمى في طلب النص" الديوان"، ونظرا للتطورات الهائلة الحاصلة على مستوى الاقتصاد الوطني والدولي، تم تعديله وتتميمه بمرسوم آخر تنفيذي رقم 90-409 مؤرخ في 22ديسمبر 1990 لمواكبة هذه التطورات، ثم أعيد تعديله مرة ثانية بمرسوم تنفيذي تحت رقم 92- 402 في 31 أكتوبر1992، نتيجة التحويلات العميقة التي عرفها الاقتصاد الوطني، إذ تضمن المرسوم التنفيذي رقم 92-402 تحديد مهمة الديوان الوطني للسياحة وكيفية تنظيمه.

إذ نصت المادة الثانية منه على اعتبار الديوان الوطني للسياحة أداء للوزارة المكلفة بالسياحة لتصور تحقيق ترقية السياحية ودراسة السوق والعلاقات العامة، كما ورد في المادة الرابعة ما يلي: تتمثل مهمة الديوان في المشاركة في إطار السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة، في إعداد برامج ترقية السياحة والسهر على تنفيذها.

وتتمثل مهام الديوان الوطني للسياحة في مايلي[1]:

1) إنجاز أو تكليف من ينجز أي دراسة عامة أو خاصة ذات علاقة بهدفه.
2) جمع وتحليل واستغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية وعلى الخصوص تقييم نتائج الأعمال المقررة.
3) إجراء كل بحث أو دراسة بغية ضبط الأساليب وتحولات السوق السياحية الداخلية والخارجية.
4) المشاركة في ترقية السياحة ومتابعة العمليات المعتمدة في هذا القطاع.
5) المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة والمناخ والحمامات المعدنية.
6) تنشيط وتطوير التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية في ميدان الترقية السياحية.

ج/ الوكالة الوطنية للتنمية السياحية:

هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تختص بالتسيير العقاري السياحي فبتاريخ 1998/02/21 صدر المرسوم التنفيذي 98-70 والذي بموجبه تم إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية وتم تكليفها بعدة مهام ذكرت في المادة الرابعة من هذا المرسوم وهي[2]:

1) تسهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها.
2) تقوم باقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها.
3) تقوم بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية.
4) تساهم مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي وحول منابع المياه المعدنية سواء في الجزائر أو في الخارج.
5) تسهر بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية على التسيير العقلاني للأماكن والتجهيزات ذات المنفعة المشتركة وتقدم كل اقتراح يهدف إلى ضرورة تحسينها وتحديثها وتوسيعها.

---

[1]- المادة 04 من التنفيذي 92-402 المتضمن انشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، الجريدة الرسمية العدد 79 بتاريخ 1992/10/31. ص: 2038.

[2]- المادة 04 من المرسوم التنفيذي 98-70 الذي يحدد إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي، المؤرخ في 1998/02/21، الجريدة الرسمية، العدد 11. ص:30.

6) تقوم بحفظ المرافق والأجهزة المشتركة وصيانتها أو تكلف من يقوم بذلك.
7) تقوم بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها.
8) تقوم بتهيئة الأراضي الموافق عليها للاستثمار السياحي.
9) تحدد وتقيم مناطق جديدة للتوسع السياحي.

د/ المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998، وتهدف إلى إنجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والحمّاميّة، ومتابعة المشاريع التنموية ومراقبتها، ومراقبة ومعاينة المنشأة السياحية والمرافق الفندقية والحمّاميّة، مع إنشاء بنك للمعلومات الخاصة بتهيئة السياحة وتنميتها، وأخيرا انجاز كل الدراسات المرتبطة بمجال نشاطها بطلب من السلطات العمومية[1].

هـ/اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها، وتتكفل لهذا الغرض بمايلي[2]:

1) تقديم كل اقتراح لحماية التراث الفني والثقافي والتاريخي وحماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها واستثمارها واستغلالها.
2) السعي إلى تطوير وتنمية موارد الصناعات التقليدية والفلكلور الوطني.
3) تفترح كل تدبير تنظيمي ضروري لتنمية السياحة وترقيتها.
4) تسهل نمو التدفقات السياحية الوطنية والدولية، مع توفير الظروف المواتية لدخول السياح وإقامتهم وتنقلهم.
5) تسهيل الإجراءات التي لها أثر مباشر وغير مباشر على تنظيم الهياكل القاعدية الفندقية والسياحية.

---

[1]- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية المؤرخ في 10 مارس 1998 الجريدة الرسمية، العدد:14.ص:7.

[2]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي 94-39 المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية المؤرخ في 25 فيفري 1994، الجريدة الرسمية العدد:05. ص: 12.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

في السنوات الأخيرة بادرت الجزائر إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية ولاسيما في المجال البيئي معتمدة على وضع إطار قانوني ومؤسساتي خاص بها صارم، لمراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها، إضافة إلى الرسم المشجع للمؤسسات التي تتخلص من نفاياتها بالمعالجة بدل التخزين أو الرمي، تهدف من خلالها إلى تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن وصون بيئته.

المطلب الأول: الإطار التشريعي والمؤسساتي للتنمية المستدامة

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية التنمية المستدامة، وعلى إثر ذلك أصدرت ترسانة من القوانين التي تصبو إلى أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار مؤسساتي يسهر على ضمان ذلك بصرامة.

أولا: الإطار التشريعي للتنمية المستدامة:

شرعت الجزائر في اتخاذ العديد من القوانين التي تنظم وتؤطر القطاعات المؤثرة في التنمية المستدامة وهذه القوانين كثيرة ، إذ يمكن التطرق الى مجموعة من القوانين حسب السياق الزمني لها وهي كما يلي:

أ/ قانون رقم 01-19 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها: صدر هذا القانون بتاريخ في 12 ديسمبر 2001، جاء لمراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، فهو يسمح بتقرير كميتها، كما يسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد...إلخ ،بحيث يرتكز هذا هذا القانون على مبادئ التالية[1]:

1. الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر.
2. تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها.
3. تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول باستعمال تلك النفايات على مواد قابلة لإعادة الاستعمال او الحصول على الطاقة.
4. المعالجة البيئية العقلانية للنفايات .
5. إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها.

ب/ القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: يهدف هذا القانون الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001 إلى إعداد استراتيجية وطنية لضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة لمجموع الإقليم الجزائري، وهذا من خلال مراعاة خصائص ومؤهلات كل إقليم، ويعتبر من أهم الخطط في العشرية الأخيرة والتي تشكل رهانا وطنيا وتحديا للبناء والتنمية.

ج/ قانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه: جاء هذا القانون لتثمين وحماية الساحل مرتكزا على مبادئ التنمية المستدامة، من خلال توجيه توسيع المناطق الحضرية بعيدا عن الساحل

[1]- المادة 02 من قانون رقم 01-19 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية رقم77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001 .ص:10.

والشاطئ البحري، بالاعتماد في شغل الأراضي على كل ما يكفل حماية الفضاءات البرية والبحرية الفريدة الضرورية للحفاظ على التوازنات الطبيعية.

د: قانون رقم 03–10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: إن أول قانون صدر بالجزائر الذي تتعلق بحماية البيئة بشكل مباشر، هو القانون 03/83 الصادر في 5 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة والمتكون من 114 مادة، ويعتبر قانون سابق لأوانه نظرا للآليات التي حددها وإجراءاته الردعية من خلال مواده، فقد نصت مادته الأولى التي بينت أن هذا القانون يهدف إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة ترمي إلى: حماية الموارد الطبيعية وإضفاء القيمة عليها واتقاء كل أشكال التلوث والمضار ومكافحته، بالإضافة إلى تحسين إطار المعيشة ونوعيتها، كما تعرض المشرع في هذا القانون إلى دارسات مدى التأثير والمنشآت المصنفة والجهات المكلفة بحماية البيئة، وعلى إمكانية إنشاء جمعيات للمساهمة في حماية البيئة.

وبعد 20 سنة تم إصدار قانون رقم 10/03 بتاريخ 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لتكيفه مع التطورات العالمية في هذا المجال، حيث حددت المادة الثانية منه الهدف من حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في[1]:

1. تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
2. ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.
3. الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
4. إصلاح الأوساط المتضررة.
5. ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.
6. تدعيم الإعلام والتحسين ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير.

هـ/ قانون رقم 04–03 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة: يتعلق هذا القانون بحماية المناطق الجبلية تأهيلها وتهيئتها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة والذي صدر بتاريخ 23 جوان 2004، وتهدف الأحكام المتعلقة بتهيئة الإقليم والخاصة بالمناطق الجبلية إلى التكفل بما يأتي[2]:

1. هشاشة المناطق الجبلية وكذا طبيعتها الحساسية.
2. العائق الطبيعي أو الجغرافي الذي يسببه العلو أو الانحدار.
3. الطابع التنموي المستدام للمناطق الجبلية.
4. العامل البشري.

[1]- المادة 02 من قانون رقم 03-10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43، بتاريخ 20 جويلية 2003. ص: 09.

[2]- المادة 06 من قانون قانون رقم 04-03 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 41، بتاريخ 27 جوان 2004. ص:13.

و/ قانون 04-09 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة: صدر هذا القانون بتاريخ 14 أوت 2004 والذي يهدف إلى تحديد كيفيات ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، من خلال إعداد مخططات ترافق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2020 حيث تتمثل أهداف ترقية الطاقة في ما يأتي[1]:

1. حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة.
2. المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري.
3. المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية وحفظها.
4. المساهمة في السياسات الوطنية لتهيئة الإقليم بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها.

ز/ قانون رقم 04- 20 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة: تم المصادقة على هذا القانون في 25 ديسمبر 2004، والذي تم من خلاله سن قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، والتي من خلالها يمكن حماية الإنسان والممتلكات وحتى البيئة عند حدوث أي خطر طبيعي أو تكنولوجي من أجل ضمان ظروف مثلى للإعلام والنجدة والإعانة والأمن والمساعدة وتدخل الجيهات المختصة.

ح/ قانون رقم 07- 06 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها:تم إصداره في 13 مايو 2007 ويهدف إلى تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة من خلال[2]:

1. تحسين الإطار المعيشي الحضري.
2. صيانة وتحسين نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة.
3. ترقية إنشاء المساحات الخضراء من كل نوع.
4. ترقية توسيع المساحات الخضراء بالنسبة للمساحات المبنية.
5. إلزامية إدراج المساحات الخضراء في كل مشروع بيناء تتكفل به الدراسات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة.

ط/ قانون رقم 11-02 ممضي في يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة: يهدف هذا القانون إلى حماية مناطق تحتوي على مجموعات إحيائية حيوانية، ونباتية ينبغى الإبقاء عليها وتحديد كيفيات تسييرها وحمايتها في إطار التنمية المستدامة وفقا للمبادئ والأسس التشريعية المعمول بها، وتم إصداره في 17 فبراير 2011.

[1]- المادة 02 من القانون 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة بتاريخ: 18 أوت 2004. ص: 10.

[2]- المادة 02 من القانون رقم 07-06 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، الجريدة الرسمية رقم 31، الصادرة بتاريخ: 13ماي 2007. ص: 08.

ثانيا: الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة:

إثر التغيرات البيئية على الساحة الوطنية والعالمية، تم تأسيس إطار مؤسساتي يسهر على ضمان تنمية الوطن ضمن آفاق التنمية المستدامة، من خلال هيكل حكومي متداخل ومتشابك في الصلاحيات، ممثل بقاعدة إدارية عمومية مدعمة بعدة وكالات للتنفيذ المخصص:

أ/ وزارة تهيئة الموارد المائية والبيئة: جاءت مهام وصلاحيات هذه الوزارة أكثر تطابقا مع أهداف التوجه نحو التنمية المستدامة، من خلال حماية وتثمين التراث البيئي والمائي لضمان تنمية متوازنة ومستدامة، ومن أجل ذالك تم إحداث المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة التي أوكلت لها مجموعة من المهام في إطار التنمية المستدامة وهي[1]:

1. تبادر بالدراسات الاستشرافية وتعد التقرير الوطني حول البيئة والتنمية والتنمية المستدامة.
2. تبادر بإعداد كل دراسة وبحث للتشخيص والوقاية من التلوث والأضرار لا سيما في الوسط الحضري والصناعي وتساهم في ذلك.
3. تقوم بترقية أعمال التحسيس والتربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.
4. تقوم بتصور ووضع بنك معطيات يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة.
5. تساهم في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.
6. تساهم في حماية الصحة العمومية وترقية الإطار المعيشي.
7. تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتطوير المساحات الخضراء.
8. تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في مكافحة التغيّرات المناخية.
9. تدرس وتحلل دراسات التأثير ودراسات الخطر والدراسات التحليلية البيئية.
10. تضمن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية ومخطط العمل الوطني للبيئة وتقييمهما وتحيينهما ومتابعتهما.
11. تضمن الحراسة والمراقبة والتقييم لحالة البيئة كما تسهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة.

ب/ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة: من مهامه وضع وتسيير شبكة الرصد وقياس التلوث ومتابعة الأوساط الطبيعية، مع جمع المعطيات والمعلومات البيئية من الهيئات المختصة ونشرها وتوزيعها، بالإضافة الى الدراسات الرامية إلى معرفة الأوساط والضغوطات الممارسة على البيئة.

ج/ الوكالة الوطنية للنفايات: من مهامها ترقية الأنشطة المرتبطة بالتسيير المتكامل للنفايات، وهذا من خلال الفرز الجمع المعالجة والتخلص من النفايات، كما هي مكلفة بالمساعدة للتقنية للجماعات الإقليمية في ميدان تسيير النفايات.

[1]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي 16-89 ، يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئية، الجريدة الرسمية العدد 15، الصادرة بتاريخ 9 مارس 2016. ص: 10-11.

د/ المركز الوطني لتطوير الموارد البيولوجية: تكمن مهامه الرئيسة في إنشاء بنك للمعلومات للحيوانات والنباتات والأنظمة البيئية والمساهمة في إعداد مخطط تثمين الموارد البيولوجية في إطار التنمية المستدامة.

ه/ المركز الوطني للتكنولوجيات الانتاج الاكثر نظافة: من بين مهامه مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة في مساعيها للحصول على شهادة الإيزو 9000 والإيزو 14000، ومن مهامه أيضا دعم المشاريع الاستثمارية باعتمادها التكنولوجيات الأكثر نظافة عن طريق الصندوق من أجل البيئة واللاتلوث.

و/المحافظة الوطنية للساحل: من مهامها السهر على حماية وتثمين الساحل والمناطق الشاطئية وأنظمتها البيئية واتخاذ الاجراءات اللازمة لترميمها وإصلاح الهدر البيئي بها واعادة تأهيلها.

ز/ الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية: هدفها السهر على مراقبة تطور المناخ ومراعاة إشكالية المناخ ضمن مخططات التنمية في إطار الاستراتيجية الوطنية في مجال التغيرات المناخية، كما تكلف بالقيام بأنشطة الإعلام والتحسيس والدراسة والتلخيص في المجالات التي لها علاقة بانبعاث غاز الاحتباس الحراري، والتكييف مع التغيرات المناخية، و التقليص من آثارها، ولمختلف التأثيرات الاجتماعية و الاقتصادية.

ح/ مؤسسات تسيير المياه: شرعت الحكومة الجزائرية في عملية واسعة لإعادة تنظيم قطاع الموارد المائية لما له أهمية بالغة في الحياة وفي عملية التنمية المستدامة، من خلال استراتجية تبنتها الحكومة من خلال إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء رافعة بذلك تحدي تحسين الوصول إلى الماء الشروب وظروف الحياة وصحة السكان، وقد خلصت إلى إنشاء عدة هيئات ذات طابع عمومي وصناعي وتجاري متمثلة في الوكالة الوطنية للموارد المائية، الجزائرية للمياه، الديوان الوطني للتطهير.

ط/ المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى: هي هيئة تابعة لوزارة الداخلية مهمتها انشاء بنك وطني حول المعلومات المتعلقة بالمخاطر الكبرى، واقتراح سياسة وطنية للوقاية من المخاطر الكبرى وتطبيقها مع إجراء تقييم هذه المخاطر على مجمل التراب الوطني.

ي/ المحافظة الوطنية للتكوين على التربية البيئية: هي هيئة مختصة في التكوين البيئي للأفراد من أجل تحسين كفاءة الإدارات العمومية والجماعات الاقليمية والمتعاملين الاقتصاديين في التربية البيئية والتحسيس البيئي.

ه/ المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقاليم: هو هيئة استشارية للتنسيق فيما بين القطاعات وانسجام أعمال تهيئة الإقليم، ومن مهامه السهر على وضع أدوات تهيئة الاقليم والقيام بتقييم حالة الإقليم، ويضم جميع الفاعلين في ميدان تهيئة الإقليم: المؤسسات العمومية، ممثلي المجموعات، المنتخبين، المجتمع المدني والشخصيات المؤهلة[1].

[1]- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2005، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة. ص: 331.

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة بالجزائر

مع بداية الألفية الثالثة وبعد أن استعاد الاقتصاد الوطني توازناته في ظل البحبوحة المالية، تمحورت إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر لتحسين التنمية الاجتماعية ودعم للنمو الاقتصادي المستدام وحماية البيئة، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الاستراتجيات التي انتهجتها الجزائر لبلوغ أهداف التنمية المستدامة لغاية 2030.

أولا: البعد الاقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة:

لا تتم التنمية المستدامة إلا بتنويع وتحرير الاقتصاد الوطني، والخروج من التبعية للريع النفطي وتعبئة قطاعات بديلة يعول عليها للخروج من هذه التبعية، للمحافظة على هذه الموارد الطاقوية من النضوب لتركها للأجيال القادمة.

أ/برامج التنمية الاقتصادية للألفية: مع مطلع القرن الحادي والعشرين ومنذ سنة 2000 عرفت البلاد تزايدا هاما في إيراداتها المالية الريعية بفعل ارتفاع أسعار المحروقات عالميا، وتوجهت الجزائر نحو انتهاج سياسة مالية توسعية بزيادة هامة في حجم النفقات العامة من خلال اعتماد برامج تنموية وماتبعها من نفقات تسيير للمنشآت الجديدة، عرف أولها ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 أعطيت فيه الأولوية لتعزيز البنية التحتية وبلغت الاستثمارات العمومية فيه حوالي 7مليار دولار، ومع تزايد الإيرادات المالية واصلت الجزائر سياسة الإنفاق العمومي التنموي باعتماد مشروع آخر خماسي هو البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أخذت فيه المنشآت القاعدية والاجتماعية حصة الأسد وقدر بحوالي 150 مليار دولار، ثم البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي كان شعاره التنمية البشرية وتعزيز المنشآت الأساسية حيث رصد له 182 مليار دولار، وختاما البرنامج الخماسي 2015-2019 الذي خصص له مبلغ 262 مليار دولار والذي يضمن رؤية استشرافية إلى غاية سنة 2019 بنسبة نمو تقدر بـ7 %.

ب/ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة: إن عملية التنمية الريفية المستدامة هي عملية موجهة تهدف بالاتجاه الأفضل والأحسن والخير الجماعي لجميع أفراد المجتمع الريفي، وتنادي بالعدالة الاجتماعية وبالمساواة في الفرص، وتسعى الجزائر من خلال برنامجها المسطر ضمن البرنامج الخماسي 2019/2015 إلى المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، والتركيز على متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني الذي يعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى الفلاحة، كما يجب التركيز على تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، مع إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه، والصيد المسئول للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل وقاية ومكافحة التلوث

البحري، ومن بين الأهداف المرجو تحقيقها خلال هذه الحقبة هو معدل نمو سنوي مقدر بقدر 05% في المجال الفلاحي من خلال بلوغ مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في الآتي[1]:

1. 67،3 مليون قنطار من الحبوب.
2. 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة.
3. 10،2 مليون قنطار من التمور.
4. 6،4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء.
5. 5،8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء.
6. 4،3 مليار لتر من الحليب الطازج.
7. 200.000 طن من منتجات الصيد وتربية المائية

ج/ إستراتيجية الطاقة البديلة: لقد اعتمد برنامج وطني يهدف لتطوير إمكانات الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة من قبل الحكومة في عام 2011، وقد مر هذا البرنامج بمرحلة تجريبية مخصصة لاختبار التقنيات المختلفة، وتنفيذ مشاريع تجريبية، من بينها محطة هجينة للطاقة (الغاز والطاقة الشمسية) بحاسي الرمل، محطة الطاقة الضوئية بغرداية ومحطة طاقة الرياح بأدرار.

ونظرا للنتائج المشجعة لهذه المرحلة، إضافة للتطورات التكنولوجية وانخفاض تكاليف بعض فروع إنتاج الكهرباء كفرع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فقد دفع ذلك القطاع لإعادة النظر في البرنامج بهدف تعزيز الطموح في هذا المجال ومن خلال ذلك تم تحيين البرنامج مؤخرا من قبل الحكومة إذ يهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة إلى 22 ألف ميغاواط موجهة للاستهلاك الوطني في آفاق 2030، من بينها أكثر 4500 ميغاواط بحلول 2020.

ثانيا: البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة:

أصبحت الجزائر أكثر وعي من ذي قبل بالبعد البيئي، إذ ظهر لها جليا حجم التكاليف التي يجب أن تتحمله جراء هذا الهدر الايكولوجي من خلال التقريرين الوطنيين حول حالة البيئة ومستقبل الجزائر(2000 و2005).

أ/ إستراتيجية مكافحة الاحتباس الحراري: تسعى الجزائر لتقليص الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال الإجراءات التالية[2]:

1. استعادة الغازات المحترقة من مداخن آبار البترول بنسبة 80 إلى 90% في أفاق 2020.
2. تعميم استعمال الغاز في مصافي البترول.
3. تعميم استعمال الغاز في الأغراض المنزلية والانتقال من 1،4 مليون منزل مزود به إلى 3 ملايين منزل في آفاق 2020.

---

[1]- تقرير السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري سبتمبر 2015، من موقع بوابة الوزارة الأولى، http://www.premier-ministre.gov.dz بتاريخ: 2017/08/24 على الساعة: 00:00 سا.

[2]- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص: 443.

ب/ إستراتيجية الحفاظ على الموارد المائية: وهذا من خلال إنشاء المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء من خلال المرسوم تنفيذي رقم 10-01 مؤرخ في 4 جانفي 2010، الذي يتم الأخذ به لغاية 2030، وتكمن إستراتجية لاستدامة هذا القطاع من خلال إعادة تأهيل شبكة مياه الشرب والري من أجل الحد لفقدان المياه، ويتعلق الأمر أيضا بتكثيف تطهير المياه بمضاعفة محطات التصفية لضمان وحفظ نوعيتها وهذا من أجل إعادة استعمالها في الفلاحة والصناعة، ويكون تحدي التسيير المستدام للمياه أيضا بعقلنة استهلاك المياه ما يقتضي في الوقت ذاته نشاطات تحفيز وتحسيس المستعملين وكذا ترقية الإجراءات والمعدات المقتصدة للمياه، فقد وصلت الجزائر إلى إنتاج مياه قدره 6،3 مليار م^3 في السنة أي 9،8 مليون م^3 في اليوم، إذ تجاوز الطول الإجمالي للشبكات 123000كلم وبانجاز 2440 كلم من الأنابيب سنويا، لتقارب نسبة الربط في الوسط الحضري والتجمعات السكنية 100% .

ثالثا: البعد الاجتماعي لإستراتيجية التنمية المستدامة:

خلفت العشرية السوداء آثارا اجتماعية جد مزرية للجزائر سادها الفقر، وافتقار المجتمع للتغطية الصحية والتعليمية، واضطهاد المرأة، والافتقار إلى المياه الصالحة للشرب، لذا كانت تصب جهود الجزائر بالنهوض بهذا البعد لتحقيق التنمية المستدامة.

أ/ إستراتيجية الرعاية الصحية: إن تدعيم التكفل الصحي بالمواطن نوعيا وكميا من أولويات الجزائر، ويتم ذلك من خلال تحسين تنظيم الخدمات الصحية ووفرة المنتجات الصيدلانية، كما يتعين على قطاع الصحة مواجهة أعباء الأمراض غير المتنقلة والأمراض المزمنة وهذا بوضع آليات ملائمة للوقاية والمراقبة مع المحافظة على الجهود المبذولة في التحكم في الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوان والماء وغيرها، كما تعين أيضا على الجزائر رفع التحديات المتعلقة بهداف الصحة التنمية المستدامة، وهو ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ومن أجل ذلك عززت الجزائر القطاع منذ سنة 2014 بثلاث برامج مهمة للصحة وهم يجسدون ميدانيا:

1. المخطط الوطني للسرطان 2015-2019 المتعلق بتحسين التشخيص والعلاج وبالأخص باستعمال الأشعة وتقليص حلقة تنقل المريض.
2. المخطط الوطني 2014-2018 لمكافحة عوامل الخطر للأمراض غير المتنقلة.
3. إطلاق المخطط الوطني 2015-2019 للتقليص السريع لمعدل وفيات الأمومة الذي يرتكز بالأخص على تقديم خدمات صحية ذات نوعية خلال فترة الحمل والولادة للجميع.

رغم تعدد المخططات التي شهدها قطاع الصحة لم ولن تبلغ أهدافها المسطرة إلا إذا تم إصلاح المنظومة الصحية وتدعيمها بإجراءات قانونية وتنظيمية جديدة قصد عصرنة القطاع وتكييفه مع الاحتياجات الجديدة والمستقبلية في مجال الصحة، مع تشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع.

ب/ إستراتيجية التنمية البشرية: يعتبر الإنسان غاية عملية التنمية وفي نفس الوقت يعتبر الركيزة الأساسية لها، بل إنه بغير الاستثمار في التنمية البشرية، جنبا إلى جنب مع الاستثمار في المدخلات المادية فإن عائدات عملية

التنمية ستتناقص بدرجة كبيرة، وذلك باعتبارها محصلة لكل من الاستثمار البشري والمادي، ومن أجل ذلك سعت ولا زالت الجزائر تسعى جاهدة إلى خفض نسبة وفيات الأطفال، ورفع نسبة التعليم، وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي للقضاء على الفقر مع آفاق 2030.

فالجزائر على غرار باقي دول العالم تسعى للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز آليات التضامن الوطني من حماية الطفولة وترقيتها وحماية الاشخاص المسنين والقضاء على الفقر، وكذا ترقية المرأة والمساواة بين الجنسين، مما انعكس على رفع مؤشر التنمية البشرية لعدة سنوات .

الجدول رقم 08: مؤشر التنمية البشرية للفترة 1990-2015

السنة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	متوسط الالتحاق بالتعليم (سنة)	متوسط مدة الدراسة (سنة)	نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي معدل بالقدرة الشرائية (بالدولار)	مؤشر التنمية البشرية
1990	66,7	3,6	9,6	9895	0,577
1995	68,1	4,7	9,8	8825	0,600
2000	70,2	5,9	10,9	9776	0,644
2005	72,2	6,6	12,3	11779	0,686
1010	73,8	7,1	14,0	12875	0,724
2011	74,1	7,3	14,4	12903	0,732
2012	74,3	7,5	14,4	13060	0,737
2013	74,6	7,8	14,4	13070	0,741
2014	74,8	7,8	14,4	13270	0,743
2015	75,0	7,8	14,4	13533	0,754

Source :Rapport sur le développement humain 2016, Le développement humain pour tous Note d'information pour les paiements concernant le Rapport sur le développement humain 2016, Algérie

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر سجلت 0,754 في مؤشر التنمية البشرية لعام 2015 لتحتل بذلك المركز 83 عالميا من بين 188 دولة، فما بين عامي 1990 و2015، إرتفع مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 0,577 إلى 0,754، بزيادة قدرها 29,1٪، ففي الفترة ما بين 1990 و2015، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر بمقدار 8,3 سنوات، وارتفع متوسط مدة الدراسة بمقدار 4,2 سنوات، وارتفعت مدة التعليم المتوقعة بمقدار 4,8 سنوات وإرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الجزائر بنحو 36,8٪ بين عامي 1990 و2015.

رابعا: مؤشر أهداف التنمية المستدامة بالجزائر:

لقد رأينا بأن الجزائر بذلت جهودا من خلال وضع آليات مؤسساتية وقانونية ومالية لضمان تنمية مستدامة تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، لتعطي نتيجة مثمرة في بعض الميادين منها على الخصوص محاربة الفقر، التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية، الاستغلال المستدام للجبال، دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، كما سجلت بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة لاسيما في إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية

اتخاذ القرار، حماية الجو وصيانة الموارد المائية، كما أنها سجلت بيانات هزلية فيما يخص الحفاظ على التنوع البيولوجي والتعاون والتجارة الدوليان، الترتيبات المؤسسية الدولية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 09: جهود الجزائر في مجال تطبيق التنمية المستدامة

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
▪محاربة الفقر ▪تغيير أنماط الاستهلاك ▪التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية ▪محاربة إزالة الغابات ▪محاربة التصحر والجفاف ▪الاستغلال المستدام للجبال ▪دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ▪المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها ▪ نفايات خطرة ▪التربية والتوعية العامة والتدريب	▪إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪حماية الجو ▪الموارد المائية ▪المواد الكيماوية السامة ▪الموارد و الآليات المالية ▪العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	▪التعاون والتجارة الدوليان ▪الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪الترتيبات المؤسسية الدولية

المصدر: عوينان عبد القادر السياحة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره. ص:271.

يتضح من الجدول أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات نحو التنمية المستدامة بالجزائر تعتبر محتشمة إذا ما قورنت بدول العالم، فقد احتلت المرتبة 83 عالميا من بين 149 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والثامنة عربيا بدرجة مؤشر تقدر 58,1 في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تقيس مؤشرات 17 هدفا، وهذا المؤشر يساعد في رصد مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما قطر احتلت المرتبة الأولى عربيا بدرجة مؤشر قدرها 65,8، وتونس في المرتبة الثانية بمؤشر65,1، إذ لابد على الجزائر من تحسين بعض المؤشرات لبلوغ مراتب أعلى في تحقيق التنمية المستدامة، والجدول التالي يوضح موقع الجزائر بين الدول العربية ضمن مؤشر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر :

الجدول رقم 10: مؤشر أهداف التنمية المستدامة للدول العربية

البلد	قطر	تونس	الامارات	الأردن	المغرب	مصر	عمان	الجزائر	السعودية	لبنان	الكويت	العرق	السودان	اليمن
درجة المؤشر	65,8	65,1	63,6	62,7	61,6	60,9	59,9	**58,1**	58	58	52,5	50,9	42,2	37,3
الترتيب العالمي	49	51	55	59	64	66	74	**83**	85	86	100	105	127	137
الترتيب عربيا	1	2	3	4	5	6	7	**8**	9	9	10	11	12	13

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على: زاكس، جيه وأخرون مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات – التقرير العالمي، مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول، نيويورك، 2016.ص:16-13

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة بالجزائر

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات التي تواجهها وتحول دونها ودون تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي المطلب التالي سنذكر مجموعة من التحديات.

أولا: ضعف معدل النمو الاقتصادي:

يسجل معدل النمو في الجزائر تذبذبات نظرا لارتباطها المباشر بتقلبات أسعار البترول، ونتيجة انخفاض أسعار هذا الأخير فإن نسبته ستنخفض نتيجة تقليص الإنفاق العام الذي بقي إيجابيا رغم تأثره بركود إيرادات صادرات المحروقات وخاصة إذا بقيت أسعار النفط تحت متوسط 35 دولار للبرميل.

إن المعدلات المحققة في الجزائر غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وحسب توصيات البنك العالمي يجب تحقيق معدل نمو في حدود 7%[1].

الجدول رقم11: تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2013-2018

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018 ت
معدل النمو	2,3	4,0	4,5	4,2	3,4	3,1
الزراعة	8,2	2,5	7,6	4,8	4,9	4,5
الصناعة	2,3	3,4	4,1	4,5	3,2	3,2
الخدمات	-0,3	5,6	3,7	3,4	3,0	2,4

المصدر: http://pubdocs.worldbank.org بتاريخ 2017/08/25 على الساعة 20:00سا

ت= توقعات البنك الدولي

يتضح من الجدول تراجع في مستوى النمو الاقتصادي ويرجع التراجع أساسا إلى انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض مداخيل قطاع النفط، كما أن نمو قطاع الخدمات بلغ ذروته في سنة 2014 بنسبة 5,6 بعدما كان بالسالب في ذي قبل ليعود إلى الانخفاض مجددا، أما قطاع الزراعة فهو في انخفاض هو الآخر نتيجة سوء الأحوال الجوية، ويبقى ارتفاع النمو في هذا القطاع رهينة الطقس وتساقط الأمطار.

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي وبلوغه نسبة نمو تقدر بـ7 % كما هو موصى به من قبل البنك العالمي وكما هو مخطط بلوغه ضمن البرنامج الخماسي (برنامج توطيد النمو) 2015-2019 إذ يجب تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات في جميع القطاعات ذات الأولوية مثل السياحة والفلاحة، وكذا ترشيد النفقات العمومية وعصرنة المنظومة الاقتصادية والمالية وتأهيل المورد البشري.

ثانيا: تحدي توفير الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسة في الجزائر، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة في الجزائر لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الغذاء، واتسعت

[1]- صالح تومي، راضية بختاش، أثرالجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، العدد:7، 2006. ص:22.

الفجوة الغذائية، وأصبحت الجزائر تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسة، وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية، كما يعاني القطاع الزراعي من" فجوة تكنولوجية" تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي.

إن انعدام الأمن الغذائي يشكل تحد كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، ويعد هذا الوضع نتاج سياسات تنموية فاشلة لم يحظ فيها القطاع الفلاحي بالأولوية والاهتمام الكافيين، حيث عانى من التهميش في المخططات التنموية مع ضعف نصيبه من الاستثمارات الوطنية، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الفلاحي الذي لم يواكب الطلب الاستهلاكي، وبالمقابل ارتفعت الواردات الغذائية حيث تجاوزت 2 مليار دولار خلال سنوات التسعينات وتعدت 4مليار دولار سنة 2010 ومن المتوقع أن تتعدى 6,5 مليار دولار سنة 2020، والجدول التالي يوضح مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي ومساهمته في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم12: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي خلال الفترة 2008-2015

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي %	10,07	9,03	8,62	9,4	10,64	11,07	12,67

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك العالمي من الموقع: http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

من خلال الجدول يتضح لنا جليا أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي وهي نسبة تزيد بالتقريب بـ 1% كل سنة وهي مساهمة ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة لدى الجزائر وبالأخص بالمساحة الصالحة للزراعة بالجزائر إذ تم استغلال 17,4% من المساحة الصالحة للزراعة سنة 2015، فالملاحظ هو أن النسبة المسجلة في سنة 2015 بلغت حدود 12,67% وهي نسبة تبقى ضعيفة في المساهمة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية.

ثالثا: تحدي القضاء على الفقر:

إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات، لذا يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ[1].

[1]- أهداف التنمية المستدامة، موقع الامم المتحدة، www.un.org بتاريخ 2017/07/12 على الساعة 11:00سا.

إن آفة الفقر تنعكس سلبا على النسيج الاجتماعي في الجزائر، والمتتبع لحال البلد في السنوات الأخيرة يمكن له أن يرى بوضوح الآثار السلبية لظاهرة الفقر من جريمة منظمة، عمالة الأطفال، انتشار شتى أنواع الأمراض لاسيما منها المزمنة، إذ يمثل استئصال آفة الفقر التحدي الأكبر الذي يواجه العالم اليوم وهو من أحد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، لذا وجب تقليص نسبة الفقراء في الجزائر وخاصة في الأرياف باعتبارها مناطق أقل تنمية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

الجدول رقم13: معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2008-2013 الوحدة:%

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	% 11,1	%9,8	% 6,2	%5,55	% 5,20	% 5,03

المصدر: حاج قويد قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف العدد:12، 2014. ص:19.

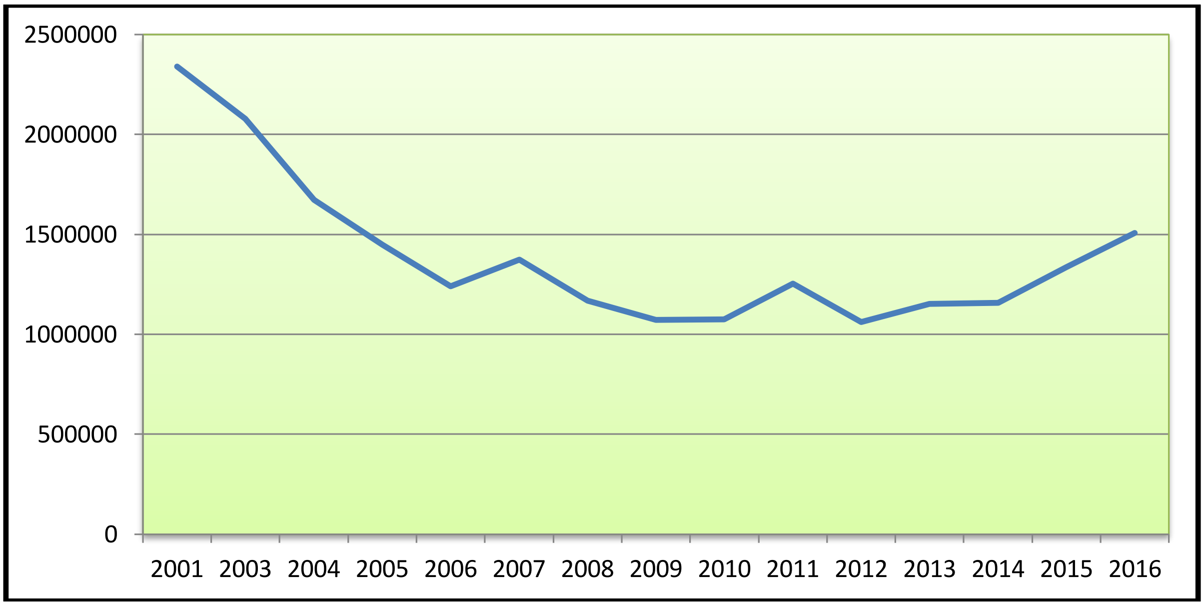
من الجدول نلاحظ بأن الجزائر سعت على مدار السنوات من 2008 إلى سنة 2011 بتخفيض نسبة الفقر، فقد سخرت الجزائر كل إمكانياتها للقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي من خلال عدة برامج موجهة لفئة المحرومين والمعوزين، وهذه البرامج هي الشبكة الاجتماعية برامج مساعدة التشغيل، منحة المعوزين والمعاقين وكبار السن، ونتيجة لذلك عرف مؤشر الفقر تحسن معتبرا خلال السنوات الأخيرة، وتشير كل التصريحات الصادرة عن الجهات الرسمية في الجزائر إلى أن معدل الفقر في تناقص مستمر فقد إنخفض من نسبة 11,1% إلى نسبة 5,03% سنة 2013، ولكن تشير بعض التقارير وتصريحات الخبراء إلى أن نسبة الفقر في الجزائر مازالت مرتفعة جدا وتفوق35 %.

رابعا: تحدي القضاء على البطالة:

عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا انعكس إيجابيا على بعض المؤشرات الاقتصادية من بينها معدلات البطالة، فهذه السنة هي بداية تطبيق برنامج الاستثمارات الاقتصادية عبر مختلف برامج النمو ووفقا لمخططات التنمية التي انتهجتها الجزائر من هذه السنة لغاية 2019، والتي شكلت منعرج نوعي في سوق العمل الجزائري بحيث كان خفض معدل البطالة إحدى أولوياتها، وذلك نتيجة لإدراك الحكومة الجزائرية للخطورة المرتبطة بظاهرة البطالة والآثار السلبية الناجمة عنها، ولهذا فقد كان لزاما عليها التحرك في التصدي لهذه الظاهرة والعمل على إتاحة فرص عمل بأقصى طاقة ممكنة الاستيعاب للأعداد المتزايدة من طالبي الوظائف وفرص العمل من خلال مجموعة من البرامج والإجراءات الهادفة إلى التخفيف من حدة هذه الظاهرة وعلاجها، ولعل أهمها الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر هي الصندوق الوطني للبطالة (CNAC)، جهاز إدماج الشباب المهني (DIPJ)، جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP)، صندوق دعم تشغيل الشباب(FAEJ) عقد العمل المدعم(CTA)، الوكالة الوطنية للشغل(ANEM) الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، المنحة الجزافية للتضامن(AFS).

أما فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فقد بلغ حجمها بالجزائر سنة 2016 بـ1508000 شخصا، وبلغت بذلك نسبة البطالة 12,3% على المستوى الوطني مع تسجيل زيادة قدرت بـ 1,8 نقطة مقارنة بسبتمبر 2016، وتمثل الفئة العمرية مابين 25–29 النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل بـ 439000 شخص.[1]

الشكل رقم09: تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة 2016/2001. الوحدة: بطال



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن عدد البطالين في الجزائر بدأ في الانخفاض منذ سنة 2001 حيث كان عدد البطالين 2339446 شخص، ليبلغ أدنى مستوياته لهذه الفترة سنة 2009 بعدد البطالين 1072000 شخص ليعود للارتفاع من جديد ابتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016 بعدد 1508000 شخص بطال، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع اسعار البترول والذي انعكس على تراجع الاستثمارات العامة وكذا سياسات التشغيل.

خامسا: تحدي التلوث البيئي:

إن وضعية التلوث البيئي في الجزائر كغيرها دقت ناقوس الخطر، فإلى جانب المخاطر البيئية ذات البعد العالمي التي تهدد جميع اقطار العالم، نجد أن الجزائر تعاني من ويلات التدهور البيئي على المستوى الاقليمي وهذا نتيجة عدم الاهتمام بالبعد البيئي في عملية التنمية، ويمكن ابراز أهم مظاهر التدهور البيئي الذي يشكل عائقا أمام التنمية المستدامة على الصعيد الوطني في النقاط التالية:

1/الزيادة المفرطة للتعداد السكاني: حيث يعتبر النمو السكاني المطرد يعتبر من أهم عوامل تدهور النظم البيئية إذ يعتبر مصدره الأساسي، إذ أنه يساهم في تدهور البيئة الطبيعية المحيطة، وله تأثير كبير على نضوب الموارد الطبيعية المحدودة، إذ بلغ عدد السكان في الجزائر 40,836 مليون نسمة سنة 2016 بمعدل نمو 2,17% وبكثافة سكانية قدرها 16,74 شخص لكل كيلومتر مربع، وفي الواقع فإن غالبية السكان يتمركزون في الشمال

[1] - Office national de statistique, activité, emploi et emploi en avril 2017.

بنسبة تتجاوز الثلثين من إجمالي السكان، وهو ما يشكل زحفا على حساب الأراضي الزراعية وعائقا كبيرا أمام تخطيط الأرض وخاصة في البناءات الفوضوية وحركة المرور الكثيفة المسببة في التلوث الهوائي وغيرها من الآثار السلبية الناتجة عن عدم توازن مابين عدد السكان والمساحة المخصصة لذلك.

2/ **انتشار النفايات الصلبة**: تشكل النفايات الصلبة المنتشرة عبر ربوع الاقليم الجزائري أكثر المظاهر السلبية الملوثة للبيئة والتي تتطلب تكاثف الجهود لمحاربتها، واتخاذ الاجراءات والسياسات الحازمة المتعلقة بتسيير هذه النفايات ومعالجتها بطريقة سليمة، من حيث إنتاجها وزيادتها، وإعادة تصنيع بعض مكوناتها لاستعمالها مرة أخرى، كإنتاج الطاقة أو استعمالها كأسمدة فلاحية، بالإضافة إلى الطمر الصحي للمواد المتبقية التي لا يمكن استرجاعها أو الاستفادة منها.

لقد أكدت الدراسات المحلية أن نسبة انتاج النفايات تقدر بـ 0,5 كلغ للساكن في اليوم الواحد، أما في المناطق الحضرية فإن هذه النسبة تتجاوز 0,65 كلغ للساكن في اليوم الواحد، وقد بلغت هذه النسبة ذاتها في العاصمة 0,74 كلغ للساكن في اليوم الواحد، وقدرت في الجزائر ما نسبته 70% نفايات عادية و24 % نفايات معدية و4,8% نفايات سامة و1,2% نفايات خاصة، بمجموع يقدر بـ125000 طن سنويا[1].

3/ **استنزاف الأراضي وتدهورها**: تعاني الأراضي بالجزائر من التدهور جراء سوء إدارتها وذلك بزيادة أنواع وكميات الملوثات وتصاعد مشكلة التخلص من النفايات والفضلات، بالإضافة إلى مشكلة تغيير صفة الاستعمال للأراضي الزراعية ومرورها بظروف مناخية صعبة خلال فترة التسعينات مما سبب في فقدان التربة وتآكل سطح الأرض نتيجة عملية انجراف سطح التربة بالرياح والأمطار مما أدى إلى تهديد خصوبة الأراضي.

إن تدهور الأراضي في الجزائر كان ناتجا للصور التالية: الانجراف المائي وهو الذي تحدثه السيول بنسبة 83% (المنطقة الغربية 47%، المنطقة الوسطى 27%ن المنطقة الشرقية 26%)، والانجراف الهوائي الناتج عن الرياح ويحتمل أن تتصحر حوالي 500 ألف هكتار من الأراضي السهبية وأكثر من 7 ملايين هكتار مهددة بنفس الظاهرة، وقد قدر هذا التدهور وفقا لأسبابه الكيميائية بـ 8406 ألف هكتار، وبسبب انجراف التربة بالماء والهواء على التوالي بـ 3858 ألف هكتار و 12309 ألف هكتار[2].

4/ **التدهور البيولوجي**: إن التدهور البيئي يهدد الجزائر نتيجة عدة عوامل تأتي في مقدمتها الممارسات البشرية مثل الصيد الجائر الذي يهدد السلسلة الغذائية والقضاء على عدة أصناف من الحيوانات بالإضافة إلى الحرث العشوائي الزحف العمراني، نضوب كمية المياه وتعرض المناطق المحيطة بالأنهار والواحات إلى الجفاف، كما نجد أن التغيرات المناخية لها آثار سلبية على فقدان قدرة الكائنات الحية على التأقلم والتكيف مع هذا التغير.

---

[1]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الدليل الإعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الحضرية الصلبة، التعاون التقني الألماني، الجزائر، أفريل2003 . ص:39 .

[2]- شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي، العشري (2001-2011)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد12، 2013 . ص:100.

المبحث الثالث: تنمية السياحة بهدف تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

تعد السياحة قطاعا مهما في تحقيق التنمية نظرا لآثارها على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فهي قطاع محوري يعمل على نشيط قطاعات عديدة، وبالرغم من ذلك بقي هذا القطاع في الجزائر يعاني الكثير من التهميش ولم يَرْقَ إلى المستوى المطلوب، وعلى هذا الأساس تبنت الجزائر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030، وجعله كمرجعية رئيسة لتفعيل قطاع السياحة وإعطائه مكانة لائقة به محليا وإقليميا ودوليا تؤهل الجزائر لأن تكون في مصاف الدول السياحية الرائدة.

المطلب الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

تبنت الجزائر إستراتجية لتنمية قطاع السياحة نظرا لما تملكه من مؤهلات وإمكانيات، تهدف من خلالها تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتوج السياحي وجعله أكثر جاذبية داخليا وخارجيا، ومن أجل ذلك بادرت الجزائر إلى صياغة مخطط توجيهي للسياحة لآفاق 2030 بآفاقه وأهدافه وآلياته ليضع مخطّطا يتم على أساسه النهوض بصناعة السياحة الجزائرية مقوماتها التميز والجودة لضمان موارد مستدامة تستفيد منها الأجيال المتعاقبة.

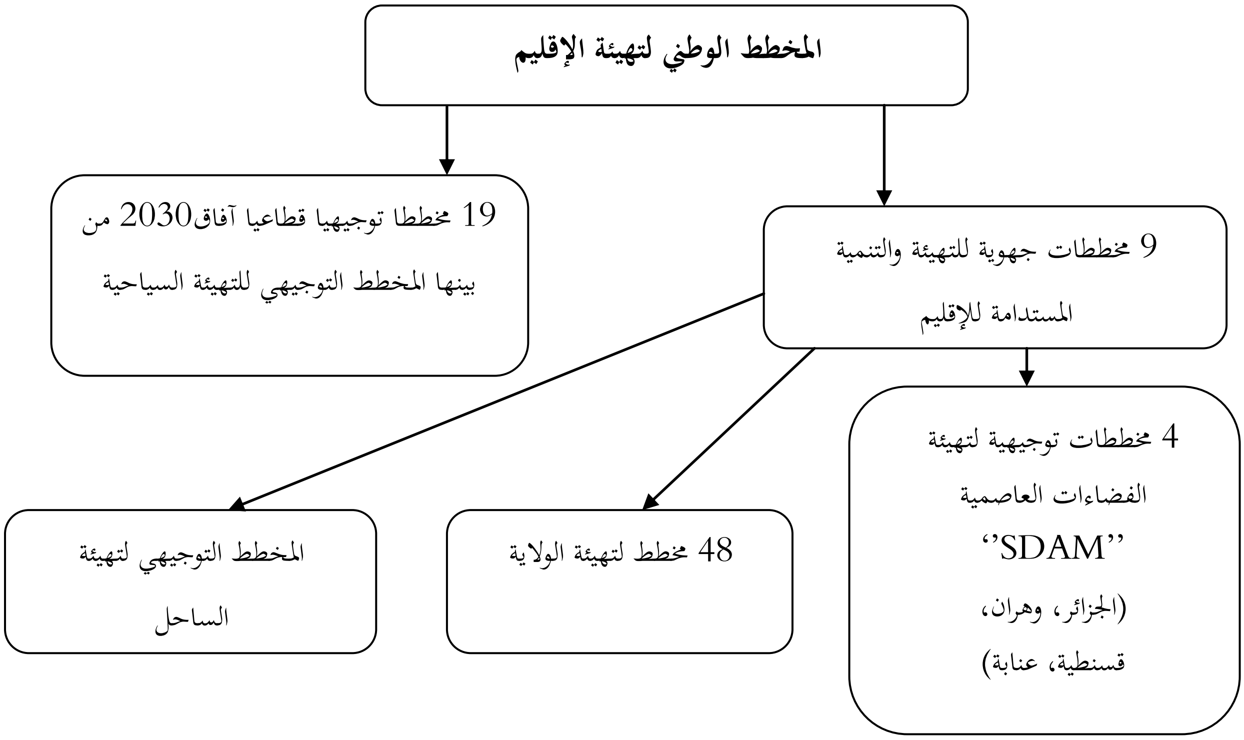
أولا: ماهية المخطط التوجيهي للسياحة:

شكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SDAT)، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة.

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يمثل التأطير الملموس لانطلاقة القوية للسياحة الوطنية وإدماجها ضمن شبكات التجارة الدولية للسياحة بفضل بروز الجزائر كمقصد سياحي مميز على الصعيد الدولي حيث يتمثل الهدف الأساسي في قلب الاتجاه الحالي وتحويل الجزائر من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل لهم.

وقد جاء لتطبيق الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع السياحة من خلال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT أفاق 2030، المستمد من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي يهدف إلى جعل الجزائر وجهة سياحية عالمية على المدى البعيد وهو جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والشكل التالي يوضح مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

شكل رقم 10: مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم: 01، جانفي 2008، ص:11.

هذا المخطط الذي أعلنت من خلاله الدولة نظرتها إلى السياحة الوطنية في مختلف الآفاق على المستوى القصير والذي حدد بسنة 2009، وعلى المدى المتوسط لغاية 2015، والمدى الطويل والذي حدد بسنة 2025، وتم تمديده إلى سنة 2030، وهذا في إطار السعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة للسياحة [(1)].

يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى إدماج الجزائر في المنظومة العالمية لمختلف القطاعات في سياق من الشمولية والتنافسية، ونقسم هذه البرامج حسب الهدف منها إلى[(2)]:

1) **ضمان إقليم مستدام:** من خلال ضمان ديمومة المورد المائي والمحافظة على التربة ومحاربة التصحر، وكذا المحافظة على التراث البيئي من خلال توخي مختلف المخاطر الكبرى .

2) **خلق حركيات إعادة التوازن الإقليمي:** وذلك من خلال فرملة التوسع نحو الساحل وتوازنه، والبحث عن خيارات أخرى مثل تنمية الهضاب العليا والجنوب، وأيضا من خلال إعادة الموقعة الصناعية والإدارية وكذا إنشاء نظام حضري متسلسل ومفصل.

---

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم 01، جانفي 2008، ص04

[2]- نفس المرجع ، ص:10.

3) **ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم:** من خلال التنمية المحلية لاسيما البنى التحتية من عصرنة وتشبيك هياكل الأشغال العمومية من النقل والإمداد والاتصالات، والانفتاح الدولي للإقليم والبحث عن فضاءات جديدة للنمو، وفتح أقطاب التنافسية والامتياز في جميع المجالات.

4) **تحقيق العدالة الإقليمية:** وهذا من خلال كل من التجديد الريفي والحضري واستدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق.

5) **ضمان حكم إقليمي راشد:** ويندرج هذا الخط التوجيهي في إطار منطق الشراكة بالإضافة إلى وظائف التحكيم والضبط، حيث تضطلع الدولة بسياسات عمومية قوية قادرة على ضمان مستوى عالٍ من التضامن الفضائي والإقليمي، وتبقى الدولة فاعلا اقتصاديا في بعض الميادين الحساسة خاصة المحروقات، وتطور الدولة بإمكانياتها للتدخل وتحدد الأدوات والترتيبات التي تسمح لها بإنجاز سياساتها العمومية وتنسيقها مع القطاع الخاص الذي يضمن بصفة تدريجية تنمية النظام الإنتاجي في جزء كبير منه.

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية للمخطط

تهدف الجزائر من خلال إعدادها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 إلى خمسة أهداف وهي:

أ/ ترقية اقتصاد بدل المحروقات:

تسعى الجزائر للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات وهذا بتنويع النسيج الاقتصادي، وسعت الجزائر من خلال هذا المخطط للنهوض بالقطاع السياحي من أجل زيادة حصتها السوقية في هذا المجال، وجعل السياحة إحدى محركات وركائز الاقتصاد الوطني من خلال تنمية جادة للمنتوجات السياحية التالية: السياحة الصحراوية، السياحة الشاطئية، سياحة الأعمال والمؤتمرات، السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر، السياحة الثقافية السياحة الرياضة والترفيهية والاستجمامية، وبتنمية هذه المنتوجات تجعل من الجزائر وجهة سياحية بامتياز ومنارة في حوض البحر المتوسط، وبالتالي توفير مناصب الشغل وتحقيق عائدات تساهم في تحقيق توازنات في كل من الميزان التجاري والموازنة العامة.

ب/ تثمين صورة الجزائر:

يسعى برنامج تثمين وجهة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون عن السوق الجزائرية، وحجز مكانة دائمة بين الوجهات السياحية العالمية، والعمل على عرض منتوج سياحي يتكيف مع الطلب السياحي المحلي والعالمي، لإعطاء رؤية حقيقية عن صورة الجزائر وخاصة بعد ما نالته جراء العشرية السوداء، وتبقى ترقية وتثمين صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية تنافسية تكون أبرز ملامحه الأصالة والابتكار والنوعية.

ج/ الآثر على القطاعات الأخرى:

النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عريضة تشمل مختلف العوامل(النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين)، وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص(الجزائريين والأجانب) والعموميين، مع مراعاة

الانسجام مع استراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(**SNAT** 2025)[1].

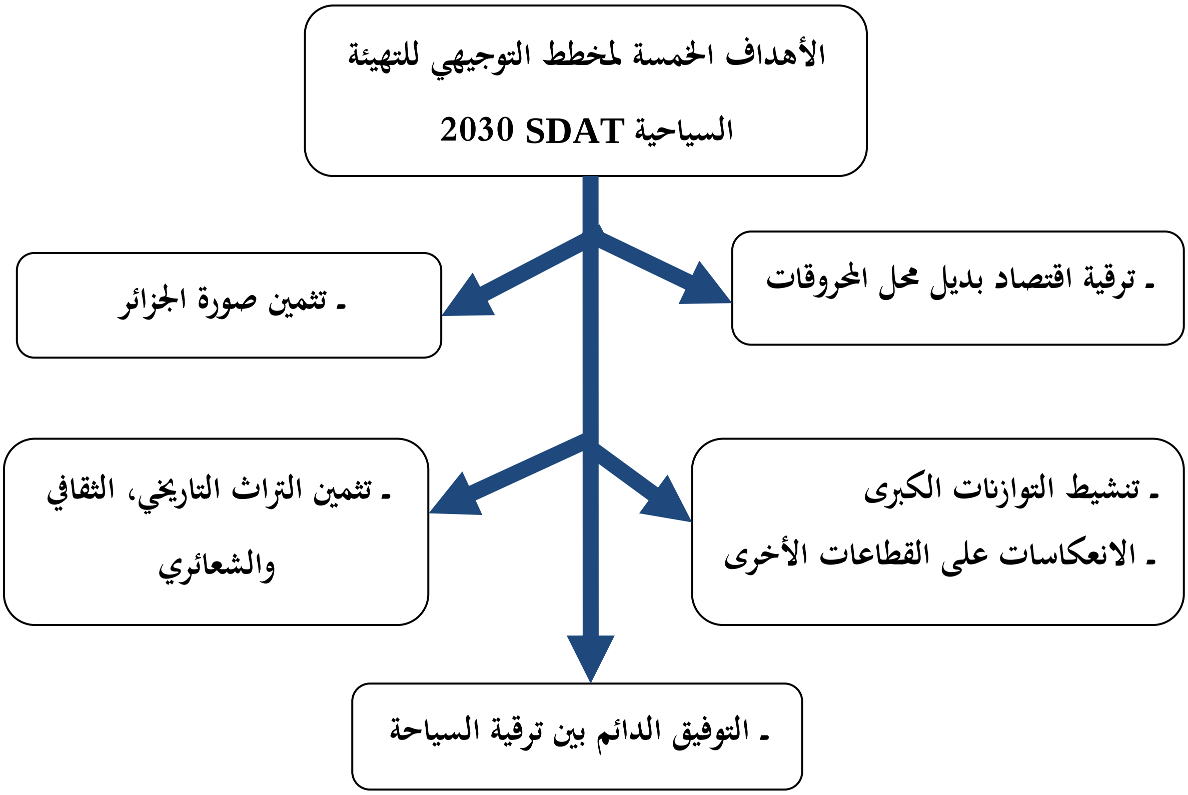
د/ تثمين التراث التاريخي والثقافي والعشائري:

من خلال التعريف بالموروث الثقافي والعادات والتقاليد، وعرضه ضمن منتوج سياحي مستدام يدمج فيه الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري وإظهاره أمام الشعوب الأخرى.

ه/ التوافق بين الترقية السياحية و البيئة:

وهنا يتم دمج ومزاوجة البعد البيئي ضمن خطط وبرامج التنمية السياحية مما يجنبنا الهدر البيئي والمحافظة على البيئة للأجيال القادمة، وهنا تبرز السياحة البيئية كأحد العناصر الفعالة في هذا المجال.

الشكل رقم11: الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030



المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008. ص: 24.

---
[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 01، مرجع سبق ذكره.ص: 22.

ثالثا:مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يجب المرور عبر ثمانية مراحل وهي[1]:

أ/ وضع هيكل القيادة: تمثل هذه المرحلة الخطوة الأولى لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وهذا بتعيين كل من مدير الهيئة ومختلف رؤساء المهام والمكلفين بالمهام، وينظم اجتماع الانطلاق من أجل:

1) تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وشرح أهدافه ومحتواه.
2) تنظيم المستفيدين من المتعاملين في السياحة (الجلسات الجهوية والوطنية لتنمية السياحة آفاق 2030).
3) توضيح أدوار كل متدخل.
4) تحديد البرنامج التقديري لإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
5) تحديد طريقة سير الوحدة.
6) تخطيط اجتماعات العمل.

ب/ تنظيم ورشات العمل لكل مشروع: يتم إبراز هدف ورشات العمل في جمع كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد، وتحديد الطريقة العملية المناسبة، كما يعالج ضمن الورشات مختلف الإشكاليات (الفروع العقارية، الهياكل المالية، فيما بين القطاعات والمتعلقة بكل مشروع ذو أولوية)، بحيث يتم التطرق لكل مشروع من مختلف أوجه إشكالاته، كما يتوجب على الورشات أن تسمح بتحديد مخطط العمل وأولويات التدخل، وكذلك الحصة العمومية في الميزانية التقديرية لإنجاز المشروع.

ج/ تعريف الإستراتيجية وفقا لكل قطب سياحي: بناء على ما تم تحديده في المرحلة الثانية، يتوجب في هذه المرحلة على كل مكلف بمهمة محلية، أن يحدد مراحل تنفيذ المخطط على مستوى قطبه، وهكذا تبرز أولويات التدخل كما حددتها مختلف الورشات التي تخص القطب السياحي الذي يتولى التكفل به، ويحدد المكلفون بالمهمات بإعداد رزنامة تقديرية وتحديد مختلف الدراسات الضرورية لإنجاز الأقطاب (دراسة السوق، دراسة قابلية الإنجاز، دراسات التهيئة).

د/ انطلاق المرحلة قبل العملية للمخطط: خلال هذه المرحلة يتم اجتماع اتصالي مع ممثلي القطاعات الأخرى، الفاعلين المحليين المعنيين بكل مشروع وممثلي مختلف الفروع، والشروع في الدراسات ومتابعتها، ووضع المرصد وأداة المتابعة وتقييم الأقطاب السياحية للامتياز، والبحث عن المستثمرين والمرقين، بالإضافة إلى تنظيم الفروع والمهنيين الاجتماعيين، وبهذا الخصوص تمت برمجة جلسات وطنية للتنمية السياحية لآفاق 2030، مع بداية سنة 2008 بعنوان إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، من أجل تحويل الجزائر إلى بلد سياحي عن طريق ما يلي:

1) مضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر(تسويق وترقية سياحية...).

---

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب رقم 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر، 2008، ص32- 35.

2) تطوير وتأهيل العرض داخل الأقطاب السياحية للامتياز المكرسة للاستثمار مع تعيين الفروع المستقبلية
3) تحديد مخطط نوعية السياحة المحددة من قبل الزبون.
4) حشد التمويل العملياتي.

هـ/ **انطلاق أول الورشات والمفاوضات:** انطلاق الورشات الأولى ذات الأولوية، التي لا تعترضها صعوبات خاصة العقار، أو إعادة تأهيل الموجود منه ويتم ذلك من خلال:

1. تنظيم مسابقات التحكم في الأعمال.
2. اختيار مقدمي الخدمات.
3. دراسات التنفيذ.
4. انطلاق الورشات.

يتعين على رؤساء المهام بمجرد انطلاق الورشات الأولى، الشروع في المفاوضات الضرورية لتنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (إشراك القطاعات الأخرى، اقتناء العقار، البحث عن التمويل، دعم المرافق والتعرف على الشركاء...).

و/ **وضع إستراتيجية للترقية والاتصال:** يوجه الإعلام أولا إلى المحترفين (المتعامل السياحي ووكالات السفر) لاستعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر، وإعطاء ضمانات بتنمية سياحية ذات نوعية، بحيث يجب أن تكون الإستراتيجية على مراحل متتالية (تحديد الأسواق المستهدفة، الأهداف حسب الأسواق، تعريف المنتجات الثنائية وتحديد وسائل وركائز الاتصال).

ز/ **إطلاق مخطط نوعية السياحة:** يتم دعم تجسيد مخطط نوعية السياحة، بمعرفة المؤسسات الفندقية (الفنادق، المخيمات والإقامات)، أصحاب المطاعم، الدواوين السياحية المحلية، وكالات السياحة والسفر والناقلين.

وتشمل عملية مخطط نوعية السياحة 20% من الحظيرة الفندقية بواسطة تنشيط الهيئات، النقابات المهنية (الاتحادية الوطنية للفندقيين، جمعية أصحاب المطاعم التي يجب إنشاؤها وتشجيعها)، كما تدعم بواسطة:

1) عصرنة المؤسسات السياحية.
2) التصنيف القانوني.
3) مخطط التكوين.

ح/ **تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)**:تعتبر مرحلة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آخر مرحلة من خلال إنجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة، بالارتكاز على مخططات العمل المحددة في المرحلتين الثانية والثالثة، كما يتعين على هيئة القيادة عقد اجتماع كل ستة أشهر، للوقوف على درجة تقدم المشاريع وإحصاء الاختلالات، وإعادة ضبط طريقة العمل الضرورية.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

تبنت الجزائر ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 مجموعة من المخططات الإستراتيجية لاستدامة السياحة بالجزائر والرقي بها إلى المستويات العالمية لجعلها منارة قاطبة للسياح من كل صوب.

أولا: مخطط تسويق وجهة الجزائر:

إن تحسين صورة الجزائر مسألة أساسية لبناء صورة سهلة القراءة وجلية لوجهة الجزائر والتعريف بما تزخر به الجزائر من مؤهلات ومقومات بشرية ومادية، بغية زيادة شهرة الجزائر وإعطاء صورة شاملة لتصبح وجهة سياحية كاملة لتثمين الهوية والموروث الثقافي، ومن أجل هذا لا بد من اتباع سياسة تسويقية تعتمد على دراسة العرض والطلب السوقيين والتعرف على الأسواق ذات الأولوية لتحديد الاستراتيجية التسويقية المناسبة، والتي من خلالها تم تقسيم الأسواق الخارجية إلى أسواق ذات أولوية (فرنسا واسبانيا وايطاليا وألمانيا) للحفاظ عليها وأسواق واعدة (بريطانيا، هولندا، النمسا،الدول الاسكندينافية) وأسواق بعيدة (روسيا، الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) لكنها ذات مستقبل.

فبالإضافة إلى التسويق عبر فضاء الإنترنت، يمكن إنشاء دار الجزائر التي توفر أرضية متقدمة وفرصة مواتية لخلق بوابة فريدة لتسويق وجهة السياحة وضمان تجديد صورة الجزائر، كما يسعى مخطط وجهة الجزائر إلى تحديد أربع فئات سكانية مستهدفة وهي[1]:

1) السياح المحليين.
2) الجزائريين المقيمين بالخارج.
3) متوسطو السن في الأسواق المطلوب المحافظة عليها.
4) السياح في مدن البلدان المطلوب الحفاظ عليها.

يسعى مخطط تسويق وجهة الجزائر إلى تسويق السياحة الجزائرية في كل الأسواق، عن طريق أدوات تسويقية تم تحديدها لبلوغ مجموعة من الأهداف، والشكل التالي يوضح مخطط تسويق وجهة الجزائر.

الجدول رقم14: مخطط تسويق وجهة الجزائر

الأسواق	الأهــداف	أدوات التســـويق
كل الأسواق	كل الأهداف	– ابتكار" توقيع "جديد ميثاق، تخطيطي ومواقع إنترنت بثلاثة فضاءات (ترقية، صحافة، الجمهور كبير) متعدد اللغات
	دواوين السياحة وكالات الأسفار	– البحث التجاري، تكوين فرق البيع، التدريب السياحي، رسالة إخبارية، المعارض، شبكة تسويق: فضاء يشجع الميل للسوق الفرنسية، الاسبانية والايطالية.
	الصحافة	– شبكة تسويق: فضاء إعلامي (ميل فرنسي ، اسباني و ايطالي) –بلاغات، ملفات صحفية، رسائل إخبارية، رحلات إعلامية

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 04، مرجع سبق ذكره. ص:26.

		-أحداث (شخصيات مهمة جدا)
	مستهلكون:تسليـــة، أعمال	-محطات تمثيل ، دار الجزائر في العواصم (باريس ، مدريد ، روما ، برلين) -شبكة تسويق: فضاءات (الإعلانات) -مخطط الإعلام ، صورة التلفزيون، إلصاق الإعلانات في العواصم ، دعم شركات الطيران، مخطط الإعلام بالمنتوج (الصحافة المتخصصة)، (الصحراء، البادية) السياحة البيئية، الانترنت(شراء عصابات الرأس) - إحداث الصالونات الهامة ذات الجمهور الكبير
السـوق المحـلي	دواوين السياحة أو وكالات السفر	- واقع التسويق ، تكوين فرق البيع ، التدريب السياحي ، تنظيم الورشات ،الرسالة الإخبارية.
	الصحافة	- التسويق عبر الانترنت، الفضاء الصحفي، البلاغات، الملفات الصحفية، الرسائل الإخبارية، الرحالات الصحفية ،أحداث (الشخصيات المرموقة)
	الجمهور الكبير	-مخطط إعلامي"منتوج واسع الاستهلاك، التلفزيون، الصحافة، اليوميات الكبيرة، الراديو
	المقرين :المنتوج أعمال، مؤتمرات	-العلاقات العامة، التكتلات" اللوبينغ"
الجزائريين غـير المقيمين	القنوات العربية (التلفزيون الجزائري)	التسويق المباشر"البريد، البريد الالكتروني"، السفراء، بطاقة الصيف مخطط الإعلام"المنتوج"

المصدر: عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره.ص: 315.

ثانيا: اطلاق أقطاب الامتياز السياحية:

تعتبر الأقطاب السياحية للامتياز من بين الأهداف الرئيسة التي يركز عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وهذه الأقطاب هي:

أ/تقديم الأقطاب السياحية للامتياز:تتمثل هذه الأقطاب في مايلي[1]:

1/ القطب السياحي للامتياز شمال شرق: يتكون القطب السياحي للامتياز شمال وسط من (06) ولايات هي سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس، تبسة، ويمتد هذا القطب على مساحة قدرها 80347كلم^2 ويحتضن عدد سكان يقدر بحوالي 3,612 ساكن، ويتميز بشاطئ طوله 300كلم و 874000 هكتار من الغابات وسلاسل جبلية علوها يتراوح مابين 500 و1700م .

2/القطب السياحي للامتياز شمال وسط: يتكون القطب السياحي للامتياز شمال وسط من (06) ولايات هي: الجزائر، تيبازة، البليدة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية، مساحته الإجمالية 33.877 كلم^2، حيث يتمركز سكان يبلغ عددهم 11,311 مليون ساكن يمثلون 31% من سكان الجزائر بكثافة تقدر بـ 328 ساكن في كلم^2.

[1]- لمزيد من المعلومات أنظر، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الكتاب رقم 3، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة

3/القطب السياحي شمال غرب: يتكون هذا القطب من سبع ولايات هي: وهران، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان، وتبلغ مساحة هذا القطب 35000 كلم^2 وبه حوالي 6 مليون ساكن، يتميز بطول شاطئ قدره 400 كلم بالإضافة إلى 14 منطقة رطبة ويوجد به أكثر من 50 ينبوعا وثماني محطات لحمامات معدنية.

4/القطب السياحي للامتياز جنوب- شرق" الواحات":يتكون من ثلاث ولايات هي: غرداية، بسكرة، الواد، يمتد هذا القطب على مساحة تقدر بـ 160000كلم^2، ويحتضن سكان يقدر عددهم بـ 1,5 مليون ساكن.

5/ القطب السياحي للامتياز جنوب- غرب "توات القرارة": يتكون القطب السياحي للامتياز جنوب- غرب "توات- القرارة " طريق القصور من ولايتين هما أدرار وبشار، ويمتد هذا القطب على مساحة قدرها 603000كلم^2 ويضم سكان يقدر عددهم بـ900 ألف ساكن، يضم منطقتان رطبتان تامنتيت وأولاد سعيد وبه نقوش صخرية (2000سنة قبل الميلاد).

6/ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير طاسيلي ناجر: يقع القطب أساسا في ولاية إيليزي ، يمتد على مساحة قدرها حوالي 284618 كلم ^{2}ويحتضن حوالي40 ألف ساكن، ويحتوي على الحظيرة الوطنية للطاسيلي المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف اليونسكو.

7/ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير-الأهقار: يتمحور هذا القطب حول ولاية تمنراست، يمتد على مساحة تقدر بـ 456200 كلم^2، ويقطن به حـوالي 137175ساكن، يتميز القطب بمواقع ذات أهمية سياحية ثقافية وطبيعية فقد صنفتها اليونسكو من ضمن التراث العالمي لاحتوائها على مواقع أثرية تعود إلى 60000 مليون سنة، وتحتوي على أعلى قمة جبلية في الجزائر(جبل تاهات 2980م) وعلى ذلك يعتبر قطب إستراتيجي ذو قيمة عالية وخاصة كونها عامل جذب للزبائن الدوليين في ميدان السياحية الصحراوية.

ب/ الاستثمارات السياحية بأقطاب الامتياز:

تسعى الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) إلى إحداث قفزة نوعية في مجال القطاع السياحي وهذا عن طريق إحداث 18 قرية سياحية مصممة وفقا للطلب المحلي والدولي، ولذلك قامت بمنح هذه القرى لمجموعة من الشركات الرائدة في مجال الاستثمارات السياحية، وهذه القرى تحقق للجزائر إجمالي عدد أسرة 55171 سرير، في حين أن دفع المشاريع ذات الأولوية والمحددة من طرف هذا المخطط لإنعاش الاستثمارات الوطنية في شبكة الفنادق من جميع الفئات سيبلغ عدد الأسرة بها إلى 29327 سرير، ومن خلال حاصل مجموع الأسرة المحققة من شبكة الفنادق من جميع الفئات والأسرة المحققة من القرى السياحية للامتياز نجد أن الجزائر ستبلغ 84498 سرير مصممة وفقا للمواصفات الإقليمية والدولية والتي تحقق لها ميزة تنافسية في هذا المجال، والجدول التالي يوضح الأقطاب السياحية للامتياز وعدد القرى السياحية للامتياز والشركات القائمة على الإنجاز وعدد الأسرة بكل قطب.

الجدول رقم 15:القدرات الإيوائية المتوقعة مستقبلا ضمن SDAT 2030

القطب السياحي للامتياز	الفنادق من جميع الفئات عدد الأسرة	القرى السياحية للامتياز	المستثمر	إجمالي عدد الأسرة
الشمال الشرقي	5876	القرية السياحية مسيدة الطارف	الشركة الإماراتية للاستثمار الدولي	2440
		القرية السياحية سيدي سالم عنابة	الشركة السعودية سيدار	4938
المجموع	5876			7378
القطب السياحي شمال وسط	9295	القرية السياحية فورم موريتي1 الجزائر	الشركة الإماراتية إمريال	2004
		القرية السياحية الساحل الجزائر	مؤسسة التنمية الفندقية ماريوت	640
		القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الإماراتية القدرة	360
		القرية السياحية زرالدة غرب الجزائر	الشركة السعودية سيدار	6885
		القرية السياحية عين الشرب الجزائر	المجموعة الكويتية للاستثمار	5985
		القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الإماراتية إعمار	1240
		القرية السياحية وادي لاح سيزاري تيبازة	مجموعة سفيتال	1426
		القرية السياحية الصغيرات بومرداس	الشركة السعودية سيدار	2697
		مشروع ***MEDI SEA*** بودواد البحري بومرداس	المؤسسة الأمريكية التونسية الجزائرية	17510
		القرية السياحية أقريون بجاية	مجموعة سفيتال	1282
المجموع	9295			40029
الشمال الغربي	10146	قرية هيليوس كرستل وهران	ش.م.م إقامة هيليوس فرنسا	220
		القرية السياحية موسكاردا تلمسان	الشركة الاماراتية للاستثمار الدولي	732
		الحلم السياحي مداغ وهران	مجموعة جيلالي مهري	5900
المجموع	10146			6852
جنوب شرق	2092	/	/	/
جنوب غرب توات قرارة	1513	قرية ماسين ، تيميمون ، أدرار	مجموعة الجنوب لتنمية الاستثمار	912
الجنوب الكبير طاسيلي ناجر	150	/	/	/
الجنوب الكبير الاهقار	255	/	/	/
إجمالي الأسرة	29327	/	/	55171
إجمالي الأسرة فنادق وقرى	55171+29327= **84498 سرير**			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الاقطاب السياحية السبعة للامتياز، الكتاب رقم: 3.

ثالثا: مخطط الجودة السياحية:

تحتل الجودة السياحية مكانة هامة لدى الدول السياحية الرائدة، وهذا ما جعل السلطات الجزائرية تسعى لتطوير نوعية العرض الذي يعاني الكثير من النقائص، وهذا ما تم تأكيده من خلال في تقرير التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2017، فقد حلت الجزائر مرتبة متدنية تعكس الواقع المزري لهذا القطاع حيث احتلت المرتبة 118 من مجموع 136 دولة، ومن أجل تدارك هذه المراتب الدنيا تبنت الجزائر مخطط الجودة السياحية والذي يرتكز على زيادة تطوير الموارد البشرية وتحديث المؤسسات والتجهيزات، وعلى وضع علامة خاصة تميزه وتضمن الجودة للزبون من قبل المؤسسات الملتزمة بهذا الانتهاج، إذ ترى المنظمة العالمية للسياحة أن الجودة السياحية هي نتيجة لعملية تتضمن تلبية جميع احتياجات المستهلك ومتطلباته وتوقعاته المشروعة من المنتجات والخدمات بسعر معقول.

ويطمح مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى إدخال جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة ضمن برنامج مخطط الجودة السياحية لمنحهم علامة "جودة السياحة الجزائر"، والتي تمنح لكل مؤسسة تجاوزت مفهوم تصنيف المؤسسات السياحية إلى مفهوم جودة السياحة، فهذه العلامة تشهد بصورة واضحة على أن المؤسسة التزمت إراديا بانتهاج الجودة وهي تسعى دائما لإرضاء الزبائن من خلال تحسين أداء وكفاءة موردها البشري وتنظيمها للأنشطة السياحية بفعالية، وتحديث البنى التحتية بما يوافق رغبات وتطلعات الزبائن.

كما يأخذ مخطط الجودة بعين الاعتبار جميع الأنشطة السياحية الموجودة في البلد ومنها فنادق وترميم، سياحة وسفر، العلاج بمياه البحر، الإرشاد السياحي، المكاتب السياحية ومكاتب الاستقبال والمعلومات، الإطعام، الحمامات المعدنية والمعالجة بمياه البحر، الناقلون، الدواوين السياحية ومكاتب الإعلام والتوجيه، مناطق العبور (المطارات ، و الموانئ...)[1].

رابعا: مخطط الشراكة العمومية– الخاصة:

لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية–الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص في اتجاه واحد صوب تحقيق أهداف المخطط التوجيهي للسياحة، فالقطاع الخاص هو مكمل للقطاع العام في الاستثمارات السياحية، فهو يلعب دورا فاعلا في إنجاح عملية الاستثمار السياحي وهذا لتميزه بعدة سمات لا تتوفر في القطاع العام وتتمثل في توفرها على الخبرة الاستثمارية وتوفرها على كفاءة الإدارة، والقدرة التنافسية التسويقية التي تؤدي إلى توفير الخدمات ورفع مستوى جودتها، بالإضافة إلى وفرة رأس المال الذي يعد الأساس في إنجاح عملية الاستثمار، فبالرغم من هذه المزايا الإيجابية الكثيرة التي يتميز بها القطاع الخاص، إلا أن فرص نجاح الاستثمار السياحي يعتمد على تكامل الأدوار مع القطاع العام الذي يقع على عاتقه بعض الخطوات لإنجاح الاستثمارات السياحية أهمها تجهيز البنية التحتية العامة، إعداد خطط التنمية السياحية الوطنية....إلخ.

---

[1]- عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره. ص ص:339- 340.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياحة من أجل التنمية المستدامة

تنطوي السياحة علي ما تقدمه البيئة للسياحة من مغريات سياحية طبيعية واجتماعية متنوعة ولا حدود لها، فالبيئة هي العمود الفقري للسياحة، وأهم عنصر جذب سياحي في المقاصد السياحية، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت، فالبرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة فهي تشكل مصدرا رئيسا من مصادر التلوث في البيئة، نظرا لزيادة الطلب على السياحة وارتفاع أعداد السياح وتنوع دوافعهم، يؤدي إلى ظهور العديد من الآثار البيئية السلبية على المناطق السياحية، مثل التدهور السريع لبعض الموارد الطبيعية والحضارية والازدحام والتلوث، إذ لابد من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

كما تلعب السياحة دورا هاما في هذه التنمية المستدامة من خلال ما تسهم به السياحة للأبعاد الثلاثة لها والمتمثلة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالسياحة هي من أحد المداخل الهامة التي تساهم في حل المشاكل البيئية أو زيادتها إذا ما لم تستغل جيدا، ومن أجل ذلك تم إدراج مؤشرات يتم من خلالها تقييم آثار السياحة على أبعاد التنمية المستدامة ضمن المخططات التنموية للسياحة، فالتنمية السياحية تسعى إلى رفع قدرات عناصر الجذب السياحي عن طريق الاستثمار السياحي مع الحرص على تثمين التراث السياحي الوطني بما يخدم أبعاد التنمية المستدامة، وهي تتطلب تطوير النشاطات البشرية في الأقاليم مما يؤدي بصفة نظامية إلى[1]:

1) ازدياد حجم النفايات (نفايات الورشات، نفايات منزلية، نفايات المؤسسات السياحية التي تنشأ.
2) زيادة استهلاك المياه، وزيادة في المخلفات من المياه المستعملة وتغيير في أنظمة تصريف مياه الأمطار.
3) احتياجات جديدة في مجال التنقلات.
4) زيادة في الطلب من الطاقة (التدفئة، الماء الساخن، الإنارة).
5) أضرار صوتية جديدة(إقامة أنشطة مضجة، تنقلات....).

إن الجزائر ومن خلال اعتمادها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، قامت بصياغة عدة معايير سياحية مرتبطة بتقييم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والتى اعتبرتها من وجهة نظرها أنه بتحقيقها حققت تنمية نظيفة ذات بعد اقتصادي واجتماعي، ويعرض الجدول التالي معايير تقييم التنمية المستدامة لفحص وغربلة المشروعات السياحية التي لم تَصْبُ إلى التنمية المستدامة.

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 04، مرجع سبق ذكره. ص:18.

الجدول رقم16: معايير التقييم للأوجه الثلاثة للتنمية المستدامة

معايير التقييم للأوجه الثلاثة للتنمية المستدامة		
البيئي	**الاجتماعي**	**الاقتصادي**
التجديد تجديد الموارد	**الاعتراف** تحسين التنظيم الاجتماعي للإقليم (الخدمات الجوارية،الوصول الى الثقافة)	**المردودية** الأداء وإمكانية تطوير النشاط
الوقاية إجراءات الحماية والوقاية	**الإدماج** الترقية الاجتماعية لكل المتعاملين	**الإدماج الاقليمي** المشاركة في التنمية الشاملة للإقليم (البناء الخدمات)
التقويم الانسجام مع الهوية المحلية	**الشراكة** تنمية تعاون، وقوة جماعية	**المرونة** المرونة لمواجهة المخاوف (المنافسة، تطور الطلب...)
الاطار المعيشي الخدمات، الجو المرح، الجمال ...	**إمكانية الوصول** تجنب تطوير سياحة النخبة فقط	**الديمومة** القدرة على تجديد النشاط والجاذبية السياحية للإقليم

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم: 04، مرجع سبق ذكره. ص: 21.

تعتبر مؤشرات الاستدامة ذات أهمية كبيرة كأداة لقياس الاستدامة نظرا لظهور أهمية التحكم في آثار الأنشطة البشرية على البيئة، والمؤشرات عبارة عن مجموعة من التدابير العملية والاقتصادية والاجتماعية لفهم ظروف وآثار التنمية السياحية وتجنب مشاكل الاستدامة السياحية، ومن أجل ذلك تبنت الجزائر مجموعة من المؤشرات لرصد ولتقييم آثار المشاريع السياحية السياحة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بدأ من المؤشرات الاقتصادية مرورا بالمؤشرات الاجتماعية وصولا للمؤشرات البيئية، ويمكن تحديد بعض أهداف مؤشرات الاستدامة فيما يتعلق بأقطاب التنمية المختلفة على النحو التالي[1]:

1) المجتمع: فائدته وإحياء الثقافة.
2) السائح: توفير جودة المنتج وتحقيق رضا السياح.
3) البيئة: المحافظة عليها وحمايتها.

أولا: مؤشرات تقييم البعد الاقتصادي:

تم صياغة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي من خلالها يتم قياس كفاءة السياحة في البعد الاقتصادي مع تحديد أربعة معايير تشمل هذه المؤشرات وعناصر قياسه هذه المؤشرات، وتتمثل هذه المعايير في مردودية السياحة وخاصة في توظيف السكان المحليين، والمعيار الآخر هو مدى اندماج هذا النشاط السياحي ضمن الأنشطة الاقتصادية الأخرى مع تحديد الشرائح الاجتماعية المندمجة فيها، أما المعيار الأخر فهو المرونة أي مدى مرونة

[1] - ARAB Abdelaziz ; ZIDANE Karima ; Le tourisme et le développement durable ;Revue des Sciences, économiques de Gestion et de Commerce, N° 33 – 2016.P: 65.

النشاط السياح مع الموسمية والتقلبات في الساحة الدولية والإقليمية والوطنية ومدى رضا السياح عن أدائها وأخيرا معيار الديمومة الذي يدرس مدى استمرارية النشاط الاقتصادي الكلي الذي تولده السياحة.

الجدول رقم17: تقييم البعد الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة

البعد الاقتصادي		
المعايير	**مؤشرات ممكنة**	**عناصر القياس**
المــــــــردودية ماهي الحيوية الاقتصادية للسياحة ؟	السكان. التشغيل المحلي.	تطوير لسكان النشطين ،مجموع السكان والسكان السواح. تطوير التشغيل المحلي والسياحة الدائمة والموسمية.
الاندماج الإقليمي هل السياحة مندمجة في اقتصاد الإقليم ؟	الشبكة الاقتصادية. تعدد الأنشطة. الأثر الاقتصادي.	شراء المواد الأولية المحلية. % النشطاء المشاركين في السياحة وفي الأنشطة الأخرى. عدد مناصب الشغل في البناء. % الفلاحين ذوي الدخل السياحي.
المــرونـــــــة هل الأنشطة متنوعة ؟	عناصر الموسم. سقف الزبائن. الجاذبية .	عدد المواسم و أيام الاكتظاظ. التنوع الاجتماعي والجغرافي ، تشكيلات الإيواء. عدد المواقع والأنشطة التي تضع شهرة الأقاليم.
الـديمومــــــــة هل السياحة مهددة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي ؟	مسؤوليات المؤسسات. التنظيم. الإعلام.	النسبة المؤوية للمؤسسات المملوكة والمسيرة من طرف الفاعلين المحليين (التجهيز ، البيع بالترقية). المراقبة التجارية ، وجود مرصد.

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم: 04، مرجع سبق ذكره.ص: 24.

ثانيا: مؤشرات تقييم البعد الاجتماعي

إذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، ولذلك حاولت الجزائر وضع مؤشرات ذات بعد اجتماعي قابلة للقياس، من خلال وضع أربعة معايير في إطار تقييم البعد الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة مع وضع عدة مؤشرات ممكنة القياس، وهذه المعايير هي التعرف على الفاعلين المحليين الذين يثمنون من طرف الأنشطة السياحية ودرجة رضاهم، والمعيار الثاني هو مدى إدماج كافة الأفراد الفاعلين في الأنشطة السياحية، والمعيار الأخر هو الشراكة والتي يمكن تم تحديد مؤشراتها بالخدمات المشتركة بين الفاعلين والتنشيط عن طريق حملات الإعلام والدعاية، أما المعيار الأخير ضمن البعد الاجتماعي وهو إمكانية وصول السياحة لجميع الفئات الاجتماعية دون تميز فئة عن أخرى.

الجدول رقم18: تقييم البعد الاجتماعي من أجل تنمية مستدامة

البعد الاجتماعي		
المعايير	**مؤشرات ممكنة**	**عناصر القياس**
التعـــــــرف هل أن الفاعلين المحليين مثمنون من طرف الأنشطة السياحية ؟	ظروف الحياة للموسمين إدراك الفلاحين ، الحرفيين والصناعيين الانتشار المكاني للتنمية.	تطوير لسكان النشطين ،مجموع السكان والسكان السواح . تطوير التشغيل المحلي والسياحة الدائمة والموسمية.
الإدمــــــاج هل تشجع السياحة إدماج كافة المتعاملين ؟	التكوين . إقامة المؤسسة.	توفر التربصات التأهيلية. عمليات الدعم للمجموعات والمهنيين.
الشـــــــراكة هل المتعاملون السياحيون متضامنون في الإقليم ؟	الخدمات المشتركة. التنشيط.	حضور المنظمات. الجماعية من أجل الشراء ، التسويق، النقل، الترقية، وتسيير المواقع وجود هيئة إعلام وعمل نشيط
إمكانية الوصول هل السياحة في متناول أكبر قدر من السكان ؟	تنوع الزبائن. السياحة على أطراف المدينة.	الأهمية النسبية للزبائن ذوي الدخل الضعيف والمتمدرسين. توفير تجهيزات الاستقبال للزيارات اليومية .

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم: 04، مرجع سبق ذكره. ص: 23.

ثالثا: مؤشرات تقييم البعد البيئي

التقييم البيئي أداة تستخدم على نطاق واسع للحد من الأنشطة الإنمائية السلبية على البيئة وتوجيه التنمية المستدامة نحو تحقيق أهدافها، إن أهداف التقييم البيئي هي تحديد العواقب البيئية الضارة لتطوير النشاط السياحي بحيث يمكن تفاديها أو تخفيضها أو أخذها في الاعتبار أثناء عملية التخطيط، تبنت الجزائر ضمن البعد البيئي للنشاط السياحي أربعة معايير يمكن من خلالها معرفة مدى الأثر النشاط السياحي واستثماراته على البيئة فالمعيار الأول هو التجديد والذي من خلاله يتم معرفة مدى تأثر البيئة بالمشاريع السياحية وهذا التجدد طويل أم قصير الأمد، فعند القيام بعملية التنمية يجب مراعاة عدد الأسرة مقارنة بالمساحة ومراعاة كثافة الزوار على المنطقة ومعرفة النسب (السياح /السكان)، مع مراعاة للغطاء النباتي والحيواني للمنطقة السياحية، أما المعيار الثاني فهو الوقاية من خلال ما تقدمة التنمية السياحية من معالجة للتدهور البيئي كالقيام بتهيئة البنى التحتية واستعمال الطاقات البديلة ومراقبة التعمير ومطابقته للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والمعيار الثالث هو دراسة مدى تثمين السياحة للتراث

البيئي والاجتماعي للمنطقة السياحية والتعريف بالموروث الثقافي والتاريخي لها وصيانته، والمعيار الأخير هو الإطار المعيشي من خلال معرفة مساهمة السياحة في تحسيين الإطار المعيشي الملائم وخلق التوازنات مابين الأقاليم، والتقليل من آثار الضوضاء والضجيج وخاصة في أيام الذروة.

الجدول رقم19: تقييم البعد البيئي من أجل تنمية مستدامة

البعد البيئ		
المعايير	**المؤشرات ممكنة**	**عناصر القياس**
التجــــــــديد هل تسمح السياحة بتجديد الموارد ؟	سحر المناظر. استهلاك المياه. الكثافة السياحية	تطوير خصائص المناظر. عدد الأيام وكمية المياه. عدد الزوار في الفضاءات الأكثر ارتيادا .
الوقــــــــاية هل يتم التحكم في مخـاطر تدهور البيئة ؟	الفضاءات الحساسة. معالجة المياه. معالجة النفقات. الأخطار الطبيعية .	مراقبة التعمير. فعالية أنظمة التطهير. وجود نفايات. محدد التعمير.
التثمــــــين هل تثمن السياحة التراث البيئي و الثقافي ؟	الشهرة. المعلومات. دعم المشاريع. التسويق.	وجود مواثيق النوعية . وجود لوحات إشهارية، ومطوية. تقويم السكن والمنتجات التقليدية. تواجد على نقاط البيع المباشر للمنتوج المحلي.
الإطار المعيشي هل تساهم السياحة في خلق إطار معيشي ملائم ؟	الجماليات . نوعية حركة سير الطرقات . الروائح والضجيج.	التوازن بين المناطق الخضراء والمبنية، زراعة الورد ،معالجة الفضاءات العمومية عدد الأيام المكتظة ، وجود ترتيبات قانونية خاصة

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم: 04، مرجع سبق ذكره. ص: 22.

خلاصة الفصل

مع بداية الألفية الثالثة وبعد أن استعاد الاقتصاد الوطني توازناته في ظل البحبوحة المالية، تمحورت استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر لتحسين التنمية الاجتماعية ودعم للنمو الاقتصادي المستدام وحماية البيئة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة لغاية 2030، ولذلك قامت الجزائر بصياغة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي انبثق عنه 19 مخطط توجيهيا قطاعيا آفاق 2030 من بينها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يهدف إلى جعل الجزائر وجهة سياحية عالمية على المدى البعيد وهو جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ولن يتم تحقيق أهداف هذا المخطط إلا بزيادة الاستثمارات السياحية.

أولت الجزائر أهمية كبيرة لتشجيع الاستثمار السياحي بترقيته وتطويره من خلال توفير أنواع المحفزات التي تتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، وهذا لإعادة الاعتبار لهذا القطاع ليستجيب لمتطلبات وتطلعات الزبائن، فلقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بإصدار العديد من القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمار من خلال تضمنها العديد من الحوافز والمزايا، فقد كانت هذه القوانين المتعاقبة نتيجة مواكبة التغيرات والتوجهات السياسية والاقتصادية المحلية والتقلبات الاقتصادية العالمية، فقد تم صياغة هذه القوانين علها تكسب الجزائر مناخا استثماريا صائغا يسيل لعاب المستثمرين المحلين أو الأجانب.

ولبلوغ أهداف المخطط التوجيهي للسياحة من أجل تنمية مستدامة، لابد من صياغة عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس الاستدامة نظرا لظهور أهمية التحكم في آثار الأنشطة البشرية على البيئة، والمؤشرات عبارة عن مجموعة من التدابير العملية والاقتصادية والاجتماعية لفهم ظروف وآثار التنمية السياحية وتجنب مشاكل الاستدامة السياحية، ومن أجل ذلك تبنت الجزائر مجموعة من المؤشرات لرصد ولتقييم آثار المشاريع السياحية السياحة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بَدْءًا من المؤشرات الاقتصادية مرورا بالمؤشرات الاجتماعية وصولا للمؤشرات البيئية، إلا أن الملاحظ أن المؤشرات التي تبنتها وزارة السياحة مؤشرات غير مضبوطة وفي بعض الأحيان تكون صعبة القياس مما يؤثر على نتيجة تقييم الأبعاد الثلاث من أجل أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية لواقع الاستثمار السياحي بالجزائر مع عرض تجربتي تونس والمغرب

تمهيد:

لقد اهتمت الجزائر بالسياحة الوطنية باعتبارها موردا هاما للاقتصاد الوطني، وقد تم التأكيد على ذلك من طرف السلطات العليا للبلاد في أكثر من محفل، من خلال ضرورة ارتقاء القطاع السياحي إلى درجة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ففي إطار سياسة التنمية المستدامة للسياحة لما لها من دور في إيجاد التوازنات الاجتماعية واستمرارها، خاصة وأن الجزائر تزخر برصيد كبير من مقومات السياحة التي تجعلها في المراتب الأولى من حيث الإمكانيات السياحية في العالم، وفي هذا الصدد أولت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي وترقيته وتطويره من خلال توفير مناخ ملائم يتماشي مع المناخ الاستثماري العالمي، ولكن رغم كل الإمكانيات والمجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية وسعيا منها لتحسين الظروف للمستثمرين، يبقى هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا بالنسبة لمن هم أقل منا مؤهلات، ولعل من بين أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر في هذا الصدد، كيف يمكننا الترويج للاستثمارات واستهداف المستثمرين المحتملين بإبراز نقاط القوة وإصلاح وتقويم نقاط الضعف للرقي بهذا القطاع إلى أقصى بعد ممكن.

تكمن أهمية هذا الفصل في الوقوف على واقع السياحة في الجزائر بالإضافة إلى مختلف التحفيزات الجبائية والشبه جبائية الموجهة نحو تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمارات السياحية بصفة خاصة لتكون بذلك عنصر جذب للاستثمارات المحلية والخارجية، كما وقفنا على واقع الاستثمارات السياحية في تونس والمغرب.

ومن أجل ذلك تناولنا في هذا الفصل المباحث التالية:

- **واقع السياحة في الجزائر**
- **سياسات الاستثمار السياحي وتحفيزاته بالجزائر.**
- **واقع الاستثمارات السياحية في تونس والمغرب**

المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات التي تحاول الجزائر النهوض به من أجل فك ارتباطها بقطاع المحروقات خاصة وأن الجزائر تملك مقومات سياحية كبيرة من خلال موقعها الهام بالإضافة إلى شساعة أرضها وتعدد تضاريسها ومناخها، ناهيك عن حضارات لشعوب تعاقبوا عبر الزمن على الجزائر تاركين وراءهم موروثا ثقافيا زاخرا بتنوع الثقافات والعادات والتقاليد، وفي المبحث التالي سنتناول هذه المقومات الطبيعية والبشرية والثقافية التي تزخر بها الجزائر بالإضافة إلى المنشأت القاعدية التي تعتبر شرايين الحياة للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر

تمتلك الجزائر مجموعة من المقومات الطبيعية من مناخ وتضاريس نظرا لشساعة المساحة والموقع الجغرافي اللذان يؤهلانها بأن تكون وجهة سياحية لا مثيل لها، بالإضافة إلى الشريط الساحلي والمعالم التاريخية والثقافية والدينية المتنوعة التي تزخر بها الجزائر نظرا لتعدد وتعاقب الحضارات عليها.

إن أغلب الموارد السياحية الطبيعية والثقافية والتاريخية والدينية موجودة بمناطق التوسع السياحي، حيث تحصي الجزائر حوالي 205 منطقة توسع سياحي منها 160 منطقة بحرية، 23 صحراوية، 22 بالهضاب العليا، تغطي مساحة اجمالية قدرها 53132,63 هكتار، كما شرع في الدراسة لتهيئة 20 منطقة توسع سياحي توزع بين 19 منطقة توسع سياحي على الشريط الساحلي و03 مناطق توسع سياحي بالصحراء[1].

أولا: الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية عنصرا أساسيا من عناصر الجذب السياحي، والجزائر تمتلك من هذه المقومات ما يخولها بأن تكون وجهة سياحية لا نظير لها، فهي تتمتع بثروات عديدة تتنوع من منطقة لأخرى بدءًا من شواطئها الخلابة إلى جبالها الشامخة ووصولا إلى صحرائها الرائعة والشاسعة، مما يساعد على تنوع السياحة كل حسب رغبته (ساحلية، جبلية، صحراوية).

أ/ الموقع والمناخ:

تقع الجزائر شمال القارة الافريقية وفي الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط فهي أكبر دولة في افريقيا من حيث المساحة، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب المغرب وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي ومن الشرق تونس وليبيا فهي بذلك تتوسط المغرب العربي الكبير وبذلك تحتل مركزًا محوريًا في المغرب العربي ولأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، تقدر مساحتها بـ 2381741 كلم^2 ويبلغ عدد اجمالي السكان المقيمين في الجزائر 40400000 نسمة حسب الديوان الوطني للإحصائيات في 1 يناير 2016 .

وتقع الجزائر بين خطي طول 9° غرب خط غرينتش و 12° شرق وهو امتداد واسع بحيث يظهر في الفرق الزمني مابين شرق الجزائر وغربها يفوق الساعة الواحدة، كما تقع بين دائرتي عرض 19° و37° شمال خط الاستواء

[1]- صالح بزة، تحليل اطار استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجاري، 2017/2016. ص:107.

وبذلك هي تضم 19° وهو كذلك امتداد واسع مابين المنطقة المعتدلة الرطوبة في الشمال، والمنطقة الصحراوية المدارية والجافة في الجنوب، مرورا بمنطقة الهضاب العليا التي يميزها مناخ شبه قاري.

ب/ الشريط الساحلي:

يشغل هذا الإقليم شريطا ساحليا طوله 1644 كلم[1] يتميز بارتفاعه وتكوينه الصخري حيث أن الكتل الصخرية المشكلة له يتجاوز علوها 1000م أحيانا، كما أنه يحتوي على عدة مناطق إستراتيجية من الناحية البيئية بحكم موقعه الجغرافي في حوض البحر المتوسط ويحتوي الساحل على شواطئ صخرية ذات أهمية ايكولوجية وكثبان ساحلية، وشواطئ السباحة وغابات تمتد من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى القيمة العلمية والجمالية التي توجد في البحر كالشعب المرجانية ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الشريط نجد القالة، سيدي فرج، تيبازة، بني صاف ....إلخ.

ج/ المناطق الجبلية:

أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي اللّتان تعطيان فرص للإكتشاف والصيد، ومن أهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة ولاية البليدة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالاضافة إلى محطة تكجدة بولاية البويرة[2]، فهاتين السلسلتين ثريتان بالمناظر الطبيعية والحيوانات البرية، فكل هذا الثراء النادر يرشح الجزائر بسهولة لتكون من أولى وجهات السياحة الجبلية والقروية عموما بامتياز، وأهم ما يمّيز هاتين السلسلتين هو:

1/الاطلس التلي: يمتد على شكل سلاسل جبلية باتجاه جنوب شرق وشمال شرق، تحضر بينهما جيوبا سهلية ساحلية ضيقة كوهران ومتيجة وعنابة، وسهول داخلية مرتفعة واسعة نسبيا في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال كتلمسان وسيدي بلعباس وقسنطينة، تمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان إلى حدود المغرب وحتى جبال سوق أهراس عند حدود تونس شرقا وتصل أعلى قمة فيها إلى 2308م في جبال جرجرة بالتحديد جبل لالة خديجة.

2/الأطلس الصحراوي :عبارة عن سلسلة جبلية طولها 705 كلم من فجيج غربا إلى إقليم الزاب شرقا، ويمثل حدا طبيعيا بين الشمال والجنوب وحاجز في وجه رمال الصحراء، وتضم هذه السلسلة مرتفعات عديدة كجبال القصور وجبال العمور وجبال أولاد نايل وجبال الاوراس التي بها جبل شيليا 2328م.

د/ المناطق الصحراوية:

تتميز المناطق الصحراوية بثلاثة صفات رئيسية، هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش، والثالثة طبيعة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهاة" بـ 3003 مترًا ، ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن

---

[1] - https://www.djazairess.com/alfadjr/1829712018/06/08: بتاريخ ، سا12:00 على الساعة:

[2]- صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة البليدة ،21و22 ماي 2002.ص: 05.

500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة تتراوح بين 40° و 45°، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسا من واحات النخيل.

ه/ الحضائر الوطنية: تمتلك الجزائر عبر مختلف المناطق العديد من الحظائر السياحية التي تساهم في عملية التنمية السياحية، يمكن إيجاز بعضها في النقاط الأساسية التالية[1] :

1) الحظيرة الوطنية للقالة والتي تقع في شمال الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط مساحاتها 78000 هكتار وتضم ثلاثة شواطئ وثلاثة محميات تحتوي على خمسين نوع من الطيور وأنواع أخرى للحيوانات.

2) حظيرة جرجرة التي تقع في قلب الأطلس التلي تبعد عن الجزائر العاصمة ب 50 كلم وتساهم هذه الحظيرة في تنمية السياحة الشتوية نظرا لمميزاتها الطبيعية المتمثلة في بقاء الثلوج فيها ثلاثة أشهر دون ذوبان.

3) حظيرة غابات الأرز والتي تبعد عن مدينة ثنية الحد بـ 3 كلم مساحتها 616,3 هكتار، وتقع في حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي.

4) حظيرة الطاسيلي التي تشمل الطابع الأثري، مساحتها 100 هكتار، تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية وصنفت منذ سنة 1982 كتراث عالمي.

5) حظيرة الهقار التي أنشئت سنة 1987 وتضم هضبتي الأتاكور، الحظيرة النباتية والحظيرة الحيوانية بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000سنة، وصنفت هذه الحظيرة من طرف منظمة اليونسكو كتراث عالمي.

6) هناك مجموعة من الحظائر الوطنية مثل (بلزمت 600 هكتار)باتنة، و تازا (300 هكتار)جيجل، و قوراية (100 هكتار).

7) رياض الفتح: تتكون من مناطق متعددة مثل مقام الشهيد وغابة الأركاد.

8) حديقة التسلية والترفيه بن عكنون (304هكتار): تشتمل على منطقة نباتية وحيوانية منها الأنواع المحلية والإفريقية.

9) حديقة التسلية بينام :تقع شمال غرب الجزائر العاصمة، تحتل مساحة 500 هكتار، فيها نشاطات رياضية متعددة.

و/ الينابيع الحموية: تتوفر الجزائر على قاعدة لما يسمى سياحة حمامات معدنية فهي تزخر بعدة منابع حموية تساهم في العلاج الطبيعي وهي تجذب السياح المحليين والأجانب على حد السواء للعلاج من عدة أمراض جلدية وباطنية كالروماتيزم، ويتوفر بالجزائر ما يفوق 202 منبع للمياه الحموية الجوفية موزعة على 39 ولاية، حيث تأخذ الولايات الداخلية حصة الأسد من حيث عدد المنابع الحموية، حيث يمكن لهذا القدر من المنابع الحموية أن

[1]- بوفاس شريف وبن خديجة منصف،ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر- الواقع والتحديات، مداخلة ضمن فعاليات الوطني حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة 05 ماي 1945 قالمة 2014/2013 .

يستغل كمحطات حموية عصرية فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة فيها ليمكن استغلالها على أكمل وجه، فالحمامات المستغلة في الواقع لا تتجاوز 10 حمامات وأهمها حمام ربي بسعيدة، قرقور سطيف، بوحجر عين تموشنت، دباغ قالمة، الصالحين بسكرة، بوحنيفية معسكر، ريغة عين الدفلى، بوغرارة تلمسان.

ثانيا: الموارد الثقافية: وتشمل

1/ المعالم المصنفة عالميا:

تم تحديد سبعة مواقع سياحية بالجزائر ضمن التراث العالمي من طرف منظمة اليونسكو، لما لهذه المعالم من قيمة استثنائية من حيث التاريخ والفن والعلم، ومن المعالم الطبيعية والتشكيلات الجيولوجية والمناظر الطبيعية ذات القيمة الاستثنائية من الجانب الجمالي أو العلمي وهذه المعالم تتمثل فيما يلي:

1) **قلعة بني حماد:** تقع ببلدية المعاضيد ولاية المسيلة وهي من المدن الاسلامية القديمة حيث بقيت أثارها المتمثلة في بقايا الاسوار والقصور والمساجد والأبراج.

أدرجت اليونسكو قلعة بني حماد سنة 1980 في لائحة المواقع الأركيولوجية المهمة، أسفر بحث معمق للموقع على أن المدينة بنيت في 1007 م وهدمت بعد 145 سنة في 1152م [1].

2) **تيبازة:** تضم المدينة عددا من المعالم الدينية، والسياحية، والتاريخية، والأثرية مثل الضريح الملكي الموريتاني (قبر الروميّة)، ويحتوي على نقوش تمثل صورة أسد ولبؤة، وأروقة، ومبنى، ويتميز بأنّه محاط بالأشجار الكثيفة، كما نجد بها الحديقة الأثريّة التي تقع على مشارف الجهة الغربيّة من مدينة تيبازة، وتضم متحفا، وميناء، ومعالم أثرية مثل الأقواس التي تدعم المدرجات، والأسوار العالية، كما تضم مقبرة الحالفهي وهي عبارة عن مقبرة تابعة إلى بازيليك القديس، كنيسة بازيليكا إسكندر وغيرها من المعالم الأثرية الرومانية الأخرى.

3) **جميلة:** تقع مدينة جميلة في ولاية سطيف، وهي مدينة أثرية أسست تقريبا مابين 96 و97 ميلادي من قبل الإمبراطور نارفا، وتربع جميلة على مساحة 42 هكتار تقريبا وهي مدينة بنيت على منحدر جبلي، تحتوي المدينة على فسيفساء تاريخية حسنة التنسيق والزخرفة تصور الآثار للمدينة وأحياؤها وشوارعها محفوفة بالأروقة، توجد بها ساحتان عموميتان أولهما كانت تعتبر مركز الحياة السياسية للمدينة، بها قاعة اجتماع مجلس الشيوخ، والمحكمة ومعبد فينوس.

4) **الطاسيلي:** يقع بولاية اليزي وهي حظيرة كبيرة تشمل مجموعة كبيرة من النقوشات والذي يعود تاريخها إلى ألاف السنين إذ تحتوي على مجموعة كبيرة من الرسوم والنقوش الصخرية والتي يبلغ عددها 15000 نقش ورسم، عكس التطورات التي مرَّ بها تاريخ هذه المنطقة من تطورات بشرية وحيوانية وتاريخية وجيولوجية، إذ

[1] - http://www.univ-msila.dz بتاريخ: 2017/06/27 على الساعة: 10:15 سا.

مكنت الباحثين من تتبع تطور إنسان المنطقة إلى 6000 سنة قبل الميلاد، مما أصبحت قبلة للكثير من السياح المحليين والأجانب.

5) **تيمقاد:** تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجمان عام 100م، تتواجد شرق ولاية باتنة، يقام بها كل سنة مهرجان دولي للموسيقى والتراث لمدة 15يوم، مما يخلق فرصا لزيارة المرافق وتحصيل مداخيل وتنشيط الصناعة التقليدية[1].

6) **واد ميزاب:** يضم وادي ميزاب خمسة قصور تاريخية تنبض بالحياة ترجع إلى حقب مختلفة من التاريخ وتمثل مختلف الوظائف التراثية، الدينية، الاقتصادية، يتكون كل قصر من مجموعة بنايات متلاصقة تكون نسيجا عمرانيا متناسقا متأقلم مع المناخ الصحراوي الحار والجاف صيفا والبارد شتاء، بفضل الاستغلال الأمثل لمواد البناء المحلية، حيث يحتل المسجد أعلى قمة للقصر معلنا عن قدسيته ودوره القيادي في المجتمع.

7) **القصبة:** تقع في العاصمة وهي مبنية على طراز تركي عثماني تحوي عدة أزقة أهمها "زنيقة العرايس" و"زنيقة مراد نزيم بك " وفيها عدة عيون مشهورة كالعين المالحة في باب جديد وبئر جباح في قلب القصبة وعيون في أسفلها، وقد تم هدم جزء منها بعد الاحتلال الفرنسي عام 1830.

2/ الصناعات التقليدية:

إن ارتباط نشاط الصناعة التقليدية والمهن اليدوية والمنتجات المحلية بنشاط السياحة هو ارتباط عضوي إذ لا وجود لنشاط سياحي دون وجود نشاط مزدهر للصناعة التقليدية يجعلها تفتخر بمنتجاتها التقليدية، ولكي تُكْمِل دائرة النشاط السياحي دورانها لا بُد أن تترافق مع ما يوفره نشاط الصناعة الحرفية من منتوجات محلية مختلفة تلخص الارث الحضاري والثقافي للجزائر، ومن أهم ما تزخر به الجزائر من صناعات تقليدية هي صناعة الزرابي والنسيج، القشبية، صناعة الاواني الفخارية والسلال، صناعة النحاس والجلد، صناعة الآلات الموسيقية، صناعة الحلي والطرز، حيث جعلت الجزائر عدة أعياد محلية تجد فيه عيد التمور عيد الزيتون عيد الكسكسي عيد المهري عيد الحلفة وهذه الأعياد موزعة على مدار السنة أغلبها حسب موسم جني المحصول، كما نجد تظاهرات وطنية مثل الصالون الوطني للزربية بغرداية، الصالون الوطني للصناعة التقليدية بالشلف.

3/ المعالم الدينية:

والتي تستهوي مجموعة من السياح الذين يبحثون في التاريخ الديني وإشباع رغباتهم الدينية، كزيارة الزوايا والتي ويبلغ مجموعها نحو 1600 زاوية، حسب وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر، بالإضافة إلى المعالم الدينية كمسجد الأمير عبد القادر، والذي يتميز بزخارفه الجميلة وهندسته المعمارية الرائعة، والتي تجذب العديد من السياح لزيارته من شتى أنحاء العالم، كما لا ننسى مسجد الجزائر الأعظم الذي يتم تشييده ويعد أكبر مسجد في الجزائر العاصمة وأفريقيا وثالث أكبر مسجد في العالم بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي.

[1] - صالح بزة، مرجع سبق ذكره، ص:109.

المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر

إن الإيواء السياحي والتدفقات السياحية يعتبران من أهم المؤشرات السياحية، إذ أن توفر عنصر الإيواء السياحي بالعدد والشكل الكافي يسمح إلى حد كبير بتحقيق جذب سياحي، سواء بالنسبة للسياح الوطنيين أو السياح الأجانب وبالنسبة للجزائر يبقى الإيواء الفندقي أحد نقاط الضعف الرئيسية للقطاع السياحي، فعدد الفنادق بالجزائر تتميز بمحدودية طاقتها الإيوائية ، وهذا ما يفسر تدني التدفقات السياحية والتي تعبر على مدى رغبة ورضا الأجانب عن الخدمات السياحية، حتى أثرت على الجزائريين في حد ذاتها ولجوء الكثير منهم إلى قضاء عطلهم بالإيواء خارج الفنادق، وميل شريحة واسعة منهم إلى السفر خارج البلد.

أولا: تطور طاقات الإيواء

يمكن اعتبار طاقات الإيواء أحد أهم المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم وارتقاء القطاع السياحي، وبالنسبة للجزائر فقد عرف القطاع الفندقي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد انتهاجها لإستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، وفيما يلي نستعرض تطور طاقات الإيواء في الجزائر من 2008 إلى 2014، حسب الجدول التالي:

جدول رقم 20: تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة 2008– 2014

السنة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
2008	1105	86642
2009	1110	88694
2010	1122	92377
2011	1125	94021
2012	1136	96497
2013	1176	98804
2014	1185	99605

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

من الجدول السابق نلاحظ بأن هناك تطور ملحوظ في طاقات الايواء حيث ارتفعت مابين سنة 2008 وسنة 2014 إلى1185 أي بزيادة 80 مؤسسة فندقية بعدد أسرة قدرها 12963 سرير، وقد تم تنويع هذه الطاقات حسب الطابع وحسب التصنيف كما هو موضح فيما يلي.

أ/ توزيع طاقات الايواء حسب نوع المنتج:

تتوزع طاقات الإيواء حسب هذا التصنيف على خمسة أشكال والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم21: توزيع طاقات الإيواء حسب الطابع 2013-2014

الطابع	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	798	55 988	872	61 012
ساحلي	219	29 886	209	27 962
صحراوي	94	6 058	60	4 547
حموي	46	5 467	26	4 259
مناخي	19	1 405	18	1 825
المجموع	1 176	98 804	1 185	99 605

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن طاقات الايواء السياحي حسب نوع المنتج قد ارتفعت سنة 2014 عن 2013 بـ 18 مؤسسة فقط، إلا أن هذه المؤسسات الفندقية قد تركزت في صنفين رئسيين من المنتجات السياحية وهما الحضري والساحلي (شاطئي) بأعداد كبيرة ، نتيجة تمركز أغلب المؤسسات الفندقية في الشمال، وبالرغم من أن السياحة الصحراوية تراهن عليها الجزائر إلا أن طاقة المنتج الفندقي الصحراوي ضئيلة جدا رغم احتلالها المرتبة الثالثة.

ب/ توزيع طاقات الإيواء حسب درجة التصنيف:

تنقسم طاقات الإيواء في الجزائر إلى عدة أصناف كما يظهر الجدول التالي، ليظهر لنا أيضا بأن طاقات الإيواء السياحي تتركز في فئة نجمة واحدة لتأتي بعدها في الترتيب الفنادق غير المصنفة، وهذا يرجع إلى عدم رغبة أصحاب الفنادق بالدخول في فئة التصنيف،كما يظهر لنا أن هناك تطور معتبر في طاقات الإيواء السياحي مابين السنتين، إلا أن هذا التطور لا يلبي احتياجات الطلب المحلي والدولى من حيث العدد والجودة، كما يبين لنا الشكل بأنه تم ادخال نوع جديد إلى الطاقات الفندقية لم يكن مستعملا قبل سنة 2014 ألا وهو قرى العطل والمصنّفة في فئة ثلاث نجوم بـ 274 سرير، والجدول التالي يضهر لنا توزيع طاقات الايواء حسب التصنيف هذا الأخير يمكننا القول بأن القطاع لازال يعاني من عجز كبير في طاقات الايواء والخدمات السياحية المرافقة لها، والتي تلعب دورا حاسما في استقطاب السياح المحليين والأجانب وخاصة في الظروف الراهنة إذا ما اعتبرنا الجزائر هي من بين أهم بديل سياحي للدول العربية بعد كل ما تعانيه من ظروف أمنية جد صعبة.

الجدول رقم 22: توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف للفترة 2013-2014 الوحدة (سرير)

فئة الصنف	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
فنادق 5 نجوم	08	4 242	08	4 242
فنادق 4 نجوم	05	1 600	06	1 800
فنادق 3 نجوم	38	5 775	39	5 829
فنادق 2 نجوم	46	4 605	46	4 605
فنادق 1 نجمة	149	10 639	149	10 639
فنادق بدون نجمة	156	8 406	156	8 406
اقامة سياحية 2 نجوم	02	384	02	384
اقامة سياحية 1 نجمة	01	313	01	313
موتيل / نزل طريق 2 نجوم	02	93	02	93
موتيل / نزل طريق 1 نجمة	01	30	01	30
نزل ريفي 2 نجوم	01	16	01	16
نزل ريفي 1 نجمة	01	20	01	20
قرى العطل 3 نجوم	/	/	01	274
نزل مفروش "وحيد الصنف"	03	91	03	91
نزل عائلي "وحيد الصنف"	10	426	10	426
محطة الاستراحة "وحيد الصنف"	06	170	06	170
هياكل أخرى موجهة للفندقة	196	9 381	196	9 381
في طريق التصنيف	549	52 613	555	52 886
المجموع	**1 176**	**98 804**	**1 185**	**99 605**

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

ثانيا: التدفقات السياحية

تعتبر التدفقات السياحة أهم مؤشر تبرز من خلاله مكانة القطاع السياحي لبلد ما في العالم، حيث في سنة 2015 بلغ عدد السياح في الجزائر 115 798 2 سائحا وهي نسبة جد ضئيلة لسياح العالم الذي تجاوز المليار سائح مقارنة بما تزخر به الجزائر من مقومات ومؤهلات سياحية.

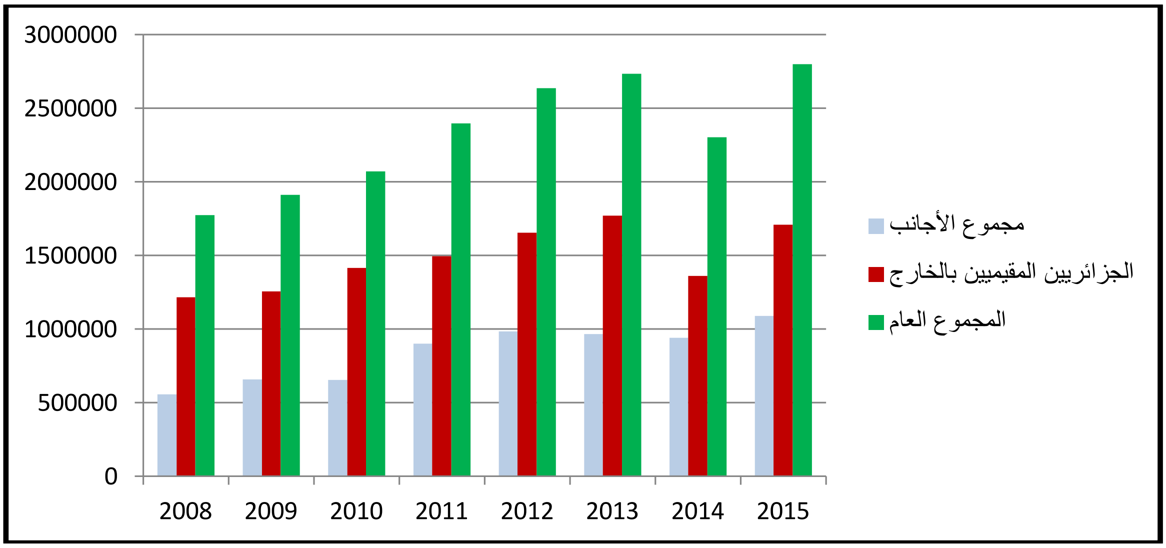
جدول رقم 23: توافد السياح إلى الجزائر للفترة 2008- 2015 الوحدة:سائح

السنوات	مجموع الأجانب	الجزائريين المقيمين بالخارج	المجموع العام
2008	556697	1215052	1771749
2009	655810	1255696	1911506
2010	654987	1415509	2070496
2011	901642	1493245	2394887
2012	981955	1652101	2634056
2013	964153	1768578	2732731
2014	940125	1361248	2301373
2015	1088121	1709994	2798115

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2016.

من خلال الجدول السابق لاحظنا الحركة السياحية القادمة إلى الجزائر،كانت مقسمة بين فئتين وهما الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج، إذ بين الجدول أن أكثر من 60% من السياح الوافدين إلى الجزائر عبارة عن زيارة الجزائريين المقيمين في الخارج لوطنهم، وحسب معايير المنظمة العالمية للسياحة، فهم سياح في بلدهم الأصلي ويعتبرون سياح أجانب.

شكل رقم 12: توافد السياح إلى الجزائر للفترة 2008- 2015 الوحدة:سائح



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن التوجه الجديد نحو السياحة الخارجية لاسيما ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، قد بدأ يعطي ثماره في مجال التدفقات السياحية الأجنبية نحو الجزائر، بحيث سجل سنة 2008 قدوم 1771749 سائح موزعين ما بين السياح الأجانب، الذين بلغ عددهم 556697 سائح والجزائريين المقيمين في الخارج، الذين بلغ عددهم 1215052 زائر، ليرتفع العدد إلى حوالي 2732731 سائح سنة 2013

وهي سنة الذروة ليعود تدريجيا بالانخفاض إلى أقل من ذلك سنة 2014 ليصل العدد إلى 2301373 سائحا، ليرتفع من جديد إلى 2798115 سائح سنة 2015 يتضمن 1088121 سائح أجنبي و1709994 جزائري مقيم بالخارج.

جدول رقم 24: تطور تدفق عدد السياح خلال فترة 2012-2015 **الوحدة : مليون**

السنة	عدد السياح من خارج الجزائر	عدد السياح من الجزائر نحو الخارج	التطور
2012	2.63	1.91	0.72
2013	2.73	2.13	0.6
2014	2.30	2.83	-0.53
2015	1.70 (31 ديسمبر 2015)	3.60 (31 ديسمبر 2015)	-1.90

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2016.

نلاحظ من خلا ل الجدول بأن عدد السياح الوافدين من خارج الجزائر بلغ ذروته في سنة 2013 (2,73 مليون سائح) ليسجل انخفاضا تدريجيا كل سنة ليصل سنة 2015 إلى 1,70 مليون سائح أي ما يعادل نسبة انخفاض قدرها 26% مابين سنتي 2014 و2015، بينما نجد في الجانب الأخر عكس ذلك بالنسبة لعدد السياح المتوجهين من الجزائر نحو الخارج سجل ارتفاعا ليبلغ أعلى ارتفاع سنة 2015 بـ 3,60 مليون سائح ليسجل بذلك نسبة قدرها 26% مابين سنتي 2014 و2015، وهذا يرجع لعدة أسباب أهمها رداءة الخدمات السياحية وغياب تام لعملية ترويج وتسويق الوجهة السياحية الجزائرية مع نقص في هياكل الإيواء من ناحية العدد والجودة .

الجدول 25: أهم الدول المصدرة للسياح في الجزائر لسنة 2015 **الوحدة : سائح**

البلد	تونس	فرنسا	المغرب	الصين	اسبانيا	تركيا	اطاليا	المانيا	البرتغال	الشرق الاوسط
راحة واستجمام	557397	79549	34768	534	6652	6535	2319	2138	842	1182
الأعمال	17857	69945	18663	47468	25715	24833	18325	7412	8028	6494
المهام	46	175	6	54	14	165	51	12	2	10

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2016.

من الجدول أعلاه يتبن لنا أن تونس تحتل الصدارة من حيث تصدير عدد السائحين لتأتي في المرتبة الثانية فرنسا، فقد شهدت الجزائر توافد 575300 سائحا من تونس و 149369 سائحا من فرنسا، ويرجع سبب ذلك إلى العلاقات التي تربط الجزائر بين كل من تونس وفرنسا، حيث أن معظم الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج تقطن بهما بالإضافة إلى قرب المسافة وسهولة التنقل وإجراءات السفر، كما يبين لنا أن هناك ثلاث أنواع من السياحة تجاه الجزائر وهذا حسب الغرض وهي سياحة الراحة والاستجمام بنسبة 65%، سياحة الأعمال 32%، وسياحة المهام (البعثات) تمثل 03% من مجموع السياح.

المطلب الثالث: المؤهلات القاعدية بالجزائر

من خلال مختلف برامج الانعاش الاقتصادي التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 عكست توجهات الجزائر ضمن مشاريع تنموية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها والتي فاقت 300 مليار دولار، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول هذه الفترة، وتقع الأنشطة السياحية العريضة بامتياز في مفترق عدة قطاعات استفادت بصفة مباشرة من انعكاس هذه البرامج التي تعتبر من المؤهلات القاعدية للسياحة.

أولا: المورد البشري

إن توفير العمالة المؤهلة والمطلوبة لممارسة النشاط السياحي تمثل نقطة ذات أهمية كبرى من وجهة نظر المهتمين بالسياحة، فلا يكفي إقامة المشروعات السياحية الضخمة وتخصيص رؤوس الأموال الكبرى لها ولا نوّفر من يقوم بشؤونها تشغيلا وإدارة، إن العمل في القطاع السياحي يتطلب قدرات فنية وإدارية خاصة لمواجهة احتياجات القطاع وتنميتها باستمرار، إن تشغيل أشخاص ينقصهم التأهيل والتدريب الكافي يؤدي إلى فشل هذه المشروعات، فالسياحة هي صناعة خدمات تتطلب مستوى من المهارات سواء الخدمات السياحية المباشرة في المشروعات السياحية أو الخدمات المتصلة بها، فالجزائر تسعى من خلال مخطط التنمية السياحية 2030 إلى صياغة ثلاث أهداف إستراتيجية لتكوين الأفراد ومواكبة التطورات التقنية والبشرية العالمية في المجال السياحي للوصول إلى الحرف السياحية الحقيقية وتحضير الجزائر سياحيا من خلال[1]:

1) تعزيز القدرات التنظيمية، الكفاءات، واحترافية القيادات وعمال التأطير في المدارس.
2) ضمان ميزة تنافسية للبرامج البيداغوجية (التربية) وتأهيل المؤطرين البداغوجيين داخل المدارس.
3) إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي ويتعلق الأمر باعتماد التصديق والتسجيل الرسمي.

ومن أجل ذلك قامت الجزائر بإدراج تخصصات السياحة في الليسانس والماستر والماجستير، بالإضافة إلى تحديث المدارس الموجودة وانجاز مؤسسات التكوين السياحي والمتمثلة في:

الجدول رقم26: مؤسسات التكوين السياحي بالجزائر

المدارس الموجودة الواجب تحديثها	المدارس المصممة للتجهيز	المدارس السبعة في التكوين المهني
. المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالأوراسي. . المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو. . المعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة.	. المدرسة السياحية بتيبازة. . المدرسة السياحية بعين تيموشنت	وهي مدارس تابعة لوزارة التكوين المهني بكل من الطارف، تلمسان، عين البنيان، تيزي وزو، تمنراست، بومبرداس، غرداية.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، جانفي 2008.

[1]- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 02، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمس وبرامج أعمال السياحة ذات الأولوية، 2008. ص:41.

ثانيا: امكانيات الاستغلال:

ويقصد بها تلك المنشآت الضرورية لقيام المشاريع والأنشطة السياحية، من شبكة الطرقات والسكك الحديدية وكل أنواع النقل من النقل الجوي والبحري وكذا شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأيضا شبكة المياه والطاقة، والتي لا يمكن أن نقول أنها كافية وإنما هي متواضعة إلى حد ما مقارنة مع الدول المجاورة، حيث عرفت هذه الهياكل القاعدية للنقل تطورا معتبرا في السنوات الأخيرة، أما شبكات الاتصال الهاتفية فقد غطت كامل التراب الوطني سواء السلكية أو اللاسلكية، وقد تم تحسين مختلف الهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تساهم في خلق صورة جديدة للأرضية الخصبة للاستثمار في الجزائر.

أ/ **خدمات النقل**: نجد بها:

1/ النقل البري: يعد انجاز منشآت قاعدية كبيرة بما في ذلك الطريق السيار شرق غرب، الطريق السيار للهضاب العليا والطريق العابر للصحراء من أهم المنشئات التي تزود بها قطاع خدمات النقل، إضافة كبيرة لبلادنا تسمح بدخولها ضمن حافزية قطاع السياحة وعنصر هام من عناصر الجذب السياحي وحتى المستثمرين في هذا القطاع، إذ يعتبر الأكثر استعمالا خاصة في السياحة الداخلية إذ تتوفر على شبكة برية أكثر كثافة في قارة إفريقيا بطول يفوق 112696 كلم موزعة مابين طرق وطنية وطرق ولائية وبلدية، كما يبلغ طول السكة الحديدية 4200 كلم وتقوم الجزائر بكهربة 1000 كلم وتحديث الخطوط وتوسيع وانجاز 3000 ألاف كلم جديدة لتصل إلى 105000 كلم في نهاية 2014[1]، وتسعى الجزائر من خلال انطلاق الورشات الكبرى للتجهيزات العمومية في مجال النقل إلى عصرنة خط السكة الحديدية شرق ـ غرب والخطوط ذات السرعة الكبيرة (LGV) بالإضافة إلى مترو الجزائر وترمواي الجزائر ووهران وقسنطينة وورقلة.

2/ النقل الجوي: يعتبر من أحد الوسائل السريعة في نقل المسافرين وتلبية واحتياجاتهم المختلفة، ورغم أن الهدف الأساسي لهذه الوسيلة هو نقل المسافرين كخدمة أساسية، فالجزائر تمتلك51 مدرجا منها 35 مدرج مفتوح للملاحة الجوية، كما تمتلك شبكة وطنية تمتد بطول أكثر من 18000 كلم تربط بين أكثر من 31 مدينة، موزعة عبر التراب الوطني، غير أن هذه الشبكة مركزة حول الجزائر العاصمة، ويقدر طول الشبكة الدولية بأكثر من 95000كلم تربط الجزائر بأزيد من 35 مدينة أجنبية في قارات:أوربا، إفريقيا، أسيا، أمريكا الشمالية تغطيها 13 مطارا دوليا، وهو ما يسمح للجزائر بالانفتاح أكثر على العالم الخارجي وكذلك توفير وسيلة نقل للسياح بينها وبين مختلف دول العالم.

3/ النقل البحري: تمتلك الجزائر عدة موانئ عددها 40 ميناء متضمنة 11ميناء مختلط (الصيد، المحروقات والتجارة)، وميناءان مخصصان لتصدير منتجات النفط (سكيكدة وارزيو)، وأهمها ميناء الجزائر، وهران، الغزوات، بجاية، سكيكدة، عنابة.

[1] - https://ar.wikipedia.org بتاريخ: 2017/07/01 على الساعة 11:00 سا

ب/ الاتصالات: بدخول عصر الاتصالات وتقنية المعلومات والطفرة الهائلة في وسائل الانتقال ودخول عصر الإنترنت ازدادت تنافسية السياحة وأصبحت وسائل الاتصال تلعب دورا حاسما في جذب السياح وإنعاش السياحة من خلال الاستفادة أكثر من وسائل الاتصال في الترويج والتسويق السياحي، حتى صارت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعتبرا عنوانا على مدى تقدم وتطور البلد المضيف، لذا لجأت الجزائر على غرار الدول بتحسين في شبكاتها الاتصالية وهذا ما يلاحظ في تطور في عدد مشتركي الانترنت والهاتف الثابت والهاتف النقال في الجزائر.

الجدول رقم27: المشتركين النشطين في شبكات الهاتف النقال لكل متعامل 2015-2016 **الوحدة: مشترك**

مشتركو الهاتف النقال	2015	2016	التطور
اتصالات الجزائر للهاتف النقال	14087440	17344746	+ 23,12 %
اوبتيموم تيليكوم الجزائر	17005165	16367886	-03,75 %
الوطنية لاتصالات الجزائر	12298360	13328689	+ 08,38 %
مجموع مشتركي الهاتف النقال	43390965	47041321	+ 08,41 %

المصدر: سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

من الجدول نلاحظ أن عدد مشتركي الهاتف النقال ارتفع بين سنتي 2015 و2016 بـ 3,65 مليون مشترك نشيط وهذا ما يوفق نسبة زيادة قدرها 8,41% بعدد 47041321 مشترك بشبكة تغطي أغلب مناطق الوطن للمتعاملين الثلاثة.

أما تطور مشتركي الهاتف الثابت وصل مشتركوه إلى3404709 سنة 2016 مشترك أي بزيادة 137117 عن سنة 2015 وهذه الزيادة توافق زيادة بنسبة قدرها 4,20%، وفي حقيقة الأمر فإن استعمال الهاتف الثابت للاتصال أصبح مقتصرا على المؤسسات العمومية وبعض الخواص، أما عموم المشتركين اشتركوا من أجل الاستفادة من خدمات الانترنت فقط، والجدول التالي يوضح تطور مستعملي الانترنت.

الجدول رقم 28: المشتركين في شبكات الانترنت 2015-2016 **الوحدة: مشترك**

مشتركو الانترنت	**2015**	**2016**	**التطور**
مشتركو ADSL	1838492	2083114	+ 13.31%
مشتركو انترنت الجيل الرابع (LTE 4G) للثابت	423280	775792	+ 83.28%
مشتركو انترنت الجيل الثالث للنقال G3	16319027	25214732	+ 54.51%
مشتركو انترنت الجيل الرابع للنقال G4	/	1464811	/
مشتركو Wimax (اتصالات الجزائر)	233	251	+ 7.73 %
العدد الاجمالي لمشتركي الانترنت	18581032	29538700	+ 51.09 %

المصدر: سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

من الجدول نلاحظ بأن العدد الاجمالي لمشتركي الانترنت ارتفع سنة 2016 حيث بلغ 29538700 مشتركا أي أنها حققت ارتفاعا قدر بـ 11 مليون مشترك عن سنة 2015 والذي لم يتجاوز 18581032 مشترك فهي بذلك

حققت نمو قدره 51,09 %، ويرجع ذلك للزيادات لعدد المشتركين في جميع الشبكات وكذا دخول مشتركي انترنت الجيل الرابع للنقال G4 حيز العمل كما أن الجزائر قامت بتنويع شبكات الانترنت بما يخدم المستخدمين على أكمل وجه وهذا لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

ج/ الطاقة: تلعب الطاقة في حياتنا دورا كبيرا لا ينافسها فيها منافس فأصبحت من ضروريات الحياة من ماء وغذاء وهواء، فاستمدت ضرورتها من حكم أنه بدونها يتوقف كل شيء من نقل، فلاحة، صناعة، إنارة والطبخ ... ، لذلك نجد أن الجزائر قامت بتوفير تغطية جل مناطق البلاد بالطاقة الكهربائية مما ساعد على تحسين الظروف المعيشية للمواطن في جميع أقطار الوطن، كما قامت بإيصال الغاز إلى ما يقارب 3 ملايين مشترك في مابين (2000 –2013)، كما تسعى إلى انتاج ما يقارب 40 % من إجمالي الكهرباء المنتجة محليا ذات أصول متجددة بحلول 2030.

فقد بلغ الاستهلاك الوطني من الطاقة سنة 2012 حوالي 9,50 مليون طن مكافئ نفط بعدما كان سنة 2000 يقدر بـ 1,30 مليون طن مكافئ نفط، كما تطور الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة 7 بالمائة/ سنة، أي ارتفع من 3,18 مليون طن مكافئ نفط عام 2000 إلى أكثر من 4,36 مليون طن مكافئ نفط عام 2012 [1].

4/ شبكة المياه الشروب والصرف الصحي:

تتوفر الجزائر على عدة مصادر مائية متنوعة ساعدها على عملية التنمية في شتى المجالات، إلا أنه يبقى العائق الأول الذي يواجه المسؤولين هو كيفية ترشيدها بالإضافة إلى البحث عن مصادر لصيانة الأمن المائي من تصفية مياه الصرف الصحي وتحليه مياه البحر وانجاز السدود، فقد قامت الجزائر منذ سنة 2001 بوضع التزويد بالماء عن طريق مياه البحر المحلاة ضمن مخطط الانعاش الوطني الذي رصد غلاف مالي قدره 7 ملاير دولار بانجاز 43 محطة تحلية مع أفاق 2019، كما قامت الجزائر بوضع برنامج من أجل إنجاز 44 محطة وتصفية مياه الصرف الصحي.

ثالثا: المؤسسات السياحية

وتتمثل في الهيأة المشرفة على تنظيم وتأطير القطاع السياحي منها:

1/ الادارة المركزية: والمتمثلة في الوزارة الوصية وهي وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، وتهدف الوزارة إلى القيام بمسئولية إدارة وتخطيط وتنظيم وتنمية صناعة السياحة والارتقاء بها لتشكل موردا إقتصاديا هاما، والسعي لجعل التنمية السياحية المستدامة والنشاط المتصل بها كأولوية إنمائية إستراتيجية تساهم في التخفيف من حدة الفقر وإيجاد فرص العمل لأفراد المجتمع.

2/المديريات الولائية للسياحة والصناعات التقليدية: تعتبر الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي والمسئولة عن مراقبة النوعية، والتهيئة الخاصة بالسياحة وإدراج مناطق التوسع السياحي ومراقبتها ومتابعة تنفيذ المشاريع السياحية.

[1]- وزارة الطاقة والمناجم، تقرير مقدم ضمن فعاليات مؤتمر الطاقة العربي العاشر،أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، يومي 29/27 اكتوبر 2014 .

3/ الديوان الوطني للسياحة (ONAT): يضطلع بترقية المنتج السياحي الجزائري من خلال مشاركته في ترويج السياحة ومتابعة ومراقبة وكالات السياحة والسفر وتوجيه المتعاملين السياحيين، وإنجاز الدراسات العامة لمناطق التوسع السياحي وتوجيه الاستثمارات العمومية والخاصة في ميدان السياحة وتشجيعها بتدابير خاصة في إطار التشريع المعمول به.

4/ الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT): مختصة في العقار السياحي وتعد الأداة الرئيسية المتخصصة والمسئولة عن التسيير، التنمية، والحفاظ على العقار السياحي من خلال الاستغلال العقلاني له، وعليه فهي العامل الأساسي المكلف بتطبيق السياسة الوطنية للتنمية السياحية المستدامة.

5/ النادي السياحي الجزائري (TCA): يعمل على تنشيط السياحة، وله عدة فروع منها الجزائر للسياحة والاستثمار، سياحة وأسفار الجزائر، الجهات الأربعة للأسفار، رحلات بدون حدود[1].

6/المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية(ENET): وتهدف إلى إنجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

7/الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية: والتي من مهامها الأساسية ترقية المنتوج التقليدي والفني على المستوى الوطني والدولي.

8/مؤسسة التسيير السياحي: مهامها الترويج السياحي، فهي مسئولة عن تطوير وإدارة وتنظيم وتسويق المنشأة السياحية.

9/الوكالات السياحية والأسفار: تقوم بالوظيفة التجارية والتسويقية للمنتوج السياحي من خلال:

- حجز الغرف في المؤسسات الفندقية والعمل على تقديم أحسن الخدمات للسياح الأجانب.
- استقبال ومساعدة السياح الأجانب خلال إقامتهم.
- تسويق الرحلات وبيع التذاكر والتعريف بالتراب الوطني في الخارج.

10/الجمعيات السياحية تقوم بنشاطات من أجل إبراز المنتوجات السياحية التي تتوفر في مناطق الوطن، فقد بلغ عدد الوكالات السياحية الناشطة في الجزائر 1215 وكالة سنة 2014 منها 415 وكالة سياحية فئة" أ" و 800 وكالة سياحية فئة "ب".

[1]- بن لكحل نوال، الأغا تغريد، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: سياسات الاستثمار السياحي وتحفيزاته بالجزائر.

في ظل التحديات التي تعيشها الجزائر بفعل تأثيرات العديد من المتغيرات الدولية من جهة وضرورة البحث عن اقتصاد بديل لاقتصاديات الطاقة من جهة أخرى توافقت الرؤى على ضرورة النهوض بالقطاع السياحي وتحسين جودة المنتوج السياحي لجذب أكبر عدد ممكن من السياح من خلال تبني سياسة جديدة تتمثل في فتح المجال للاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي في القطاع السياحي وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، لذلك قامت الجزائر بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية.

المطلب الأول: واقع الاستثمارات السياحية في ظل الاقتصاد الموجه

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الاستثمارات السياحية التي تضمنتها مخططات التنمية للفترة 1962 – 1989، حيث كان النظام السائد هو نظام الاقتصاد الموجه.

أولا : الاستثمارات السياحية بالجزائر للفترة 1962–1966:

في ظل الاستعمار كانت الجزائر تشكل مركز جذب للعديد من السياح الأجانب الذي تزايد بعد الحرب العالمية الأولى مما دفع بالمستعمر الفرنسي إلى إعداد برنامج للتوسع السياحي في الجزائر تضمنها مخطط قسنطينة لعام 1957، حيث خطط لإنشاء 17200 غرفة فندقية حضرية، 17% منها موزعة في الجزائر العاصمة، و1130 غرفة في المناطق الشاطئية والمناخية والحموية[1]، ونتيجة لذلك ورثت الجزائر من الاستعمار الفرنسي سلسلة من الوحدات السياحية التي كانت لا تخدم سوى الإدارة الفرنسية بالدرجة الأولى، وكان توزيع هذه المرافق موزعا على الشريط الساحلي بالشمال وخاصة بالمدن الكبرى آنذاك، حيث بلغ عدد الفنادق 186 فندقا بإجمالي 6417 سرير، كانت أغلبها متمركزة في الشمال وموزعة على ثلاث ولايات كبرى، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 29 : هياكل الاستقبال السياحي الموروثة عن الاستعمار الفرنسي

الهياكل / المدن	الجزائر	وهران	قسنطينة	الصحراء	المجموع
عدد الفنادق	53	46	49	38	186
عدد الأسرة	2261	2030	1547	0579	6417

Source : la charte du tourisme 1966, ministère du tourisme, 1976, p:19.

ثانيا: الاستثمارات السياحية للفترة 1967–1969:

كان لظهور الميثاق السياحي سنة 1966 الأثر البالغ في تحديد سياسة للتنمية السياحية وفق أطر تشريعية وقانونية، كما تم إصدار أمر يتعلق بمناطق التوسع السياحي والأماكن السياحية في أفريل 1966 (مرسوم رقم 66–75)، هذان الأمران ساهما في دمج قطاع السياحة ضمن مخططات التنمية التي اتخذتها الجزائر، ففي هذه الفترة والتي واكبت المخطط الثلاثي الأول قامت الجزائر بتخصيص ما قيمته 11078 مليون دينار جزائري كان النصيب الأكبر للصناعات الثقيلة وتليها الزراعة لتأتي في المرتبة الرابعة بمبلغ 282 مليون دج وهو ما يوافق نسبة 2,54% من المبلغ

[1]- Belkacem Heddar : Rôle socio-économique du tourisme. Cas de l'Algérie. Edition ENAP/ ENAL/ OPU, 1988. Alger, P: 48.

المخصص لجميع الاستثمارات، من أجل إنجاز وتهيئة القاعدة السياحية كبناء الفنادق وإنشاء معاهد التكوين السياحي لتأهيل اليد العاملة وتكوين إطارات في هذا المجال، والقيام بالدراسات الكافية من أجل تحديد مناطق التوسع السياحي، حيث تم برمجة إنجاز13081 سرير إلا أنه لم يتم إلا إنجاز 2946 سرير.

الجدول رقم 30: توزيع المشاريع الاستثمارية السياحية للفترة 1967-1969 **الوحدة:** سرير

المنتوج السياحي	المشاريع السياحية المبرمجة		المشاريع السياحية المنجزة		العجز	
	عدد الأسرة	النسبة %	عدد الأسرة	النسبة %	عدد الأسرة	النسبة %
المحطات الشاطئية	6 766	51.7	2 406	35.5	4 360	64.5
المحطات الحضرية	1 650	12.6	254	15.4	1 396	84.6
المحطات الصحراوية	1 818	13.9	286	15.7	1 532	84.3
الحمامات المعدنية	2 847	21.8	0	0	2 847	78.20
المجموع	**13 081**	**100**	**2 946**	**22.5**	**10 135**	**77.5**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المساهمة من أجل تحديد السياسة الوطنية، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الدورية رقم 16، الجزائر، 2000. ص:29.

من خلال الجدول نلاحظ بأنه تم تسجيل عجز كلي في المشاريع السياحية المنجزة بمقدار 77,5% عن المشاريع السياحية المبرمجة ويرجع هذا العجز إلى عدم كفاية الموارد المتاحة بالتالي نتج عنه تأخر في الانجاز بالإضافة أنه لم يسجل أي إنجاز للمشاريع المراد إنجازها في المنتوج السياحي الحمامات المعدنية وهذا العجز كان بنسبة 78,20%.

ثالثا: الاستثمارات السياحية للفترة 1970-1973:

خلال المخطط الرباعي الأول خصصت الجزائر غلاف مالي يقدر بـ 27736 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات، وبرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 700 مليون دج، كما أعطت الدولة أولوية للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي بنسبة 60% من هذا المبلغ أي ما يعادل 420 مليون دج[1]، إلا أن الإنجازات في هذا المخطط لم تكن في المستوى المطلوب، حيث بلغت الإنجازات 6860 سرير أي ما يعادل 26,34% [2]، كما تم تخصيص 280 مليون دينار لإنجاز مشاريع جديدة تتمثل في الإقامات السياحية بـ 221 مليون دج والنقل السياحي بـ 15 مليون دج، والدراسات والهياكل القاعدية بـ 44 مليون دج، كما هو موضح في الجدول التالي:

1 -Ministère du tourisme et de l'artisanat : Bilan de développement touristique (1972-1977), p:9.

2- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية -حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص:143.

الجدول رقم 31: حجم الاستثمارات السياحية للفترة 1970-1973 **الوحدة: مليون دج**

	المشـــاريع القديمة التي تعـود للمخطط الثلاثي	المشاريع الجديدة		
		الاقامة السياحية	**النقل السياحي**	**الدراسات والهياكل**
حجم الاستثمارات السياحية	420	221	15	44

Source : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat "bilan de développement touristique" 1972.

رابعا: الاستثمارات السياحية للفترة 1974–1979:

تميز المخطط الرباعي الثاني بتخصيص مبلغ ب 110236 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات أي ما يعادل أربع أضعاف قيمة الغلاف المالي للمخطط الرباعي الأول حظيت الاستثمارات السياحية بتخصيص مبلغ 1500 مليون دج والتي تقدر بضعف المبلغ الذي كان مخصصا في المخطط السابق، بحيث تم في هذه المرحلة متابعة العمليات التي لم تنجز في الفترات السابقة، فقد تم توزيع الاستثمارات في المشاريع السياحية على مجموعة من المحطات السياحية حظيت المحطات الشاطئية بنصيب الأسد ب 3400 سرير وبنسبة 38,54%، ليتم إعادة الاعتبار للمنتوج السياحي الحمامات المعدنية ليتم تدارك النقائص المسجلة في المشاريع السياحية المبرمجة في المخطط الثلاثي (69/67) وهذا بإنجاز 1700 سرير بنسبة 19,27% كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 32: توزيع عدد الأسرة المنجزة خلال الفترة 1974-1979 **الوحدة: سرير**

المشاريع السياحية	**عدد الأسرة المنجزة**	**النسبة %**
المحطات الشاطئـــية	3400	38,54
المحطات الحضريـــة	2620	29,70
المحطات الصحراوية	800	09,07
المحطات المناخـــية	300	03,40
الحمامات المعدنية	1700	19,27
المجـــــــــموع	8820	100

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

خامسا: الاستثمارات السياحية للفترة 1980–1984:

جاء المخطط الخماسي الثاني في الفترة 1980 – 1984 بتخصيص مبلغ قدره 34000 مليون دج، تم تخصيص مبلغ 16000 مليون دج للمشاريع الباقية بدون انجاز أي بنسبة 47,05 % من القيمة الاجمالية للاستثمارات السياحية ككل، والباقي كان لمشاريع جديدة يتم تجسيدها خلال هذا المخطط والذي ركز على إحداث توازنات استثمارية سياحية في الاقليم الوطني مع خلق مناصب شغل جديدة في القطاع السياحي وزيادة المداخيل من العملة الصعبة، وهذا من خلال المشاريع الجديدة التي تم تخصيص مبلغ لها بقيمة 18000 مليون دج، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 33: حجم الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الأول 80-84 **الوحدة: مليار دج**

المشاريع السياحية	المبلغ المخصص	النسبة %
المشاريع الباقية دون انجاز	1,6	47,05
المشاريع الجديدة خلا المخطط	1,8	52,94
المجموع	3,4	100

المصدر: محمّد يدو، سمية بوخاري، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ أن الجزائر قامت بتخصيص 3.4 مليار دينار لإنجاز مشاريع سياحية خصت عدة منتوجات سياحية ساحلية وصحراوية وحمامات معدنية ومنتوجات مناخية وحضرية ومخيمات كما هو موضح في مايلي:

جدول رقم 34: توزيع المشاريع السياحية المبرمجة خلال الفترة 80-84 حسب نوع المنتج

المنتجات	ساحلية	صحراوية	حمامات معدنية	مناخية	حضرية	مخيمات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	09	05	32	40	89
عدد الأسرة	3300	2350	1650	1150	6900	1200	16550

المصدر: تقرير عام حول المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، وزارة السياحة.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا جليا الإهتمام الكبير الذي أولته الدولة آنذاك بالسياحة الداخلية، من خلال إقامة المخيمات والحمامات المعدنية إذ خصص لها 49 مشروعا من جملة 89 مشروع وما يعادل 2850 سريرا، فيما واصلت الحكومة برمجة مشاريع لتطوير المنتوجات السياحة الأخرى.

سادسا: الاستثمارات السياحية للفترة 1985-1989:

بلغ نصيب القطاع السياحي من الاستثمارات المبرمجة خلال هذا المخطط 3500 مليون دج من أصل 550 مليار دج كمخصصات إجمالية في هذا المخطط، وقد تم تخصيص مبلغ 1800 مليون دج، لإنجاز وتهيئة مناطق للتخيم حسب التوجهات السياحية الجديدة والرامية إلى تطوير وتنمية السياحة الداخلية، وتمحورت أهداف هذا المخطط فيما يلي[1]:

1) متابعة سياسة التهيئة السياحية
2) تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية
3) برمجة إنجاز مشاريع سياحية جديدة خاصة في الولايات المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984.

وقد وزعت المشاريع السياحية خلال الفترة 1985-1986 حسب كل سنة كما يوضحه الجدول التالي:

[1] - Conseil national économique et social (CNES), rapport : «contribution pour le redéfinition de la politique nationale du tourisme, Alger , novembre 2000, p:35.

جدول رقم35: المشاريع المبرمجة خلال المخطط الخماسي الثاني

السنوات	المشاريع المبرمجة
1985	-إعادة تحريك مشاريع قيد الانجاز. -توسيع العديد من الفنادق كفندقي "بني عباس" و "تيميمون".
1986	-إنجاز مشروع خاص بالمنتج المناخي في تيكجدة بطاقة 1000 سرير. -إنشاء فندق بوهران (شاطوناف) بقدرة استيعاب 6000 سرير.
1987	-إنجاز فندقين بكل من جيجل 300 سرير وأرزيو 3000 سرير. -إعادة تجديد بعض الوحدات الصحراوية.
1988	-فندق بولاية غرداية 600 سرير. -فندق بولاية الوادي 300 سرير. -مركب سياحي بسوق الاثنين 444 سرير. -توسيع الفنادق السياحية بتيميمون 120 سرير.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر" السياحة بالجنوب الغربي"، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصاية والتسيير، قسم علوم التسيير، 2006/2005. ص: 107.

وفي نهاية سنة 1989 بلغت طاقة الإيواء السياحي في الجزائر 48302 سرير، منها 25842 سرير تعود للقطاع العمومي و22460 سرير للقطاع الخاص موزعة بين مختلف أنواع السياحة التى تتوفر عليها الجزائر، والجدول الموالي يوضح توزيع هذه الطاقات حسب نوع المنتج السياحي.

الجدول رقم 36: توزيع طاقات الإيواء في نهاية سنة 1989

الوحدة: سرير

القطاع / المنتوج	شاطئي	صحراوي	معدني	مناخي	حضري	المجموع	النسبة%
عدد الأسرة في القطاع العمومي	12182	3781	3588	954	5337	25842	53.3
عدد الأسرة في القطاع الخاص	114	2250	1528	76	17161	22460	46.5
مجموع الأسرة	13327	6331	5116	1030	22498	48302	100
النـــــسبة %	27,60	17,10	10,60	02,13	46,57	% 100	///////

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

من خلال الجدول نلاحظ بأن القطاع الخاص كانت نسبة مساهمته في عدد الأسرة بـ 46,5 **%** وكانت مشاركته الكبيرة مقتصرة على المناطق الحضرية بـ 17161 سرير وبذلك ترتفع نسبة الفنادق في المناطق الحضرية إلى نسبة 46,57% تليها المناطق الصحراوية بنسبة 17,10%، ويرجع إرتفاع هذه النسبة في المناطق الداخلية نتيجة لاهتمام الدولة آنذاك بتنمية هذه المناطق حيث تم إشراك القطاع الخاص في ذلك.

المطلب الثاني: واقع الاستثمارات السياحية في ظل اقتصاد السوق

في ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر اتبعت سياسات جديدة وهي فتح المجال أمام الاستثمار في القطاع السياحي أمام المستثمرين الخواص والأجانب، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع عدة إجراءات لتشجيع الاستثمارات السياحية.

أولا: الاستثمارات السياحية للفترة 1990– 2000

كانت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 بسبب انهيار أسعار النفط إلى أدنى مستوياته السبب الرئيسي في تفاقم المشاكل داخل الجزائر والبداية لنهاية النظام الاشتراكي في البلاد وكان للازمة تأثير مباشر على الجزائريين في كل المجالات لاسيما السياسية والاقتصادية حيث توجهت الجزائر نحوى نظام اقتصاد السوق، وتزامن ذلك مع ما يسمى بالعشرية السوداء التى أدت بالبلاد إلى الهلاك والدمار، وعلى إثر ذلك توجهت الجزائر إلى صياغة عدة قوانين وتشريعات توافق النظام الاقتصادي الجديد وأهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993 والذي من خلاله تم منح عدة امتيازات للمستثمرين الأجانب والمحليين دون تمييز كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 37: الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في اطار قانون الاستثمار 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الإنجاز	3سنوات	3سنوات	3سنوات	3سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	% 0,5	% 0,5	% 0,5	% 0,5
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى05 سنوات	إعفاء من 05 سنوات إلى 10سنوات	إعفاء من 07 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	% 03	% 03	% 03	3سنوات
أشغال المنشات القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	% 50	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض50 %	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة ، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 1994.ص:15 .

كما عرفت طاقات الإيواء السياحي خلال هذه الفترة تطورا معتبرا فعدد الفنادق تضاعف من 328 فندق سنة 1990 إلى نحو 776 فندق سنة 2000، وركزت هذه الزيادة في عدد الفنادق غير المصنفة، ففنادق الدرجة الأولى شهدت زيادة تقدر بـ 06 فنادق، الدرجة الثانية شهدت زيادة 03 فنادق فقط، أما بالنسبة للفنادق غير المصنفة فازدادت بـ 399 فندق[1].

وبغية إعطاء دفعة قوية لقطاعها السياحي قامت بإدخال إصلاحات جديدة على قطاعها السياحي، إضافة إلى تلك الامتيازات التي تم تقديمها للمستثمرين وذلك من خلال وضع إستراتيجية خوصصة الوحدات الفندقية والسياحية، وتشجيع الاستثمار الخاص، للنهوض بالقطاع السياحي تم خوصصة قطاع السياحة على مرحلتين وهما[2]:

1) عرض المشاريع الفندقية التي هي في طور الانجاز أو الانتهاء منها، مست هذه العملية (05) فنادق هي الفندق الدولي لمطار الجزائر، فندق اللوس بالوادي، فندق بجاية، فندق المسيلة، وفندق شاطوناف بوهران إلا أن هذه العملية لم تسفر عن بيع أي فندق من هذه الفنادق، رغم تقديم بعض العروض لشرائها، حيث حظي فندق شاطوناف بوهران بطلب لأجل شراءه من أحد المستثمرين الخواص بمبلغ 20 مليار دينار، إضافة إلى 500مليون كإيجار للأرض سنويا، إلا أن هذه العملية لم تتم نظرا لعدم توفر المشتري على المبالغ اللازمة.

2) تم تقديم عرض إضافي لمجموعة من المؤسسات الفندقية، حيث تم تصنيفها إلى ثلاث أصناف (جيدة صنف أ، متوسطة صنف ب، دون متوسطة صنف ج) نظرا لعدم تمتعها بنفس الوضعية، سواء الوضعية المالية أو المادية وحتى التجارية، وقد تم هذا التصنيف وفق المعايير التالية (الموقع، المردودية، حالة تجهيزات المؤسسة، الانجازات السابقة)، ووفقا لهذه المعايير قامت وزارة السياحة بتصنيف 60 مؤسسة سياحية كما يلي:

الجدول رقم 38: المؤسسات الفندقية المعروضة للخوصصة

المؤسسات	الصنف أ	الصنف ب	الصنف ج	المجموع
فنادق حضرية من الطراز العالي	03	/	/	03
فنادق حضرية من الطراز المتوسط	06	10	02	18
مركبات شاطئية	07	02	01	10
فنادق صحراوية	06	07	05	18
محطات معدنية	/	07	01	08
محطات مناخية	/	02	/	02
مركز الاستحمام بمياه البحر	01	/	/	01
المجموع	23	28	09	60

المصدر: وزارة السياحة ، مديرية الإحصائيات 2008.

[1]- كواش خالد،أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص: 160.
[2]- عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره. ص:75.

تميز القطاع السياحي بالجزائر خلال هذه الفترة بتباطؤ معدلات إنجاز الفنادق، ففي سنة 2000 بلغت الطاقة الاستيعابية للفنادق 62 ألف سرير ساهم القطاع الخاص فيها بـ 34 ألف سرير والقطاع العام بـ 28 ألف سرير، والملاحظ أنه خلال هذه الفترة كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص ترتفع كل سنة نتيجة الخوصصة ومساهمة المستثمرين الخواص بهذا القطاع، فخلال هذه الفترة تم تخصيص مبلغ 232571 مليون دينار جزائري للاستثمارات السياحية وهذا بالاستثمار في 1778 مشروع سياحي، وبذلك كانت نسبة الاستثمارات في هذا القطاع تمثل 7% من مبلغ الاستثمارات الكلية لتلك الفترة والمقدرة بـ 3343499 مليون دينار جزائري.

ثانيا: الاستثمارات السياحية للفترة 2001– 2006

في هذه الفترة كانت طاقات الإيواء تتوزع حسب المنتج والذي ضم خمسة أشكال والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 39: توزيع طاقات الايواء حسب نوع المنتج للفترة 2001– 2006 **الوحدة: سرير**

توزيع الاسرة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حضرية	33495	35126	35126	48680	50311	44561
شاطئية	23485	23624	26034	21770	22000	23148
صحراوية	7723	7197	8105	4431	4431	11639
معدنية	6530	6504	6905	5742	5742	4608
مناخية	1246	1097	1225	1411	1411	913
المجموع	72485	73548	77473	82034	83895	84869

المصدر : وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من الجدول يتضح أن طاقات الإيواء السياحي تركزت في صنفين أساسيين من المنتجات السياحية وهما الحضرية والشاطئية، ويرجع سبب ذلك إلى أن أغلب الفنادق تتواجد في الشمال في المدن الرئيسية شمال البلاد حيث تعداد السكان، لتأتي في المرتبة الثالثة طاقات المنتج الصحراوي، وعلى الرغم من أهمية هذا المنتج وخاصة للأجانب إلا أنه لا يرقى للتطلعات العالمية باعتباره منتج سياحي تراهن عليه الدولة الجزائرية لاستقطاب السياح الأجانب لكونه يشكل دعامة أساسية للسياحة الجزائرية.

أما طاقات الايواء حسب درجة التصنيف لهذه الفترة فتنقسم إلى خمسة أصناف وهي داخل التصنيف من درجة نجمة واحدة إلى درجة خمسة نجوم إضافة إلى المؤسسات الفندقية غير المصنفة، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم 40: توزيع طاقات الايواء حسب درجة التصنيف للفترة 2001– 2006 **الوحدة: سرير**

توزيع الاسرة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
درجة 05*	2033	4832	4959	4590	4590	4455
درجة 04*	5331	3338	3757	3383	3383	3743
درجة 03*	15808	11717	14740	14857	14807	11225
درجة 02*	3621	2975	5424	5415	5800	5843

درجة 01*	4832	6000	4212	2315	2315	2378
غير مصنفة	40728	47485	44381	51474	53000	56225
المجموع	72485	73548	77473	82034	83859	84869

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من الملاحظ من الجدول إن العدد الإجمالي للفنادق سواء المصنفة أو غير المصنفة في إرتفاع طفيف إلا أنَّه في بعض السنوات نلاحظ تراجع في أعداد الفنادق المصنفة وذلك بسبب عمليات إعادة التصنيف الدورية التي تقوم بها الادارات التابعة للوزارة الوصية، إلا أن هذه الطاقات في الإيواء لا تلبي احتياجات الطلب المحلي والدولي من حيث العدد والجودة المطلوبة وحتى الأسعار نجدها غير تنافسية.

ثالثا: الاستثمارات السياحية للفترة 2007– 2016

بظهور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حيث حددت سنة 2007 كسنة الأساس من أجل تفعيل التحول السياحي للجزائر لمضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر وهذا عن طريق استحداث استثمارات جديدة بحيث تم تقدير الاستثمار الاجمالي العمومي والخاص الضروري بين 2008 و2015 بـ 2,5 مليار دولار أمريكي، حيث يوضح بيان خطة الأعمال الذي تسعى الجزائر من خلاله إلى مضاعفة قدرات الجزائر مرتين، فقد تم تقدير نسبة السياح المراد استقطابهم سنة 2015 بـ 2,5 مليون سائح يقابلها 75000 سرير فخم بعد ما كان عددهم سنة 2007 حوالي 1743 ألف سائح يقابله عدد الأسرة مقدرة بـ 84869 أغلبها غير مؤهلة ولا تطابق المقاييس العالمية من ناحية الجودة.

إن حجم الاستثمار من خلال البيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للفترة 2002–2016 بلغت 12800834 مليون دينار جزائري استحدثت 1138412 منصب شغل، استحوذ القطاع الخاص على أكبر عدد من الاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2016 بحيث كانت نسبته 84,67 % بينما حظي الاستثمار العمومي بنسبة 11,07% بينما كان الاستثمار المختلط بنسبة 4,26 % من حجم الاستثمارات، كان نصيب الاستثمار في القطاع السياحي منها 1,6% بقيمة 974396 مليون دينار جزائري، ساهمت الاستثمارات الأجنبية فيها بأربعة مشاريع بقيمة 113772 مليون دج من أصل 1018 مشروع سياحي [1].

ومن أجل تحقيق مستويات الاستدامة السياحية في الجزائر، ساهم برنامج الاستثمارات العامة 2010–2014 بتخصيص 27745 مليار دج للسياحة للنهوض بهذا القطاع من خلال التركيز على القرى السياحية للامتياز، بحيث تم تخصيص هذه المبالغ ضمن البرنامج المركزي للسياحة من أجل اقتناء وتعويض الأراضي السياحية وتصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية وإنشاء مركز المعلومات والتوجيه السياحي وإنشاء معهد وطني لتقنيات الفندقة والسياحة وكذا دراسة المخطط الرئيسي للسياحة وإعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية، الثقافية والأثرية وتحقيق مشروع "دار الجزائر".

[1]- اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وتتعلق عملية تقييم قطاع السياحة بالإنجازات المحققة في إطار تطبيق مخطط التهيئة السياحية للمدى المتوسط من أجل تحقيق هذه الأهداف يرتكز المخطط التهيئة السياحية على تطبيق الحركيات الآتية[1]:

1) تثمين وجهة الجزائر من خلال إعادة تفعيل مكاتب السياحة المحلية وإقامة شراكة بين وكالات السياحة الكبرى ووكالات سياحية جزائرية معتمدة.

2) مخطط الجودة السياحية الذي انعكس تطبيقه بالنتائج التالية:

- انضمام مهنيي السلسلة السياحية لحد الآن إلى مسعى النوعية من خلال التوقيع على عقود التزامات سياحية تتعلق باحترام مؤشرات النوعية.
- عملية عصرنة 65 مؤسسة تابعة للقطاع العمومي موجودة طور الدارسة.
- برنامج تكوين مكثف تم مباشرته بين 2007 و 2009 سمح بتكوين أكثر من 11000 مهني في مختلف الفروع.

وفي مجال الاستثمارات تعد النتائج المحققة واعدة للغاية بحيث تم إطلاق 342 مشروع مما يمثل مجموع 34000 سرير.

إلا أن الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة لا تزال منخفضة للغاية ولم تتعدى 1,6089 مليار دولار سنة 2016، على الرغم من المجهودات المبذولة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، ويمثل الجدول أدناه تطور حجم الاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر في الفترة 2007-2016.

الجدول رقم 41: تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر2006-2016 **الوحدة: مليار دولار**

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المبلغ	1,84	2,26	2,08	1,77	1,554	1,664	1,774	1,814	1,991	1,6089	1,71072
التطور	/	22,8	-7,9	-14,9	-6,38	9,26	3,69	0,91	5,16	-19,23	0,1604

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: http://www.wttc.org/datagateway

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن نسبة التطور بلغت أعلى نسبة سنة 2007 والتي بلغت 22% لتسجل بعد ذلك انخفاضات متتالية في قيمة الاستثمارات السياحية لكل من سنوات 2008 و2009 و2010 لتعود بذلك للارتفاع بنسب متذبذبة لتسجل بعد ذلك أدنى مستويات الانخفاض في سنة 2015 بنسبة 19,19%.

والملاحظ أيضا هو حجم الاستثمارات في القطاع السياحي، الذي بلغ حوالي 1,6089مليار دولار سنة 2015، وهي أضعف نسبة منذ سنة 2011، ويرجع هذا إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في القطاع السياحي رغم التحفيزات المقدمة لهم في هذا المجال والتي سنتطرق لها في المطلب التالي.

[1] - http://www.djazairess.com/elmassa/24897 بتاريخ 2017/07/17 على الساعة 11سا،

المطلب الثالث: الآليات التحفيزية للاستثمار السياحي

من أجل خلق المناخ الملائم للاستثمار وتشجيعه، يستلزم توفير كل الشروط القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، لذا تم وضع مجموعة من التخفيضات والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية وكذا الضمانات الممنوحة للمستثمرين في جملة من القوانين والتشريعات في إطار إستراتيجية تطوير السياحة في الجزائر، يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية،كما سعت الجزائر للتوقيع على 48 اتفاقية دولية ثنائية متعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات وكذا التوقيع على 65 اتفاقية ثنائية للإزدواج الضريبي لحماية المستثمرين.

أولا: التحفيزات الجبائية والشبه جبائية للمشاريع قيد الانطلاق

يشمل نظام التحفيزات الجبائية المطبق على الاستثمارات السياحية وهذا حسب المنطقة المستثمر فيها كمايلي:

أ/ مرحلة الانجاز:

1/ الحقوق الجمركية: وهنا يتم الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء في الاستثمارات المنجزة في الشمال وفي الجنوب والهضاب العليا.

2/الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: وهذا فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

3/الإعفاء من دفع حق نقل الملكية: الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

4/ مبلغ الإتاوة الإيجارية لأملاك الدولة: التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية كما يلي:

الجدول رقم42: مبلغ الإتاوة الإيجارية لأملاك الدولة للمشاريع المنجزة في الشمال والجنوب

المشاريع المنجزة في الشمال	الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا
– تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار. –الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.	– منح الأراضي بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات وترتفع هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا. – منح الأراضي بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 15 سنة وترتفع هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

5/الإعفاء من حقوق التسجيل: فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال، وكذا الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

ب/ مرحلة الاستغلال:

تمنح المزايا الخاصة بهذه المرحلة لمدة أقصاها عشرة (10) سنوات ابتداء من معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر وتخص هذه المزايا:

1) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) .
2) الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني (TAP).
3) الإعفاء من حقوق التسجيل، من مصاريف الرسم الإشهاري وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالممتلكات العقارية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
4) تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد أن يتم تقييمها من طرف الوكالة.

ثانيا: التحفيزات الجبائية والشبه جبائية للمشاريع القائمة:

تخضع النشاطات السياحية في إطار النظام الجبائي الجزائري للضريبة مثل النشاطات الأخرى، غير أنه نظرا لمميزات هذه النشاطات، وأهميتها في التنمية باعتبارها مسجلة ضمن البرامج التي تعتبرها الحكومة ذات أولوية تم منحها الاستفادة من جباية مخففة وكذا من عدة امتيازات منصوص عليها في التشريع الجزائري كما يلي[1]:

1) فيما يخص الرسم على النشاط المهني فهي كباقي النشاطات الأخرى تخضع بنسبة 2%.
2) فيما يخص حقوق التسجيل تنص أحكام المادة 248 من قانون التسجيل على خضوع عقود تكوين الشركات ومنها السياحية لحق قدره 05% يطبق على المبلغ الإجمالي للأملاك المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000دج، غير أنه في حالة شركات ذات الأسهم يجب أن لا يقل هذا الحق عن 10000 دج ولا يتعدى 300000دج، أما العقود المتضمنة زيادة رأسمال فتخضع لرسم بمعدل 05% عندما تكون الأرباح أو المؤونات المدمجة في رأسمال الشركات لم تخضع من قبل لضريبة أرباح الشركات.
3) تمديد الاستفادة من المعدل المخفض للحقوق الجمركية إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2019 على عمليات اقتناء التجهيزات والتأثيثات غير المنتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل تطبيقا لمخطط"جودة السياحة الجزائرية"، والتي حددها القرار الوزاري المشترك في 2 مارس 2014 [2].

---

[1]- فاتح أحمية، نصيرة يحياوي، التدابير الجبائية المعتمدة لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول صناعة السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، يومي 09 و 10 نوفمبر 2016. بجامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل.

[2]- القرار الوزاري المشترك في 2 مارس 2014، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 39، بتاريخ 25 جوان 2014. ص:09.

4) تخضع النشاطات السياحية لضريبة أرباح الشركات بنسبة 19%، مع العلم أن النشاطات الأخرى تخضع لنسبة 25 %.

ثالثا: تمويل المشاريع الاستثمارية:

نظرا لأهمية التمويل في تشجيع وترقية الاستثمارات السياحية قامت الحكومة الجزائرية في إطار المخطط التوجيهي للسياحة باتخاذ عدة صيغ تمويلية للمشاريع الاستثمارية.

أ/ الصندوق الوطني للإستثمار:

من أجل تسهيل حصول المؤسسات على التمويل الكافي لإنشاء المشاريع التنموية تم إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار الذي تمخض إثر إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية من أجل ترقية أدوات جديدة ضرورية لتمويل الاستثمار، والذي كلف بتمويل إنشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة عبر:

1) **قروض مباشرة على المدى البعيد:** هذه القروض موجهة لتمويل المشاريع العمومية والخاصة بشروط تفضيلية حسب طبيعتها (إنشاء المؤسسات، تثمين الموجودة والتأهيل...) والتي تستجيب لشروط الصندوق الوطني للاستثمار وتساهم في أهداف التنمية، ويتدخل الصندوق على وجه الخصوص بتمويل القطاعات ذات القدرات العالية في مجال التنمية، على فترات طويلة مقارنة بالبنوك التجارية.

على شكل مساهمات: تضبط مستويات المساهمة بنسبة 34 % للاستثمار في المشاريع الكبيرة والمشاركة بنسبة 49٪ في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتوسيعها وتأهيلها حسب الشروط المطابقة للقانون الأساسي للصندوق، والتي تحدد باتفاقية يتفاوض بشأنها الطرفان المعنيان ويساهم في:

- الاستثمارات المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتوسيعها وتأهيلها.
- عمليات زيادة رأسمال المؤسسات الخاصة الوطنية المعنية، بما في ذلك تلك المتحسبة إبرام شراكة مع متعامل أجنبي، في ظل احترام الأحكام التشريعية الدقيقة.

2) **منح الضمانات:** يمنح صندوق الوطني للإستثمار ضمانات على القروض وهي كما يلي[1]:

- **ضمانات على القروض الخارجية:** بطلب من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، ولصالح البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية والتي منحتهم قروض، بنسبة عمولة تقدر بـ 1٪ سنويا من مبلغ القرض والأقساط المستحقة كل ستة أشهر.
- **ضمانات تجارية:** لفائدة المتعاملين الوطنيين بأمر من بنوك الموردين الأجانب للسلع والخدمات وهذا في إطار إنجاز المشاريع في الجزائر، وتشمل هذه الضمانات:
  - ضمانات التعهد في إطار المناقصات التي تغطي عجز المتعهد.
  - ضمانات إرجاع التسبيقات وتكون على التموين أو على الأشغال.

[1]- www.andi.dz بتاريخ 2017/08/02 على الساعة 11:45 سا

- ضمانات حسن الانجاز تمنح الضمانات بنسبة 1 % في السنة (0,25% في كل فصل وهي غير قابلة للقسمة).

ب/ القروض التمويلية: تحتوي الجزائر على شبكة مالية ومصرفية تتكون من 29 بنك ومؤسسة مالية معتمدة في الجزائر منها 14 بنك خاصة و6 بنوك عمومية و9 مؤسسات مالية، ولتقريب مصادر التمويل من المستثمرين ومن أجل وضع حل لمشكلة التمويل قامت وزارة السياحة بإبرام ستة اتفاقيات مع مؤسسات مالية وبنكية تتمثل هذه المؤسسات في القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، صندوق التوفير والاحتياط، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شركة الجزائر استثمار، وتشمل المزايا المتحصل عليها من خلال هذه الاتفاقيات في مايلي[1]:

1. التمويل حتى 70% من الاستثمارات.
2. تمديد مدة تسديد القروض بالنسبة للاستثمارات الهامة والمتميزة.
3. مدة دراسة الملف لا تتعدى 40 يوما لمشاريع الاستثمار.
4. تكفل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمان تمويل التجهيزات.
5. تقوم شركة الجزائر استثمار بدعم رؤوس أموال المستثمرين لتمكينهم من الحصول على القروض البنكية.

وزيادة على ذلك تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية من تحفيزات مالية تتمثل في نسبة الفوائد 5,5% في الشمال، وبالنسبة لمشاريع السياحة في الجنوب تتحصل على تخفيض قدره 2% ويمكن أن تصل إلى4,5% من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات في المشاريع السياحية أو لتحديث المؤسسات السياحية والفندقية، إذ نص محتوى مخطط تمويل السياحة الذي جاء به المخطط التوجيهي للسياحة لآفاق 2030 على أن الأمر في جانب التمويل يتعلق فيما يلي[2]:

1. مرافقة المستثمرين، المرقين وأصحاب المشاريع لمساعدتهم في أخذ القرار وفي تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال.
2. تخفيف اجراءات منح القروض البنكية ومنح الحسم.
3. التمديد في مدة القرض.

يعتبر تمويل الاستثمارات السياحية عنصر مهم في زيادة هذه الاستثمارات لأن هذه الاستثمارات تتطلب حجما كبيرا من التمويل بالإضافة إلى مدة طويلة لتحقيق العائد المرجو منها حيث ينقسم رأس المال المستثمر في المشروع السياحي ما بين 70 % و90 % من الأصول الثابتة و يتراوح ما بين 10% و30% في الأصول المتداولة، وللمزيد من التحفيزات التمويلية للمشاريع الاستثمارية يجب تكييف طريقة التمويل بما يتناسب مع هذا النوع من

[1]- بن طلحة صليحة، مرجع سبق ذكره.
[2]- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 02، مرجع سبق ذكره. ص: 58.

الاستثمارات، وإحداث بنك أو مؤسسة مالية مختصة في تمويل المشاريع السياحية لتبسيط الاجراءات الادارية للمستثمرين وكذا لمنحهم قروض استثمارية تتناسب مع طبيعة هذا الاستثمارات.

رابعا: تحفيزات مشتركة للأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور:

يستفيد المستثمر من تخفيض مساهمة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي، وبدعم من الدولة هذه الزيادة تنتقل من 56 ٪ إلى 80 ٪ بالنسبة لولايات شمال البلاد، ومن 72 ٪ إلى 90 ٪ بالنسبة لولايات الهضاب العليا والجنوب كما يستفيد من عدة اعفاءات في اشتراكات الضمان الاجتماعي عن كل طالب عمل يتم تشغيله لمدة 6 أشهر على الأقل في المشاريع السياحية، ويستفيد من هذا التخفيض ما دامت علاقة العمل قائمة، في حدود ثلاث (3) سنوات كحد أقصى، وعموما تكمن أهم ما يستفاد منه فيما يخص تحفيزات الأعباء الإجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور كمايلي[1]:

1. الإعفاء من الاشتراك الإجمالي لفائدة كل هيئة مستخدمة تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها، علما بأن الإشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال فترة قد تصل إلى ثلاثة (3) أشهر.
2. التخفيض التكميلي لحصة أرباب العمل للإشتراك في الضمان الاجتماعي، لفائدة كل هيئة مستخدمة توظف (09) عمال أو أكثر وتضاعف تعدادها الأصلي، حيث تستفيد من هذا التخفيض لمدة سنة.
3. تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة والمعلمين الحرفيين الذين يوظفون أشخاصا في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي التي حددت بنسبة 7٪ من الراتب الخام.
4. منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلاث (3) سنوات، بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة.
5. تخفيض أهم لحصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي على كل عملية توظيف تتم لمدة 12 شهرا على الأقل في مناطق الهضاب العليا والجنوب، خلال فترة أقصاها ثلاث (3) سنوات.
6. تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي لفائدة كل هيئة مستخدمة تدفع إشتراكاتها في الضمان الاجتماعي بصفة منتظمة، على توظيف كل طالب شغل لمدة 12 شهرا على الأقل.

قدمت الجزائر للمستثمرين في المجال السياحي عدة تحفيزات جبائية وشبه جبائية وتحفيزات مالية وكذا تحفيزات الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور، ومع كل ما تقدمه هذه التحفيزات لتخفيف العبء على المستثمر وحثه على الاستثمار إلا أن الاستثمار في القطاع السياحي لازال يعاني ويواجه مجموعة من العراقيل التي تشكل عقبة تحول دون النهوض بهذا القطاع الحيوي، وفي المبحث التالي سوف نتطرق لأهم معوقات الاستثمار السياحي بالجزائر والتي حالت دون النهوض به وجعل الجزائر قطبا سياحيا هاما.

[1]- قانون 06-21 المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية الشغل، الجريدة الرسمية، رقم: 80، بتاريخ 2011/12/11. ص: 08.

المبحث الثالث: واقع الاستثمارات السياحية في تونس والمغرب

سعت كل من تونس والمغرب إلى وضع إستراتيجيات جديدة للسياحة وهذا ماجاء في المخططات التي تبنتها كل من الدولتين، ولهذا عمدتا إلى توفير بيئة مشجعة للاستثمار السياحي من خلال سن جملة من التحفيزات الجبائية والمالية وتقديم تسهيلات بخصوص العقار السياحي، ولذلك فتحسين مناخ الاستثمار لا يرتبط فقط بتقديم حوافز جبائية ومالية، بل يرتبط ويتوقف على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من تسهيلا إدارية وجهاز مصرفي متطور يتلاءم مع مثل هذه المشاريع ومحاربة الفساد وإطار تنظيمي وتشريعي مناسب للاستثمار السياحي، لا يحفز فقط المستثمر المحلي وإنما يحسن صورة الجزائر لدى المستثمر الأجنبي ويكون قادر على إقناعه بجدوى الاستثمار فيها.

المطلب الأول: المقومات السياحية في تونس والمغرب

تزخر كل من تونس والمغرب بمجموعة من المؤهلات والمقومات السياحية التي جعلت منها عنصر جذب سياحي متميز في الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وهذه المقومات حفزت الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية وساعدت في قيامها.

أولا: مقومات السياحة التونسية:

تقع تونس في شمال إفريقيا يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب ليبيا ومن الغرب الجزائر وهي قريبة من القارة الأوروبية حيث يفصلها حوالي 137 كلم على جزيرة صقلية الإيطالية تبلغ مساحتها حوالي 610 163 كلم^2 وتمتد سواحلها حوالي 1300 كلم، وتمتد الصحراء الكبرى على 30 % من الأراضي التونسية، وبلغ عدد سكانها 10982754 نسمة سنة 2014.

أ/ المقومات الطبيعية:

تتنوع التضاريس في تونس بين الجبال، الغابات، الشواطئ الصحراء، إلا أن هذه التضاريس قليلة الإرتفاع مقارنة بمثيلاتها في الجزائر، حيث يصل ارتفاع أعلى قمة في تونس إلى حوالي 1544 مترا، وتشمل تضاريسها مجموعة من السهول منها سهل طلرقة، بترت، الركبة وسهل كوكه، كما تتوفر على عدة سبخات على غرار سبخة الكلبية وسبخة سيدي الهاني، أما الجنوب التونسي فهو عبارة عن منطقة صحراوية تتميز بطبقاتها الرسوبية، ويسودها مناخ تونس فتتميز بمناخ متوسطي في الشمال وعلى طول السواحل وشبه جاف في الجنوب وداخل البلاد يبلغ معدل الحرارة 11,4 درجة خلال شهر ديسمبر و 29,3 خلال شهر جويلية وتتميز تونس بأمطارها غير المنتظمة إذ تبلغ كمية الامطار حوالي 800 ملم في الشمال و تتراوح ما بين 50 و150 ملم في الجنوب.

ب/المقومات التاريخية والأثرية:

تضم تونس العديد من الآثار كمتحف باردو الشهير الذي يرجع بناؤه إلى عهد البايات خلال القرن التاسع عشر الذي يضم أكبر مجموعة من الفسيفساء الرومانية في العالم، إضافة إلى متحف ومسرح قرطاج ومتحف الفنون

والعادات الشعبية المعروف بدار بن عبد الله بالمدينة العتيقة في قلب العاصمة، وهي مدينة تعد تحفة للأنظار بأسواقها ومعمارها الفريد والتي أدرجتها منظمة اليونسكو ضمن التراث العالمي الإنساني[1].

وتزخر تونس بعديد المهرجانات تقدر بحوالي 1069 مهرجان منها 422 مهرجانا صيفيا ولعل أهمها مهرجان القصور الصحراوية الذي يقام في مدينة تطوين في الجنوب التونسي ويعد من أهم المهرجانات يتضمن العديد من العروض الموسيقية وعروض الشعر والفرق الفلكلورية، ويعد مهرجان القصور من أهم المقاصد السياحية خاصة السياح الأجانب وخاصة الليبيين الذين يتمتعون بالشعر الشعبي الذي هو عماد المهرجان، كما نجد مهرجان قرطاج السينمائي والذي ينظم كل سنتين خلال شهر أكتوبر وقد أسس سنة 1966 وفيه العديد من المسابقات التي تخص السينما مثل مسابقة الأشرطة الطويلة والقصيرة ويتم تكريم إحدى الشخصيات السينمائية المشهورة أو إحدى الدول المشاركة ويعتبر هذا المهرجان مقصدا للسياح المهتمين بالسينما، ونجد أيضا معرض تونس للأثاث تنظمه شركة معارض تونس بقصر المعارض بالكرم ويختص بالأثاث ويشارك فيه مئات العارضين ويضم مجموعة مختلفة من الأثاث القديم والجديد والتقليدي ويجلب هذا المعرض العديد من الزوار المهتمين بالأثاث من صناع وحرفيين ومؤسسات عالمية كبرى في هذا المجال.

ج/ مقومات البنى التحتية:

تشتمل مشاريع البنى التحتية على مجموعة من الأشغال تتعلق بالطرقات ومجاري المياه وشبكات التطهير والطاقة الكهربائية والإتصالات الهاتفية التي أنجزت في إطار تطبيق أمثلة التهيئة المعدة لكل المناطق التونسية.

1/ الاتصالات: تملك تونس شبكة حديثة من الاتصالات وبتقنيات متطورة تعتبر الأكثر حداثة في جنوب المتوسط حيث أنها متصلة بأوروبا بواسطة كابل بحري وبوصلات فضائية رقمية حيث أن شبكة الهاتف تغطي كامل التراب الوطني مستعملة في ذلك شبكة الألياف البصرية، كما أنها تتوفر على تغطية بشبكة الجيل الرابع تفوق 25% على الصعيد الوطني، بحيث تمتلك شبكة هاتفية تتمثل في[2]:

- كثافة الهاتف القار والجوال: 50 خطا لكل 100 ساكن سنة 2006 (20 خطا لكل 100 ساكن للهاتف القار، و30 خطا لكل ساكن للهاتف الجوال).
- الهاتف القار: 2 مليون منخرط سنة 2006.
- الهاتف الجوال GSM: 3 مليون منخرط سنة 2006.

2/النقـل: تضم تونس 13 مطارا يعتبر مطار تونس قرطاج الدولي المطار المركزي للبلاد، وميناء دولي و8 موانئ ترفيهية، وتملك تونس شبكة من النقل ذات مستوى جيد من خلال الطرق والمطارات والنقل البري حيث تضاعف طول الشبكة المغلفة أكثر من مرتين منذ فجر الإستقلال، حيث أصبح معدل كثافة الطرقات يساوي

[1]- رشام كهينة، قاسيمي أسيا، التجربة التونسية في مجال السياحة :واقع، أبعاد ورهانات، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر: واقع وأفاق يومي: 11 و12 ماي 2010 بالمركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة.

[2]- الوكالة الوطنية للتشغيل بتونس www.emploi.nat.tn.

حاليا نسبة 70 متر/ كلم^2 مما يمثل رقما محترما يدل على نسبة تجهيزات مرضية، وتتوزع شبكة الطرقات المرقمة على النحو التالي وهذا حسب وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية [1]:

1) طرقات وطنية: 3938 كلم
2) طرقات جهوية: 5117 كلم
3) طرقات محلية: 2453 كلم
4) طرقات في طور الترسيم: 1242 كلم
5) شبكة المسالك الريفية فيبلغ طولها 13000 كلم.

3/الطاقة: تعتمد الشركة التونسية للكهرباء والغاز على مراكز إنتاج متنوعة ومختلفة، تتكون من 25 محطة إنتاج، من بينها محطات بخارية ودورات مزدوجة ووحدات غازية وأخرى مائية وهوائية ويبلغ إجمالي القدرة المركزة، إلى حدود سنة 2015، حوالي 5224 ميغاوات، وتركزت أهم أنشطة مشروع الطاقات البديلة لسنة 2015 على دراسات الجدوى لإدماج الفحم الحجري والنووي في المنظومة الوطنية لإنتاج الكهرباء وقد بلغت النسبة العامة للايصال بالكهرباء 99،8%كما تمتد شبكة نقل الغاز الطبيعي على حوالي 2634 كلم.

ج/ المقومات البشرية:

إن تكوين وتدريب الكوادر البشرية في المجال السياحي له أهمية بالغة في تحقيق أهداف القطاع السياحي، ولذلك قامت تونس بادراج شهادات عليا وشهادات مهنية ضمن برامج تأهيل وتطوير المورد البشري في المجال السياحي، وأبرز ذلك هو معهد الدراسات السياحية العليا بسيدي ظريف للتكوين العالي والذي تم تأسيسه سنة 2005 وهو تحت إشراف مزدوج بين وزارة السياحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى مجموعة من مدارس التكوين المهني السياحي والفندقي من أجل أن يتماشى النظام التعليمي مع الحركة الاقتصادية مواكبا البرنامج الاستراتيجي للدولة التونسية لتطوير القطاع السياحي.

ثانيا: مقومات السياحة المغربية:

تتميز المغرب بموقع جغرافي إستراتيجي، حيث تمتلك واجهتين بحريتين المحيط الأطلسي في الغرب والبحر الأبيض المتوسط في الشمال، إضافة إلى شريط ساحلي يمتد على طول 3500 كلم به مضيق طار الذي يفصلها عن أوربا بـ 14 كلم، تبلغ مساحتها 710850كلم^2، يعيشون بها أكثر من 36 مليون نسمة.

أ/ المقومات الطبيعية:

يتوفر المغرب على عدة سلاسل جبلية، تتمثل في سلسلة الأطلس الكبير، الذي توجد فيه أعلى قمة جبلية في الوطن العربي وهي جبل طوبقال الذي يقدر علوه بحوالي 4165 مترا، وسلسلتي الأطلس الساحلي والأطلس الأوسط، ويتخلل هذه الجبال عدة سهول، أهمها :سهل وادي دراع، سهل وادي سوس، سهل مراكش، سهل

[1]- الموقع الرسمي لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية http://www.mehat.gov.tn بتاريخ:2017/09/16 على الساعة: 12:00سا.

فاس وسهل مكناس، وتعتبر هذه الجبال بمثابة خزان للمياه بالمغرب، حيث أن معظم الأنهار المهمة في هذا البلد تنبع من هذه الجبال، وتتمثل أهم الأنهار في نهر سبو، نهر أم الربيع، نهر بو رقراقن نهر سوس ونهر ملوية، كما يحوي المغرب عدة سبخات، أهمها سبخة تاه التي تنحدر إلى ما دون مستوى سطح البحر بحوالي 55 مترا[1].

ويشمل جنوب المغرب منطقة صحراوية قليلة الكثافة السكانية، تمثل نسبة 61,5% من مساحته، وتمتد من سلسلة الأطلس الصغير جنوبا، وتتميز برمالها وواحاتها المنتشرة في مختلف أنحاء الجنوب، وقد نتج عن التقاء وتداخل بعض المناطق الصحراوية مع الساحل الغربي الجنوبي، لوحة طبيعية غاية في الجمال، ويسود المملكة المغربية مناخ جاف في الجنوب أما في الشمال مناخ معتدل .

ب/المقومات التاريخية والأثرية

تشتهر المغرب بتاريخ عريق أنتج عددا من المواقع الأثرية في المدن المغربية المختلفة مما جعلها مقاصد سياحية مميزة للراغبين في التعلم كالثقافة، وهي موزعة على أقاليم ومدن المغرب منها مدينة" الصويرة" ذات الطابع المعماري المتميز، ومدينة" الدار البيضاء "التي يوجد بها مسجد" الحسن الثاني" المعلم الرئيسي بالمدينة وهو أكبر مساجد في العالم بعد مسجد" الحرمين الشريفين "حيث يعتبر تحفة فنية يطغى عليها الرخام الأصفر، ونجد مدينة "الرباط" وهي عاصمة المملكة والتي تعرف بمدينة المتاحف، ومدينة" مراكش "ثالث أكبر مدينة مغربية والتي بها أهم معلم وهو "ساحة الفنا "والذي صنف ضمن قائمة التراث العالمي عام 2001 [2].

ج/ مقومات البنى التحتية:

تمتلك المملكة المغربية بنية تحتية لا بأس بها وهي في تطور دائم، إذ تمتلك شبكة من كهرباء وطرقات والتي ما فتئت تتوسع يوما بعد آخر تماشيا مع النمو الاقتصادي للبلاد فان المغرب يمتلك نظام اتصالات هاتفية جيد ومجهز بكافة الإمكانات المهمة كما توجد به خدمات الانترنيت عالية السرعة.

1/ الاتصالات: بلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت 2,22 ملون مشترك سنة 2015، بحيث نجد ثلاث متعاملين للهاتف الثابت وهم شركة "اتصالات المغرب"هي التي تهيمن على الشبكة وتأتي فيما بعد مؤسسة "وانا كوربويت" وأخيرا مؤسسة "ميدي تليكوم"، أما التغطية بشبكة الهاتف الناقل فقد وصلت إلى حدود 43,06 مليون مشترك موزعة على المؤسسات السابقة، وخلال نفس السنة تتوفر نسبة 66,5% من الأسر على ولوج لشبكة الانترنت داخل منازلهم بنسبة 76,3% في المناطق الحضرية و47.3% في الوسط القروي، وبلغ مستعملو الانترنت في ذات السنة 17,5 ملون مستعمل [3].

---

[1]- بوفليح نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا ، حالة الجزائر، تونس ، المغرب، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر – الواقع والآفاق بالمركز الجامعي البويرة، يومي10-12 ماي 2010.

[2]- حري المخطارية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017. ص: 154.

[3]- التقرير السنوي لأنشطة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات برسم سنة 2015، الجريجدة الرسمية المغربية، عدد 6505، الصادرة بتاريخ: 03 أكتوبر2016. ص:7033.

2/النقـل: تتوفر المغرب على 6 أقطاب منائية كبيرة منها 4 للنقل البحري والترفيه، و9 مطارات لنقل المسافرين كما تتوفر على سكة حديدية تساهم في نقل 50 مليون طن من البضائع ونقل 50 مليون مسافر عبر القطارات، وتظم شبكة طرق يناهز طولها حوالي 59000كلم منها 44000 كلم معبدة بالإضافة إلى 7500منشأة فنية، كما تضم هذه الشبكة 1800كلم من الطرق السيارة مفتوحة أمام حركة السير وحوالي 960 كلم من الطرق السريعة، وتعتبر هذه الشبكة الطرقية الوسيلة الأساسية للتنقل حيث تؤمن أكثر من 90% من تنقلات الأشخاص وأكثر من % 75من نقل البضائع، على النحو التالي وهذا حسب وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء[1]:

1) طرقات وطنية: 15795 كلم
2) طرقات جهوية: 8355 كلم
3) طرقات إقليمية: 34890 كلم
4) طرق غير مصنفة مهيئة أو معبدة: 11160 كلم
5) شبكة المسالك الريفية فيبلغ طولها 13000 كلم.

3/ الطاقة: تمتلك المغرب شبكة نقل للطاقة الكهربائية مجمل التراب الوطني بطول إجمالي يبلغ حوالي66766 كلم، فقد بلغت نسبة التغطية الكهربائية في الوسط القروي 99,13% في نهاية أكتوبر 2015 ويعود هذا الأداء أساسا إلى ربط 39015 قرية بالشبكة، واعتمدت في ذلك على الطاقة الشمسية لاسيما محطة (نور1) التي يبلغ انتاجها 160 ميغاواط من الكهرباء، وتسعى المغرب إلى رفع إنتاجها الكهربائي إلى نسبة 42% سنة 2020 وبلوغ نسبة 52% مع حلول سنة 2030، على أساس أن توفر الطاقة الشمسية 20% والطاقة المتأتية من الرياح 20% والطاقة المائة 12%.

ج/ المقومات البشرية:

من أجل تأهيل المورد البشري باعتباره الفاعل الأول في النشاط السياحي، يوجد في المملكة المغربية حاليا أكثر من مائة وخمسين(150) مؤسسة تعمل في مجال التكوين المهني الفندقي والسياحي، لثلاثة فاعلين في التكوين يزودون سوق العمل من الخريجين وهم وزارة السياحة، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمؤسسات الخاصة، وفي هذا الصدد تشرف وزارة السياحة على أحد عشر معهدا وأربعة مراكز للتأهيل المهني، ويعتبر المعهد الدولي العالي للسياحة بطنجة، العامل الرئيسي العام في مجال تكوين الإطارات السياحية، ومن أجل تفعيل وزيادة كفاءة المورد البشري في القطاع السياحي أطلقت المغرب وثيقة مرجعية تصف الأنشطة التي تمارس في كل مهنة وتقدم معطيات حول مؤشرات الأداء الخاصة بها، وتقدم إمكانيات التدرج المهنى المتاحة وكذا الكفاءات اللازمة لمزاولة المهنة وتشتمل هذه المراجع على المهن المتعلقة بالمجالات التالية الفندقة والمطعمة وكالات الاسفار ووسائل النقل السياحية والخدمات السياحية والمرشدين السياحيين وقطاع الترويج.

[1]- التجهيز والنقل بلغة الأرقام من الموقع الرسمي لوزارة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المغربية www.equipement.gov.ma بتاريخ:2017/09/17 على الساعة: 12:15سا.

المطلب الثاني: مؤشرات وأثار السياحة في تونس والمغرب

تتمتع كل من تونس والمغرب بمؤشرات سياحية متمثلة في طاقات الايواء السياحي وحجم تدفقات سياحية ونقدية جد معتبرة، وكل ذلك ساهم في خلق مناصب عمل مستحدثة في القطاع السياحي.

أولا: السياحة التونسية مؤشراتها وأثارها:

تسعى تونس جاهدة إلى تطوير منتجاتها السياحية وتنميتها من خلال إنشاء 16 محطة سياحية جديدة، تشمل أربعة منتجات سياحية وهي منتج شاطئي ومنتج بيئي ومنتج استشفائي ومنتج عائلي.

أ/ مؤشرات السياحة التونسية: وتتمثل في:

1/الطاقات الفندقية في تونس

تمتلك تونس طاقات إيواء متنوعة ومعتبرة تهدف بواسطتها إلى تدعيم وجهة تونس السياحية، من خلال تبني برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية وهو مبادرة تبنتها قصد تحسين جودة الخدمات والرفع من مردودية الوحدة الفندقية وتحسين قدرتها التنافسية وقدرتها على مجابهة الأزمات الظرفية التي تعاني منها.

الجدول رقم43 : تطور الطاقات الفندقية بتونس2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
طاقات الإيواء(سرير)	241528	242146	241997	240249	240077	241392
التطور%	/	0,25	-0,06	-0,72	-0,07	0,55
عدد المؤسسات السياحية	-	861	846	847	848	862

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة التونسية

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن طاقات الإيواء السياحي بلغت في تونس 241,4 ألف سرير وهذا سنة 2015 والملاحظ أن نسبة التطور في طاقات الإيواء التونسي كانت سالبة في جميع السنوات إلا في سنة 2015، وهذا يرجع دائما في تقديري إلى الأوضاع الأمنية التي سادت تونس خلال هذه الفترة رغم أن عدد المؤسسات السياحة في تزايد مستمر.

2/ الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية:

تسعى تونس إلى زيادة الليالي السياحية وهذا بالموازاة مع تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية، الذي يؤثر في جودة الخدمات الإقامية وبالتالي رغبة السائح في زيادة عدد الليالي السياحية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم44: تطور الليالي السياحية بتونس 2010-2015 **الوحدة:ليلة سياحية**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الليالي السياحية	35565104	20636847	30035419	30001358	29107239	16177575
التطور%	/	-41,97	45,54	-0,11	-2,98	-44,42

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة التونسية

يظهر لنا الجدول بأن تطور الليالي السياحية بتونس مرّ بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض، غير أن القطاع السياحي شهد تناقصا حادا سنة 2011 ومن ثم تناقص تدريجي منذ سنة 2013 و2014 لتسجل انخفاضا حادا آخر خلال2015 في عدد الليالي السياحية، إذ بلغت نسبة معدل التغيير -41,97% و -44,42% في سنتي 2011 و2015، نتيجة الأزمة السياسية و2011 وتعرض تونس للإرهاب سنة 2015.

3/التدفقات السياحية الوافدة إلى تونس:

تحظى تونس بتدفقات عالية من السياح الأجانب يأتي في مقدمة هؤلاء السياح بالدرجة الأولى الأوربيين ومن بعدهم المغاربة ومن بعدهم الأمريكيين وأخيرا الجنسيات الأخرى.

الجدول رقم45: تدفقات السياحة الوافدة لتونس2010-2015 **الوحدة:سائح**

السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
عدد السياح	6902749	4785119	5950000	6268582	6068593	5359309
التطــور%	/	-30,67	24,34	5,35	-3,19	-11,69

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة التونسية

الملاحظ من الجدول الحالي أن نسبة التطور في التدفقات السياحية الوافدة لتونس تعاني من تذبذب في جميع السنوات فقد تراجعت سنة 2015 إلى 5359309 سائح أجنبي بعدما كانت6068593 سائح أجنبي سنة 2014 بنسبة سالبة في التطور مقدارها 11,69%.

ب/ آثار القطاع السياحي التونسي

إن القطاع السياحي وما ينتج عنه من عوائد من العملة الصعبة تعتبر من المؤشرات الهامة التي تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، ولمعرفة مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قمنا بإعداد الجدول أدناه الذي يبين مدى مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي(PIB) وفي تحقيق الإيرادات السياحية ودعم ميزان المدفوعات ومساهمته في التشغيل في تونس خلال الفترة من 2010 إلى 2016 .

الجدول رقم 46: آثار القطاع السياحي في تونس 2010-2016 الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المساهمة في الناتج المحلي	6,26228	4,98808	6,12157	6,34098	7,08122	5,61442	5,8219
التغـــــير %	7,04	-20,35	22,72	3,58	11,67	-20,71	3,69
الإيرادات السياحية	3,477	2,529	2,931	2,863	3,042	1,869	/
التغـــــير %	-1,33	-27,26	15,90	-2,32	6,25	-38,56	/
النفقات السياحية	0,611	0,678	0,673	0,768	0,77	0,767	/
التغـــــير %	27,8	10,96	-0,74	14,11	0,26	-0,39	/
الرصيد بين الايرادات والنفقات	2,866	1,851	2,258	2,095	2,272	1,102	/
التغـــــير %	-5,90	-35,41	21,99	-7,22	8,45	-51,50	/
المساهمة المباشرة في التشغيل(ألف عامل)	295,15	226,88	265,09	258,83	278,36	207,78	206,45
التغـــــير %	1,55	-23,13	16,81	-2,34	7,55	-25,36	-0,64

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: -https://www.wttc.org

-http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

من الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

سجلت مساهمة السياحة في الناتج المحلي إنخفاضان في كل من سنتي 2011 و2015 بقيمة 20,35% و20,71 % على التوالي وهما السنتين الحرجتين بالنسبة للسياحة التونسية، ليسجل قطاع السياحة سنة 2016 حصيلة إيجابية للسياحة التونسية تم تعزيزها بمساهمة في الناتج المحلي قدرها 5,8219مليار دولار بارتفاع قدره 3,69% عن سنة 2015، وتعتبر سنة 2014 من أحسن السنوات مساهمة في الناتج المحلي بقيمة 7,08122 مليار دولار.

يتضح لنا من الجدول بأن الميزان السياحي يعرف فائضا مستمرا طيلة الفترة، فقد سجل سنة 2015 ما قيمته1,102 مليار دولار على الرغم من التراجع عن سنة 2014 بنسبة 51,50 %، وهذا راجع لانخفاض الايرادات السياحية لنفس السنة والتي بلغت 1,869مليار دولار مسجلة بذلك انخفاض قدره 38,56 %عن سنة 2014 التي سجلت إيرادات سياحية بلغت 3,042مليار دولار وهي أعلى مبلغ حققته الايرادات السياحية خلال هذه الفترة، ويساهم القطاع السياحي في تشغيل 206,45 ألف عامل لسنة 2016 بنسبة تشغيل قدرها 6,03% من التشغيل الكلي، والملاحظ من الجدول أيضا أن التشغيل في القطاع السياحي سجل انخفاضا كبيرا في سنتي 2011 و2015.

ثانيا: السياحة المغربية مؤشراتها وأثارها:

تعتبر المغرب من الدول العربية التي تهتم بالقطاع السياحي، إذ أن أداء السياحة المغربية يعتبر من أفضل الأداءات في القطاع السياحي في منطقة شمال إفريقيا، وهو ما تبينه مؤشرات السياحة المغربية فيما يأتي.

أ/ مؤشرات السياحة المغربية: وتتمثل في:

1/الطاقات الفندقية في المغرب:

تتنوع الطاقات الفندقية في المغرب من فنادق 5نجوم إلى فنادق 1نجمة، كما نجد هناك فنادق خارج التصنيف تتمثل في الإقامات السياحية والأندية الفندقية ودور الضيافة وإقامة عقارية، مأوى، فندق عائلي، فندق طرقي(موتيل)، ملجأ ومخيم.

الجدول رقم47: تطور الطاقات الفندقية بالمغرب 2011-2016 **الوحدة: سرير**

المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	2016
طاقات الإيواء (سرير)	187874	200091	211974	221611	231334	242624
التطور%	/	6,50	5,94	4,55	4,39	4,88

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة المغربيبة

من الجدول نلاحظ بأن الطاقة الفندقية بالمغرب قد بلغت 242624 سرير سنة 2016 أي بزيادة حوالي 11290سرير إضافي مقارنة مع سنة 2015، والملاحظ أيضا أن نسبة التطور في الطاقات الفندقية هي في تطور مستمر وهذا التطور يفوق 4 بالمائة في جميع السنوات وهو مؤشر جيد على زيادة عدد الأسرة بالمملكة المغربية.

2/ الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية:

تعمل المغرب على إستقطاب السياح وهذا برفع أداء قطاعها السياحي لاسيما في جانب الاقامة والمبيت لفرع مدة اقامة المبيت لدا السياح وتحظى مراكش بأكثر ليالي مبيت في المغرب بـ 6638486 ليلة سياحية.

الشكل رقم48: الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية المغربية2011-2016 **الوحدة: ليلة سياحية**

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الليالي السياحية	16867666	17485762	19114129	19633475	18424251	19254930
التطور %	/	3,66	9,31	2,71	-6,16	4,51

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة التونسية

سجلت المغرب عجز في سنة 2015 بالنسبة لعدد الليالي السياحية إذ بلغ 18424251 ليلة سياحية وهذا بنسبة تطور سالبة تقدر بـ 6,16% عن سنة 2014 ليعود من جديد للارتفاع سنة 2016 إلى عدد ليالي سياحية تقارب عدد الليالي السياحية المقضات سنة 2014، ويرجع عودة إرتفاع ليالي المبيت السياحي إلى عودة توافد السياح على المملكة المغربية في سنة 2016.

3/التدفقات السياحية الوافدة إلى المغرب:

يعتبر جل السياح الوافدين إلى المغرب من الدول الأوربية وفي مقدمتهم فرنسا، إذ تعتبر السوق الأوربية أهم سوق تصدر السياح للمغرب، وتأتي في المرتبة الثانية الدول العربية وفي مقدمتهم الجزائر، بالإضافة إلى جنسيات أخرى.

الجدول رقم49: تدفقات السياحة الوافدة للمغرب 2010-2014 **الوحدة**: سائح

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد السياح	9288338	9342133	9375156	10046264	10282944	10176762	10331731
التطور%	/	0,57	0,35	7,51	2,36	-1,03	1,52

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة المغربية

يظهر لنا الجدول بأن عدد السياح في تطور مستمر منذ سنة 2010 إلى غاية 2016 ماعدا سنة 2015 سجلت تعثرا في تدفق السياح بعجز قدر بنسبة 1,03%، ليسجل قطاع السياحة سنة 2016 حصيلة إيجابية تم تعزيزها بالنتائج التي تم تسجيلها خلال هذه السنة فعدد السياح غير المقيمين بلغ 10331731 سائح، 2015.

ب/ آثار القطاع السياحي المغربي

تشغل السياحة مكانة هامة في البنية الاقتصادية للمغرب، إذ تعتبر قطاع إستراتيجي يدعم ويسرع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالنشاط السياحي بالمغرب يولد عائدات تساهم في الناتج المحلي، كما تعتبر مصدرا حيويا لجلب العملة الصعبة من خلال الايرادات السياحية، كما تساهم في خلق مناصب شغل.

قدرت العائدات المحصلة من طرف السياح غير المقيمين الذين أقاموا بالمغرب سنة 2016 (دون احتساب مصاريف النقل الدولي) بحوالي 63,2 مليار درهم، ومثلت هذه العائدات من العملة الصعبة حوالي 9%من صادرات السلع والخدمات وغطت 7%من عجز الميزان التجاري سنة 2016[1].

والجدول التالي يبين أهم آثار القطاع السياحي بالمغرب.

الجدول رقم50: آثار القطاع السياحي في المغرب 2010-2016 **الوحدة**: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المساهمة في الناتج المحلي	68,68	73,2075	73,9292	71,9974	76,2373	79,2577	81,304
التغـــــير %	6,04	6,59	0,98	-2,61	5,89	3,96	2,58
الإيرادات السياحية	8,176	9,101	8,491	8,201	8,747	7,765	/
التغـــــير %	2,47	11,31	-6,70	-3,41	6,66	-11,25	/
النفقات السياحية	1,879	2,260	2,095	2,002	2,218	2,155	/
التغـــــير %	9,69	20,28	-7,30	-4,44	10,79	-2,84	/

[1]- السياحة بالأرقام، وزارة السياحة المغربية من الموقع www.tourisme.gov.ma بتاريخ: 2017/09/23، على الساعة 8:00سا.

الرصيد بين الايرادات والنفقات	6,29	6,841	6,396	6,199	6,529	5,610	/
التغــــــير %	0,49	8,64	-6,50	-6,50	5,32	-14,07	/
المساهمة المباشرة في التشغيل(ألف عامل)	832,565	866,129	840,343	794,384	819,612	811,56	818,995
التغــــــير %	0,0003	0,0004	-0,0003	-0,0005	0,0003	-0,9824	0,9161

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على: https://www.wttc.org-

-http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

من الجدول نلاحظ:

تساهم السياحة في الناتج المحلي(PIB) في المغرب إذ بلغت مساهمتها 68,68 مليار دولار سنة 2010 لتسجل بعد ذلك انخفاض سنة 2013 عن سنة 2012 بـ 1,9318 مليار دولار أي بانخفاض قدره 2,61%، ليسجل قطاع السياحة سنة 2016 حصيلة إيجابية تم تعزيزها بمساهمة في الناتج المحلي قدرها 81,304مليار دولار بارتفاع قدره 2,58% عن سنة 2015.

سجلت المغرب عجزا في الإيرادات السياحية إذ بلغ مبلغ الإيرادات السياحية 7,765مليار دولار خلال سنة 2015 أي بانخفاض قدره 0,982 مليار دولار عن سنة 2014 أي بانخفاض بمقدار 11,25%، وهذا الانخفاض أدى كذلك إلى تسجيل انخفاض في الرصيد بين الإيرادات والنفقات بمقدار 14,07% وهي أعلى نسبة مسجلة في الانخفاض خلال السنوات السابقة، ورغم هذه العثرات إلا أن ميزان المدفوعات السياحي بقى دائما محقق نتائج ايجابية خلال هذه الفترة.

تساهم السياحة في خلق فرص عمل وتقليص نسبة البطالة والحد من الفقر وبذلك يعتبر القطاع مصدرا ممتازا للشغل بمساهمته في خلق 818995 منصب شغل مباشر سنة 2016 بزيادة قدرها 0,9161 % عن سنة 2015، أي ما يمثل حوالي 16,75 % في المائة من إجمالي نسبة الشغل في الاقتصاد.

المطلب الثالث: واقع الاستثمار السياحي في تونس والمغرب

يلعب الاستثمار السياحي في تونس والمغرب دورا مهما في إنشاء الفنادق والمنتجعات السياحية وغيرها من أشكال الاستثمار الأخرى، وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين ذو الخبرة والمهارة في العمل السياحي نظرا لتنوع وتعدد الفرص الاستثمارية في القطاع السياحي، وهذا بتوفير كافة المقومات والمناخ الجاذب للاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية ولقد اتخذت الدولتين الكثير من الخطوات والإجرءات وأصدرت بذلك العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وتشجيع المستثمرين وزيادة حوافز وفرص الاستثمار في ظل توافر الموارد الطبيعية والثقافية والبشرية.

أولا: واقع الاستثمارات السياحية بتونس

أظهر مخطط التنمية التونسي إعادة النظر في المنظومة الإدارية المشرفة على القطاع باعتماد منهجية مندمجة ومتكاملة تشمل مختلف عناصر القطاع السياحي والمرتبطة خاصة بالإطار التشريعي من قوانين وإجراءات إدارية وتحفيزات استثمارية للنهوض بالقطاع السياحي وبكل ما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال والشراكة مع القطاع الخاص، وهذا من خلال مجموعة من المؤسسات القائمة بالإشراف على الاستثمارات السياحية، ونجد في مقدمتها وزارة السياحة والصناعات التقليدية، ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد.

1/ الامتيازات الممنوحة للاستثمارات السياحية بتونس:

لقد نص القانون رقم 21-90 الصادر بتاريخ 19 مارس 1990 على إنشاء مجلة الاستثمارات السياحية حيث تم جمع كل النصوص التشريعية في مجال الاستثمارات السياحية، وقد بين هذا القانون على وجوب امتلاك المستثمر موافقة من الوزير المشرف على القطاع السياحي أو مدير الديوان السياحي التونسي ولا يمكن إنشاء استثمارات سياحية إلا في المناطق السياحية، وتعتبر استثمارات سياحية كل الأنشطة المتعلقة بالإيواء والتنشيط السياحي والنقل السياحي، ولا يمكن الانتفاع بالامتيازات المنصوص عليها بمجلة تشجيع الاستثمارات تستوجب أن يتضمن هيكل تمويل المشروع تمويلا ذاتيا لا يقل عن 30% من تكلفة الاستثمار، وتقدم الأموال الذاتية في شكل إسهامات نقدية أو عينية وتمنح التحفيزات على الشكل التالي[1]:

1) الاستفادة من العقار السياحي بأسعار تفاضلية.
2) الإعفاء من الضرائب في مجال تأسيس الشركات أو الزيادة في رأس المال أو التنازل على الحصص.
3) الإعفاء من الضرائب على الارباح بنسبة 70 % بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها في القطاع السياحي والإعفاء الكامل بالنسبة للاستثمار في المناطق الصحراوية.
4) الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء العتاد من الخارج.
5) تخفيض نسبة الفوائد على القروض الطويلة والمتوسطة إلى 60 % للمشاريع المتعلقة بإحداث الفنادق.

[1]- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 1990/03/27 عدد 21 ص: 415.

6) الإعفاء من المساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال السنة الأولى من النشاط الفعلي مع إمكانية تمديد الامتيازات إلى سنتين إضافيتين.

7) تخفيض نسبة الفائدة على القروض للمستثمرين الجدد بنسبة 5% و4% للمشاريع في المناطق الصحراوية والمناطق الأخرى على التوالي.

8) منحة استثمار بنسبة:

- 25% من تكلفة المشروع بدون اعتبار قيمة الأرض بالنسبة للاستثمارات المنجزة بمناطق الحوض المنجمي.
- 8% من تكلفة المشروع بدون اعتبار قيمة الأرض بالنسبة للاستثمارات المنجزة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية.

9) بالإضافة إلى تحفيزات في النشاط الاجتماعي إذ تتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانون للضمان الاجتماعي لمدة[1]:

- العشر سنوات الأولى من النشاط الفعلي لمشاريع السياحة الصحراوية.
- الخمس سنوات الأولى بالنسبة لمناطق تشجيع التنمية الجهوية الأخرى.

ب/ فرص الاستثمار السياحي بتونس:

دعم الاستثمار السياحي وخاصة التشجيع على إحداث أنماط إيواء جديدة وبديلة للنشاط الفندقي تساهم في استقطاب شرائح جديدة من السياح حيث تم خلال فترة 2015/2011 إسناد الموافقة المبدئية لإحداث 516 مشروع سياحي منها 118 نزل و31 إقامة عائلية و 13 نزل ذو طابع مميز و90 إستضافة عائلية و29 إقامة ريفية وقرية سياحية و14 مخيمات سياحية و35 إقامة سياحية، فضلا عن إحداث 88 مطعم سياحي و96 مركز تنشيط سياحي[2].

دخول ما يقارب 14169 سرير فندقي حيز الاستغلال و175 مشروع في مجال التنشيط السياحي، مع مواصلة تنفيذ برنامج التسهيل الفندقي ليبلغ بذلك عدد المخططات المصادق عليها منذ انطلاق البرنامج 129 مخطط بطاقة إيواء إجمالية تفوق 75 ألف سرير وباستثمارات إجمالية تناهز 586,6مليون دينار تونسي، كما تمت المصادقة على منح بقيمة 16,4 مليون دينار تونسي.

ج/ تطور حجم الاستثمار السياحي بتونس:

لقد تقرر خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 20 أكتوبر 1999 والمخصص للقطاع السياحي بعث 15 محطة سياحية جديدة ثم إرتفع هذا العدد ليصبح 16 محطة تم توزيعها بعد الدراسات الأولية على4 أنماط متمثلة في المنتوج الشاطئي في كل من كاب قمرت، جنان الوسط، البقالطة، سيدي سالم، شط النسيم، للامريم،

[1]- دليل المستثمر في القطاع السياحي التونسي، من موقع وزارة السياحة التونسية www.tourisme.gov.tn .
[2]- مخطط التنمية 2016-2020 للجمهورية التونسية ، المجلد الثالث المحتوى القطاعي. ص:92.

للاحضرية، السلوم، هرقلة، الغضابنة وقابس، ومنتوج بيئي بسيدي فنخل وزوارع، والمنتوج العائلي بالشفار، وأخيرا المنتوج الإستشفائي قربص الكبرى والخبايات بقابس[1] .

الجدول رقم51: تطور حجم الاستثمارات السياحية في تونس2006-2016 **المبلغ: مليار دولار**

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المبلغ	1,321	1,47356	1,47857	1,37729	1,4732	1,32908
التطور	/	11,49	0,34	-6,85	6,96	-9,78
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	
المبلغ	1,42331	1,38814	1,5467	1,69494	1,73641	
التطور	7,09	-2,47	11,42	9,58	2,44	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: http://www.wttc.org/datagateway

شهدت الاستثمارات السياحية في تونس انخفاضات متتالية في تطورها في كل من السنتين 2011 و2013، وهذا راجع للربيع العربي في تونس وفي سنتي 2014 و2015حقق نسبة تقدم بلغت على التوالي 11,24 و9,58% ، بحيث قامت تونس بزيادة حصة الاستثمارات السياحية وتدارك الانخفاض المسجل في القطاع السياحي خلال سنوات الربيع العربي، ليسجل قطاع السياحة سنة 2016 حصيلة إيجابية للاستثمارات السياحية تم تعزيزها بمساهمة 1,73641مليار دولار بارتفاع قدره 2,44% عن سنة 2015.

ثانيا: واقع الاستثمارات السياحية بالمغرب

يسعى المغرب لتحسين مناخ الاستثمار من خلال جملة من الامتيازات الموجهة لفئة المستثمرين في القطاع السياحي، عن طريق مؤسساتها المكلفة به لاسيما وزارة السياحة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمار.

أ / الامتيازات الممنوحة للاستثمارات السياحية بالمغرب:

يسعى المغرب إلى خلق إطار جاذب للاستثمار من خلال تحسين مناخ الأعمال وتقوية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وإتخاذ القانون رقم 95-18 بمثابة ميثاق للاستثمار، إذ تستفيد المشاريع السياحية من مجموعة من التحفيزات تتمثل في:

1/**مساهمة الدولة من خلال صندوق دعم الاستثمار**: من خلال هذا الصندوق يتم تغطية تكاليف الامتيازات الممنوحة للاستثمارات التي تكون استثماراتها تفوق أو تعادل مبلغ 200 مليون درهم وقادرة على خلق 250 فرصة عمل قارة أو أكثر، وهذه الامتيازات هي[2]:

- فيما يتعلق بالأراضي، ستساهم الدولة في مصاريف اقتناء الأراضي الضرورية لإنجاز برنامج الاستثمار، وذلك في حدود 20 بالمائة من قيمة الأرض التي سيقام عليها المشروع.

[1]- وزارة السياحية التونسية www.tourisme.gov.tn
[2]- وزارة الاقتصاد والمالية بالمغرب https://www.finances.gov.ma

- مساهمة الدولة فيما يتعلق بالبنيات التحتية خارج الموقع، في نفقات البنيات التحتية الخارجية الضرورية لإنجاز برنامج الاستثمار، وذلك في حدود 5% من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمار.
- أما فيما يتعلق بالتكوين، فستساهم الدولة في مصاريف التكوين المهني المخصص لهذا البرنامج.
- ويتم منح المساهمة المالية للدولة الموجهة لدعم الاستثمار في حدود 5% من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمار، كما يمكن لهذا المعدل أن يصل إلى 10% في حال كان موقع المشروع يتواجد بمنطقة قروية أوفي ضواحي المدينة.

2/ الحوافز الجمركية: يمكن للشركات التي تلتزم بالقيام باستثمارات تكون كلفتها معادلة أو أكثر من 200 مليون درهم أن تعفى من ضرائب الاستيراد المفروضة على السلع والمعدات والأدوات اللازمة لإنجاز مشاريعها والمستوردة مباشرة من طرف هذه الشركات أو لحسابها.

3/ الإعفاء من الضريبة: تستفيد المشاريع السياحية من التحفيزات التالية في المجال الضريبي[1]:

- تستفيد السلع التجهيزية والمعدات والآلات اللازمة لإنجاز مشاريع استثمارية بمبلغ يعادل أو يفوق 100 مليون درهم، والتي يقتنيها الملزمون خلال ستة وثلاثين (36) شهرا من تاريخ بدء مزاولة النشاط، من إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد، وذلك في إطار اتفاق يبرم مع الدولة.
- الإعفاء الكامل للفنادق من ضريبة الشركات لمجموع رقم المعاملات بالعملة خلال 5 سنوات الأولى ابتداء من أول عملية استقبال للزبائن منجزة بالعملة، وتخفيض بنسبة 17،5% بعد هذه الفترة.
- الإعفاء الكامل للفنادق من الضريبة على الدخل لمجموع رقم المعاملات بالعملة خلال 5سنوات الأولى ابتداء من أول عملية استقبال للزبائن منجزة بالعملة، وتخفيض بنسبة 50% بعد هذه الفترة.

ب/ فرص الاستثمار السياحي بالمغرب:

قصد تحسين مردودية الاستثمارات السياحية ومصاحبة تطوير المنتوجات التي جاءت ضمن رؤية 2020، إذ تعتزم المغرب من خلالها منح تسهيلات استثمارية سيتم وضعها أخذا بعين الاعتبار نوع المنتوجات ومستوى نضج الوجهات وذلك من خلال[2]:

سياحة الشواطئ: المخطط الازرق: يعتبر المخطط الأزرق العمود الفقري لإستراتيجية السياحية المغربية في مجال تنمية المنتج الشاطئي، وكان تدبير جديد ومقاربة ذات فعالية إستراتيجية وتصورات خلاقة وراء تشييد منتجعات شاطئية مندمجة فاخرة، ويضم المخطط، وبرنامجه التوسيعي"المخطط الأزرق الموسع" 6 محطات شاطئية: محطة السعيدية البحر الأبيض المتوسط (713 هكتار، 17000 سرير)، مزغان (504 هكتار – 8000 سرير)، ميناء ليكسوس (461 هكتار–12000سرير)، الصويرة موغادور (580 هكتار– 10500سرير)، الشاطئ الأبيض

[1]- الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار www.invest.gov.ma

[2]- نفس المرجع السابق.

(1000 هكتار– 7100 سرير)، وادي الشبيكة (1500 هكتارا– 10000 سرير)، وقلعة إيريس (400 هكتارا– 7100 سرير).

مخطط حضاري وثقافي(مخطط "مدائن"): يهدف مخطط "مدائن" لتقوية وتنويع المنتج من خلال إعادة توزيع الوجهات السياحية الحالية، سواء الثقافية منها (فاس، مراكش، ورززات، والدار البيضاء) أو الشاطئية (طنجة، تطوان، أكدير)، في مخططات التنمية الجهوية السياحية (PDRT)، وينتظر من هذه المخططات خلق 75000 سرير إضافي.

السياحة الداخلية: يرمي مخطط "بلادي" إلى خلق مناطق سياحية جديدة مقرونة بمنتجات وأثمان تستجيب لتطلعات السياح الداخليين، وسوف يخصص لكل محطة استثمار ما بين 200 إلى 500 مليون درهم، مما سيتيح خلق 200 إلى 500 منصب شغل مباشر، وعرض 3000 إلى 5000 سرير موزع مابين إقامات فندقية ومخيمات.

السياحة المختصة: أنشطة متنوعة وهوايات ذات جودة عالية تم تحديد عدة منتجات جديدة: الرياضات البحرية، القنص والصيد السياحيين، الهبوط بالمظلات، يطمح المغرب من خلال هاته المنتجات لوضع إستراتيجيات تنموية معينة ذات جودة عالية.

السياحة القروية: ترتكز استرتيجية تنمية السياحة القروية على مفهوم "بلد مستقبل للسياح بإمتياز" يهدف للتعريف بالمغرب في المناطق المعنية، وتتشكل الاستراتيجية من مراكز إستقبال وتقديم المعلومات، الإقامة (نزل، خيام...)، التنشيط (إحتفالات، الحرف التقليدية...)، الرحلات السياحية، والتعريف بالتراث والمنتوجات المحلية، وتقديم التكوين والدعم.

ج/ تطور حجم الاستثمار السياحي بالمغرب:

تهدف المغرب من خلال برنامج رؤية 2020 هو مضاعفة حجم القطاع وطاقته الاستيعابية، مع إنشاء 200000 سرير جديد، ومن المتوقع أن تساعد هذه الطاقة الاستيعابية الجديدة في مضاعفة عدد السياح الوافدين إلى المغرب، وبذلك سيتم خلق 470000 وظيفة مباشرة جديدة في جميع أنحاء البلاد لتصل العمالة في القطاع السياحي إلى 1 مليون بحلول عام 2020، ومن المتوقع أن تصل عائدات السياحة إلى 140 مليار درهم في عام 2020، والجدول التالي يوضح تطور حجم الاستثمارات السياحية في المغرب.

الجدول رقم 52: تطور حجم الاستثمارات السياحية في المغرب 2006-2016 المبلغ: مليار دولار

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المبلغ	17,2394	23,5938	28,7536	27,0719	26,6952	29,1453
التطور	/	36,86	21,87	-5,85	-1,39	9,18
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	
المبلغ	31,7329	34,0688	34,5661	38,0718	40,3692	
التطور	8,88	7,36	1,46	10,14	6,03	

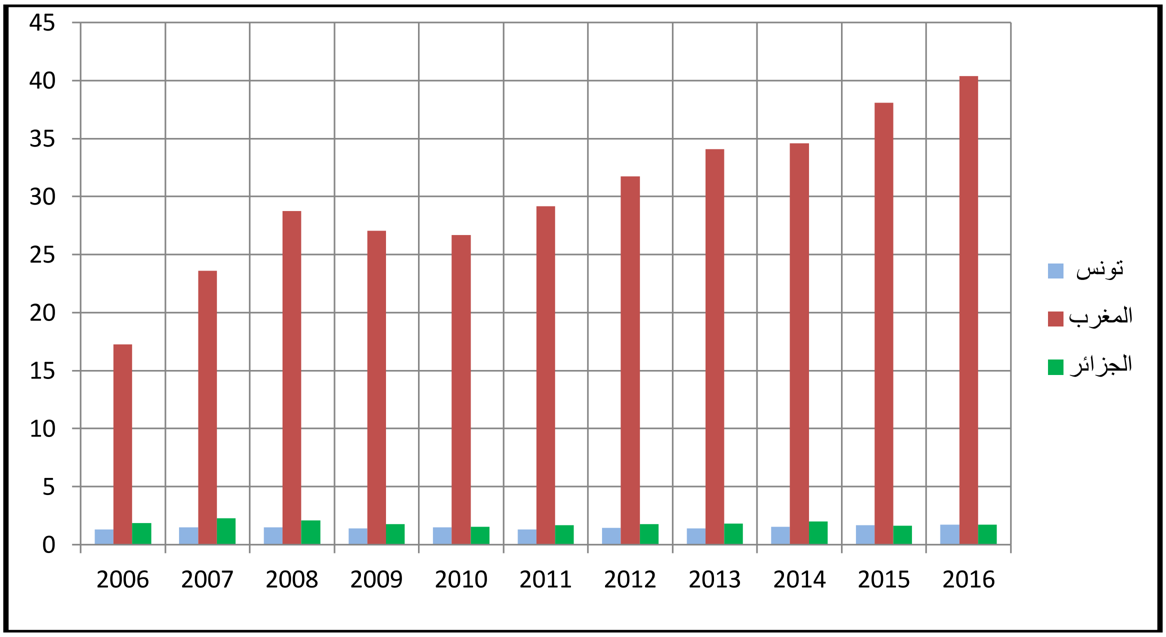
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: http://www.wttc.org/datagateway

الملاحظ من الجدول أن الاستثمارات السياحية بالمغرب سجلت إرتفاعا متتاليا خلال السنوات الستة الأخيرة، إذ يسجل قطاع السياحة سنة 2016 حصيلة إيجابية للاستثمارات السياحية تم تعزيزها بمساهمة 40,3692 مليار دولار بارتفاع قدره 6,03% عن سنة 2015، وهذه المبالغ التي تم توجيهها للاستثمارات السياحية تدل على عزيمة المغرب لبلوغ أهداف برنامج رؤية 2020.

ثالثا: مقارنة الاستثمارات السياحية لكل من الجزائر وتونس والمغرب

لقد أولت كل من الدول الثلاث عناية كبيرة للاستثمارات السياحية، محاولة منها النهوض بالقطاع السياحي منذ الاستقلال، لما يوفره الاستثمار من قاعدة صلبة لوجود سياحة متطورة، وذلك لما توفره من شروط أساسية لتنمية وتطوير هذا القطاع، ولذا قامت الدول الثلاث بضخ استثمارات سياحية متفاوتة من دولة لأخرى والشكل التالي يبين لنا الفرق بين الاستثمارات السياحية لدول المغرب الثلاث.

الشكل رقم 13: مقارنة الاستثمارات السياحية لكل من الجزائر وتونس والمغرب الوحدة:مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول رقم 41و51 و52.

إنطلاقا من الشكل المبين أعلاه نلاحظ أن الفرق واضح في الاستثمارات السياحية من بلد لآخر إذ نجد المغرب في الطليعية في تسخير مبالغ كبيرة للاستثمارات السياحية، حيث بلغت 40,3692مليار دولار سنة 2016 كما أن الاستثمارات السياحية بالمملكة المغربية دائما في تطور مستمر، وهذا ما يدل على السياسة المغربية التي تولى أهمية بالغة للقطاع السياحي وجعله ذا فعالية من خلال تشجيع الاستثمار السياحي، وهذا ما جعل القطاع السياحي يعتبر ثاني مساهم في خلق فرص عمل، أما بالنسبة للجزائر فبالرغم من الامكانيات والبحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة لم تتجاوز نسبة الاستثمارات فيها 4 % من الاستثمارات المغربية وهذا يدل على هشاشة القطاع السياحي، وعدم اعطاء أولوية فعلية لإنعاش القطاع السياحي من قبل الحكومة رغم سن القوانين والتشريعات التي تصبو نحو تطوير وترقية الاستثمارات السياحية، أما بالنسبة للاستثمارات السياحية بتونس فقد شهدت مساهمة طيبة، مقارنة بمساحتها وعدد سكانها فقد كانت مقاربة لمبالغ الاستثمارات السياحية بالجزائر وحتى فاقتها سنة 2016، إذ بلغت1,73641مليار دولار في تونس أما في الجزائر فكانت مبالغ الاستثمارات السياحية 1,60632مليار دولار لنفس السنة، وهذا يرجع للاهتمام التونسي بالقطاع وجعله ذا مقاييس عالمية ليصمد في وجه المنافسين.

خلاصة الفصل

عكسست برامج الانعاش الاقتصادي التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 2001 توجهاتها ضمن مشاريع تنموية توسيعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، وتقع الأنشطة السياحية العريضة بامتياز في مفترق عدة قطاعات استفادت بصفة مباشرة من انعكاس هذه البرامج التي تعتبر من المؤهلات القاعدية للسياحة، ومن أجل خلق المناخ الملائم للاستثمار وتشجيعه، يستلزم توفير كل الشروط القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومن أجل ذلك وضعت الجزائر مجموعة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية وكذا الضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار جملة من القوانين والتشريعات في إطار إستراتيجية تطوير السياحة في الجزائر،كما سعت الجزائر للتوقيع على 48 اتفاقية دولية ثنائية متعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات وكذا التوقيع على 65 اتفاقية ثنائية للإزدواج الضريبي لحماية المستثمرين.

وعلى الرغم من تشابه العادات والتقاليد والبيئة الطبيعية والبشرية بكل من تونس والجزائر والمغرب، وبالرغم من التحفيزات التي وضعتها الجزائر من أجل أن تساهم في تشجيع الاستثمار السياحي، وكذا تشابه الإجراءات الادارية بشكل كبير في كل من الجزائر وتونس والمغرب في مجال الاستثمار السياحي إلا أنه يلاحظ أن الاستثمارات السياحية في الجزائر لم ترق إلى التطلعات العالمية وحتى العربية، فإذا ما قارناها بالجارتين الشقيقتين نعلم مدى هشاشة القطاع السياحي واستثماراته.

وعليه يجب على الجزائر تكثيف جهودها للنهوض بالاستثمارات السياحية وترقيتها، للنهوض بهذا القطاع المعول عليه في تنويع النسيج الاقتصادي وبالتالي تنويع المداخيل خارج إطار المحروقات، وهذا بالاستفادة من تجارب وخبرات الدول الرائدة في هذا المجال لاسيما المغرب وتونس باعتبارنا نتقاسم معهم نفس المقومات والإمكانيات المادية والبشرية.

الفصل الخامس:

عقبات وأفاق تنمية الاستثمار السياحي بالجزائر لتعزيز التنمية المستدامة

تمهيد

تعد الاستثمارات السياحية من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم، وهي ذات دور مهم في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الأجنبية وفرصة للتشغيل وهدفا رئيسيا لتحقيق برامج التنمية، والجزائر واحدة من الدول التي تزخر بمؤهلات سياحية تؤهلها بأن تكون ضمن مصاف الدول الرائدة سياحيا، إلا أن الواقع يظهر لنا بأن نصيب الجزائر من السياحة الدولية بعيدا كل البعد عما يفترض أن تكون عليه مما انعكس بالسلب على ترقية أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهذا نتيجة مجموعة من المشاكل وهي وجود مشاكل للعقارات السياحية من سمسرة ومضاربة بالإضافة إلى مشاكل التمويل لهذه الاستثمارات السياحية، كما تعاني من هشاشة القاعدة الأمنية.

تسعى الجزائر من خلال المخططات والاستراتيجيات للآفاق المستقبلية وعلى ضوء أهداف التنمية المستدامة لغاية 2030، إلى إدراج سياسة جديدة للتنمية السياحية من طرف قطاع السياحة والتي من خلالها تصبو إلى تثمين المنتج السياحي الجزائري ومضاعفة الاستثمار في مشاريع سياحية توازن بين تحقيق الطموحات والخطط المأمولة مع ضمان تلبية الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة، ولكي تتمكن الجزائر من الاستثمار في مواردها السياحية فانه يجب عليها استخدام سياسات ترويجية للمناخ الاستثماري تساعدها في تحقيق نهضة سياحية تتوافق مع طبيعة الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة لها مع تبني كل ما يرقي الاستثمارات السياحية.

ومن أجل ذلك تناولنا في هذا الفصل المباحث التالية:

- **دور القطاع السياحي في تفعيل التنمية المستدامة**
- **معوقات الاستثمار السياحي بالجزائر**
- **سبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر على ضوء التنمية المستدامة.**

المبحث الأول:دور القطاع السياحي في تفعيل التنمية المستدامة

تقوم اقتصاديات الكثير من الدول على السياحة باعتبارها أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية بالغة وكونها مصدرا رئيسيا للدخل في عدد كبير من دول العالم، كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره بأنه مصدر استفادة لمختلف النشاطات الاقتصادية الاجتماعية، من خلال تأثيرها المباشر على رواج اقتصاد الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة.

فالاستثمارات السياحية تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم، ذات دور مهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الأجنبية وفرصة للتشغيل وهدفا رئيسيا لتحقيق برامج التنمية، والجزائر واحدة من الدول التي تزخر بمؤهلات سياحية تؤهلها بأن تكون ضمن مصاف الدول الرائدة سياحيا، إلا أن الواقع يظهر لنا بأن نصيب الجزائر من السياحة الدولية بعيدا كل البعد عما يفترض أن تكون عليه مما انعكس بالسلب على ترقية أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي بالجزائر

تنشأ عن النشاط السياحي انعكاسات على المواطنين، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتيم أو على مستواهم الثقافي والأخلاقي، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تسعي إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمعات، وتحسين نمط حياتهم من خلال الإيرادات السياحية التي تقاس بنصيب الفرد الواحد من إجمالي الإيرادات السياحية، بالاضافة إلى مساهمة هذا القطاع في القضاء على البطالة باعتبارها أحد القطاعات التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الرئيسية للقيام بالنشاط السياحي، لذلك فهي تعد أحد القطاعات الهامة التي تساهم في تشغيل الأفراد والحد من مشكلة البطالة، وما ينجر عنها من آفات اجتماعية كالجريمة والمخذرات وغيرها، على الرغم من تقديم عدة حجج لمعارضي السياحة ضد السلبيات الاجتماعية لها والتي تكمن أهمها في[1]:

1) الآثار السلبية على السلوك الاجتماعي ونظم القيم في المجتمع.
2) قد تزيد السياحة من التدهور الأخلاقي إلى حد انتشار البغاء والجريمة وألعاب القمار.
3) زيادة الاتجاه لدى المواطنين عن طريق الرغبة الملحة في استغلال السائح للحصول على أكبر فائدة بأسرع الطرق.
4) مضايقة السكان المحليين.
5) تناقض القيم.
6) إدخال سلوكيات استهلاكية جديدة.
7) زيادة الفوارق الاجتماعية نتيجة التوزيع غير العادل للفوائد.

[1]- حمزة عبد الحليم دراركة وآخرون، مبادئ السياحة، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2016.ص:294-295.

أولا: مساهمة القطاع السياحي في تحسين المستوى المعيشي للأفراد

من خلال ما تفرزه السياحة من آثار على التنمية لاسيما في جانب الايرادات السياحية ومساهمتها في الدخل الوطني، بالإضافة إلى اسهامها في خلق مناصب الشغل، كما أنها تعكس أثرها الايجابي على كثير من القطاعات الاخرى لاسيما قطاع الصناعة والزراعة والنقل، فضلا عن مساهمتها الفعالة في تحقيق التوازن بين الأقاليم وتحقيق الرفاه الاقتصادي للأفراد من خلال تحسين ظروف معيشتهم من خلال التنمية المحلية التي ترافق الاستثمارات السياحية ومن خلال إيرادات القطاع السياحي، وتعتبر الإيرادات المتأتية من الإنفاق السياحي من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، فهي تساهم بفاعلية في زيادة الناتج المحلي، كما تعتبر مصدرا مهما من مصادر اكتساب العملات الأجنبية، وفي الجدول التالي نوضح أثر نصيب الأفراد من الإيرادات السياحية خلال الفترة 2006–2014 .

الشكل رقم53: تطور مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للسكان للفترة 2006–2014

الوحدة :دولار أمريكي

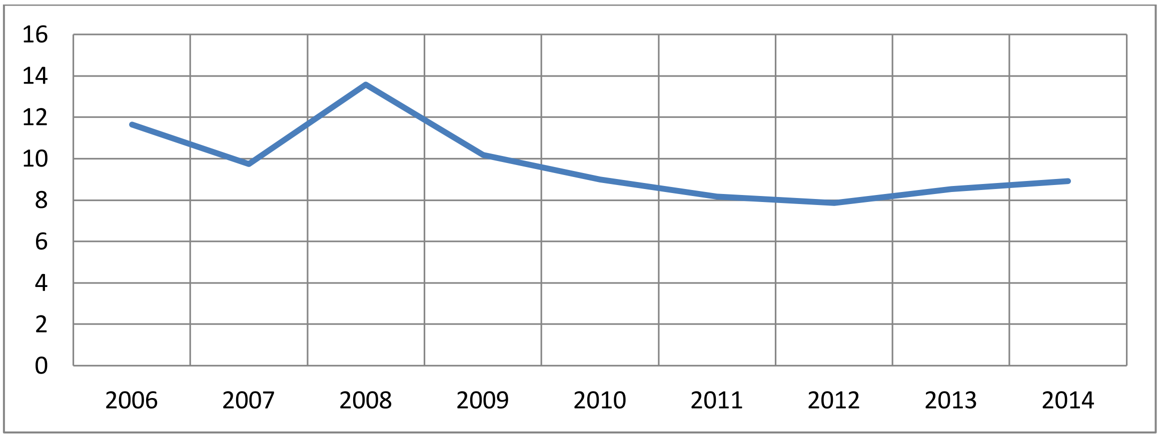
السنوات	نصيب الفرد من الإيرادات السياحية	نسبة التغير%
2006	11,64	/
2007	9,74	-16,32
2008	13,58	39,43
2009	10,19	-24,96
2010	8,99	-11,78
2011	8,17	-9,12
2012	7,87	-3,67
2013	8,53	8,39
2014	8,91	4,45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على حري المخطارية، مرجع سبق ذكره. ص:215-216.

من خلال الإطلاع على بيانات الجدول أعلاه نجد أن نصيب الفرد من الإيرادات السياحية يتطور من سنة لأخرى حيث بلغ في المتوسط 9.74 دولارا للفرد خلال الفترة المدروسة، وبلغ أقصى حد سنة 2013 محققا 13.58 دولار للفرد بنسبة نمو قدرها 39,43% وهي أعلى نسبة نمو عرفها نصيب الفرد من الإيرادات السياحية وهذا يرجع بالأساس إلى ارتفاع الإيرادات السياحية لهذه السنة، ليعود إلى الانخفاض حتى يبلغ نصيب الفرد 8.91 دولار سنة 2014 وهو ما تظهره نسب التغير لمختلف السنوات، ومن أجل توضيح أكثر نلاحظ الشكل التالي.

الشكل رقم14: تطور مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للسكان للفترة 2006-2014

الوحدة :دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم: 53.

يلاحظ من الشكل أعلاه بأن نصيب الفرد من الإيرادات السياحية عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة وبلغ أوجه سنة 2008 لعود إلى الانخفاض من جديد حتى سنة 2012 إلى أدنى مستوياته بنصيب 7.87 دولار للفرد، ليرتفع من جديد خلال السنتين القادمتين 2013 و2014 بمساهمة في نصيب الفرد على التوالي 8.53و 8.91 دولار، والشكل يعبر عن تدني نصيب الفرد في الجزائر من الإيرادات المحققة من قطاع السياحة، وهذا يرجع إلى هشاشة القطاع وتدني الخدمات السياحة بالجزائر رغم الإمكانيات والمؤهلات التي تزخر بها الجزائر ورغم أنه قطاع يعول عليه في الخروج من تبعية المحروقات.

ثانيا: مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

يعمل إنشاء المشاريع السياحية على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الإقتصادية، ذلك أن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل به وفي القطاعات الأخرى المرتبطة به.

ولذلك تعد السياحة واحدة من أكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، حيث تعتبر السياحة صناعة كثيفة العمالة،كما يعد معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنحو 105 مرة[1]، فهي تساهم في خلق صناعات أخرى مكملة لصناعة السياحة مثل الصناعات التقليدية، المطاعم، محلات بيع الهدايا والتذاكر....إلخ، وكل ذلك يتطلب يد عاملة خارج قطاع السياحة إلا أنها ساهمت في خلقه، ويبدأ مجال الوظائف التي توفرها السياحة من أعمال لا تتطلب مهارة وصولا إلى الأعمال والوظائف الإدارية ذات الكفاءة العالية.

[1]- وفاء عبد الباسط، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة، القاهرة، 2005.ص:95.

لقد خلقت السياحة والسفر عالميا سنة 2015حوالي 107833000 منصب عمل مباشرة أي 3.6٪ من إجمالي العمالة العالمية، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 1.9٪ في عام 2016 ليصل إلى109864000 عامل أي 3.6٪ من إجمالي العمالة العالمية، ويشمل ذلك التوظيف من قبل الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب، أنشطة المطعم والصناعات الترفيهية....، وبحلول عام 2026، ستشكل السياحة والسفر 135884000 فرصة عمل مباشرة، أي بزيادة قدرها 2.1٪ سنويا خلال العشر سنوات القادمة[1].

ويرجع خلق هذا الكم من الوظائف إلى كون النشاط السياحي يمتاز بدرجة عالية من الاعتماد على الجهود البشرية المتمثلة بعنصر العمل، فهي كثيفة اليد العاملة ذات قابلية فائقة على إيجاد فرص عمل جيدة ضمن حدود القطاع السياحي، فالتشغيل في المجال السياحي بالجزائر فيمكن اعتباره من جهة أنه يتطور عبر الزمن ومن جهة أخرى تعتبر هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بما تملكه من مقومات وإمكانيات فيمكن إبراز عدد المشتغلين في قطاع السياحة بالجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم54: تطور مساهمة السياحة والسفر الجزائري في التشغيل للفترة 2006-2017

* **تقديرات** المجلس العالمي للسياحة والسفر — **الوحدة: عامل**

السنوات	المساهمة المباشرة	النسبة المئوية من مجموع العمالة%	نسبة التغير%	المساهمة الكلية	النسبة المئوية من مجموع العمالة%	نسبة التغير%
2006	239026	2,70	-7,66	576257	6,50	9,15
2007	225416	2,62	-5,69	546193	6,36	-5,22
2008	227,665	2,49	1,00	515046	5,63	-5,70
2009	269187	2,84	18,24	593219	6,27	15,18
2010	254091	2,61	-5,61	539542	5,54	-9,05
2011	266571	2,78	4,91	535431	5,58	-0,76
2012	292238	2,87	9,63	583014	5,73	8,89
2013	321382	2,98	9,97	634456	5,88	8,82
2014	30591	2,82	-4,81	60442	5,57	-4,73
2015	327306	2,96	6,99	628342	5,68	3,96
2016	343133	3,03	4,84	656767	5,81	4,52
***2017**	360133	3,12	4,95	688453	5,96	4,82

Source : World Travel & Tourism Council https://www.wttc.org/datagateway

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العمالة المباشر في القطاع السياحي ارتفع عددها ب 104107 عامل منذ سنة 2006 بعدما كان 239026 عامل ليصل إلى غاية 433133 عامل سنة 2016، وقد ساهم بامتصاص ما نسبته

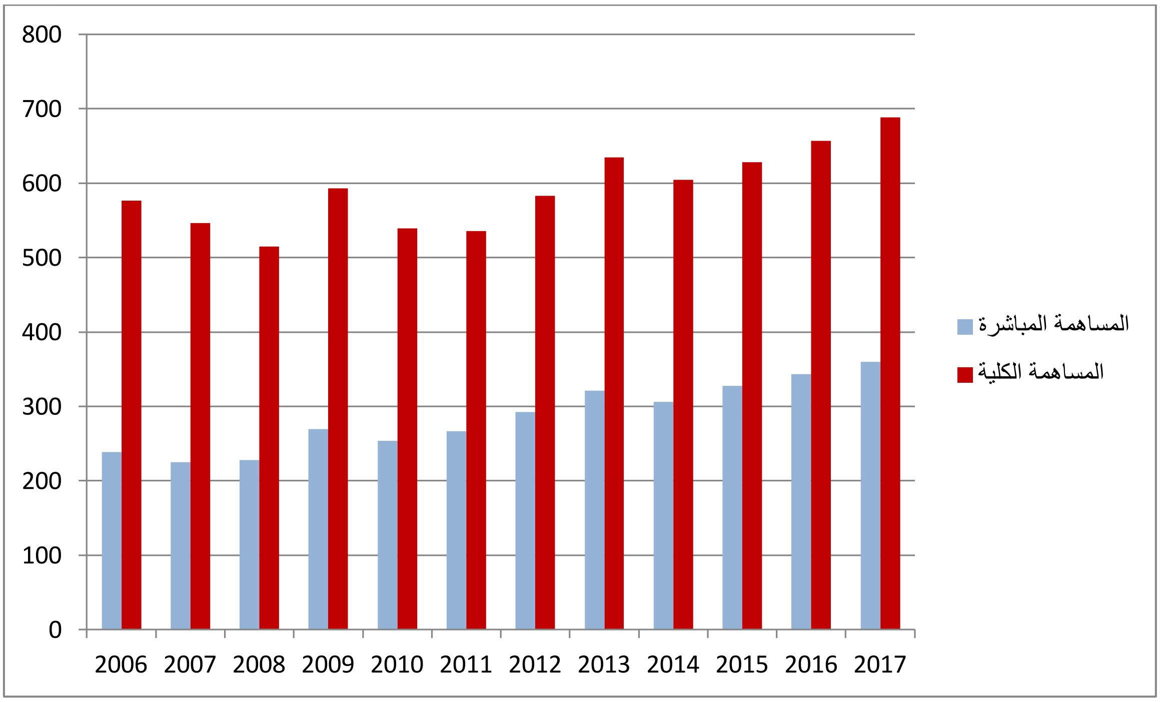
[1] -Travel & Tourism ,ECONOMIC IMPACT 2016 WORLD.p:04.

3.12% من نسبة العمالة لنفس السنة، ويتوقع المجلس العالمي للسياحة والسفر أن يصل عدد العمالة المباشرة سنة 2017 إلى 306133 عامل.

أما بالنسبة للعمالة الكلية فقد تم تشغيل 656767 عامل في القطاع السياحي سنة 2016 ويتوقع المجلس العالمي للسياحة والسفر أن يصل عدد العمالة الكلية لقطاع السياحة سنة 2017 إلى 688453 عامل.

الشكل رقم15: تطور مساهمة السياحة والسفر الجزائري في التشغيل للفترة 2006-2017

الوحدة: ألف عامل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 54

من خلال الشكل نلاحظ الدور الذي تلعبه السياحة في امتصاص البطالة وفي تأمينها لمناصب الشغل، رغم أن هذا الرقم متذبذب، وقد سجل أعلى مستوياته سنة 2016 ومن المتوقع ارتفاع هذا العدد سنة 2017، ويعود هذا الارتفاع في نسبة العمالة في القطاع السياحي إلى الاستثمارات السياحة بالجزائر وخاصة في زيادة الطاقة الفندقية، فالجزائر تسعى من خلال الإستراتيجية الوطنية التي وضعتها ضمن المخطط التوجيهي للسياحة إلى ترقية القطاع السياحي وجعله ينافس دول الجوار، إلا أن هذه الاستراتيجية تبقى رهينة المورد البشري المؤهل الذي يعتبر اللبنة الأساسية في قيام صناعة السياحة، ويعتبر المتدخل المباشر في إعطاء صورة عن الخدمة السياحية بالجزائر والتي يعبر عنها مدى رضا السائح، وهذا ما ينقص الجزائر بالدرجة الأولى لجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي بالجزائر

تعد السياحة بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أبنيتها مع ارتفاع مردودها المادي والذي بات يشكل مصدرا من مصادر التمويل الاقتصاد الوطني تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية كونها تُسْهم في خلق مجموعة من الآثار الاقتصادية لاسيما زيادة الدخل الوطني من خلال بعثه لسلسلة إنعاش انتاجي في الاقتصاد الوطني والتي يتحقق عنها المزيد من الدخول (المضاعف السياحي)، كما تعتبر الإيرادات المتأتية من الإنفاق السياحي من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، فهي تساهم بفاعلية في زيادة الناتج المحلي، كما تعتبر مصدرا مهما من مصادر اكتساب العملات الأجنبية، وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات لتسهم بذلك في أداء ميزان المدفوعات، ومن خلال المطلب التالي سنحاول إبراز أهم الآثار الاقتصادية للمشاريع السياحية بالجزائر.

أولا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري PIB

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس أداء النشاط السياحي إقتصاديا سواء محليا أو عالميا ليعكس بذلك مستوى النمو الاقتصادي المنجر على النشاط السياحي لأي بلد، ومن هذا المنطلق يجب التطرق إلى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر، وتشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10.2٪.

فقد بلغ إجمالي مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 613.3 مليار دولار أمريكي في عام 2016 بنسبة 10.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 3.6٪ ليصل إلى 8847،7 مليار دولار أمريكي في عام 2017 ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 3.9٪ سنويا إلى 11512,9 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2027 ليصل إلى نسبة 11.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي[1].

وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جدا كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول رقم 55: مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجماليPIB بالجزائر للفترة 2006-2017

* تقديرات المجلس العالمي للسياحة والسفر — الوحدة :مليار دولار أمريكي (قيمة حقيقية)

السنوات	المساهمة الإجمالية	نسبة المساهمة(%)	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة(%)
2006	9,89746	7,72	4,22991	3,30
2007	10,0621	7,59	4,27746	3,23
2008	9,23821	6,80	4,22557	3,11
2009	10,6839	7,74	5,04601	3,66
2010	9,85249	6,89	4,85329	3,40
2011	9,48916	6,46	4,83453	3,29
2012	9,7892	6,45	5,05163	3,33

[1] - TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2017 WORLD.p:03. 2005

2013	10,5595	6,77	5,54204	3,55
2014	10,1859	6,27	5,30238	3,26
2015	10,9594	6,59	5,88738	3,54
2016	11,4002	6,68	6,12582	3,59
*1017	11,9039	6,81	6,39044	3,65

Source : World Travel & Tourism Council https://www.wttc.org/datagateway

الملاحظ من الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي بالجزائر عرف تذبذبا خلال الفترة المدروسة، فقد سجل أعلى معدلاته في جانب المساهمة الاجمالية سنة 2016 بمقدار 11,4004 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 6,81% وهي نسبة بعيدة كل البعد عن المتوسط العالمي لهذه السنة والذي يساوي 10,2٪، أما المساهمة المباشرة لقطاع السياحة فسجلت هي الأخرى أيضا تذبذبات خلال نفس الفترة، وكانت أعلى نسبة هي 3,88% سنة 2005 بمقدار 4,88968 مليار دولار في حين أن هذه النسبة في تزايد مرتفع منذ سنة 2014 والمتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 3,65% سنة 2017 بمقدار 6,39044 مليار دولار أمريكي.

إن ضعف مساهمة القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال، ومرد ذلك يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، وذلك عكس كثير من الدول العربية غير النفطية لاسيما الشقيقتين المغرب وتونس، والتي تظهر من خلال احصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر بأن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لهما سنة 2016 هو 17,34% و12,07% على التوالي والذي يفوق المتوسط العالمي وهي تعكس الأهمية التي أولتها كل من الدولتين للقطاع السياحي منذ زمن بعيد على عكس الجزائر حيث لم تهتم الدولة بهذا القطاع بالاهتمام المطلوب إلا في وقت متأخر، مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في القطاع.

ثانيا: مساهمة القطاع السياحي في تحقيق الإيرادات السياحية:

تعتبر الإيرادات السياحية المحصلة من السائحين الأجانب أحد عناصر الإيرادات غير المنظورة للجزائر وغيرها من الدول الأخرى، فالسياحة تعد مصدرا مهما لكسب العملات الأجنبية من خلال تدفق السياح الأجانب وإنفاقهم على شراء المنتج السياحي، بالإضافة إلى إيرادات خدمات النقل الدولية، فضلا عن إيرادات السلع المباعة إلى السائحين مثل الهدايا التذكارية، ومتحصلات الفوائد والأرباح الناتجة من الاستثمارات السياحية والتحويلات النقدية من جانب العاملين في القطاع السياحي في الخارج، وكذلك الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر في مجال السياحة داخل الجزائر.

ويتعلق حجم الإيرادات السياحية بعدد الوافدين إلى الجزائر هذا الأخير الذي يعرف تذبذب تباطئي في حركته رغم امتلاك الجزائر مقومات ومؤهلات تمكنها من استقطاب أضعاف مضاعفة للسياح الحاليين، ويعود ذلك إلى افتقار

الجزائر إلى الخدمات السياحية واللوجستيات التي تخدم هذا القطاع في الأماكن السياحية، والجدول التالي يوضح حجم الإيرادات السياحية ونسبة مساهمتها في إجمالي إيرادات الجزائر للفترة ما بين 2006 إلى 2015.

الجدول رقم 56: حجم الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

السنوات	الإيرادات السياحية	معدل التغير (%)	نسبة مساهمة الإيرادات السياحية من اجمالي الإيرادات(%)
2006	393	-17,61	0,69
2007	334	-15,01	0,53
2008	473	41,62	0,58
2009	361	-23,68	0,75
2010	324	-10,25	0,53
2011	300	-7,41	0,39
2012	295	-1,67	0,39
2013	326	10,51	0,48
2014	348	6,75	0,55
2015	357	2,59	0,95

Source :http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن الإيرادات السياحية متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، فقد سجلت الإيرادات السياحية ارتفاعا نسبيا منذ سنة 2013 بقيمة 295 مليون دولار بعدما ظلت لسنوات تعاني في تسجيل نسبة نمو منخفضة لأربع سنوات على التوالي، لتسجل أعلى مستوياتها سنة 2015 بقيمة 357 مليون وبنسبة تطور 2,59%، ورغم ذلك لم يتجاوز متوسط إجمالي الإيرادات السياحية لهذه الفترة 318,7 مليون دولار، أما بالنسبة لمساهمتها في إجمالي الإيرادات الكلية للجزائر لم تتجاوز 1% وهي نسبة جد ضعيفة، والتي تدل على تهميش كلي لهذا القطاع من قبل الحكومة، رغم ما تزخر به الجزائر من مؤهلات ومقومات ورغم ماجاء به المخطط التوجيهي للسياحة لتثمين صورة الجزائر لأفاق 2030.

ثالثا: مساهمة النشاط السياحي في دعم ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد، ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، ولاكتمال رؤية مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق تنمية الاقتصاد، لابد من التطرق إلى أثر السياحة على ميزان المدفوعات فالآثار الإيجابية تنشأ عن دخول السياح الأجانب إلى داخل حدود القطر، واقتنائهم للسلع والخدمات السياحية والوطنية، ويعني هذا تصدير غير منظور، بالإضافة إلى استعانة المنتج السياحي الأجنبي بالسلع والخدمات الوطنية من خلال استيراد المنتجات الوطنية، أما آثارها السلبية تنشأ عن

خروج السياح المواطنين إلى خارج القطر الوطني، واقتنائهم للسلع والخدمات السياحية الأجنبية وهذا يعني استيرادا غير منظور للسلع والخدمات السياحية، بالإضافة إلى استيراد سلع وخدمات أجنبية لتطوير المنتج السياحي الوطني، والجدول الآتي يوضح وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2006 لغاية 2015 والذي يسجل جانب سلبي لجميع السنوات.

الجدول رقم 57: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2006-2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

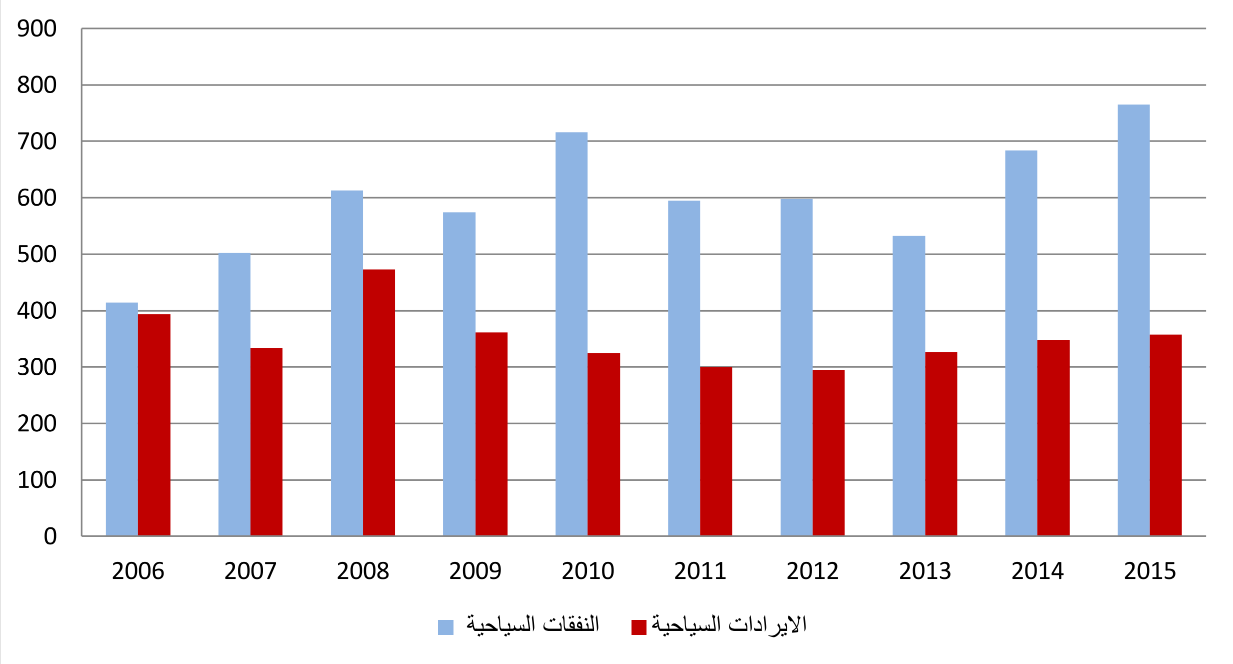
السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	معدل تغير النفقات (%)	الرصيد
2006	393	414	-37,27	-21
2007	334	502	21,26	-168
2008	473	613	22,11	-140
2009	361	574	-6,36	-213
2010	324	716	24,74	-392
2011	300	595	-16,90	-295
2012	295	598	0,50	-303
2013	326	532	-11,04	-206
2014	348	684	28,57	-336
2015	357	765	11,84	-408

Source :http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

يبين الجدول أعلاه أن الميزان السياحي سجل عجزا في كل سنوات الدراسة ابتداء من سنة 2006 إلى سنة 2015 بحيث كان أكبر عجز سجله الميزان السياحي كان سنة 2015 بقيمة 408 مليون دولار أمريكي، وهذا يرجع إلى ارتفاع النفقات السياحية والتي سجلت خلال نفس السنة 765 مليون دولار أمريكي بنمو قدره 11,84% في مقابل أن الإيرادات السياحية لم تتجاوز 357 مليون دولار بنسبة نمو 0,95%، وهذا ما ينعكس بالسلب على ميزان المدفوعات من خلال تحمله عجز الميزان السياحي، ويدل على أن الجزائر بلد مصدرة للسياح لا مستقطبة لهم، ولتعديل الميزان السياحي لابد من تفعيل السياحة الداخلية لتقليل من خروج السياح نحو الخارج واستقطاب السياح الأجانب فمن المتوقع استقطاب نحو 4443000 سائح دولي سنة 2017 لتقليص هذا الفارق بين الإيرادات والنفقات السياحية.

الشكل رقم16: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2006-2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين رقمي56 و57

من خلال الشكل أعلاه يظهر لنا العجز الكبير الذي يعرفه الميزان السياحي بعدما كانت جد متقاربة سنة 2006 لتصل إلى أقصى مستوياتها سنة 2015، وهذا بسبب النفقات الكبيرة التي ينفقها السياح الجزائريين في الخارج مقابل عدم تغطية هذه النفقات بالإيرادات المحصل عليها من السياح الوافدين إلى الوجهة السياحية الجزائر، وهذا بسبب عدم تفعيل السياحة الداخلية من خلال النقائص التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر وعلى رأسها :

1) عدم وجود سياسة ترويجية تسويقية متكاملة انعكست بالسلب على تسويق وجهة الجزائر داخل وخارج البلد.
2) عدم توفر الخدمات السياحية واللوجستيات التي تخدم هذا القطاع في الأماكن السياحية، التي تعكس الصورة الحقيقية للسياحة الجزائرية لكل من السياح المحليين والأجانب على حد سواء.
3) إيواء وفنادق ذات طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة.
4) نقص في تكوين المستخدمين في المؤسسات السياحية.
5) أسعار الخدمات السياحية مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار خاصة تونس.

المطلب الثالث: أثر النشاط السياحي على البعد البيئي

تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد الزوار لها، لذلك فمن الضروري أن تكون العلاقة بين الاستثمار السياحي والبيئة علاقة تكافلية وعلاقة توازن دقيق، كما يجب التأكيد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمحيط البيئي لسكان المناطق السياحية أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياحة.

ومن بين الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية هو التوفيق بين التنمية السياحية والبيئة من خلال العمل على احترام مؤشرات وقواعد التنمية المستدامة في مختلف مراحل تطوير السياحة من أجل ضمان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة قصد الحفاظ على الموارد السياحية للأجيال القادمة.

تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن السياحة لها تأثيرات سلبية وإيجابية على البيئة حسب الكيفية التي تنفذ بها السياسات التنموية، فإذا كان هناك تخطيط دقيق وسليم للسياحة وتهيئة سياحية ملائمة ومدروسة وخاضعة لضوابط ومعايير محددة فإن هذا سيساهم في الحفاظ على البيئة وقد يزيد حتى في جمالها من خلال التصاميم المعمارية الجذابة وتطوير المساحات الخضراء وتزيين المحيط ومكافحة التلوث والعكس صحيح في حالة حدوث تنمية عشوائية وفوضوية.

أولا: الحظائر الايكولوجية والسياحية بالجزائر:

تمثل الحظائر الإيكولوجية والسياحية مراكز هامة لجذب السياح الدولين والمحليين، نظرا لتوفرها على بيئة ذات تنوع وراثي للكائنات الحية وصون الموارد الطبيعية والثقافية، فهي تساعد على السياح قضاء عطلاتهم بشكل جديد يحقق لهم فرصة الهروب من زحام وضوضاء الحياة الحديثة والتمتع بجمال ونقاء الطبيعة وثراء مناظرها الخلابة وما يرتبط بها من سكان وثقافات محلية القديم منها والمعاصر وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة الجديدة منها على سبيل المثال تسلق الجبال ومراقبة الطيور وتأمل الطبيعة وإقامة المخيمات واستكشاف الشعاب المرجانية والغابات والأنهار والجبال والوديان والرحلات البحرية وصيد الأسماك وزيارات مواقع التنقيب الأثرية والتجول في المناطق التاريخية كل ذلك يشكل أنماطا جديدة لأنشطة ساهمت المحميات الطبيعية في القيام بها بالشكل الذي يحقق رضى السائح.

وفي هذا المجال تم تسجيل 42 موقعا بالجزائر ضمن قائمة المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية في اطار اتفاقية رامسار Rmsar بمساحة اجمالية تقدر بـ 3 مليون هكتار، تحتوي على ثروة نباتية وحيوانية تشكل فضاءات طبيعية وبيئية تساهم في تنشيط قطاع السياحة، كما تم تحديد 31 موقعا بارزا إلى حد الآن عبر التراب الوطني لحمايته وجعله فضاء للاستثمارات السياحية وتتمثل هذه المواقع في[1]:

1) عشرة مواقع بارزة تعود للأنظمة البيئية الشاطئية: وهي الحظيرة الوطنية للقالة، الحظيرة الوطنية قورايا، الشريط الطثباني لزموري، بحيرة الرغاية، المجمع الكثباني لمازفران، بحيرة بني بلعيد، جبل شينوة، جزر حبيباس وحزيرة رشقون.

[1]- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2005، مرجع سبق ذكره. ص: 440.

2) ثمانية مواقع بارزة تعود للأنظمة البيئية الجبلية: وهي الحظيرة الوطنية لثنية الحد، الحظيرة الوطنية لبلازما، الحضيرة الوطنية للشريعة، الحضيرة الوطنية لتلمسان، الحظيرة الوطنية لجرجرة، المحمية الطبيعية للبابور، جبل شلية وجيل أكفادو.

3) سبعة مواقع ملحوظة تابعة للنظام البيئي السهبي: المحمية الطبيعية لبني صالح سبخة الحضنة، سبخة مروان،بحيرة عين ورقة، الحظيرة الوطنية لجبل عيسى، مغارات الغوفي وغابة سن الباء.

4) ستة مواقع بارزة تابعة للنظام البيئي الصحراوي: الحظيرة الوطنية للطاسيلي، وادي إهرير، الحظيرة الوطنية الأهقار، واحة تاغيت، فضاء الأرغاني وبحيرة المنيعة.

كما اعتمدت الجزائر ضمن المخطط التوجيهي للسياحة على إنشاء حدائق تسلية سياحية تتمثل في حديقة عنابة، حديقة دنيا بقسنطينة، حديقة دنيا بالجزائر العاصمة ووهران، حدائق الواحات....

فحديقة دنيا بالجزائر هو أول مشروع سياحي من نوعه، ستشرف عليه شركة الإمارات الدولية للإستثمار، والذي سيوفر للجزائريين نحو 12260شقة، و986 فيلا، بتصاميم راقية وفاخرة، إضافة إلى مرافق هامة، في مقدمتها مستشفى بطاقة استيعاب 200 سرير، وفندق بزنس بـ 500 غرفة، فيما سيوفر هذا المشروع الإستثماري الأكبر في العالم، ما بين 22 و25 ألف منصب شغل دائمة مفتوحة لمختلف التخصصات، وقد خصصت الشركة غلافا ماليا هاما بقيمة 5,5 مليار دولار لإنجاز المشروع وسيتربع "دنيا بارك" على مساحة قدرها 800 هكتار بالعاصمة، منها 600 هكتار ستخصص حصريا للمساحات الخضراء، أي بنسبة 75 بالمائة، فيما ستخصص 25 بالمائة المتبقية لإنجاز وحدات سكنية وتجارية ومرافق صحية وترفيهية وشقق فاخرة وفنادق[1].

ثانيا: الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر:

ومهما كان نوع المشاكل والآثار البيئية التي تعاني منها الجزائر، فإنها تؤثر على الجانب السياحي، باعتبار أن السياحة جزء من البيئة وأن الأوضاع البيئية تؤثر في سلوك السائح، وفيما يلي يبين الجدول التالي الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر.

[1]- https://www.sfari.com/forums/sfari84/travel38309 بتاريخ 2017/06/22 على الساعة 11:00سا.

الجدول رقم58 : الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر. **الوحدة: مليون دينار جزائري**

	القيمة السنوية الكلية(مرتفعة)	القيمة السنوية الكلية(منخفضة)
الخسائر الاقتصادية للسياحة بسبب تدهور الشواطئ.	180	6
خسائر بسبب الفرص الضائعة في السياحة	16,667	16,667
خسائر دورية بسبب الشواطئ المغلقة.	200	120
خسائر كلية مباشر في تسيير السياحة الشاطئية	396	196

المصدر: سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر03،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، قسم علوم التسيير،2007/2006. ص: 221.

الملاحظ من الجدول أعلاه أن أسباب الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر تتمثل في ثلاثة جوانب وهي سوء تسيير الشواطئ وتلوث مياهها وغياب الاستثمارات السياحية الشاطئية، كل ذلك دفع إلى خسائر سنوية معتبرة في القطاع السياحي، ويعتبر التلوث السياحي من بين أهم المخاطر البيئية على السياحة، وهذا يعود إلى إغلاق بعض الشواطئ السياحية ومنع السباحة بها نتيجة ارتفاع نسبة تلوثها.

ثالثا: أهمية الاستثمار السياحي بيئيا:

تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في عداد الزوار لها، لذلك فمن الضروري أن تكون العلاقة بين الاستثمار السياحي والبيئة علاقة تكافلية وعلاقة توازن دقيق، كما يجب التأكيد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمحيط البيئي لسكان المناطق السياحية أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياحة، فلابد من الاستثمار السياحي في هذا الجانب مع أخذ الأسس والمعايير التخطيطية لتنمية وتطوير المناطق السياحية بما يتماشى مع أهداف السياحة البيئية، فقد خصصت الجزائر للاستثمار في التحول من السياحة العادية إلى سياحة بيئية مع تطوير الرحلات السياحية بتخصيص غلاف مالي قدره 500 مليون دينار جزائري ضمن المخطط الخماسي للسياحة 2014/2010، وعموما يمكن القول بأن الاستثمار السياحي يدعم الجانب البيئي في:

1. يساهم الاستثمار السياحي في تهيئة وتطوير الوحدات الفندقية وما يرافقها من أنشطة مرافقة لها، فالاستثمار السياحي يؤمن المستلزمات التكميلية للسياحة من إيواء فندقي جيد إلى إدارة وخدمة فندقية كفوءة ومتخصصة وبنى ارتكازية وخدمات أساسية ونظام مصرفي يتوافق مع المعايير الدولية لتأمين مختلف أنواع السياحة من طبيعية إلى ثقافية وتاريخية إلى علاجية وإستشفائية إلى سياحة بيئية ومما يعزز من ذلك إن معظم

هذه الإمكانات موزعة على مختلف مناطق الجزائر مما يخلق الأسس لنشر ثمار التنمية المستدامة على عموم مناطق الوطن ويمكن المناطق ذات الإمكانات المحدودة تنمويا من غير السياحة في استغلال هذا الجانب لتطويرها والأنشطة المرتبطة بها.

2. يعتبر من إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا لاسيما في الأقاليم التي لا تمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بإمكاناتها السياحية، كما تستخدم الاستثمار السياحي كوسيلة لتنمية الأقاليم الريفية والنائية التي تمتلك مقومات الجذب السياحي، مما يخلق توازن بين الريف والمدينة والذي يؤدي بدوره إلى إستقرار السكان المحليين والحد من نزوحهم.
3. تتيح مشروعات الاستثمار السياحي توظيف المباني التراثية والأثرية باستخدامات جديدة توفر دخلا يمكن استغلاله في ترميم هذه المباني وصيانتها وحمايتها والحفاظ عليها من الضياع والتدهور، فمع نمو وتزايد الوعي العالمي بحماية التراث الثقافي تصاعدت النظرة الإيجابية للأثار الإيجابية للاستثمار السياحي في المباني التراثية والثقافية التاريخية مثل المواقع التاريخية المهملة في تيبازة.
4. تعتبر أداة عمرانية لحماية البيئة من خلال الاعتماد في التصميمات السياحية على احترام الموقع الجغرافي واحترام الأنماط العمرانية المحلية للمحافظة على الإرث الثقافي المحلي، مع الاعتماد كذلك في التصميمات على أساليب تحترم البيئة بالتقليل من استهلاك الطاقة وتوفير المياه والتخفيف من المخلفات الصلبة والسائلة.

وهناك العديد من المؤشرات تستخدم في مختلف الدول والتي تعمل في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة المستدامة، حيث قسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية وهي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتبنى هذه المؤشرات على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة والتأثير عليها في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الإستعابية الخاصة بها فإنها تفرز عادة مجموعة من الأضرار، والتي تتولى قياسها أنواع من المؤشرات متمثلة فيما يلي[1]:

1) مؤشر كثافة استخدام التربة: يقيس إما معدل كثافة السياح على السكان المحلين أو معدل السطح الذي تحتله البيئة الأساسية إلى إجمالي المساحة.
2) مؤشر كثافة استخدام المياه: يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحلين أو حجم استخدام السياح إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.
3) مؤشر حماية الجو من التلوث: ويقيس مدى تلوث الهواء من خلال فترات مختلفة من السنة للمواسم السياحية.
4) مؤشر معالجة النفايات: سواء كانت صلبة أو سائلة.

[1]- مجدوب بحوصي، عمار عريس، نضال بدروج، متطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي بجامعة 8 ماي 1945 قالمة يومي 25/24 أكتوبر 2017.

ومن خلال قياس المؤشرات السابقة لبعض الدول العربية تم تحديد موقع الجزائر ضمن مؤشر الاستدامة البيئية للسياحة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 59: مؤشر الاستدامة البيئية للسياحة لبعض الدول العربية لسنة 2015

اسم الدولة	الإمارات	قطر	تونس	موريتانيا	المغرب	عمان	مصر
مؤشر الاستدامة البيئية	41	50	59	66	70	74	77
الرتبة عربيا	01	02	03	04	05	06	07
اسم الدولة	الأردن	البحرين	**الجزائر**	السعودية	لبنان	الكويت	اليمن
مؤشر الاستدامة البيئية	84	104	**113**	121	129	136	138
الرتبة عربيا	08	09	**10**	11	12	13	14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على سالمي رشيد، مرجع سبق ذكره. ص:232- 249.

ويتضح من خلال الجدول درجة ترتيب الدول العربية في مؤشر الاستدامة البيئية للسياحة، بحيث نجد دولة الإمارات كالعادة تحتل مرتبة الريادة عربيا وعالميا بالرتبة 41 ثم تليها قطر في المرتبة الثانية عربيا، وبعدها تونس في المرتبة الثالثة عربيا و59 عالميا، أما الجزائر فتبقي تحتل المراتب الأخيرة عربيا وعالميا، بحيث احتلت المرتبة 10 عربيا والمرتبة 113عالميا في مجال الاستدامة البيئية، وهو ما يستدعي إعادة التفكير في مؤشر الاستدامة البيئية لقطاع السياحة من حيث معالجة النفايات السياحية مع التوفيق ما بين عدد السياح والمناطق السياحية، كما يجب ترشيد استخدام المياه والطاقة في المناطق والمنشأت السياحية بوضع المزيد من الإجراءات والالتزامات الخاصة بقواعد الصحة والسلامة البيئية في المؤسسات والمنشآت السياحية.

ومن أجل تطبيق نظام بيئي متكامل للسياحة من خلال تحقيق الالتزام بالقوانين البيئية المحلية، وخفض الانبعاثات الغازية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ولتحسين صورة المنشأة أمام السائحين ظهرت اتجاهات حديثة في الاهتمام بالبيئة في هذا المجال من خلال مجموعة من الشهادات، والتي كان يجب ابرازها ضمن المخطط التوجيهي للسياحة لانتهاجها والأخذ بها من قبل الفاعلين في القطاع السياحي وهي[1]:

1) شهادة السياحة الخضراء (green globe certification).
2) شواطئ الراية الزرقاء (blue flag beaches).
3) الفنادق الخضراء (green hotels).
4) الفندق البيئي(eco lodge).
5) شهادة الايزو 14000 لضمان الجودة البيئية.

[1]- ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001. ص:126..

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار السياحي بالجزائر

بالرغم من التحفيزات التي وضعتها الجزائر من أجل أن تساهم في تشجيع الاستثمار السياحي، إلا أن هذه التحفيزات لا تكفي وحدها لجلب المستثمرين لهذا القطاع في وجود مشاكل للعقارات السياحية من سمسرة ومضاربة بالإضافة إلى مشاكل التمويل لهذه الاستثمارات السياحية، مع الوجوب لمراعاة قاعدة أمنية ذات استقرار سياسي تتجاوز ظاهرة الفساد الإداري مع تبسيط الإجراءات والمعاملات الإدارية، ولكي تتمكن الجزائر من الاستثمار في مواردها السياحية فإنه يجب عليها استخدام سياسات ترويجية للمناخ الاستثماري تساعدها في تحقيق نهضة سياحية تتوافق مع طبيعة الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة لها، مع تحسين موقعها ضمن تنافسية القطاع السياحي العالمي، هذا الأخير الذي مازال لم يرقى إلى مستويات تؤهلها لأن تكون وجهة للاستثمارات السياحية والسياح على حد السواء، وفي المبحث التالي سنتناول أهم معوقات الاستثمار السياحي بالجزائر التي يجب تدراكها.

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية والسياسية في الجزائر

تتمثل أهم المعوقات الاقتصادية في مايلي:

أولا :مشكل العقار السياحي

يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى كما سجل العقار السياحي عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية على مّر السنين، وعلى إثر ذلك تم إصدار القانونن 03-03 الصادر بتاريخ 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، وحاليا لا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل والممارسات منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو مرتبط بمظاهر السمسرة والمضاربة في العقار.

والاستثمار السياحي في الجزائر عادة ما يصطدم بمشكل تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري سواء كان ملكية خاصة، أو ملكية وطنية عامة أو ملكية وطنية خاصة، ضف إلى ذلك فالمستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يعاني من غلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة، إذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما تكّلف من 20 إلى30 % من رأس المال المستثمر[1]،كما تعاني المشاريع السياحية من تأخر في استلام رخص البناء إذ يلاحظ ثقل الإجراءات وعزوف بعض المستثمرين في بعض الأحيان نتيجة عدم استلامهم هذه الرخصة، علما أن مختلف المصالح الادارية من غابات وبيئة وغيرها من المصالح الأخرى غالبا ما تأخذ وقتا طويلا في إبداء رأيها في هذه الملفات وغالبا ماترد بالرفض وهذا ما جاء على لسان وزير السياحة في لقاء الحكومة- الولاة سنة 2016[2].

فبرغم من الإطار التشريعي الذي تم إصداره من أجل مناطق التوسع السياحي إلا أن هذا الأخير مازال يعاني من عدة مشاكل من شأنها أن تعيق وبشكل كبير مسار التنمية السياحية في الجزائر، ويمكن أن نلخص بعضها في ما يلي:

---

[1]- عمر بوجمعية، بلال معوج، واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول صناعة السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة الصديق محمد يحيى جيجيل، يومي 10/09 نوفمبر 2016.

[2]- عبد الوهاب نوري وزير السياحة، مداخلة ضمن فعاليات لقاء الحكومة – الولاة تحت عنوان الاقتصاد المحلي عامل مشجع للتنمية الوطنية يومي 12و13 نوفمبر 2016 بقصر الأمم نادي الصنوبر. ص: 40.

1. سوء التسيير في تخطيط الأرض داخل هذه المناطق، وعدم استعمال البرمجيات الخاصة بذلك مثل نظم المعلومات الجغرافية.
2. تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية والتعدي عليها.
3. عدم القيام بعملية دراسة وتهيئة بمناطق التوسع السياحي وعدم مراعاة الطابع الأيكلوجي والاجتماعي للمنطقة.
4. تحويل هذه المناطق عن أهدافها الأساسية واستعمالها في أنشطة أخرى.
5. تعرض العقار السياحي للمضاربة من خلال الصفقات العقارية، وذلك بالأراضي الواقعة بمناطق التوسع السياحي[1].

ثانيا: عدم الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي للدولة عاملا حاسما ومهما لاستقطاب المستثمر الأجنبي ومنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إذ أن المستثمر يسعى أساسا وراء استغلال أمواله إلى تحقيق عوائد وأرباح، ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة المضيفة يتنعم بالاستقرار، ويكون بمنئ عن الأزمات الاقتصادية ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي في الحالات التالية:

أ/التضخم:

يعتبر الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وفقدانها لقدرتها الشرائية أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي في بلد ما، وتعد الجزائر من أكثر الدول التي تعاني من الارتفاع المستمر في معدل التضخم السنوي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها انخفاض الإنتاجية وقلة العرض قياسا بحجم الطلب[2].

إذ يعد معدل التضخم من بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والذي يعتبر ارتفاعه من بين العوامل المهمة التي تؤثر بالسلب على جذب الاستثمارات السياحة خاصة الأجنبية منها، لأن للتضخم أثر كبير على قرارات الاستثمارات السياحية باعتبارها طويلة الأجل لأن التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمارات السياحية يتم تحصيلها عادة في ظل المستوى العام للأسعار، فلو تم مقارنة معدل التضخم مابين الجزائر والمغرب كما يوضحه الجدول التالي:

[1]- عمر بوجمعية، بلال معوج، مرجع سبق ذكره.
[2]- هري بلال، سوفي نبيل، صناعة السياحة في الجزائر كأداة لتحقيق التنويع الاقتصادي آفاق وتحديات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول صناعة السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة الصديق محمد يحيى جيجيل، يومي 10/09 نوفمبر 2016.

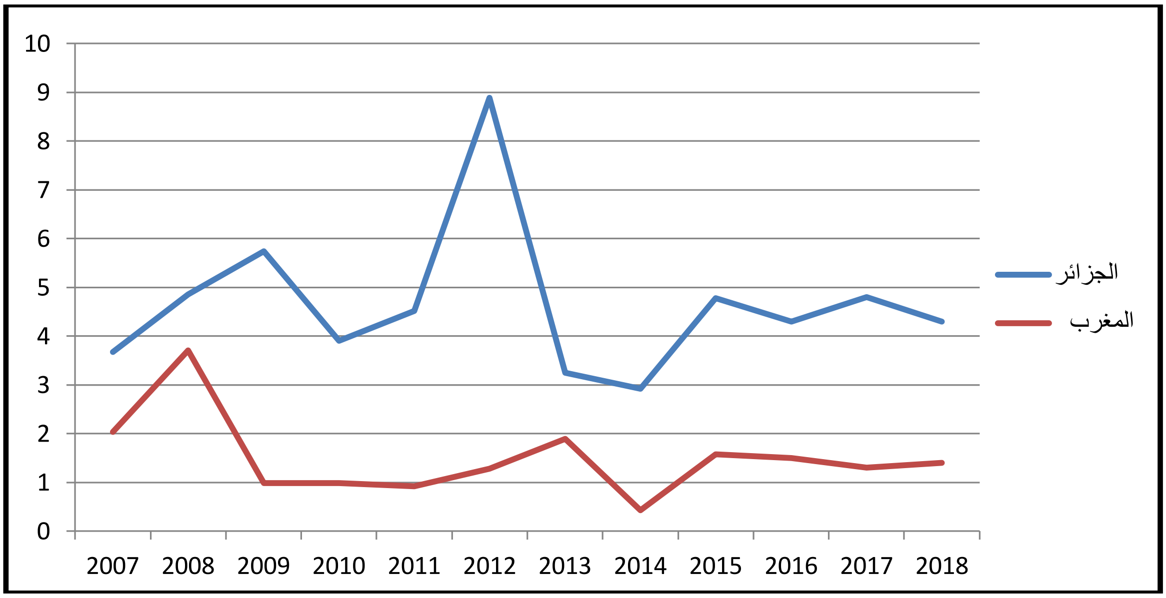
الجدول رقم60: معدل التضخم في الجزائر والمغرب للفترة 2007 - 2018 الوحدة:%

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*	2018*
الجزائر	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	4,3	4,8	4,3
المغرب	2,04	3,71	0,99	0,99	0,92	1,28	1,89	0,43	1,58	1,5	1,3	1,4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

ومن الجدول أعلاه يمكن استخراج الشكل التالي:

الشكل رقم17: معدل التضخم في الجزائر والمغرب للفترة 2007 - 2018 الوحدة:%



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه

من الجدول والشكل نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر للفترة 2007 و2018 مرتفع مقارنة بالمغرب، فلقد بلغ التضخم في الجزائر أعلى مستوياته في سنة 2012 بنسبة 8,89 % ليعود إلى الانخفاض تدريجيا ويسجل أدنى مستوياته سنة 2014 بنسبة 2,92 % ليعود للارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 403 سنة 2016 ومن المتوقع له حسب صندوق النقد الدولي أن يصل في نسبتي 4,8% و 4,3% طيلة سنتي 2017 و2018 على التوالي، في حين أن التضخم في المغرب لم يتجاوز نسبة 2% منذ أكثر من 8 سنوات وهذا منذ سنة 2009 وحتى في السنوات التقديرية من صندوق النقد الدولي، وهذه النسبة التي لم يتجاوزها المغرب في معدل التضخم لم تصلها الجزائر قط في مسارها الاقتصادي.

*قيم تنبؤية لصندوق النقد الدولي

ب/ مشكل التمويل:

يعتبر مشكل تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية من أكبر المشاكل التي تعرقل مسار التنمية السياحية في الجزائر، ويتعلق الأمر بكل من تمويل دراسات التهيئة السياحية والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية والبنية التحتية، وهذا راجع لعدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص على الرغم من التحفيزات التي ذكرناها سابقا، وعموما يمكن حصر أهم مشاكل التمويل في الجزائر بما يلي:

1. عدم تفعيل القطاع الخاص المصرفي وعدم تطوره ومواكبته للبنوك العالمية وتطلعات المستثمرين.
2. ضيق السوق المالية الجزائرية وعدم اندماجها مع الأسواق المالية العالمية، وحداثة نشأتها إذا ما قورنت بالأسواق المالية للدول المجاورة.
3. فشل تجربة بورصة الجزائر جعلت من المستثمرين الأجانب خاصة إلى التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.
4. إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فانه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي في الجزائر إذ يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير شرعية معتبرة جدا، وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق[1].

ثالثا: الاستقرار السياسي:

يعتبر غياب الاستقرار السياسي والعنف من أحد المشاكل التي تحول دون توافد المستثمرين، حيث أن هناك علاقة قوية بين غياب هذين العاملين في بلد ما وتحفيز الاستثمارات فيه، حيث يعتبر اللاستقرار السياسي من أكبر العوائق التي تنافر المستثمرين الحاليين والمحليين ناهيك عن المستثمرين المحتملين لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف المستثمرين السياحيين، فالمستثمر في غياب الأمن والاستقرار السياسي وزيادة حدة العنف لا يفكر في زيارة البلد كسائح ناهيك عن الاستثمار فيها.

وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية أظهر"**R.S. Basi**" أن الاستقرار السياسي يؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63%، وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل من العناصر المحفزة والعناصر المعوقة للاستثمار طبقا لبحث قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدول المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أولي محفز للاستثمار[2].

---

[1]- خروفي منير، فريحة ليندة، مرجع سبق ذكره. ص ص: 333-334.
[2]- عبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 09، 2010.ص: 87.

فالجزائر مَّرت بأزمة أمنية سياسية وهو ما يسمى بالعشرية السوداء، التي أدت بالجزائر إلى وضعية كارثية أدت بالتأخر في القطاع السياحي وأخذت من خلالها نظرة سلبية عن العنف واللااستقرار السياسي والخطر الذي يلاحق المستثمر المحلي والأجنبي على حد السواء، في نفسه وفي ممتلكاته نتيجة انعدام الأمن وبعد اعتماد سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية، ساهمتا في استتباب الأمن بالجزائر وتقليص درجة المخاطر وهذا ما عكسته مختلف تقييمات الجهات المختصة بالسوق الجزائري، والجدول التالي يوضح نسبة الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر.

الجدول رقم:61 : نسبة الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة 2006 – 2015 **الوحدة:%**

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة%	15,94	14,49	14,90	13,27	13,37	10,43	9,95	12,32	10,48	13,33

المصدر: إحصائيات البنك الدولي.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الاستقرار السياسي سجلت أعلى نسبة سنة 2006 لتعود إلى الانخفاض تدريجا لتصل إلى أضعف المستويات خلال هذه الفترة سنة 2010 بنسبة 9,95 % لتعود إلى الارتفاع إلى نسبة 13,33% سنة 2015 وهي نسبة معتبرة بعد ما آلت إليه الأوضاع السياسية والأمنية سابقا بحيث لم تكن تتجاوز في سنوات التسعينات نسبة 5% أما لو قارنا هذه النسبة مع الجارتين الشقيقتين فإننا نلاحظ أن نسبة الاستقرار السياسي وغياب العنف في المغرب تجاوزت النسبة 34,76 % سنة 2015 كانت النسب تفوق 45 % قبل دخول تونس في ما يسمى الربيع العربي، والأكيد أن الاستقرار السياسي لا يرتكز على القوة العسكرية والأمنية، بقدر ما يرتكز على جملة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والاجتماعية في الجزائر

يتخبط الاستثمار السياحي في جملة من العراقيل الإدارية والاجتماعية التي تحول دون انطلاق المشاريع السياحة ومنها كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وبروز ظاهرة الفساد الإداري، وكثرة الإجراءات وطول مدة تسوية الإجراءات بطئ الخدمات العمومية، مما صعب بيئة الأعمال في الجزائر والتي هي بأمس الحاجة لشتى أنواع الاستثمارات وعلى رأسها الاستثمارات السياحية، ومن خلال المطلب التالي سنتناول أهم المعوقات الإدارية والاجتماعية في الجزائر.

أولا: كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية

لقد قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية من خلال توفير المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين الأجانب والمحليين وإصلاح بيئة الأعمال، ورغم تنوع الإصلاحات التي قامت بها إلا أنها تسير بوتيرة بطيئة مقارنة بمناطق أخرى في العالم لاسيما الجارتين الشقيقتين تونس والمغرب، حيث كانت نتيجة الجزائر متباينة بين تحسن واضح في ترتيب المؤشرات المحلية ضمن ترتيبها العالمي في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال.

لقد تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي، ويتكون هذا المؤشر الرئيسي من عشرة مؤشرات فرعية وهي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع، ومؤشر الحصول على الكهرباء.

الجدول رقم62: مؤشرات الجزائر في بيئة أداء الأعمال لسنتي 2016-2017

المؤشرات	2016	2017	التغير في الترتيب
المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال	163	156	7-
بدأ المشروع	145	142	3-
استخراج تراخيص البناء	119	77	42-
تسجيل الممتلكات	161	162	1
الحصول على الائتمان	174	175	1
حماية المستثمرين	174	173	1-
دفع الضرائب	170	155	15-
التجارة عبر الحدود	178	178	0
تنفيذ العقود	100	102	2
تسوية الإعسار	71	74	3
الحصول على الكهرباء	130	118	12-

Source :Doing Business Data www.doingbusiness.org

الملاحظ من الجدول أعلاه، أن الجزائر تحتل في معظم المؤشرات مراكز متأخرة عالميا، كما أن ترتيب الجزائر تقدمت في بعض المؤشرات وتأخرت في أخرى، والملاحظ أن المؤشرات التي تم التراجع فيها كان تراجعا كبيرا في الترتيب في أغلب الحالات وهذا ما انعكس على تقدم الترتيب في المؤشر العام لبيئة الأعمال والذي كان 163 سنة 2016 لينخفض إلى رتبة 156 سنة 2017 من أصل ترتيب 190 دولة.

ومن خلال تحليل مكونات المؤشرات الرئيسية لسهولة أداء الأعمال، يتبين أن مناخ الاستثمار غير ملائم وغير محفز لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع الاستثماري مرورا باستخراج التراخيص وتسجيل الملكية، أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ بالحصول على الائتمان ودفع الضرائب وتنفيذ العمليات التجارية الخارجية، لتساهم هذه العراقيل وتعقد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية في جانب الاستثمار السياحي والتي بدورها تؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد الإداري، حيث يلجأ المستثمر إلى الطرق غير القانونية كالرشوة والوساطة والمحسوبية لتبسيط الإجراءات والحصول على الخدمة ويمكن إبراز تلك العراقيل الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات التالية[1]:

1. بدأ المشروع: يحتاج إلى 12 إ جراء و في مدة 20 يوم، وبتكلفة تمثل 10.9% من متوسط الدخل الفردي.
2. استخراج التراخيص: يحتاج إلى 17 إجراء وفي مدة 204 يوما بتكلفة 0.9 % من متوسط الدخل الفردي.
3. الحصول على الكهرباء: يستلزم اتخاذ 5إجراءات وفي فترة زمنية قدرها 180 يوم وبتكلفة تقدر بـ 1295 من متوسط الدخل الفردي.
4. تسجيل الممتلكات: تتطلب 10 إجراءات في مدة 55 يوم وبتكلفة تقدر ب 7.1 % من قيمة العقار.
5. الحصول على الائتمان: ثمة ضعف في المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر الحصول على الائتمان مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين.
6. حماية المستثمرين: ثمة ضعف في المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر.
7. دفع الضرائب: يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 27 ضريبة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية 72.7 %.
8. التجارة عبر الحدود: يقدر الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير 118ساعة، وتكلفة تقدر ب 593 دولار، أما الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد فيقدر بـ 327 ساعة وتكلفة 466 دولار.
9. تنفيذ العقود: يبلغ عدد الإجراءات لتنفيذ العقود 45 إجراء بتكلفة تقدر بـ 19.9 % من قيمة المطالبة.
10. تسوية حالات الإعسار: يتطلب إغلاق المشروع 1.3 سنة وبتكلفة تقدر بـ 4.7 من قيمة أصول الشركة المتعثرة، مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 50.8 سنت لكل دولار.

[1] - قاعدة سياسات أداء الأعمال. www.doingbusiness.org

ثانيا: الفساد الإداري وغياب الشفافية:

تقوم منظمة الشفافية العالمية ومنذ عام 1995 على إصدار مؤشر للفساد كل عام يصنف 176 دولة في العالم وفقا لتحليل معقد أجرته مجموعة دولية من رجال الأعمال والخبراء والجامعيين، وفي عام 2016 احتلت الدنمارك ونيوزلندا مكانة أقل الدول فسادا في العالم، بعلامة 90 نقطة، وحسب ذات التقرير فإن غالبية الدول العربية لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة.

وأضاف التقرير أن هذه الحالة تعكس الفشل في معالجة الفساد كأمر محوري لتحقيق التنمية المستدامة درجة الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لهذا العام، فغالبية الدول العربية تراجعت تراجعا ملحوظا في العلامات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم63 : ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر مدركات الفساد لعام 2016

البلد	الإمارات	قطر	الأردن	السعودية	عمان	البحرين	الكويت	تونس	المغرب	الجزائر	مصر	لبنان	موريتانيا	العراق	ليبيا	السودان	اليمن	الصومال
العلامة	66	61	48	46	45	43	41	41	37	**34**	34	28	27	17	14	14	14	10
الترتيب العالمي	24	31	57	62	64	70	75	75	90	**108**	108	136	142	166	170	170	170	176
الترتيب عربيا	1	2	3	4	5	6	7	7	8	**9**	9	10	11	12	13	13	13	14

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع: https://www.transparency.org

توغلت الجزائر أكثر في مستنقع الفساد في عام 2016 وفق منظمة الشفافية الدولية، إذ حلّت في المركز 108 عالميا، وكانت قد حلت في المركز 88 في عام 2015، وجاءت الجزائر في المركز 17 في القارة الأفريقية، والتاسعة عربيا، وهذا بعد أن تحصلت الجزائر على علامة 34 سنة 2012 لتعود للانخفاض سنة 2016 بعدما كانت مرتفعة ومسجلة لـ 36 نقطة لمدة ثلاث سنوات على التوالي (2015.2014.2013)، وإن ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية يدل على اتساع رقعة الفساد من سنة إلى أخرى وهو ما يعني فشل كل الجهود المبذولة لمواجهته والشكل التالي يوضح تموقع الجزائر ضمن مؤشرات الفساد للدول العربية.

والملاحظ من الجدول أن 90% من الدول العربية حققت أقل من درجة 50% ضمن مؤشرات الفساد العالمي، ولقد حظيت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا و24 عالميا بعلامة 66، أما الجزائر احتلت المرتبة التاسعة عربيا هي ومصر بعلامة 108، كما تم اعتبار الصومال من أعلى الدول فسادا في العالم، إلى جانب دول عربية أخرى منها السودان وسورية واليمن وليبيا والعراق ولبنان، على الرغم من انتفاض الشارع العربي ضد الأنظمة الفاسدة، وانطلاق ثورات الربيع العربي في العام 2011، إلا أن بعض السلطات لم تستطع كبح جماح جشعها على الرغم من إطلاق وعود كاذبة لشعوبها.

يعتبر الفساد الإداري داخل القطاع الحكومي بالجزائر أحد أبرز المعوقات الأساسية في تجسيد الاستثمارات السياحية في الجزائر نظرا لسوء التسيير وغياب الشفافية في تسير العائدات المالية، وإهدار للموارد الطبيعية والطاقات البشرية وهو ما أدى بدوره إلى نتائج كارثية على الدولة والمجتمع، من حيث استنزاف الموارد، واتساع دائرة الفقر وتهميش فئات واسعة من المجتمع، وبالتالي العجز عن تلبية الحاجات الأساسية.

لقد حاول المشرع الجزائري احتواء ظاهرة الفساد من خلال وضع أطر قانونية للوقاية ومكافحة ظاهرة الفساد الإداري نظرا لخطورتها، سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص، لا سيما القانون 01/06 الذي أصدره رئيس الجمهورية في 20 فيفري 2006 والمتضمن استحداث الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، رغم أنها لم تفعل ولا زالت لم تقم بمعالجة قضايا الفساد في الجزائر.

ثالثا:عدم اهتمام الدولة بالقطاع السياحي

تعتبر المخصصات المالية للقطاع السياحي وميزانية تسيير القطاع السياحي مؤشر حقيقي يعكس مدى توجه الدولة الجزائرية نحو القطاع السياحي ومدى رغبتها في تفعيل هذا القطاع، وفي ظل البحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة لم يحظى قطاع السياحة إلا بالفُتات مقارنات بالقطاعات الأخرى ذات الأولوية ومقارنة بالميزانية العامة للدولة في كل سنة، ويمكن توضيح تطور ميزانية تسيير القطاع السياحي مقارنة بالميزانية الكلية خلال الفترة 2016/2007 كما يلي:

الجدول رقم64: تطور ميزانية تسيير القطاع السياحي للفترة 2007-2016 **الوحدة: مليار دج**

السنة	ميزانية تسيير قطاع السياحة	ميزانية الدولة (كل القطاعات)	النسبة %
2006	0,818	1179,010	0,069
2007	2,381	1436,527	0,166
2008	4,936	1983,454	0,249
2009	5,698	2315,339	0,246
2010	2,068	2624,502	0,079
2011	3,992	2796,718	0,143
2012	4,290	4215,642	0,102
1013	4,711	4952,576	0,095
2014	3,429	497,228	0,69
2015	4,118	4807,332	0,086
2017	3,622	4591,842	0,079
المتوسط	4,006	3140,017	0,128

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية الجزائرية، للفترة 2017/2006.

يظهر الجدول أعلاه أن حجم ميزانية تسيير القطاع السياحي تمثل نسبة ضعيفة جدا حيث لم يتجاوز متوسط الميزانية المخصصة لهذا القطاع خلال الفترة 2017/2006 المبلغ 4,006 مليار دج بنسبة لم تتجاوز 0.128% وهي نسبة ضعيفة باعتباره قطاعا حيويا تعول عليه الجزائر للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعصف بها، وهذه النسبة تدل في الحقيقة على تدني مكانة هذا القطاع ضمن القطاعات الأخرى في الاقتصاد الجزائري ونقص الاهتمام بالقطاع السياحي في الجزائر من قبل الحكومة التي تسعى إلى تنويع النسيج الاقتصادي كبديل عن المحروقات، بهدف توفير الوسائل المادية والموارد المالية التي تسمح بجعل القطاع موفرا لمناصب الشغل والثروة لا قطاع مستهلكا للاعتمادات المالية فحسب، بما يخدم الإستراتيجية المتعلقة بالسياحة في آفاق 2030، التي ترتكز أساسا على التثمين والترويج للوجهة السياحية للجزائر مع ترقية مستوى الخدمات السياحية، والأقطاب السياحية وتشجيع الاستثمارات، بتفعيل مخطط الشراكة بين القطاع العام والخاص ومخطط التمويل العملي للسياحة، وفي الحقيقة هذه الميزانية لا تكفي لتسيير هذا القطاع الحيوي ولا تلبي الاحتياجات الفعلية له، كما يجب اعتماد الصرامة في صرف المال العام واعتماد سياسة عقلنة وترشيد النفقات في ظل تراجع أسعار المحروقات وتأثيراتها على التوازنات المالية.

رابعا: المعوقات الاجتماعية:

يمكن حصر أهم النقاط التي تمثل معوقات اجتماعية في ما يلي:

1. إن قصور الوعي لدى السكان المحليين في المجال السياحي يشكل عائق، فيجب أن تركز دراسات الجدوى على كل الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية لتلك المناطق خصوصا عند إنشاء المنتجعات الجبلية والقرى السياحية في المناطق السياحية أو القروية.
2. وجود بعض الذهنيات المعادية التي تعتبر السياحة مصدرا للتشويه والعنف الثقافي تجعل من المستثمرين الأجانب لا يقدمون على التفكير بزيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.
3. تعرض المواقع الأثرية لتشويه والتلف والتدهور يجعل السائح لا يهتم بزيارة الجزائر وبالتالي حتى المستثمر يحجم عن الاستثمار فيها، وكذا تدهور البنى التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار وبالتالي انخفاض الأرباح.
4. تدهور المحيط الثقافي من خلال التخلي عن الكثير من العادات والتقاليد والأعياد، والفلكلور الشعبي الذي يتميز به مجتمع عن أخر ويجتذب الكثير من السياح الأوربين[1].

[1]- مهدي عز الدين، مرجع سبق ذكره.ص:249.

المطلب الثالث: هشاشة جاذبية الاستثمارات السياحية في الجزائر

تسعى الجزائر للترويج للاستثمارات السياحية من أجل جذب أكبر قدر ممكن من المستثمرين المحليين والأجانب لإنعاش القطاع السياحي، فالاستثمارات السياحية تساهم في تحقيق معدلات النمو في الدولة المضيفة،كما أن للاستثمار السياحي الأجنبي المباشر دورا إيجابيا يتجاوز اعتبارات تمويل الاستثمار ليشمل تحسين أوضاع ميزان المدفوعات لدى الجزائر خاصة في ظل إتباع إستراتيجية الخروج من تبعية المحروقات.

أولا: ضعف الترويج للاستثمارات السياحية:

لكي تتمكن الجزائر من الاستثمار في مواردها السياحية فإنه يجب عليها استخدام سياسات ترويجية للمناخ الاستثماري تساعدها في تحقيق نهضة سياحية تتوافق مع طبيعة الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة، ويعتبر الترويج للاستثمارات السياحية من الأساليب التي تستخدم لتعرف المستثمرين المحليين والأجانب بالإمكانيات المادية والبشرية والقوانين والتشريعات قصد التأثير عليهم واستمالة سلوكياتهم الاستثمارية، وهذا من أجل دفعهم وتحفيزهم على الاستثمار في الجزائر، ومن هذا المنطلق فإن العبئ الكبير لترويج الاستثمارات يكون على عاتق مؤسسات الدولة، بحيث تم تحديد تقنياتها في أربعة مجالات للترويج للاستثمارات السياحية في ما يلي:

1. بناء الانطباع العام للدولة الجزائرية.
2. استهداف المستثمر وتحفيز رغباتهم واستمالتهم نحو الاستثمار في هذا المجال.
3. رعاية المستثمر من خلال منحهم قاعدة قانونية تمكنهم من ضمان حقوقهم، مع توفير مناخ استثماري تنافسي.
4. القيام بدور توعوي وإصلاحي لتحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار بالتنسيق المتواصل مع كافة الأطراف الوطنية المعنية[1].

وتدخل معظم الدول على الصعيد العالمي، وبغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو حجم اقتصادها، في تنافس محموم في ما بينها، تزايد في العقد الأخير من الزمن لجذب حصة متزايدة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويحدد مدى نجاح هذه الدول في ذلك الأداء وجود إستراتيجية وطنية متكاملة للترويج للاستثمار، تحدد من خلالها العرض المميز للدولة (value proposition country) الذي يبرز خصائصها ومزاياها، من حيث موقعها الجغرافي وحيوية أسواقها وأداء مؤشرات اقتصادها الكلي وتطور بنيتها التحتية ونوعية ومواردها البشرية وتقدمها في اقتصاد المعرفة والمعلوماتية وتطور بيئتها المؤسسية والتشريعية وقوانين الاستثمار التي تقدم حوافز للاستثمارات الأجنبية الواردة وتفتح قطاعات مغلقة وتوجه لمناطق معينة في الدولة[2].

وعلى أساس ذلك فان هيأت تشجيع الاستثمار تلعب دورا جوهريا لتعزيز قدرة الدولة على جذب أكبر قدر من الاستثمارات في قطاع السياحة وغيره من القطاعات الأخرى المكملة لهذا القطاع، ونجد في مقدمة هذه الهيأت هيأت محلية وعالمية، ففي الجزائر نجد الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار التي تلعب دورا هاما في إبراز أهم خصائص

[1]- منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، سنة 2008، الكويت .ص ص: 23-24.

[2]- نفس المرجع السابق. ص: 24.

ومقومات الجزائر كوجهة استثمارية،كما نجد المنظمة العربية لضمان الاستثمار بالإضافة إلى الرابطة الدولية لهيأت تشجيع الاستثمار، والمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يصدر عنه تقرير التنافسية العالمي للسياحة والأسفار.

وينظر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين[1].

وعلى صعيد أدوات الترويج للاستثمار وبناء الانطباع العام عن البلد المضيف المستخدمة من قبل جهات الترويج فهي متنوعة ويمكن تقسيمها إلى الترويج غير المباشر حيث تقوم الجهة بالتواصل مع المجتمع الاقتصادي بشكل عام عبر وسائل الاتصال الجماهيري العامة والمتخصصة وخاصة عن طريق الانترنت والترويج المباشر حيث تقوم الجهة باتباع عدد كبير من وسائل الاتصال المباشر مع المستثمرين المحتملين في مختلف بلدان العالم وهنا نجد غياب كلي لتواجد الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار في المحافل والمعارض الدولية فيما يخص الجانب السياحي، فالجزائر يجب أن تحذو حذو غيرها من الدول في مجال الترويج الاستثمارات السياحة من خلال مؤسستها الترويجية للاستثمارات (الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار) والتي يجب أن تركز أكثر على جانب الاستثمارات السياحية باعتبار صناعة السياحة من القطاعات ذات الأولوية بهدف توليد الفرص في استثمارات جديدة من خلال إظهار إمكانياتها ومقوماتها لهذا القطاع، من توفر للموارد الطبيعية واستظهار البنى التحتية للنقل والطاقة والاتصالات باعتبارهم شرايين الاستثمارات السياحية والتركيز على مدى جاذبية السوق من حيث قدرة الإنفاق للأفراد وإمكانية نمو السوق من خلال نمو الناتج المحلي مرورا باستظهار اليد العاملة المؤهلة.

ثانيا : الجزائر ضمن التنافسية العالمية للسياحة:

لقد حلت الجزائر في تقرير التنافسية للسياحة و السفر لسنة 2017 مرتبة متدنية تعكس الواقع المزري لهذا القطاع حيث احتلت المرتبة 118 من مجموع 136 دولة ومنحت لها علامة 3,07 من 07 مع العلم أنها حيث كانت تحتل الرتبة 123 من مجموع 141 دولة بعلامة 2,93 من 07 مقارنة بتقرير سنة 2015 ،كل هذا يدل على أن تنافسية القطاع السياحي في الدولة الجزائرية مازال لم يرقى إلى مستويات تؤهلا لأن تكون وجهة للاستثمارات السياحية والسياح على حد السواء رغم ما تزخر به الجزائر من مؤهلات مادية وبشرية وتنوع في الثقافات والتقاليد، ويرجع سبب وصول الجزائر إلى هذه المرتبة المتدنية هو أن المؤشرات الفرعية حققت مراتب متدنية من بين المؤشرات العالمية وسنحاول إعطاء صورة أوضح لكل مؤشر على حدا كما يلي:

[1]- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار 2016، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. ص:26.

الجدول 65 : مكونات المؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر للجزائر 2016

المؤشر الرئيسي	مكونات المؤشر	قيمة المؤشر الفرعي	مرتبة المؤشر الفرعي
البيئة التنظيمية	●بيئة العمل	4,0	110
	●السلامة والأمن	5,3	81
	●النظافة والصحة	4,9	89
	●الموارد البشرية سوق العمل	4	112
	●جاهزية التكنولوجيا	3,7	96
بيئة الأعمال	●أولوية السياحة والسفر	2,8	131
	●الانفتاح الدولي	1,5	137
	●تنافسية الأسعار	6	04
	●الاستدامة البيئية	3,7	106
البنية التحتية	●البنية التحتية للنقل الجوي	2,1	100
	●البنية التحتية للنقل البحري	2,5	105
	●البنية التحتية للخدمات السياحية	2,1	131
الموارد الطبيعية	●الموارد الطبيعية	2,2	124
	●الموارد الثقافية وسفر الأعمال	2,1	53

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير تنافسية قطاع السياحة والسفر لسنة 2017

ثالثا: مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمارات السياحية:

يتم الترويج الاستثمارات السياحية من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس الواقع الفعلي لمناخ الاستثمار والأعمال والتي من خلالها أيضا يتم اكتشاف نقاط القوة والضعف في هذا المجال، ويتكون مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار من ثلاثة مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا وكل مؤشر فرعي يضم مجموعة من المؤشرات الجزئية، والمؤشرات الرئيسية الثلاث هي:

1. مجموعة المتطلبات الأساسية.
2. مجموعة العوامل الكامنة.
3. مجموعة العوامل الخارجية الايجابية.

أما المؤشرات الفرعية الإحدى عشر فهي مؤشر الاستقرار الاقتصاد الكلي، ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، ومؤشر البيئة المؤسسية، ومؤشر بيئة الأعمال، ومؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجيستيي مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر اقتصاديات التكتل، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، وهذه المؤشرات تتفرع بدورها إلى 58 متغيرا كميا في مختلف المجلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية.

بناءا على التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2017 احتلت الجزائر المرتبة السادسة على لائحة الدول العربية الجاذبة للاستثمارات بحسب تقرير اقتصادي تطرق للمناخ الاستثماري في العالم العربي، بعد رصد تطورات مناخ الاستثمار في 109 دول منها 19 دولة عربية من خلال مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، والجدول التالي يوضح مختلف التطورات في أداء المؤشر العام ومجموعة المؤشرات الرئيسية الثلاث من سنة 2013 إلى غاية 2017.

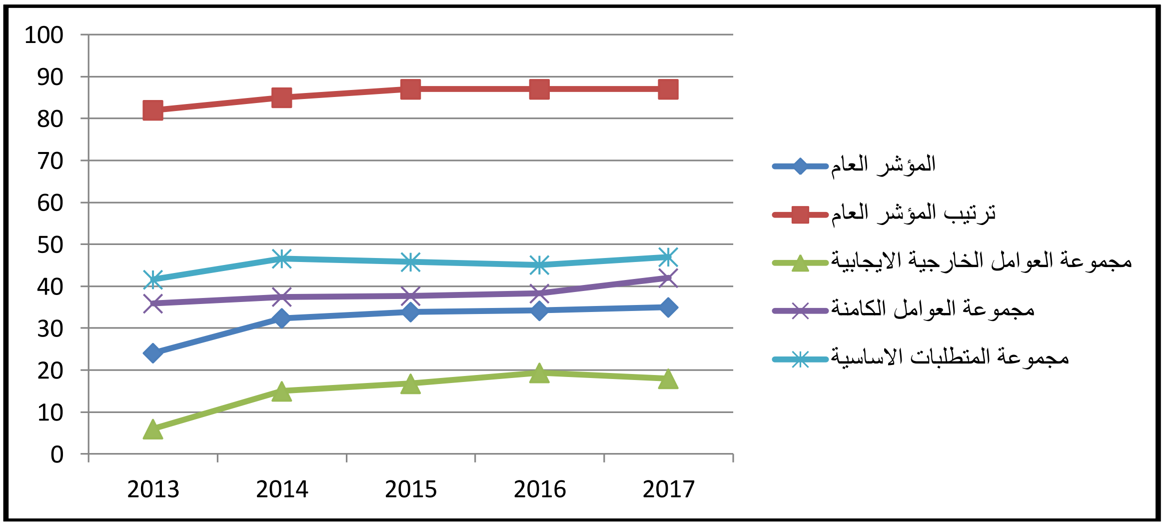
جدول رقم66: الأداء في مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة 2013-2017 للجزائر

الأداء في المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر العام	24,1	32,4	33,9	34,2	35
ترتيب المؤشر العام	82	85	87	87	87
مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	6	15	16,8	19,4	18
مجموعة العوامل الكامنة	35,9	37,5	37,7	38,3	42
مجموعة المتطلبات الأساسية	41,6	46,6	45,8	45,1	47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار للدول العربية للسنوات المذكورة أعلاه

بعد تتبع التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات قمنا باستخلاص الجدول أعلاه والذي يرصد لنا مختلف التطورات والملاحظ من هذا الجدول أن ترتيب المؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار للجزائر بقي ثابتا في المرتبة 87 لمدة ثلاث سنوات على التوالي، أما فيما يخص تطور أداء المؤشرات الأخرى يمكن ملاحظته بأكثر دقة في الشكل التالي.

الشكل رقم18: الأداء في مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة 2013-2017 للجزائر

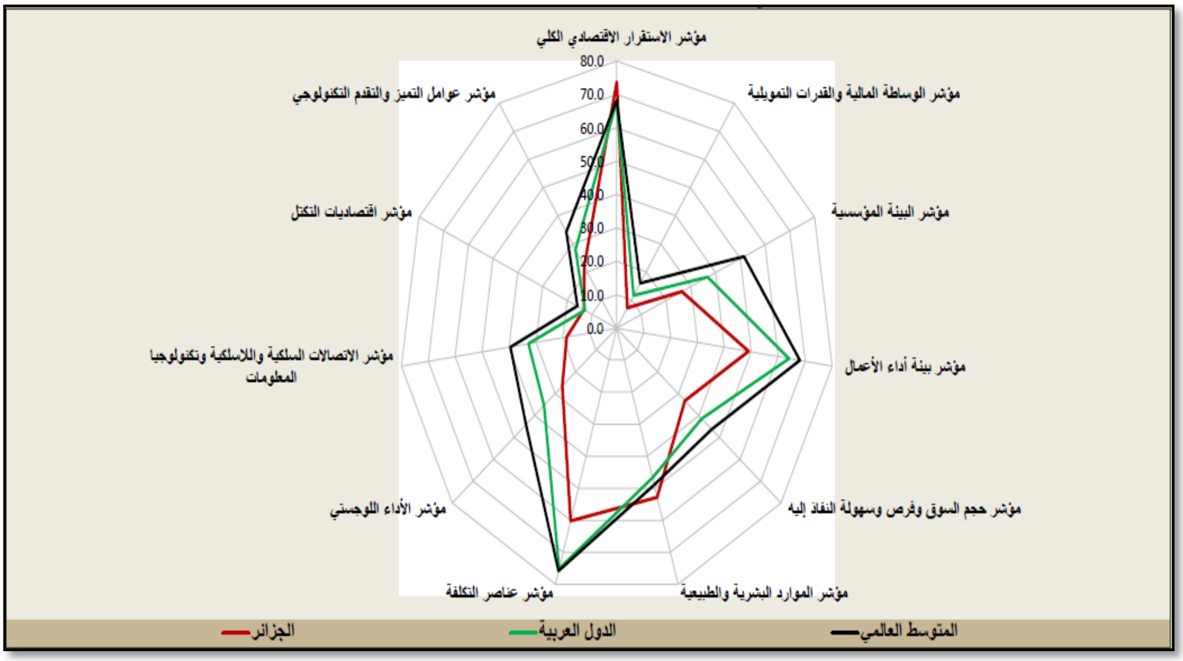


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه

من الشكل أعلاه نلاحظ أن المؤشر العام في تحسن كل عام وقد بلغ سنة 2017 أعلى مستوياته برصيد قدره 35 بعد ما كان سنة 2016 برصيد 34,2 مع العلم أن المتوسط العالمي وصل في سنة 2017 إلى 47، أما فيما يخص مجموعة

العوامل الخارجية الايجابية فان أعلى رصيد كان في سنة 2016 بـ 19.4 ليعود للانخفاض سنة 2017 إلى 18 أي بفقدان رصيد قدره 1.4 مع العلم أن المتوسط العالمي لهذه السنة كان 29، وبالنسبة مجموعة العوامل الكامنة نلاحظ أن المنحنى في ارتفاع دائم خلال هذه الفترة ليسجل كذلك أعلى ارتفاع له سنة 2017 برصيد 42 بمتوسط عالمي قدره 53، أما منحنى مجموعة المتطلبات الأساسية فقد سجل هو الآخر تعثر طفيف سنة 2016 ليعود إلى الارتفاع سنة 2017 بـ 47 مع أن المتوسط العالمي لمجموعة المتطلبات الأساسية سجل 59، والملاحظ من دراسة هذه المؤشرات الأساسية مع المؤشر العام نلاحظ أن الجزائر لا زال أمامها شوط كبير من أجل تحسين مؤشراتها من خلال القيام بجملة من الإصلاحات بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية للوصول إلى ضمان جاذبية الاستثمار والترويج له لاحتلال تنافسية في قطاع السياحة والسفر ولن يتم هذا إلا بتحسين الأداء في المؤشرات الفرعية والتي يوضح أدائها في الشكل التالي:

الشكل رقم 19: الأداء في المؤشرات الفرعية لضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر2016



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار 2016، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص:120.

من الشكل نلاحظ أن الجزائر سعت ولازالت تسعى كغيرها من دول العالم لتحسين هذه المؤشرات فقد بلغت مستويات تفوق متوسط المستويات العالمية في كل من مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي بلغ 73 نقطة ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية الذي تجاوز 50 نقطة، ليتم تعادل مؤشر اقتصاديات التكتل مع الدول العربية بمعدل 10 نقاط، أما المؤشرات الباقية فهي متدنية عن المتوسط العالمي وحتى بالنسبة للدول العربية، وهذا ما يعكس تأخر الجزائر في الكثير من الميادين عن الركب العالمي وحتى العربي، ونتيجة لذلك احتلت الجزائر المرتبة 87 عالميا من حيث مؤشرات جذب الاستثمارات، وهي مرتبة متأخرة وخاصة في هذا الوقت الذي تحتاج الجزائر إلى مثل هذه الاستثمارات للنهوض باقتصادها الوطني خارج قطاع المحروقات.

المبحث الثالث: سبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر على ضوء التنمية المستدامة

تسعى الجزائر من خلال المخططات والاستراتيجيات للأفاق المستقبلية وعلى ضوء أهداف التنمية المستدامة لغاية 2030، إلى إدراج سياسة جديدة للتنمية السياحية من طرف قطاع السياحة والتي من خلالها تصبو إلى تثمين المنتج السياحي الجزائري ومضاعفة الاستثمار في مشاريع سياحية توازن بين تحقيق الطموحات والخطط المأمولة مع ضمان تلبية الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة، وكل هذا يتطلب العمل على تطبيق المبادئ والتوجهات الخاصة بإستراتيجية التنمية السياحية الوطنية المحدثة والمعنية بجذب الاستثمار السياحي والإشراف على تنفيذها (بما يشمل تنمية المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة)، وذلك بالتنسيق مع المستثمرين والمتعاملين والمهنيين الذين ينشطون في ميدان السياحة، ونجاح هذه الاستراتيجية المعنية بجذب الاستثمار السياحي متعلق بتوفير أرضية صلبة يمكن من خلالها ترقية الاستثمارات السياحية.

المطلب الأول: تحسين صورة الجزائر السياحية:

تعد تحسين صورة الجزائر السياحية من أحد العوامل الرئيسية للنهوض بهذا القطاع الحيوي، إذ تنبع أهميتها في الدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به في إبراز معالم الجزائر السياحية ومقومات التراث والحضارة والقيم والتقاليد الأصيلة، لجذب الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية نتيجة تزايد تدفق عدد السياح نحو الجزائر، الذين ترسخت لهم صورة الجزائر السياحية في أذهانهم، وذلك بالاعتماد على حزمة من الوسائل والتي تتمثل في تطوير وتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف لما له دور كبير في مجال الإنتاج والاستثمار السياحي وكذا التعريف بالهوية الوطنية، مع دعم جودة السياحة الجزائرية لتحفيز الخدمات السياحية الجزائرية وما يرافقها من تحفيز للاستثمارات في جميع الانشطة السياحية.

أولا: استراتيجية تطوير وتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف:

يشكل قطاع الصناعة التقليدية عنصرا أساسيا في المنتج السياحي كما يعتبر قطاعا تنمويا هاما إذ يمتلك قدرة كبيرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمته الفعلية في مجال التوظيف والإنتاج والاستثمار، وبالتالي القدرات الاقتصادية والتنافسية التي تساعد على التصدير وجلب العملة الصعبة بالإضافة إلى كونه أحد مقومات الهوية الوطنية الأساسية لدى جميع الشعوب، كما يعتبر القطاع أيضا موفرا هاما للاحتياجات الضرورية اليومية للمواطنين خصوصا بالمناطق الريفية، بسبب مرونته في الانتشار الجغرافي مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين المدن والأرياف.

وباعتبار أن الصناعة التقليدية ترتبط بالنشاط السياحي ارتباطا وثيقا إذ لا وجود لنشاط سياحي رائج دون وجود نشاط مزدهر للصناعة التقليدية ولكي تكمل دائرة النشاط السياحي دورانها لا بد أن تترافق مع ما يوفره نشاط الصناعة التقليدية وبالتالي يجب أن تلقى الاهتمام والعناية لإنعاشها وإدماجها في ترقية المنتجات السياحية، ومن أجل كل ذلك صاغة الجزائر أول مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية والذي من خلاله تم صياغة الاستراتيجية

الوطنية لتطوير الصناعة التقليدية لأفاق 2020 والتي تهدف إلى خلق 570.000 منصب عمل جديد سنة 2020 بعدما حققت الجزائر من خلال هذه الصناعة 188.229 منصب عمل سنة 2014، وتحقيق مستوى إنتاجي قطاعي محققا بذلك ناتج خام يبلغ نحو 535 مليار دينار جزائري سنة 2020 يضمن دخل إضافي للسكان المحليين مع توريدهم بالسلع والخدمات مع خفض القدرة الشرائية، وتركز المحاور المحددة لخطة العمل لتنمية الصناعة التقليدية مع آفاق عام 2020 على النقاط التالية[1]:

أ/ **تعزيز العمالة**: وهذا من خلال:

1) الوصول لمعدل 7٪ من السكان النشطين في عام 2020 (حاليا تقدر النسبة بـ 3.5٪).
2) تحسين المؤهلات المهنية للسكان الحرفيين طوال ممارستهم.
3) تعميم الترويج لليد العاملة على المستوى المحلي، مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية، والاستفادة من الفرص التي تتيحها مختلف خطط العمل القائمة.

ب/ **تحسين الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية**: ولا يمكن تصور تحسين الإنتاج دون تطوير الصناعات الحرفية، ولا سيما من خلال:

1) تحديث تقنيات الإنتاج وتطوير وتنفيذ مشاريع الدراسة لتمكين المساعدة الفنية للحرفيين.
2) تطوير التدريب القائم على التدريب على التلمذة الصناعية لتحسين جودة المنتجات وزيادة الطاقة الإنتاجية.
3) تصميم وتنفيذ برنامج لتطوير المنشآت الحرفية مع تعزيز قدرتها على مواكبة التطورات التقنية والسوقية.

ج/ **تنمية الصادرات**: إن تطور الأسواق الخارجية يمر حتما من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

1) تحديد وبحث إمكانات التصدير نحو الأسواق المستهدفة فضلا عن البحث عن منافذ للأسواق الجديدة.
2) توفير المعلومات التجارية، ولا سيما المعلومات المتعلقة بشروط الوصول إلى الأسواق الدولية.
3) الدعم المباشر للشركات المصدرة أو السلع الموجهة للتصدير.

د/ **حماية الحرف المهددة بالإنقراض**: ويعتبر الحفاظ على التراث وتعزيز الحرف اليدوية المهددة بالانقراض من بين الأهداف ذات الأولوية في خطة التنمية هذه، وللقيام بذلك يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

1) جرد وتحديد التراث الحرفي المادي وغير المادي المهدد بالانقراض.
2) تحديد الإجراءات المستهدفة لحماية وتعزيز بعض عناصر هذا التراث.
3) تعزيز مهارات الحرفيين في إطار برامج التعاون الوطنية والدولية في هذا المجال.

---

[1]-REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE , MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, DU TOURISME ET DE L'ARTISANAT, POLITIQUE GOUVERNEMENTALE DANS LE DOMAINE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, DU TOURISME ET DE L'ARTISANAT, SEPTEMBRE 2015.

إن نجاح هذه الإستراتجية يتوقف على تضافر جميع جهود كل المعنيين على المستوى المحلي والوطني كما يتوقف على قدرة الحرفيين على تنظيم أنفسهم والتكفل الواعي لانشغالاتهم لاسيما في تسهيل الحصول على قروض مع تخفيض نسبة الفائدة لها، وكذا تحسين الإجراءات الجبائية والجمركية إجراءات الحماية الاجتماعية.

ثانيا: دعم جودة السياحة الجزائرية

ترتبط الجودة السياحية بمراعاة رغبات وتطلعات الزبائن، فالجودة تدخل في جميع الوظائف والدقائق الخاصة بالسياحة وتعني إرضاء العميل بالدرجة الأولى من خلال التنسيق مابين مكونات العرض السياحي وتقديم الخدمات في الوقت المحدد، وخاصة أن هذا النشاط يتميز بالتعقد وتداخل مجموعة من الخدمات في ما بينها، وبالتالي تنقسم الجودة هنا إلى جودة كل خدمة على حدى وفي الأخير يتم الحصول على جودة في كامل القطاع السياحي، لذا يجب على كل المؤسسات الفاعلة في هذا القطاع بالتنسيق فيما بينها لترقية القطاع ككل.

ويعاني قطاع السياحة في الجزائر من تدني مستوى جودة الخدمات السياحية، الأمر الذي أثر بالسلب على إرضاء العملاء الحاليين والمرتقبين، فنظرا لتدني هذه الجودة التي لم تستطع الجزائر من خلالها على استبقاء السياح المحليين الذين تفقدهم وتفقد من خلالهم سنويا الكثير من العملة الصعبة، فكيف لهذه الخدمات من استقطاب السياح الأجانب في ظل تنامي المنافسة وتأثيرها في السوق العالمية، لذا قامت الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للسياحة لأفاق 2030 إلى استظهار مخطط جودة السياحة الجزائرية والذي تطمح من خلاله لتطوير نوعية السياحة الوطنية وهذا بتوحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الإرادي للجودة، والذي من خلاله يتم التركيز على إرضاء الزبائن بإشباع حاجاتهم ورغباتهم سواء كانوا محليين أو أجانب، كما يركز مخطط جودة السياحة الجزائرية على العاملين ومقدمي الخدمة السياحية، ودورهم المهم في النشاط السياحي، من خلال تنمية مهاراتهم وتشجيعهم على الإبداع والابتكار.

اعتبارا إلى أن مفهوم الجودة يخص مختلف مستويات الإنتاج السياحي، يأخذ مخطط جودة السياحة في الاعتبار العرض السياحي في مجمله، ويغطي جميع الأنشطة السياحية الموجودة على التراب الوطني (الاستقبال، الإسكان والمطاعم والنقل، التنشيط، الترفيه ...)، فالجودة السياحية تشمل كل صغيرة وكبيرة في النشاط السياحي بدأ من إنشاء المشروع وصولا إلى استقبال السائح وحتى لحظة مغادرته، لذا وجب إشراك جميع الفاعلين في مخطط جودة السياحة الجزائرية، إذ يسمح مخطط الجودة بتحديد المسار من أجل التحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر، والتي ترتبط بتدعيم كفاءات الموارد البشرية وتنظيم الأنشطة السياحية وتحديث البنى التحتية، وتتمثل أهداف مخطط جودة السياحة الجزائرية في العناصر التالية والذي لن ينجح إلا بتظافر جهود جميع الفاعلين في القطاع السياحي مع إدراج المجتمع المحلي في ذلك[1]:

1) دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية.

2) بلوغ أفضل مهنية في جميع قطاعات العرض السياحي الوطني.

[1]- الموقع الرسمي لوزارة السياحية www.mta.gov.dz بتاريخ 2017/10/20 على الساعة 21:22

3) تثمين المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية.

4) خلق ديمومة العرض السياحي الجزائري من خلال تحسين صورة جودة الخدمات للزبائن الوطنيين والأجانب.

5) افادة المؤسسات السياحية الملتزمة بانتهاج مسار الجودة وذلك بتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق تنميتها وخاصة بمرافقتها في عمليات التجديد وإعادة التأهيل والتحديث والتوسيع والتكوين.

6) ضمان ترويج متزايد للمتعاملين المنخرطين في الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر" وضمان اندماج أحسن في المجال التجاري وتموقع أفضل.

ثالثا: دعم الترويج السياحي:

إن نجاح أو فشل أية منطقة سياحية مهما كان مستوى العرض السياحي الذي تمتلكه، يعتمد بالدرجة الأولى على قدرتها على إغراء الأسواق السياحية من جهة، ومن جهة أخرى على مدى تنفيذ برامج تسويقية متكيفة ومتلائمة مع خصائص كل سوق سياحي.

ويعتبر ترويج المنتج السياحي أحد أهم عناصر المزيج التسويقي للمنتجات السياحية، بحيث يعتمد السياحي على إبراز عناصر الجذب السياحي، وإيصال معلومات عنها إلى الأسواق السياحية المختلفة بالشكل الذي ينجح لفت الأنظار ويحرك رغبة السائحين في زيارة المنتج السياحي الذي يتم الترويج له، إذ يعتبر الترويج السياحي من أحد السبل الكفيلة بتطوير السياحة، فالجزائر رغم ما تملكه من الكثير من المقومات السياحية، الثقافية والطبيعية، ولكنها لا تستغل الاستغلال الأمثل، ولا يروج لها كما ينبغي عرضها على الراغبين في العالم، إذ يجب التركيز على الترويج للسياحة والاستثمارات السياحية في الخارج من خلال استغلال المحافل والمعارض الدولية لجذب الشركات السياحية والسياحيين الأجانب، وهنا يبرز دور الديوان الوطني للسياحة والذي يعتبر من مؤسسات الدولة المؤهلة بوضع استراتيجيات لترقية السياحة الجزائرية وتطويرها وتقديم الصورة اللائقة للدولة عل الصعيدين الدولي والمحلي، وكذا توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة في ميدان السياحة وتشجيعها كما لا يمكن أن نغفل عن الدور المنوط بالوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار في جانب الترويج للاستثمارات السياحية، لاسيما في إبراز المناخ الاستثماري التحفيزي.

إن هذه الوظيفة الإستراتيجية يجب أن تسخر لها كل المجهودات المبذولة، وعلى جميع مستويات الإنتاج السياحي كما يجب أن تتدعم وتتواصل من خلال المبادرة بالأعمال التالية[1]:

1. إعادة تنظيم وتقوية أداء الترويج السياحي من خلال تدعيم الديوان الوطني للسياحة، بما يسمح له القيام بصفة فعالة بالمهام الموكلة له.
2. إعداد مخططات متعددة السنوات للاتصال المؤسساتي، إذا أن مخططات الاتصال التي ينبغي أن تكون في المستقبل قوية وحتى هجومية ترمي إلى سد العجز في مجال الترويج للمنتوج السياحي في الجزائر، عن طريق:
   - اعتماد تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة وتعميمها.

[1]- لحسين عبد القادر، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد: 02 ، 2012. ص: 179.

- إعداد دعائم مكتوبة سمعية وبصرية.
- انجاز ونشر تحقيقات في المنشورات وقنوات التلفزيون المتخصصة.
- تنظيم رحلات استكشافية وإعلام على مستوى الأقطاب السياحية لفائدة الصحافة المتخصصة وصانعي الأسفار.
- تنظيم مواسم ثقافية ذات بعد دولي مثل مهرجان تيمقاد، جميلة...الخ.

3. إعداد دراسات السوق: هذه المهمة يجب أن تأخذ مكانتها الطبيعية في البرامج المقبلة للترويج والتسويق السياحي، وينبغي أن تمتد أيضا لتشمل ترقية الاستثمار والشراكة، لتدقيق توقعات التدفقات والإيرادات ومناصب العمل بالقطاع السياحي.
4. إشراك الحركة الجمعوية ومنظمات المجتمع المدني في العملية الترويجية للمنتوج السياحي الجزائري، وتوعية السكان بالفعل السياحي وانعكاساته الإيجابية، قصد تنمية ثقافة سياحية حقيقية لدى السكان، أما المنظمات المهنية فيتعين عليها أن تشكل قوة اقتراح فعلية ومشاركة السلطات العمومية من أجل الإرتقاء بالسياحة الجزائرية إلى المكانة التي تستحقها.
5. تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المتخصصة في الخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة بالداخل والخارج.

ويجب الإستعانة في هذا الترويج على التسويق السياحي الالكتروني والذي يستخدم التكنولوجيا الرقمية وبرامجها لتسويق المنتج السياحي والتعريف به داخليا وخارجيا في أسواق الدول المصدرة للسياحة، عبر قنوات منظمة من أجل إثارة الدوافع المختلفة لدى السائح وإقناعه بالمنتج السياحي من خلال تكييف العرض السياحي مع الطلب السياحي، لرفع حجم الطلب على المنتج السياحي.

كما يكن أيضا الاعتماد على المقيمين في الخارج من أجل نقل صورة الجزائر السياحية عبر تزويدهم بدلائل سياحية عن الجزائر وهم يشكلون قرابة الاربعة ملايين سفير جزائري، أما على المستوى الإقليمي والمحلي فيجب انجاز جناح في كل قطب امتياز لضمان ترقية كل قطب من الأقطاب السبع[1].

[1]- مجهدي عز الدين، مرجع سبق ذكره.ص:290.

المطلب الثاني: تهيئة العقار السياحي

يلعب العقار دورا مهما في تحقيق التنمية باعتباره الأرضية الأساسية التي تنطلق منها مختلف المشاريع العمومية والخاصة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياحية والعمرانية ...وذلك من خلال توفير الأوعية العقارية الضرورية لإحداث وإقامة المشروعات والمرافق الحيوية والمناطق الصناعية والسياحية وغيرها من المشاريع.

إن توفير العقار يعتبر محددا أساسيا لإنجاح عملية الاستثمار وعاملا مساعدا على جلب المستثميرين وعاملا أساسيا لاستقرار المستثمرين الأجانب والمحليين، ومما لاشك فيه الدور الإستراتيجي للعقار السياحي في تحفيز الاستثمار السياحي المحلي كان أو أجنبي، والجزائر من ضمن الدول التي تتمتع بإمكانات أساسية تسمح لها بجذب الاستثمار السياحي الذي يساهم إلى حد كبير في الرفع من الإنتاجية وتحسن تنوع النسيج الاقتصادي من خلال النشاط السياحي، فالعقار السياحي يعتبر عاملا رئيسيا في ترقية الاستثمار السياحي.

أولا تعريف العقار السياحي:

يقتضي تعريف العقار السياحي الوقوف عند رؤية المشرع الجزائري لهذا الصنف، فقد أورد مصطلح العقار السياحي في القانون رقم 03/03 في المادة 20، عندما نص على تشكيل العقار السياحي القابل للبناء بأنه يتشكل من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة، وتلك التابعة للخواص[1].

ومن خلال التعريف نلاحظ بأن العقار السياحي يتشكل من عدة أملاك وطنية عامة وخاصة وأخرى تابعة للخواص وفي مايلي:

أ/ الأملاك الوطنية العمومية:

هي طبقا للمادة 12 من القانون رقم 30/90، المتضمن الأملاك الوطنية: تتكون الأملاك الوطنية العمومية من الحقوق والأملاك العقارية التي يستعملها الجمهور المستعمل إما مباشرة وإما بواسطة مرفق عام شريطة أن تكيف في هذه الحالة، بحكم طبيعتها أو تهيئتها الخاصة تكييفا مطلقا أو أساسيا مع الهدف الخاص لهذا المرفق، وتدخل ضمنها الثروات والموارد الطبيعية[2].

والأملاك الوطنية العمومية قد تكون إما طبيعية أو اصطناعية وهي في الحالتين غير قابلة للتصرف والتقادم والحجز[3]:

1) **الأملاك الطبيعية**: وهي الأملاك التي تكونت بفعل الطبيعة وتقوم الدولة بإثبات وجودها وتحديد مجالها كأملاك عمومية وتشمل بصفة عامة: الأملاك العمومية البحرية، الأملاك العمومية المائية، الموارد والثروات الطبيعية.

[1]- القانون 03-03 مرجع سبق ذكره. ص: 16.

[2]- المادة 06 من القانون رقم 14/08 الصادر في 20جوان 2008 والمتضمن قانون الاملاك الوطنية، المعدل والمتمم للقانون 30/90 الصادر 1ديسمبر 1990 الجريدة الرسمية، العدد:44. ص:12.

[3]- مصطفاوي عايدة، التنظيم القانوني للعقار السياحي في الجزائر،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق جامعة سعد دحلب، العدد: 6، 2013. ص:157

2) **الأملاك الاصطناعية**: وهي الأملاك التي تنشأ بتدخل من الإنسان والتي حددتها المادة 16 من القانون رقم 30/90 وتشمل خصوصا على ما يلي:

- ➢ الآثار العمومية والمتاحف والأماكن والحظائر الأثرية، الحدائق المهيئة والبساتين العمومية.
- ➢ الأشياء والأعمال الفنية المكونة لمجموعات التحف المصنفة، المنشآت الثقافية والرياضية.

ب/الأملاك الوطنية الخاصة: قد تضم أيضا مناطق التوسع السياحي، فالأملاك الوطنية الخاصة قد عرفتها المادة 2و3 من القانون رقم 30/90: الأملاك الأخرى غير المصنفة ضمن الأملاك الوطنية العمومية والتي تؤدي وظيفة امتلاكية ومالية فتمثل الأملاك الوطنية الخاصة وتباع هذه الأملاك الخاصة المتواجدة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية والضرورية لإنجاز البرامج الاستثمارية المحددة في مخطط التهيئة السياحية، للوكالة الوطنية لتنمية السياحة طبقا لاتفاق ودي[1].

ج/ **الأملاك التابعة للخواص**: وهي العقارات المملوكة من قبل الافراد والتي توجد داخل مناطق التوسع السياحي وهي التي يمكن أن تكون محلا لممارسة حق الشفعة أو نزع الملكية للمنفعة العمومية.

وتمنح الأراض التابعة لملك الدولة، المخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية سياحية والمتواجدة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية، حسب صيغة التراضي بقرار من الوالي بعد موافقة الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وبعد موافقة الوزير المكلف بالسياحة وفقا للمادة رقم 48 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

وتكتسي حماية وتهيئة وترقية العقار السياحي صفة المنفعة العامة، وهذا راجع إلى أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني ودوره في تنمية البلاد، إلا أن إعطاء طابع المنفعة العامة لعملية إنشاء مناطق التوسع والمواقع السياحية لا ينبغي أن يصبح غطاء للإعتداء على الملكية الخاصة أو الأراضي الفلاحية.

ويجب أن تكون تنمية وتهيئة العقار السياحي متطابقة مع التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والساحل والتراث الثقافي وتندرج تنمية وتهيئة مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيث نص القانون رقم 20/01، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على عدة مخططات قطاعية من بينها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وهو ما حددته المادة 38 منه إذ نصت على أن "يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كيفيات تطوير الأنشطة السياحية ومنشآتها الأساسية مع مراعاة: خصوصيات المناطق وإمكاناتها، الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واجبات الاستغلال العقلاني والمنسق للمناطق والفضاءات السياحية"[2].

ويجب أن تتم تهيئة وتسيير العقار السياحي وفقا لما يمليه مخطط التهيئة السياحية، هذا المخطط الذي يسعى إلى حماية البيئة الجمالية والثقافية للمناطق السياحية والتي تعتبر عاملا أساسيا للجذب السياحي، مع تحديد الاستثمارات الواجب انجازها على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها المواقع السياحية، وتتمثل أهداف مخطط التهيئة السياحية فيما يلي[3]:

---

[1]- مصطفاوي عايدة ، مرجع سبق ذكره. ص:157.
[2]- المادة رقم 02، القانون رقم 03-03، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003.02.19.
[3]المادة رقم :15، القانون رقم 03-03، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003.02.19

1) تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء والمناطق التي وجب حمايتها.

2) تحديد الوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة.

3) تحديد الهيئات البنيوية المفترض إنجازها.

4) إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عندما تقتضي الضرورة ذلك.

ثانيا: تأهيل مناطق التوسع السياحي:

أول ما أنشئت مناطق التوسع والمواقع السياحية كان ذلك بموجب الأمر رقم 62/66 المتعلق بالمناطق والأماكن السياحية المؤرخ في 26 مارس 1966، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه من أجل تحقيق مخطط خاص بالتنظيم السياحي، سيجرى تحديد مناطق وأماكن ذات أولوية سياحية خاضعة للتدابير الخصوصية لحمايتها، وتم تثمينها بصدور القانون الخاص بها رقم 03/03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي إذ تم تعريفه على أنها كل منطقة أو إمتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية[1].

وفي 29 أفريل 2010 تم إصدار مرسوم تنفيذي تحت رقم 131/10 يتضمن تحديد مناطق التوسع والمواقع السياحية والتصريح بها وتصنيفها والذي من خلاله تم إحصاء 205 منطقة توسع سياحي بمساحة إجمالية قدرها 53199,6396 هكتار كمحيط يكرس مواقع ذات قابلية للاستثمار السياحي موزعة على الإقليم الوطني كما يوضحه الشكل رقم 20، ومساحة هذه المناطق موزعة كمايلي:

1) 160 منطقة توسع سياحي بالولايات الساحلية تقع بأربعة عشر ولاية ساحلية تبلغ مساحتها 37006,60 هكتار.

2) 22 منطقة توسع سياحي بالهضاب العليا تقع بتسعة ولايات داخلية بمساحة قدرها 6446,8328 هكتار.

3) 15 منطقة توسع سياحي بالجنوب تقع ضمن خمسة ولايات بصحاري الجزائر وتغطي مساحة قدرها 786,2868 هكتار.

4) 8 مناطق توسع سياحي بالجنوب الكبير تقع ضمن ثلاث ولايات بمساحة إجمالية قدرها 8941,92 هكتار.

ونظرا للأهمية البالغة من خلال انشاء هذه المناطق بالنسبة إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد المحلي والوطني، ومن أجل الحفاض على العقار السياحي وترقيته لما يخدم الاستثمارات السياحية، فإن الأهداف الأساسية من إنشاء هذه المناطق تتمثل في ما يأتي:

1) حماية البيئة الطبيعية من كل أشكال التلوث التي تؤدي بالإضرار بها.

2) المحافضة على الموروث الثقافي والتاريخي وترقيته للمنطقة التي تحتوي موقع التوسع السياحي.

[1]- المادة رقم: 02 من القانون رقم 03-03، مرجع سبق ذكره.

3) اختيار المشاريع الخاصة والتي يحتاجها كل موقع ضمن مناطق التوسع السياحي مع احترام قواعد التهيئة والتعمير لها.

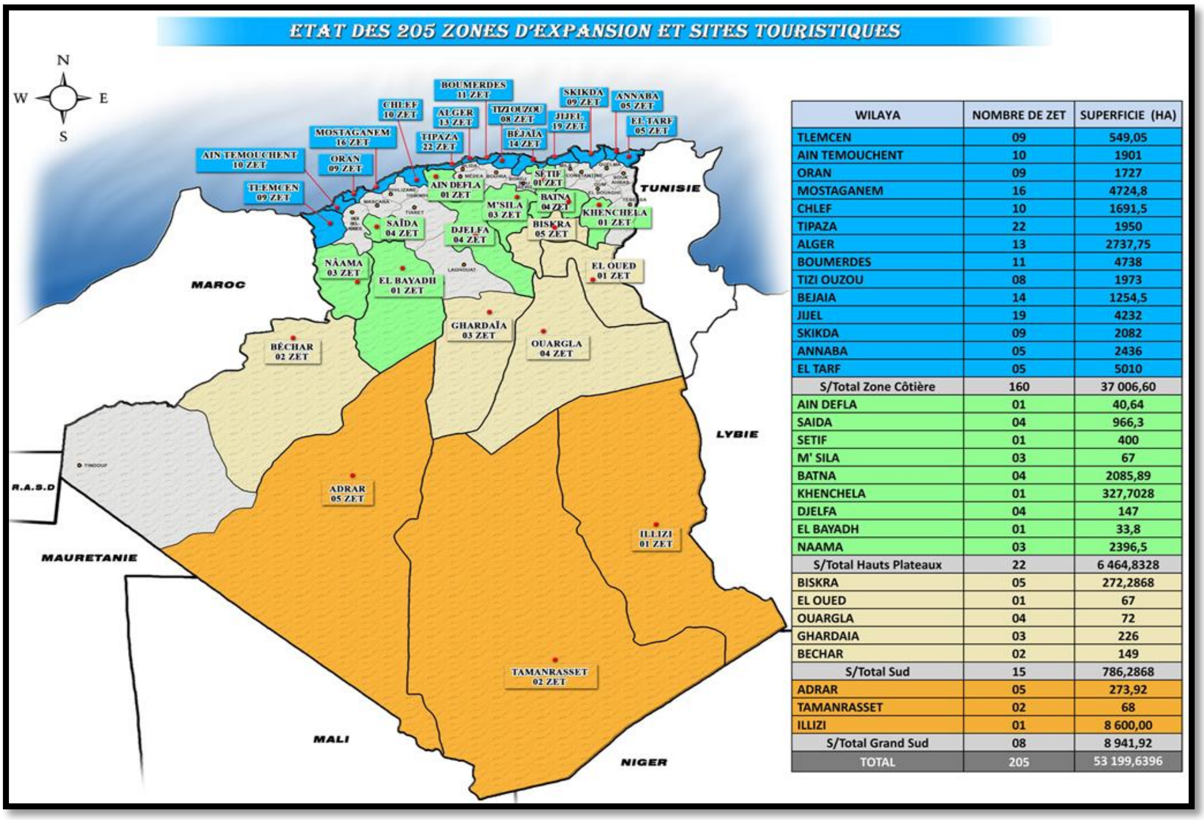
4) منع ممارسة النشاطات الغير ملائمة للنشاط السياحي.

5) إشراك الموطنين في حماية التراث الثقافي والتاريخي والمكاسب السياحية الأخرى بالمنطقة.

6) الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان تنمية الاستثمار في القطاع مستقبلا.

والشكل التالي يوضح مناطق التوسع السياحي بالجزائر

الشكل رقم20: التوزيع الجغرافي لمناطق التوسع السياحي بالجزائر



WILAYA	NOMBRE DE ZET	SUPERFICIE (HA)
TLEMCEN	09	549,05
AIN TEMOUCHENT	10	1901
ORAN	09	1727
MOSTAGANEM	16	4724,8
CHLEF	10	1691,5
TIPAZA	22	1950
ALGER	13	2737,75
BOUMERDES	11	4738
TIZI OUZOU	08	1973
BEJAIA	14	1254,5
JIJEL	19	4232
SKIKDA	09	2082
ANNABA	05	2436
EL TARF	05	5010
S/Total Zone Côtière	160	37 006,60
AIN DEFLA	01	40,64
SAIDA	04	966,3
SETIF	01	400
M' SILA	03	67
BATNA	04	2085,89
KHENCHELA	01	327,7028
DJELFA	04	147
EL BAYADH	01	33,8
NAAMA	03	2396,5
S/Total Hauts Plateaux	22	6 464,8328
BISKRA	05	272,2868
EL OUED	01	67
OUARGLA	04	72
GHARDAIA	03	226
BECHAR	02	149
S/Total Sud	15	786,2868
ADRAR	05	273,92
TAMANRASSET	02	68
ILLIZI	01	8 600,00
S/Total Grand Sud	08	8 941,92
TOTAL	205	53 199,6396

Source: http://www.andt-dz.org/ar

ومن أجل تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية، يجب أن توافق هذه التهيئة المواصفات المدرجة ضمن مخطط التهيئة السياحية لكل منطقة وهذا حسب خصوصياتها ومؤهلاتها، ويرتكز هذا المخطط بالأساس على حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي تسهم في الجذب السياحي، كما يركز أيضا على إنجاز الاستثمارات التي من خلالها يتم إحداث تنمية متعددة الأشكال، مع إلزامية كل مستثمر مستفيد من العقار السياحي بإحترام دفتر الشروط المبرم مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية من حيث الاحترام القانوني لبنود هذا الدفتر لاسيما فيما يخص جانب التهيئة والتعمير وأجال الانجاز.

والتدابير الموصى بها لدعم التهيئة والتحكم في العقار تتمثل في[1]:

[1]- يونسي محمد،مرجع سبق ذكره. ص:127.

1) إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في السنوات المقبلة والذي يشكل الأساس في تنفيذ الإستراتيجية القطاعية.
2) الشروع في دراسة لتحديد والتصريح وإعادة التشكيل لمناطق التوسع والمواقع السياحية.
3) مواصلة دراسة التهيئة لمناطق التوسع والمواقع السياحية.
4) إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.
5) تدعيم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بالوسائل المادية، البشرية والمالية التي تمكنها من القيام بجميع المهام الموكلة إليها.
6) تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي تقدر بـ 6,4 مليار دج، أي بدفعة تصل إلى 640 مليون دج في السنة.

وبالإضافة إلى ما سبق ومن أجل ترقية الاستثمار السياحي لابد للجزائر من إعطاء أهمية بالغة للعقار السياحي وتسريع وتيرة استغلاله للمستثمرين، باعتباره من أهم الوسائل التي تساهم في ترقية الاستثمار السياحي، وهذا من حيث تسريع الإجراءات المعلقة بإعداد مخطط التهيئة السياحية، والتي تتجاوز السنة والنصف من أجل إعداد الدراسة ليمنح في الأخير للمستثمر وبالتالي امكانية استغلاله، وهذا الإجراء أدى بعزوف المستثمرين عن الاستثمار في المناطق السياحية واللجوء إلى الأملاك الخاصة التي تقع خارج أحكام القانون 03/03 للقيام المشاريع الاستثمارية السياحية، وهو الأمر الذي يؤدي بالخروج عن نطاق المخطط التوجيهي للسياحة وهو الأمر الذي لا يساهم في ترقية الاستثمارات السياحية، بالإضافة إلى محدودية مناطق التوسع السياحي فهناك 14 ولاية تستحوذ على 70% من مناطق التوسع السياحي بالجزائر في حين أن 17 ولاية أخرى لا تتوفر على أية منطقة توسع، و بذلك أصبح يتعين على الجزائر التفكير مليا في استغلال المؤهلات السياحية التي تتوفر عليها كل الولايات دون استثناء، وهذا لضمان إستراتيجية سياحة مستدامة على مدار السنة من خلال إيلاء الأهمية اللازمة للمناطق السياحية الجبلية والمناخية والبيئية، ناهيك عن حل المشاكل الأخرى التي يعاني منها العقار السياحي والتي يجب معالجتها لترقية الاستثمارات السياحية.

المطلب الثالث: تنمية الموراد البشرية والمالية

تتلخص أهداف الجزائر في تطوير صناعة السياحة والنهوض بها لتصبح قطاعا إنتاجيا يسهم في زيادة الدخل الوطني وتنويع مصادره وتوفير فرص عمل للمواطنين، إضافة إلى العديد من الأهداف الأخرى التي تشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية والتراثية والاجتماعية والبيئية، ونجاح الاستثمارات في هذه الصناعة متعلق بمدى تعزيز القدرات البشرية والمالية من خلال تنمية الموارد البشرية ببناء قدرات ومهارات العاملين في القطاع السياحي عبر التعليم والتدريب والتأهيل لتلبية احتياجات السوق المحلية من العمالة الفندقية والسياحية بعمال ذوي الكفاءة والفعالية في أداء مهنتهم السياحية،كما أن نجاح هذه الاستثمارات متعلق أيضا بتأمين مصادر تمويل ميسرة وفعالة ومستقرة على المدَيين القصير والطويل للمؤسسات السياحية.

أولا: تأطير وتمويل المشاريع السياحية:

يتحدد مقدار تسهيل التمويلات المالية الممنوحة للاستثمارات السياحية من طرف الحكومة وفقا للأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في هذه الدولة، ووفقا الأهمية النسبية لقطاع السياحة ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى الرغم بأن القطاع الخاص هو الفاعل في النشاط السياحي لذا يجب توفير البيئة التمويلية اللازمة التي تخدم النشاط الخاص في النشاط السياحي، فدور الحكومة في القطاع السياحي يصب كثير من الأحيان في التعهد بتمويل البنية الأساسية والتي غالبا ما تكلف الكثير، بالإضافة إلى إحداث صناديق إقراض وتمويل حكومية لفائدة الخواص في جانب الاستثمارات السياحية، فهذه الصناديق دورا رياديا ومحوريا في عملية دعم الاستثمارات السياحية الخاصة وتمويلها ومن ثم تخفيف حدة التحديات الاقتصادية والمخاطر المالية المحتملة على مشروعات التنمية والاستثمار السياحي التي يضطلع بها القطاع الخاص، وهو ما سعت إليه الجزائر من خلال إحداث شراكة مع مجموعة من البنوك التجارية وهي أربعة بنوك عمومية، ويرتقب أن توسع دائرة الشراكة مع عدد من البنوك الخاصة المعتمدة أيضا، وتسمح هذه الاتفاقيات باستفادة القطاع من مزايا تفضيلية دعم ومصاحبة المشاريع الاستثمارية، في سياق تشجيع تطوير القدرات الاستيعابية الفندقية بالخصوص.

كما سعت الجزائر من خلال المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة إلى حل المعضلة التي أخذت بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة كونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، من خلال صياغة الأهداف الخمسة لمخطط تمويل السياحة، ويتمثل دور مخطط التمويل الذي جاء به المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في مايلي[1]:

1) حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة (PME).
2) السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف والذوبان (...).
3) جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنين والأجانب.
4) تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية.

[1]- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 02، مرجع سبق ذكره. ص:58.

5) تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية وبخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار (قيد الدراسة على مستوى الحكومة).

ونظرا لأن الصناعة السياحية تتميز بطول فترة إنجاز المشروع وتحقيق العوائد التي تتراوح من 2 سنوات إلى8 سنوات، فمن الضروري توفير تشكيلة من القروض على البنوك لتقديمها للمؤسسات السياحية نظرا لنشاطاتها واحتياجاتها، مع الاهتمام بالوسائل المالية التي من الضروري تجنيدها من طرف الدولة حتى تدعم تنمية القطاع السياحي، وركز عمل القطاع السياحي على اتخاذ الإجراءات التالية[1]:

1) في إطار الإصلاحات البنكية يجب تشجيع المؤسسات البنكية على عرض منتوج بنكي متميز يتماشى مع خصوصيات الاستثمار السياحي من طول مدة استرجاع رأس مال الاستثمارات السياحية، والمتمثل في "القرض الفندقي"، والذي يتكيف مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يقتضي في أغلب الأحيان قروضا طويلة المدى.
2) يجب تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية.
3) دعم عملية تمويل الاستثمارات السياحية بكل إجراء من شأنه جلب المستثمرين، كتخفيض نسبة الفائدة كإجراء إضافي لتشجيع وتحفيز الاستثمارات مثلما هو معمول به في العديد من البنوك.

وتعتبر عملية إيجاد الحلول لمشاكل التمويل عنصرا جوهريا في تشجيع وترقية الاستثمارات السياحية، فعلى الرغم من البحبوحة المالية التي تمتعت بها الجزائر في السنوات الماضية، إلا أن تمويل المشاريع السياحية لم يصل إلى المستوى الذي يدفع بعجلة الاستثمارات السياحية نحو الأمام، وهذا يعود بالأساس إلى فشل المنظومة البنكية الجزائرية بطرق وأساليب تمويل تقليدية، تتميز بمجموعة من المواصفات التي تعرقل مسار الاستثمار مما أدى إلى توقف معظم المشاريع السياحية التي هي في طور الإنجاز بالإضافة إلى كونها أصبحت حاجز أمام استقطاب الاستثمارات السياحية الجديدة المحلية والأجنبية، ومن أجل صياغة تمويل يمتاز بالحداثة للاستثمارات السياحية يجب توفير مجموعة من التدابير تتمثل في مايلي[2]:

1) ضرورة تنويع أساليب تمويل القطاع السياحي باستعمال طريقة رأس المال المخاطر لتوفير الأموال من جهة والرعاية من شركات رأس المال المخاطر التي توفر كذلك المشاركة في التسيير خلال مدة العقد قبل الانسحاب من المشروع.
2) استحداث منتوج مالي يسمى قرض فندقي، على غرار بلدان سياحية متعددة، يتم توطينه على مستوى إحدى البنوك الموجودة حاليا كالقرض الشعبي الجزائري أو بنك التنمية المحلية اللذين يواجهان أغلبية القروض إلى القطاع الخاص.

---

[1]- وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013، ص22.
[2]- بن طلحة صليحة، موسى حمداني، مرجع سبق ذكره.

3) خلق بنوك متخصصة لتمويل طاقات الإيواء السياحي وإنجاز فنادق وكل هياكل الاستقبال السياحي والمساهمة المالية في عدد كبير من المشاريع الاستثمارية السياحية من أجمل تنمية القطاع السياحي.
4) تشجيع الاستثمار الخاص والشراكة وجلب الاستثمار الخارجي مع تخلي الدولة عن الاستثمار على أن يكون تدخلها فقط في تسيير ومراقبة وتهيئة الظروف اللازمة.
5) انشاء نظام لخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة لتمويل النشطات السياحية على أن يتحمل الفارق الصندوق الخاص بخفض الفوائد.
6) استحداث صندوق ضمان القروض الموجهة للسياحة من أجل تخفيف عبئ الضمانات التي تشترطها البنوك حاليا قبل منح القروض الموجهة للإستثمار.

كما يجب على المستثمرين الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف المخصصة للمشروع والتي تعتمد بشكل رئيس على رأس المال المتاح، والخطة المالية التي سيتم تطبيقها لتنفيذ مراحل المشروع، والتي تساهم في معرفة قيمة النفقات والإيرادات، وفي مجال مراجعة إيرادات المشاريع السياحية قد تبين أن هناك مغالاة في تحديد سعر بيع المنتجات أو أن دراسة السوق لم تأخذ في الاعتبار بدقة ظروف المنافسة من بعض المشروعات التي على وشك الافتتاح وقد يكون هناك تفاؤل في حساب تدرج الطاقة الإنتاجية للتشغيل على مدار العمر الإنتاجي للمشروع أو خطأ في إحتساب تكاليف التشغيل.

كما أن ارتفاع التكاليف الثابتة للاستثمار السياحي تتطلب منه الالتزام الدائم بالتأمين من المخاطر على أصوله، فالهياكل الاستقبالية تتعرض لمختلف أنواع المخاطر التي تؤثر بشكل سلبي على استمرار نشاطها مما يلزمها على التأمين على تجهزاتها ومبانيها، ومن جهة أخرى يتطلب تسيير الفنادق والاستثمارات من الوكالات وغيرها تمويلا مستمرا وعليه يمكن أن يلعب التأمين دورا مهما في إنشاء صناديق استثمار من خلال شركات التأمين التي تعمل وفق التأمين التكافلي، والذي يمثل نوع التأمين الأمثل كون أنه يوزع تكاليف التأمين بين مجموعة من العملاء وفي نفس الوقت يسمح بخلق صناديق استثمار تساهم في دعم المؤسسات في القطاع[1].

ثانيا: دعم تكوين المورد البشري:

تعتبر الموارد البشرية السياحية المؤهلة عامل أساسي من مقومات الجذب السياحي لما لها من دور كبير في إدارة وتسير المواقع السياحية والمحافظة عليها، كما أنها تسهم بفعالية في تحسين أداء المؤسسات المستثمرة في قطاع السياحة، فهي تعد شريكا إستراتيجيا في تطوير الاستثمارات السياحية وتنمية صناعة السياحة، من خلال دورها المتعاظم في إدارة الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والسياحة والمنتجعات السياحية،...إلخ.

فالمورد البشري هو المورد الأهم الذي يمكن أن يحسن مؤشرات أداء الاستثمارات السياحة، ذلك لاعتماد نجاحها بالدرجة الأولى عليه فهو اللبنة الأساسية والركيزة التي يقوم عليها عمل المنظمات السياحية، فالموارد البشرية المدربة

[1]- بوزاهر نسرين، ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة- منطقة الزيبان-، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2017/2016. ص: 87.

والمؤهلة في مجال السياحة تسهم كثيرا في تحقيق أهداف الاستثمارات السياحية وتساعد في طرق تنظيم العمل وتنفيذه بالشكل الذي يضمن تخفيض التكلفة وتقليلها وزيادة جودة الخدمات، وغالبا ما يكون سلوك العاملين هو المفتاح الرئيسي والمدخل الملائم للتفوق في مجال صناعة السياحة، وبالتالي تحفيز رؤوس الأموال في القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي.

ونظرا لأهمية إعداد وتأهيل قوى العمل الوطنية للمساهمة في إنجاح الصناعة السياحية بصفة عامة والاستثمارات السياحية بصفة خاصة، يجب العمل على إطلاق مشاريع وطنية لتنمية الموارد البشرية السياحية، بهدف توفير متطلبات العملية التعليمية والتدريبية للكوادر البشرية السياحية وفق أحدث النظم وأجود المعايير المهنية على المستوى العالمي، ولعل من بين أهم البرامج الخاصة بتنمية الموارد البشرية في القطاع السياحي التي يجب تأخذ بها الجزائر ما يلي[1]:

أ/برنامج توطين مهن القطاع السياحي وسن القوانين والتشريعات التي تنظمها: حيث يجب العمل على توطين المهن السياحية في قطاعات السفر والسياحة، والإيواء السياحي(الفنادق)، والمطاعم، التخطيط السياحي، التسويق السياحي، الإرشاد السياحي، وكالات السفر، والجذب السياحي (الترفيه)، والآثار والمتاحف، إلى جانب قطاع الحرف والصناعات التقليدية، والعمل على سن القوانين والتشريعات التي تنظمها خاصة فيما يخص الأجور، التأمين والضمان الاجتماعي،...إلخ، وكذلك العمل على توفير امتيازات وإغراءات خاصة لجذب العمال لهذا القطاع.

ب/برامج التعاون مع جهات التعليم والتدريب السياحي الحكومية والخاصة: يعنى هذا البرنامج بتفعيل مفهوم الشراكة، من خلال التعاون وتنسيق وتوحيد الجهود مع الجامعات والكليات وجهات التعليم والتدريب الحكومية والخاصة، لإيجاد تصور موحد ومنهجية علمية متكاملة في مجال التأهيل والتدريب السياحي، وكذلك السعي إلى تحفيز ومساعدة الجهات المختصة في التعليم والتدريب على إنشاء أو تطوير منشآت تعليمية وتدريبية متخصصة في السياحة، حيث يتم إنشاء مراكز ومعاهد وكليات وحتى أقسام خاصة بالسياحة، كذلك يعنى هذا البرنامج بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي على إرسال بعثات علمية لتكوينها وتأهيلها في التخصصات السياحية في كبريات المعاهد والجامعات الدولية المتخصصة، وهذا من أجل تلبية طلبات سوق العمل السياحي.

ج/ برامج التوعية المهنية: يعنى هذا البرنامج بتوعية المجتمع بكافة شرائحه لتشجيع المواطنين في سن العمل على الالتحاق بوظائف القطاعات السياحية، وذلك من خلال تنفيذ حملات توعية مكثفة على مختلف المستويات ومن خلال وسائل وأساليب متعددة لإبراز المزايا والفوائد العديدة التي يوفرها القطاع وتقديم المواطنين المؤهلين إلى أرباب العمل، وإبراز مهاراتهم وقدراتهم على تحمل مسؤولية العمل القطاعات السياحية بكل براعة وإتقان.

كما يقوم البرنامج بتوعية من هم في سن العمل بتوجيه الشباب نحو اختيار التخصصات السياحية والعمل في القطاع السياحي مثل طلاب الجامعات وأصحاب المقاولات، وكذلك المؤثرين على توجيه الشباب نحو اختيار القطاع الوظيفي مثل الوالدين وأساتذة الجامعات.

[1]- سارة بوسعيود، عبد الحميد بوشرمة، دور الموارد البشرية في نجاح الاستثمارات السياحية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول صناعة السياحة بين الواقع والمأمول نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة يومي 09و10 نوفمبر 2016، بجامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل.

د/ برنامج تشجيع الاستثمار في تنمية الموارد البشرية السياحية: يهدف هذا البرنامج إلى تحفيز وتشجيع المستثمرين المحلين وغير المحلين على الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية السياحية وتطوير الكفاءات المهنية، بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ بعض البرامج التدريبية في إدارة المشاريع الصغيرة والناشئة، وإنشاء الحاضنات السياحية لمساعدة صغار المستثمرين على إدارة أعمالهم، وتقديم المشورة لهم، ومد جسور العلاقة والشراكة مع الجهات التعليمية والتدريبية الحكومية والخاصة.

ويسهم البرنامج في تقديم العديد من الدورات التدريبية المتخصصة لتأهيل الحرفين والحرفيات على الصناعات اليدوية والحرف التقليدية التي تشتهر بها البلاد ومن ثم الاستفادة من الحاضنات السياحية لإيجاد منافذ تسويقية لتلك المنتجات كمنتجات سياحية تعكس جزء من تاريخ وتراث وثقافة البلد.

خلاصة الفصل:

لقد اهتمت الحكومة الجزائرية في الأونة الأخيرة بالقطاع السياحي وأكدت على ضرورة النهوض به وتطويره واعتمدت في ذلك على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT (2030) والذي من خلاله تسعى الحكومة إلى جعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز وذا علامة سياحية قادرة على منافسة البلدان الرائدة في هذا المجال، فبالرغم من هذه الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر التي تعمل على تطوير القطاع السياحي والقطاعات الأخرى المكملة للنشاط السياحي لاسيما الصناعات التقليدية والحرفية، إذ لا تزال مساهمة قطاع السياحة في أبعاد التنمية المستدامة مساهمة محتشمة، ويظهر ذلك في ضعف الإيرادات السياحية وضعف المساهمة في الناتج المحلي، بالإضافة إلى تسجيل العجز الدائم في الميزان السياحي طيلة فترة الدراسة الذي انعكس على ميزان المدفوعات بالسلب، وكذلك إلى محدودية امتصاصه لليد العاملة ومحدودية مساهمته في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وهذا من خلال نصيب الفرد المتدني من الإيرادات السياحية.

فعلى الرغم من التحفيزات التي وضعتها الجزائر من أجل أن تساهم في تشجيع الاستثمار السياحي، إلا أن هذه التحفيزات لا تكفي وحدها لجلب المستثمرين لهذا القطاع في وجود عدت مشاكل للعقارات السياحية من سمسرة ومضاربة بالإضافة الى مشاكل التمويل لهذه الاستثمارات السياحية، مع الوجوب لمراعاة قاعدة أمنية ذات استقرار سياسي تتجاوز ظاهرة الفساد الإداري مع تبسيط الإجراءات والمعاملات الإدارية، ولكي تتمكن الجزائر من الاستثمار في مواردها السياحية فانه يجب عليها استخدام سياسات ترويجية للمناخ الاستثماري تساعدها في تحقيق قفزة نوعية في القطاع السياحي تتوافق مع طبيعة الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة لها، مع تحسين موقعها ضمن تنافسية القطاع السياحي العالمي، هذا الأخير الذي مازال لم يرقى إلى مستويات تؤهلها لأن تكون وجهة للاستثمارات السياحية والسياح على حد السواء.

كل المعطيات تدل على ضعف الاستثمارات السياحية في دولة تمتلك كل المؤهلات والمقومات الطبيعية والتاريخية والمحفزات التي تمكنها أن ترتقي إلى مصاف الدول السياحية الأولى في المنطقة، فنجد أن الاستثمارات السياحية في الجزائر لا تزال تعاني عدة مشاكل جعلت القطاع السياحي يعاني قصورا في المساهمة الفعالة والحقيقية لتحقيق التنمية المستدامة، لذا لابد على الجزائر المضي قدما نحو تفعيل سبل ترقية الاستثمارات السياحية، من خلال تحسين صورة الجزائر وتوفير الكفاءات البشرية والموارد المالية، بالإضافة إلى معالجة المشاكل التي يعاني منها الاستثمار السياحي للنهوض بهذا القطاع الحيوي، الذي تعول عليه الجزائر كأحد البدائل المطروحة للتخلي عن التبعية للمحروقات.

الخـــــــــاتمة

الخاتمة:

إن السياحة نشاط اقتصادي سريع التطور والنمو حيث أنها شهدت تطورا مذهلا ومتسارعا بسبب التطور التكنولوجي والاقتصادي لاسيما في قطاع النقل وجل القطاعات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى زيادة ساعات الراحة والعطل لدى الأفراد، وبذلك أصبح لهذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد العالمي لما تحققه المبادلات السياحية العالمية، حيث صنفها البعض في المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات وصناعة الطائرات بينما اعتبرها البعض كصناعة ثقيلة للخدمات وهذا بالنظر إلى الآثار الإيجابية التي حققها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فالسياحة تعد قطاعا مهما في تحقيق التنمية المستدامة نظرا لأثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تلك التنمية التي تعتمد على الاستغلال العلمي والأمثل للموارد من أجل تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بحاجيات الأجيال المستقبلية.

إن الارتقاء بالسياحة يفرض علينا إدخال مبادئ التنمية المستدامة ضمن أولوياتها، إذ ينبغي توفير تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، فضلا عن البرامج والأساليب وتعزيز مشاركة وإشراك المجتمع المدني إشراكا فعالا في تنفيذ الخطط والبرامج السياحية، فضلا عن تعزيز الشفافية والمشاركة العامة على نطاق واسع ، ولن يتم قياس تحقيق هذه التنمية إلا من خلال وضع عدة مؤشرات تساهم في تقديم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية في الجانب السياحي، فالمعرفة الحقيقية لدور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة جعل من تطوير الاستثمارات في القطاع السياحي أولوية ملحة في سياسات العديد من الدول وذلك من خلال منح حوافز للمستثمرين في المجال السياحي وتوفير بنية تحتية تجعل من الاستثمار في هذا القطاع أقل تكلفة وأكثر جاذبية هذا لأن الاستثمار في القطاع السياحي أقل جاذبية من القطاعات الأخرى ذلك لأنه يحتاج إلى تكاليف كبيرة ومدة زمنية طويلة من أجل تحقيق العائد المراد تحقيقه.

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطورًا في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد السواء أفاق جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، فرواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته ومثل هذا الأمر يقدم دافعا قويا للتنمية المستدامة، ولن يتم ذلك إلا بتوفر مناخ جيد للاستثمار السياحي باعتباره الأرضية الصلبة التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات السياحية في البلد المعني، ومن بين العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار السياحي جذابا.

اهتمت الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة بالقطاع السياحي وأكدت على ضرورة النهوض به وتطويره واعتمدت في ذلك على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT (2030) والذي من خلاله تسعى الحكومة إلى جعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز وذا علامة سياحية قادرة على منافسة البلدان الرائدة في هذا المجال، وسعيا منها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمار السياحي، أولت أهمية كبيرة لتشجيع الاستثمار السياحي بترقيته وتطويره من خلال توفير أنواع المحفزات التي تتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، وهذا لإعادة الاعتبار لهذا القطاع ليستجيب لمتطلبات وتطلعات الزبائن، فلقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بإصدار العديد من القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمار والتي تضمن من خلالها العديد من الحوافز والمزايا، فقد كانت هذه القوانين المتعاقبة نتيجة مواكبة التغيرات والتوجهات السياسية والاقتصادية المحلية والتقلبات الاقتصادية العالمية، فقد تم صياغة هذه القوانين علها تكسب الجزائر مناخا استثماريا صائغا يسيل لعاب المستثمرين المحليين والأجانب.

أولا: النتائج:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

1) قامت الجزائر منذ الاستقلال بإصدار العديد من القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمارات السياحية من خلال تضمنها العديد من الحوافز والمزايا، فقد كانت هذه القوانين المتعاقبة نتيجة مواكبة التغيرات والتوجهات السياسية والاقتصادية المحلية والتقلبات الاقتصادية العالمية، لتكتسب الجزائر من خلالها مناخا استثماريا يساعد على جلب المستثمرين المحلين أو الأجانب.
2) تبنت الجزائر إستراتجية لتنمية قطاع السياحة نظرا لما تملكه من مؤهلات وإمكانيات، تهدف من خلالها إلى تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتوج السياحي وجعله أكثر جاذبية داخليا وخارجيا، ومن أجل ذلك بادرت الجزائر إلى صياغة مخطط توجيهي للسياحة لأفاق 2030 بآفاقه وأهدافه وآلياته ليضع مخطط يتم على أساسه النهوض بصناعة السياحة الجزائرية مقوماتها بالتميز والجودة لضمان موارد مستدامة تستفيد منها الأجيال المتعاقبة.
3) يعود ضعف القطاع السياحي بالجزائر أساسا إلى إهماله وعدم اهتمام السلطات الوطنية والمحلية، رغم امتلاك الجزائر كل المقومات المشجعة على جعلها وجهة سياحية بامتياز وذات علامة سياحية قادرة على منافسة البلدان الرائدة في هذا المجال، وهذا ما نلتمسه في ضعف الميزانية السنوية المخصصة لتسيير القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث لم تتجاوز نسبة هذه الميزانية 0.3% خلال فترة الدراسة وهو حجم ضعيف جدا يعكس ضعف ونقص الاهتمام بالقطاع السياحي في الجزائر، وتدني مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري وعدم وضعه ضمن القطاعات ذات الاولوية.
4) تواجه الجزائر مجموعة من التحديات التي تحول دونها ودون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولهذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات

الحيوية ولاسيما في المجال البيئي معتمدة على وضع إطار قانوني ومؤسساتي خاص بها صارم، تهدف من خلاله إلى تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن وصون بيئته.

5) حددت سنة 2007 كسنة الأساس من أجل تفعيل التحول السياحي للجزائر لمضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر وهذا عن طريق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة، باستحداث استثمارات جديدة بحيث تم تقدير الاستثمار الاجمالي العمومي والخاص الضروري بين 2008 و 2015 بـ 2.5 مليار دولار أمريكي، حيث يوضح بيان خطة الأعمال الذي تسعى الجزائر من خلاله إلى مضاعفة قدرات الجزائر مرتين.

6) تدني حجم الاستثمارات في القطاع السياحي بالجزائر الذي بلغ 1,60632مليار دولار سنة 2016، وهي أضعف نسبة منذ سنة 2011، ويرجع هذا إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في القطاع السياحي رغم التحفيزات المقدمة لهم في هذا المجال، ومقارنة بالمغرب وتونس،إذ نجد المغرب في الطليعة في تسخير مبالغ كبيرة للاستثمارات السياحية، حيث بلغت 40,3692 مليار دولار سنة 2016 أما تونس فبلغت حجم الاستثمارات بها 1,73641مليار دولار.

7) تنشأ عن النشاط السياحي انعكاسات على المواطنين، من خلال تحسين نمط حياتهم من خلال الإيرادات السياحية التي تقاس بنصيب الفرد الواحد من اجمالي الإيرادات السياحية، هذا النصيب الذي بلغ 4,45دولار للفرد سنة 2014 في الجزائر، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في القضاء على البطالة باعتبارها أحد القطاعات التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الرئيسية للقيام بالنشاط السياحي ليبلغ عدد العمالة المباشرة بها إلى غاية 433133 عامل سنة 2016.

8) تعد السياحة مصدرا من مصادر التمويل للاقتصاد الوطني كونها تُسْهم في خلق مجموعة من الآثار الاقتصادية والتي تتمثل في:

- ساهمت السياحة في الناتج المحلي الاجمالي الجزائريPIB سنة 2016 بمبلغ 6,12582مليار دولار.
- تميزت الإيرادات السياحية بالجزائر خلال فترة الدراسة بتذبذبها وضعفها إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة،إذ بلغ حجم الايرادات السياحية 3,57 مليار دولار أمريكي في الجزائر سنة 2016 بنسبة مساهمة من اجمالي الإيرادات تقدر بـ 0,95 %.

9) سجل الميزان السياحي عجزا طيلة فترة الدراسة وفي سنة 2016 كان العجز بمقدار قدره 408 مليون دولار.

10) تفتقر الجزائر إلى وضع المؤشرات التي تستخدم في مختلف الدول والتي تعمل في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة المستدامة، والتي قسمتها إلى ثلاث مجموعات أساسية وهي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتبنى هذه المؤشرات على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة والتأثير عليها في المقصد السياحي.

11) يتعرض الاستثمار في مجال السياحة إلى عدة عراقيل تعيق تطوره لاسيما في مجال العقار والتمويل.

12) ضعف استخدام سياسات ترويجية للمناخ الاستثماري السياحي بالجزائر، هذه السياسات الترويجية التي بواسطتها بناء الانطباع العام للدولة الجزائرية، وتعرف المستثمرين المحلين والأجانب بالإمكانيات المادية والبشرية والقوانين والتشريعات بالجزائر، قصد التأثير عليهم واستمالة سلوكياتهم الاستثمارية، وهذا من أجل دفعهم وتحفيزهم على الاستثمار في الجزائر.

13) بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة من خلال المخططات والاستراتيجيات للأفاق المستقبلية وعلى ضوء أهداف التنمية المستدامة لغاية 2030، إلى إدراج سياسة جديدة للتنمية السياحية من طرف قطاع السياحة والتي من خلالها تصبو إلى تثمين المنتج السياحي الجزائري ومضاعفة الاستثمار في مشاريع سياحية توازن بين تحقيق الطموحات والخطط المأمولة مع ضمان تلبية الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

مما سبق يمكن اختبار مدى صحة أو خطا الفرضيات التي تم اعتمادها في بحثنا هذا من خلال النقاط التالية:

1) تمتلك الجزائر مجموعة من المقومات الطبيعية من مناخ وتضاريس نظرا لشساعة المساحة والموقع الجغرافي الذي يؤهلانها بأن تكون وجهة سياحية لا مثيل لها، بالإضافة إلى الشريط الساحلي والمعالم التاريخية والثقافية والدينية المتنوعة التي تزخر بها الجزائر نظرا لتعدد وتعاقب الحضارات عليها، بالإضافة على توفرها بنى تحتية قابلة للاستغلال السياحي من شبكة الطرقات والسكك الحديدية، وكل أنواع النقل من النقل الجوي والبحري وكذا شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأيضا شبكة المياه والطاقة، والتي لا يمكن أن نقول أنها كافية وإنما هي متواضعة إلى حد ما مقارنة مع الدول المجاورة.

2) وضعت الجزائر مجموعة من التحفيزات والمزيا الاستثنائية للاستثمارات السياحية باعتبارها استثمارات ذات أهمية للاقتصاد الوطني، متمثلة هذه التحفيزات في الإعفاءات الجبائية والشبه جبائية وتحفيزات مشتركة للأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور، وزيادة على ذلك تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية من تحفيزات مالية لاسيما في تخفيض نسبة الفوائد على القروض، وهذا كله في إطار استراتيجية خلق المناخ الملائم للاستثمار السياحي وتشجيعه باعتبار أن السياحة ذات أهمية لتنويع نسيج الاقتصاد الوطني.

3) صاغت الجزائر عدة استراتيجيات من أجل ترقية الاستثمارات السياحية وتتجلى أهم هذه الاستراتجيات في مايلي:

- استراتيجية لتطوير وتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف باعتبارها صناعة متداخلة مع صناعة السياحة.
- استراتيجية دعم جودة السياحة الجزائرية من خلال مراعاة رغبات وتطلعات الزبائن.
- استراتيجية لدعم الترويج السياحي بإغراء الأسواق السياحية بالمنتوج السياحي الجزائري باستعمال برامج تسويقية متكيفة ومتلائمة مع خصائص كل سوق سياحي.

- استراتيجية تأهيل مناطق التوسع السياحي نظرا للأهمية البالغة لها بالنسبة إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد المحلي والوطني.
- استراتيجية لتنمية الموارد البشرية والمالية لأن نجاح هذه الاستثمارات متعلق بمدى كفاءة المورد البشري ومصادر التمويل.

4) ساهمت الاستثمارات السياحية في خلق مشروعات تنموية تؤمن دعم التنمية المستدامة من خلال أثار هذه المشاريع في تفعيل القطاع السياحي وبالتالي استقطاب السياح، فأثر السياحة على البعد الاقتصادي تتمثل في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الجزائريPIB ومساهمتها في جلب العملة الصعبة من خلال الايرادات السياحية، وفي البعد الاجتماعي يظهر جليا دور السياحة في تحسين نمط حيات المواطنين من خلال الإيرادات السياحية التي تقاس بنصيب الفرد الواحد من اجمالي الإيرادات السياحية بالإضافة إلى مساهمتها في امتصاصها للبطالة، وفي الجانب البيئي نجدها علاقة تكاملية إذ تعتبر البيئة من أهم عناصر الجذب السياحي إذا ما تم احترام ضغط النشاط البشري على البيئة والتأثير عليها في المقصد السياحي.

5) يعاني الاستثمار السياحي من عدة مشاكل تعيقه بالرغم من التحفيزات التي وضعتها الجزائر من أجل أن تساهم في تشجيع الاستثمار السياحي، إلا أن هذه التحفيزات لا تكفي وحدها لجلب المستثمرين لهذا القطاع في وجود هذه المشاكل والمتمثلة في ما يأتي:

- العقار السياحي وهو من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.
- تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وهو كذلك من أكبر المشاكل التي تعرقل مسار التنمية السياحية في الجزائر.
- غياب الاستقرار السياسي وغياب العنف من أحد المشاكل التي تحول دون توافد المستثمرين.
- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية من بين المشاكل التي تعرقل مسار الاستثمارات السياحة وهو واضح في ترتيب المؤشرات المحلية للجزائر ضمن ترتيبها العالمي في بيئة أداء الأعمال لسنتي 2017/2016.

ثالثا: الإقتراحات:

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل اليها من خلال البحث واختبار الفرضيات يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1) ضرورة تفعيل السياحة كمحرك يحقق التنمية الاقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا والتي توجد بها المقومات السياحية، مع تثمين المقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تزخر بها الجزائر.
2) الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي، وذلك من خلال تخصيص الميزانية الملائمة لدعمه وترقيته برفع نسبة الميزانية السنوية المخصصة لتسيير القطاع السياحي في الجزائر.
3) تقليص الفجوة بين الأكاديميين والمهنيين الناشطين في المجال السياحي للنهوض بهذا القطاع، من خلال تشجيع الشراكة والتعاون وفتح باب الحوار والاندماج من خلال المؤتمرات والندوات والتظاهرات العلمية.

4) دعوة أصحاب القرار والمسؤولين عن الأجهزة السياحية للمشاركة بآرائهم في المحافل العلمية، وتدعيم العلاقة بين الجامعات والمعاهد السياحة لاسيما في المناهج التعليمية.
5) ضرورة الإهتمام والإبداع والإبتكار في التسويق الإلكتروني للمقصد السياحي.
6) تنمية الوعي لدى الأفراد عن أهمية السياحة وتعديل سلوكياتهم تجاه البيئة والسواح على حد السواء.
7) تنمية رأس المال البشري بالحرص على تدريبه وتأهيله بما يتلائم واحتياجات القطاع السياحي.
8) الاستفادة من تجارب الدول المجاورة الرائدة مثل المغرب وتونس في مجال ترقية الاستثمار السياحي.
9) دعم الاستثمارات في مشروعات البنى التحتية والتجهيزات الأساسية التي تخدم القطاع السياحي.
10) النهوض بالصناعة التقليدية وتطويرها للارتباط الوثيق بين منتجاتها وصناعة السياحة، باعتبارها تنقل صورة من الموروث الثقافي الجزائري.
11) تبسيط الاجراءات الادارية وتسهيلها للنهوض بالاستثمارات السياحية، مع تقليل الرسوم الجمركية للمنتجات المستوردة والتي تكون موجهة للاستثمارات السياحية أو النشاطات الاقتصادية المكملة لها.
12) تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير النشاط السياحي، من خلال تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لإنجاح المشاريع التنموية السياحية.
13) الإهتمام بالمحميات الطبيعية والثقافية كونها تعتبر فضاء للمحافظة على التنوع البيولوجي والثقافي، والتي من خلالها يمكن تقديم منتوج سياحي متنوع قوامه الجودة، مع دمج البعد البيئي ضمن السياسات والمخططات التنموية السياحية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.
14) تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في المجال السياحي باعتبارها اللبنة الأساسية لقيام أي نشاط اقتصادي، وخاصة في مجال الفندقة والصناعات التقليدية والوكالات السياحية...
15) توفير الأمن والاستقرار اللازمين لاستقطاب الاستثمارات السياحية والسياح على حد السواء.
16) تفعيل التمويل اللازم لقيام الاستثمارات السياحية وهذا بإنشاء بنوك وطرق تمويلية خاصة بالمجال السياحي.
17) استخدام الوسائل الترويجية والتسويقية الفعالة في كافة الأسواق من خلال نشر المطبوعات والكتيبات والخرائط السياحية لتوفير البيانات والمعلومات التي قد يحتاج إليها المستثمرين والسياح.
18) الاهتمام أكثر بتطوير الخدمات المرافقة للنشاط السياحي

رابعا: أفاق البحث:

على الرغم من أننا سعينا حثيثا من أجل محاولة الإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا نبقى موقنين على أن هناك جوانب لم نتطرق لدراستها وقد شكل منافذ أخرى لأجل البحث والدراسة نذكر منها:

1) مساهمة الاستثمارات السياحية في دعم التنمية السياحية المستدامة.
2) طرق تمويل الاستثمارات السياحية وسبل تفعيلها في الجزائر.

3) دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الترويج للاستثمارات السياحية بالجزائر.

4) مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر.

قائمة المراجع

قائمة مصادر ومراجع البحث:

أولا :مراجع اللغة العربية:

- **الكتب:**

1. سورة الأعراف الآية 74.
2. سورة التوبة، الآية: 02.
3. إبراهيم بظاظو،السياحة البيئية وأسس استدامتها، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الثانية.2010.
4. احمد الجلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب،الاسكندرية، مصر، 2002.
5. آسيا مُحَمَّد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
6. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
7. جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 .
8. جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
9. حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
10. حسن أحمد توفيق، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996.
11. حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979.
12. حسين عبد العزيز حسن، اقتصاديات الموارد، الكتاب الثالث: الموارد المعدنية والبشرية واقتصاديات الصناعة والطاقة، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1996.
13. حمزة عبد الحليم درادكه وأخرون ، مبادئ السياحة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
14. حمزة عبد الحليم درارکه وأخرون، السياحة البيئية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
15. حميد عبد النبي الطائي، مدخل إلى السفر والسياحة، دار الوراق، عمان، الأردن، 2003.
16. حنفي عبد الغفار، تقييم الاداء المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
17. خالد كواش، السياحة مفهومها أركانها أنواعها، دار التنوير، الجزائر، 2007.

18. خالد مقابلة، التسويق السياحي، دار زهران عمان، الأردن، 1998.
19. خروف منير، فريحة ليندة، مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية، دار الكتاب الجامعي، العين، لبنان، 2017.
20. رعد حسن الصرن،نظم الإدارة البيئية و الإيزو 14000، دار الرضا للنشر ،دمشق، سوريا،2001.
21. رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
22. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1991.
23. زاكس، جيه وأخرون مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات – التقرير العالمي، مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول، نيويورك، 2016.
24. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1998.
25. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
26. ستيفن بيج، إدارة السياحة، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق، الجيزة، مصر، 2008 .
27. شوقي أحمد ، دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي, بيروت ، لبنان، 1979 .
28. صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.
29. طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
30. الطاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1997.
31. عبد الرحمن نوزاد الهيتي و إبراهيم حسن المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، 2008.
32. عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، الطبعة الثانية، ديوان المطبعات الجامعية بن عكنون، الجزائر ، 2006.
33. عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية ،إتجاهات حديثة في التنمية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر،2003/2002 .
34. عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
35. عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
36. عثمان مُحَمَّد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء،عمان ،الأردن، 2007.

37. عدلي علي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر،2003.
38. علي سعيد عبد الوهاب مكي، تمويل المشروعات في ظل الإسلام دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1979.
39. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007 .
40. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972.
41. فراس احمد الخرجي، الادارة البيئية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن،2007.
42. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.
43. ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2001.
44. ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زرهان، عمان، الأردن، 1997.
45. محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم، عنابة، الجزائر،2003.
46. محمد جمال الكفافي، الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2007.
47. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، القاهرة، 2002
48. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، بجامعة الإسكندرية،الإسكندرية، مصر، 2002 .
49. محمد عبدالعزيز عجمية، محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها،الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر،2001.
50. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
51. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999.
52. محمود عبد القوى زهران، الإسلام والبيئة وعلاقة الإنسان بالتنمية البيئية في صحراء الوطن العربي،المكتبة الأكاديمية ،الجيزة، مصر، 2000.
53. مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصاريف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
54. مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
55. منال عبد المنعم مكية، السياحة تشريعات ومبادئ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

56. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
57. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، رامي فلاح الطويل، التسويق الاستراتيجي لخدمات الفنادق والسياحة،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
58. نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر. 1991.
59. النجار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر،1991.
60. نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات، iso 1400 دار المسيرة، عمان، الأردن ،2007.
61. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2000.
62. نهى الخطيب، اقتصاديات البينة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الغدارة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2000.
63. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيس جمعة إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
64. هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق ،الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994.
65. هوشيار معروف كاكامولا، الاستثمار والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
66. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2005.
67. وفاء عبد الباسط، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة،دار النهضة، القاهرة، مصر،2005.
68. يسري دعبس، البيئة والتنمية المستدامة قضايا وتحديات وحلول، البيطاش سنتر، ج1، الإسكندرية، مصر، 2008.

- **الرسائل والأطروحات:**

1. بديعة بوعقلين، الاستثمارات السياحية واشكالية تسويق المنتج السياحي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006/2005.
2. بن عبد العزيز فطيمة، فعاليات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2004-2005.

3. بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر" السياحة بالجنوب الغربي"، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصاية والتسيير، قسم علوم التسيير، 2006/2005
4. بوزاهر نسرين، ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة- منطقة الزيبان-، أطروحة دكتوراه، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2017/2016.
5. حري المخطارية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017.
6. سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر03،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، قسم علوم التسيير،2006-2007 .
7. سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، 2006-2007.
8. صالح بزة، تحليل اطار استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجاري، 2017/2016.
9. صالح موهب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسير، 2007/2006.
10. صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس المغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010
11. عبد القادر بابا، سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2004/2003.
12. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطوروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2008/2007.
13. عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000- 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025 SDAT ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013/2012.
14. فضيلة عينين، النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية الحقوق، تخصص قانون الأعمال، 2011.

15. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية –حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، قسم العلوم الاقتصادية 2004/2003.
16. مُحَّد يونسي، سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016/2015.
17. مُحَّدي عز الدين، أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2012/2011.
18. محمود فوزي شعوبي ،السياحة والفندقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007/2006.
19. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2009/2008.
20. نمري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري " دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة"، مذكرة ماجستير، جامعة مُحَّد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلووم التسيير، قسم علوم التسيير، 2009/2008.

- **التقارير:**

1. أجندة القرن الواحد والعشرين، الفصل الثالث، مكافحة الفقر.
2. تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، تحليل النتائج، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك 2001 .
3. تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2013، بعنوان نهضة الجنوب ،تقدم بشري في عالم التنوع.
4. التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ ملخص لصانعي السياسات وملخص فني.
5. التقرير الخامس لمكتب العمل الدولي، بعنوان التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، 2013.
6. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، جانفي 2008.
7. تقرير السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري سبتمبر 2015.
8. تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2005، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة.

9. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ ، جنوب أفريقيا، 26 أوت – 4 سبتمبر 2002.
10. توقعات البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2007.
11. المجلس الاجتماعي والاقتصادي، مشروع تقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياحة الوطنية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.
12. مخطط التنمية 2016–2020 للجمهورية التونسية ، المجلد الثالث المحتوى القطاعي.
13. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، " حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، روما،2010.
14. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الدليل الإعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الحضرية الصلبة، التعاون التقني الألماني، الجزائر، أفريل2003 .
15. تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، للسنوات 2013، 2014 ،2015 ،2016.
16. تقرير لوزارة الطاقة والمناجم، مقدم ضمن فعاليات مؤتمر الطاقة العربي العاشر،أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، يومي 29/27 اكتوبر 2014 .
17. تقارير وزارة السياحة 2015/2014
18. إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل بشأن التنمية الاجتماعية 6–12 مارس 1995 نيويورك

- **القوانين:**

1. المرسوم التنفيذي رقم 10–259 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم:64 ،المؤرخ 25 ديسمبر سنة 2012 .
2. المرسوم التنفيذي رقم 12–433المتضمن تعديل وتتميم بعض أحكام المرسوم التنفيذي رقم 10–259،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم:64،المؤرخ في 25 ديسمبر2012.
3. المرسوم التنفيذي رقم 06–325، المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية، المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الجريدة الرسمية العدد 58.
4. المرسوم التنفيذي 92–402 المتضمن انشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، الجريدة الرسمية العدد 79 بتاريخ 1992/10/31.
5. المرسوم التنفيذي 98–70 الذي يحدد إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي، المؤرخ في 1998/02/21، الجريدة الرسمية، العدد 11 .
6. المرسوم التنفيذي رقم 98–94 المتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية المؤرخ في 10 مارس 1998 الجريدة الرسمية، العدد:14.

7. المرسوم التنفيذي 94-39 المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية المؤرخ في 25 فيفري 1994، الجريدة الرسمية العدد:05 .
8. المرسوم التنفيذي 16-89 ، يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئية، الجريدة الرسمية العدد 15، الصادرة بتاريخ 9 مارس 2016.
9. التقرير السنوي لأنشطة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات برسم سنة 2015، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 6505، الصادرة بتاريخ: 03 أكتوبر2016.
10. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 1990/03/27 عدد 21.
11. المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر، 1996 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونيها الأساسي الجريدة الرسمية، العدد 54.
12. قرار بتاريخ 10 سبتمبر 2009 متعلق باستغلال الهياكل الأخرى المعدة للفندقة، الجريدة الرسمية العدد62، بتاريخ 28أكتوبر 2009.
13. القرار الوزاري المشترك في 2 مارس 2014، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 39، بتاريخ 25جوان 2014.
14. المرسوم التنفيذي رقم17-100 ، الصادر بتاريخ 5 مارس 2017، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:16، بتاريخ: 8 مارس 2017.
15. القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم:11، المؤرخ في 17 فبراير 2003.
16. القانون 03-01 قانون التنمية المستدامة السياحية، المؤرخ في 17 فيفري 2003، الصادر بالجريدة الرسمية عدد: 11
17. قانون رقم 01-19 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية رقم77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001 .
18. القانون 03-02 المتعلق بقانون الاستغلال السياحي للشواطئ، المؤرخ في 17 فيفري2003، الصادر بالجريدة الرسمية عدد:11.
19. أمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 غشت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار.
20. القانون 03-03 المؤرخ 17 فيفري 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية العدد 11.

21. قانون قانون رقم 04-03 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 41، بتاريخ 27 جوان 2004.
22. القانون رقم 07-06 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، الجريدة الرسمية رقم 31، الصادرة بتاريخ: 13ماي 2007 .
23. القانون 06-21 المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية الشغل، الجريدة الرسمية رقم 80، بتاريخ 2011/12/11.
24. القانون رقم 14/08 الصادر في 20جوان 2008 والمتضمن قانون الاملاك الوطنية، المعدل والمتمم للقانون 30/90، الجريدة الرسمية، العدد:44، الصادر 1ديسمبر 1990
25. القانون 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة بتاريخ: 18 اوت 2004 .
26. القانون16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:46، الصادرة بتاريخ:3 أوت 2016.
27. القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم:43،المؤرخ في 20يوليو 2003.
28. قانون رقم 03-10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43، بتاريخ 20جويلية 2003.

- **المجلات:**

1. أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009.
2. البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف -الجزائر،العدد الحادي عشر2013.
3. حاج قويد قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف العدد:12، 2014.
4. دبيش أحمد،أسس التنمية ومحددات القدرة على الإنماء بالدول النامية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 03، العدد 22 المجلد1،2010

5. دبيش أحمد،أسس التنمية ومحددات القدرة على الإنماء بالدول النامية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر 03،العدد 22 المجلد 2010.
6. شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي، العشري (2001-2011)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد12، 2013.
7. صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، العدد:7 ، 2006.
8. عبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 09، 2010.
9. كربالي بغداد،حمداني محمد، إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية ، 07/جانفي/2010، العدد:45.
10. لحسين عبد القادر، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد: 02 ، 2012.
11. ماجدة ابو زنط وعثمان غنيم، (التنمية المستدامة :نظرية في المفهوم والمحتوى) ، مجلة المنار، البلقان، الأردن، المجلد 12، العدد1، 2006 .
12. منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الشلف،2005.
13. منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، سنة 2008.
14. نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامهة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد03، 2006.
15. هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الجزائر، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، العدد03، جامعة ورقلة ، 2005 .

- **المداخلات:**

1. أنس القضاه، مشكلة الأمن الغذائي العربي والأطر العملية لحلها اعتمادا على الأرقام والحقائق الحالية المنشورة عن (FAO)، الملتقى الدولي الأول، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014 بجامعة الشلف.

2. بديسي فهيمة، الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: الواقع و الآفاق، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر -، جامعة عباس لغرور- خنشلة، يومي 09-10 أفريل 2013.
3. بن رجم محمد خميسي، الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول:قانون الاستثمار والتنمية المستدامة يومي 27 و 28 نوفمبر 2012، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.
4. بن طلحة صليحة، حمداني موسى، طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة.
5. بن طلحة صليحة، موسى حمداني، طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 27/26/ نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي تيبازة.
6. بوفاس شريف وبن خديجة منصف،ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر. الواقع والتحديات . مداخلة ضمن فعاليات الوطني حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة 05 ماي 1945 قالمة 2014/2013 .
7. بوفليح نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا ، حالة الجزائر، تونس ، المغرب، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر – الواقع والآفاق بالمركز الجامعي البويرة، يومي10-12 ماي 2010.
8. حرفوش سهام،صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة ،التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس -سطيف، أيام08/07 أفريل2008 ،مداخلة، تحت عنوان: الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها.
9. خميس عبد الرحمن ردار، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني بشعار لا تنمية بدون إحصاء، سرت، ليبيا، 2 و 4 نوفمبر ، 2009.
10. رشام كهينة، قاسيمي أسيا، التجربة التونسية في مجال السياحة: واقع، أبعاد ورهانات، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر: واقع وأفاق بالمركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة يومي: 11 و12 ماي 2010
11. ركاب أمينة، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر،بجامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 18-19 نوفمبر 2015.

12. ريمة خلوطة ،سلمى قطاف، مداخلة، تحت عنوان: مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة.
13. سارة بوسعيود، عبد الحميد بوشرمة، دور الموارد البشرية في نجاح الاستثمارات السياحية، الملتقى الدولي حولى صناعة السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة بجامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي جامعة جيجل ، يومي 10/09 نوفمبر 2016.
14. سارة بوسعيود، عبد الحميد بوشرمة، دور الموارد البشرية في نجاح الاستثمارات السياحية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول صناعة السياحة بين الواقع والمأمول نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة يومي 09و10 نوفمبر 2016، بجامعة مُحَمَّد الصديق بن يحيى بجيجل.
15. سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006.
16. سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006 .
17. صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21 و22 ماي 2002.
18. صلاح زين الدين، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، القانون والسياحة، جامعة طنطا، مصر ، 26 و 21 أفريل 2016.
19. ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف ،أيام08/07/أفريل/2008 .
20. الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحي – دراسة حالة ولاية جيجل– مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة .
21. عبد الوهاب نوري وزير السياحة، مداخلة ضمن فعاليات لقاء الحكومة – الولاة تحت عنوان الاقتصاد المحلي عامل مشجع للتنمية الوطنية يومي 12و13 نوفمبر 2016 بقصر الأمم نادي الصنوبر.
22. عماري عمار،التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس – سطيف، أيام 08/07/ أفريل2008 ، مداخلة، تحت عنوان:إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها.

23. عمر بوجمعية، بلال معوج، واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول صناعة السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة الصديق محمد يحي جيجيل، يومي 10/09 نوفمبر 2016.
24. فاتح أحمية، نصيرة يحياوي، التدابير الجبائية المعتمدة لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول صناعة السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، يومي 09 و 10 نوفمبر 2016.
25. مجدوب بحوصي، عمار عريس، نضال يدروج، متطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي بجامعة 8 ماي 1945 قالمة يومي 25/24 أكتوبر 2017.
26. محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطاء الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية،ورقة بحثية ضمن فعاليات ورشة عمل الإسكندرية، المعهد العالي للسياحة والفنادق بالإسكندرية، مصر، 2007.
27. محمد يدو، سمية بوخاري، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر- مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة.
28. مقيمح صبري، رحال سمية، التخطيط الاستراتيجي كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر في إطار المخطط التوجيهي لأفاق 2025، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، يومي 27/26 فيفري 2013، بجامعة غرداية.
29. هري بلال، سوفي نبيل، صناعة السياحة في الجزائر كأداة لتحقيق التنويع الاقتصادي آفاق وتحديات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول صناعة السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة الصديق محمد يحي جيجيل، يومي 10/09 نوفمبر 2016.
30. يحياوي الهام، بوحدي ليلى، مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالمركز الجامعي بتبازة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014.

- المواقع الالكترونية:

1. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48784
2. http://www.un.org/sustainabledevelopment
3. http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/keyissues.html
4. http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112
5. http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_content&iew=article&id
6. http://ar.unesco.org/themes/lstthmr-fy-mjl-llwm-wltknwlwjy-wlbtkr
7. http://www.dipmepi-biskra.com
8. http://www.andi.dz
9. http://www.dipmepi47.dz
10. http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html
11. www.emploi.nat.tn.
12. http://www.mehat.gov.tn
13. http://www.diplomatie.gouv.fr/ar
14. http://www.un.org/sustainabledevelopment
15. www.un.org
16. http://www.univ-msila.dz
17. https://ar.wikipedia.org
18. http://www.djazairess.com/elmassa/24897
19. www.andi.dz
20. www.equipement.gov.ma
21. www.tourisme.gov.ma
22. www.tourisme.gov.tn
23. https://www.finances.gov.ma
24. www.invest.gov.ma
25. http://www.wttc.org/datagateway
26. http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators
27. www.doingbusiness.org
28. http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators
29. https://www.wttc.org

ثانيا :مراجع اللغة الأجنبية:

- الكتب:

1. ARAB Abdelaziz ; ZIDANE Karima ; Le tourisme et le développement durable ;Revue des Sciences, économiques de Gestion et de Commerce, N° 33 – 2016.
2. BANCEL FRANC, ALBAND RICHARD, les choix d'investissements édition economica, Paris, France,1995.
3. Belkacem Heddar : Rôle socio-économique du tourisme. Cas de l'Algérie. Edition ENAP/ ENAL/ OPU, 1988. Alger.
4. Christian Brodhag, Florent Breuil, Natacha gondran, François ossama, Dictionnaiare Du Développement Durable, Afnor France, 2004.
5. International Renewable Energy Agency ; Work Programme and Budget for 2016-2017 ; Report of the Director-General
6. Julien HAUMONT et Bernard MAROIS, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010.
7. Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005.
8. Sharan Burrow. The Foremost Priority. Finance & Development March 2015.
9. The World Tourism Organization, Collection of Tourism Expenditure Statistics,Technical Manual No. 1, Madrid, (1995).
10. vers une économie verte, Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté, Synthèse à l'intention des décideurs, Programme des Nations Unies pour l'environnement, 2011.

- **Etudes et rapports :**

1. A Simple User's Guid To Certification For SustainableTourism and Ecotourism, A publication of the center for Ecotourism and SustainableDevelopment, CESD, 3rd edition, 2006.
2. World Health Organization ; HEALTHIER FAIRER SAFER SAFER THE GLOBAL HEALTH JOURNEY 2007-2017.
3. B-laget, Les nouveaux outils financiers, Top édition, Paris, France, 1990.
4. Office national de statistique, activité, emploi et emploi en avril 2017.
5. Ministère du tourisme et de l'artisanat : Bilan de développement touristique(1972-1977).

6. Conseil national économique et social (CNES), rapport : «contribution pour le redéfinition de la politique nationale du tourisme, Alger , novembre 2000
7. TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2016 WORLD.
8. TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2017 WORLD
9. REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, DU TOURISME ET DE L'ARTISANAT, POLITIQUE GOUVERNEME-NTALE DANS LE DOMAINE DE L'AMENAGEM-ENT DU TERRITOIRE, DU TOURISME ET DE L'ARTISANAT, SEPTEMBRE 2015.
10. Rapport sur le développement humain 2016, Le développement humain pour tous Note d'information pour les paiements concernant le Rapport sur le développement humain 2016, Algérie.